الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

إشكالية التنويع الإقتصادي في الدول الريعية

دراسة قياسية لعيّنة من الدول خلال الفترة (1995- 2015)

إعداد الطالبة:
بوصالح سمية

تحت إشراف:
د. شكوري سيدي محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د. شكوري سيدي محمد	أستـــاذ مـــحاضر	المركز الجامعي مغنية	مشرفا
أ.د. بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. بن بوزيان محمد	أستـــاذ مـــحاضر	المدرسة العليا للمناجمنت – تلمسان	ممتحنا
د. سحنون سمير	أستـــاذ مـــحاضر	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
د. برودي نعيمة	أستـــاذة مـــحاضرة	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017-2018م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

إشكالية التنويع الإقتصادي في الدول الريعية

دراسة قياسية لعيّنة من الدول خلال الفترة (1995- 2015)

إعداد الطالبة:
بوصالح سمية

تحت إشراف:
د. شكوري سيدي محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د. شكوري سيدي محمد	أستـــاذ مـــحاضر	المركز الجامعي مغنية	مشرفا
أ.د. بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. بن بوزيان محمد	أستـــاذ مـــحاضر	المدرسة العليا للمناجمنت – تلمسان	ممتحنا
د. سحنون سمير	أستـــاذ مـــحاضر	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
د. برودي نعيمة	أستـــاذة مـــحاضرة	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017-2018م

كلمة شكر وتقدير

قال الله تعالى:

﴿...وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ سورة يوسف، الآية (76)

﴿...وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً﴾ سورة الإسراء، الآية (85)

﴿...رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ سورة النمل، الأية (19)

إنه ليسعدني أن أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى كل من:

أستاذي المشرف: الدكتور **شكوري سيدي محمد** الذي أعارني بوصلة طريق الانجاز للوصول إلى هدفي المسطر ؛ وكل الامتنان إلى الأستاذ الدكتور **بن بوزيان محمد** على ما قدم من سبل ومعالم لتحديد وجهة البحث، وعلى حرصه المتواصل على التحفيز لاختيار مواضيع متميزة ؛

وإلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين حضروا بأجسادهم وعقولهم لمناقشة وتقييم هذا العمل.

الاهداء

أهدي مجهوداتي وطموحاتي ونجاحي إلى روح أبي الطاهرة، التي كانت تطوف حولي كفانوس تنير سماء دربي طيلة سفري في قطع مسافات إنجاز هذا البحث، فأسأل الله عز وجل أن يرحمه وينير قبره.

إلى من أحتل جزءا من كبدها، إلى والدتي التي لا يعوضها شخص في الدنيا، فشكرا على دعواتك الخالصة وأسأل الله أن يطيل في عمرك.

إلى ذرعي الأيمن ودعامة ثمرة عملي بالدعوات والصلوات، أختاي الغاليتان

إلى أسمى معاني الحب والصبا، أخي إبراهيم حفظه الله ورعاه

إلى إخوتي الأعزاء

إلى كل الأقارب والأصدقاء

فهرس المحتويات

الفهرس

المقدمة العامة.....أ

الاطار النظري: التنويع الاقتصادي بين أسباب الفشل وتحديات التحقيق

مقدمة الفصل.....01

I.التنويع الاقتصادي و محدداته 02

I- 1.التنويع الاقتصادي مقابل التخصص الاقتصادي.....02

I-2 .ماهية التنويع الاقتصادي.....05

I-II-1. مفهوم التنويع الاقتصادي.....05

I-II-2. أنماط التنويع الاقتصادي.....07

I-II-3. محددات التنويع الاقتصادي.....08

I-II-4. قياس التنويع الاقتصادي.....15

I-II-4-1. مؤشر جيني (Gini index).....15

I-II-4-2. مؤشر تايل (Theil index).....17

I-II-4-3. مؤشر هرفندل – هيرشمان (Herfindahl- Hirchman index).....18

I-II-4-4. مؤشر التنويع (Diversification Index).....19

II. أسباب ضعف التنويع الاقتصادي في البلدان المصدرة للموارد الطبيعة.....19

II- I. الريع في النظرية الاقتصادية.....19

II- I – 1. مفهوم الريع عند مارشال.....22

II- I– 2. مفهوم الثروة الناضبة عند "هارولد هوتلينغ" " Harold Hotelling" 22

II- II- العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في الدول الريعية.....24

II- III. نظرية نقمة الموارد الطبيعية.....30

II- III– 1. التفسير الاقتصادي لنقمة الموارد.....30

II- III– 1-1. نظرية المرض الاقتصادي الهولندي.....30

II- III– 1-1-1. نموذج 1976gregory.....31

II-III–1-1-2. النموذج الأساس(The core model :Corden & Neary 1982)....34

II-III–1-1-3. الأثر النقدي (Edwards 1985).....36

II- III– 1-2. تطاير أسعار السلع الأساسية.....40

II- III– 1-3. دورية السياسة المالية.....41

II- III– 2. التفسير السياسي والمؤسساتي لنقمة الموارد الطبيعية.....43

II- III– 2-1. المرض السياسي الهولندي.....43

II- III– 2-2. التفسيرات المؤسسية لنقمة الموارد.....46

II- III– 2-3. الفساد والموارد الطبيعية.....48

II- III– 2-4. الموارد الطبيعية والصراعات المسلحة.....49

III. السياسات الممكنة لتنويع الصادرات في البلدان الريعية.....52

III-I. دور السياسة المالية في تجنب آثار تقلبات العوائد الريعية.....52

III-I-1. صناديق الثروة السيادية.....52

III-I-2. القواعد المالية.....60

III-I-3. سياسة التحوط ضد تقلب أسعار النفط.....64

III-I- .4اعتماد سعر نفط مرجعي في اعداد الميزانية 65

II-III. أهمية النوعية المؤسسية في ارساء قواعد التنويع الاقتصادي.....66
1-II-III. المؤسسات والعوامل المؤسساتية.....67
2-II-III . دور البناء المؤسسي في تسيير عوائد صادرات الموارد الطبيعية.....70
III-III. التنويع الاقتصادي ،السياسة التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر.....76
1-III-III. النمو والتنويع.....76
2 -III-III. تعزيز الميزة التنافسية للصادرات غير النفطية.....78
3-III-III. رأس المال البشري.....84
4-III-III. الاستثمار الأجنبي المباشر كمحفز للتنويع الاقتصادي.....87
خاتمة الفصل.....91
الفصل الثاني: مقاربات نظرية وتجريبية سابقة حول التنويع الاقتصادي مع الاشارة إلى تجربتي نيجيريا والنرويج
مقدمة الفصل.....92
I. تجارب دولية في التنويع الاقتصادي.....93
I-I. التجربة النرويجية.....93
1-I-I. انشاء شركة النفط الوطنية 94
2-I-I. صندوق النفط.....95
3-I-I. سياسة التنويع.....96
4-I-I. الجانب المؤسسي للبلد.....97
II-I. التجربة النيجيرية.....100
1-II-I. نيجيريا بين اطار مؤسساتي وتاريخ اقتصادي.....101

I-II-2.سياسة التنويع.....104

I-II-3. محاولة نيجيريا تطبيق السياسة النرويجية في إدارة العوائد النفطية.....107

II. المقاربات النظرية والتطبيقية حول قضية التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية.....108

I-II. الدراسات السابقة حول العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادية مع نظرية نقمة الموارد....109

II-II. الدراسات السابقة حول محددات تنويع الصادرات والتنويع الاقتصادي.....113

III-II. الدراسات السابقة حول القطاعات غير النفطية 126

خاتمة الفصل.....131

الفصل الثالث: الجانب التحليلي والقياسي لإشكالية التنويع الاقتصادي في عينة من الدول النفطية

مقدمة الفصل.....132

I. تحليل الوضعية الاقتصادية لدول العينة.....133

I-1. الدول الافريقية.....138

I-2. دول مجلس التعاون الخليجي.....147

I-3. باقي دول الشرق الأوسط.....158

II. منهجية الدراسة القياسية.....164

II-1. المزايا التي تعطيها بيانات البانل للدراسة التطبيقية.....165

II-2.صياغة نموذج البانل.....166

II-3. نموذج الانحدار التجمعي (Pooled regression model).....167

II-4. نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model).....168

II-5.نموذج الآثار العشوائية (Randeom effects model).....169

II-6.اختبارات التحديد.....170

II-6-1. اختبار التجانس لـ Hsiao (1986) 170

II-6-2. اختبار مضاعف لاغرانج Lagrange Multiplier Test 174

II-6-3. اختبار التخصيص لهوسمان Hausman Test..... 175

III. التحليل القياسي لمحددات التنويع الاقتصادي في الدول النفطية..... 176

III-I. منهجية الدراسة القياسية والنموذج المستخدم..... 177

III-I-1.منهجية الدارسة:..... 177

III-I-2.مواصفات النموذج المستخدم..... 177

III-II. مصادر البيانات ومتغيرات الدراسة..... 179

III-II-1. مصادر البيانات..... 179

III-II-2. وصف متغيرات الدراسة مع الاشارة الموقعة..... 180

III-III. الاحصاء الوصفي..... 181

III-IV. الارتباط بين مؤشر التركيز الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية..... 182

III-V. تقدير النموذج وعرض النتائج مع تحليلها..... 183

III-V-1. اختبارات التجانس لـ Hsiao (1986)..... 183

III-V-2.تقدير معادلة الانحدار باستخدام نماذج: الانحدار التجمعي (PRM)، الآثار الثابتة (FEM) والآثار العشوائية(REM)..... 186

III-V-3. اختبار Breusch-Pagen 188

III-V-4. اختبار هوسمان Hausman Test 189

III-V-5. تقدير معادلة الانحدار باستخدام نموذج الآثار الثابتة..... 190

خاتمة الفصل..... 195

الخاتمة العامة.....196
قائمة المراجع والمصادر.....201
الملاحق.....216

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الجدول (I-1): العلاقة بين ثروة الموارد الطبيعية والحروب الأهلية..... 50.

الجدول (I-2) : صناديق النفط في بعض الدول المنتجة للبترول..... 54

الجدول (I-3): أهم انواع القواعد المالية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية.....61

الجدول(II-1): النسب المسجلة من قبل النرويج في بعض المؤشرات المؤسسية.....99

الجدول (II-2): النسب المسجلة من قبل نيجيريا في بعض المؤشرات المؤسسية خلال سنوات مختارة.....103

الجدول (III-1):بعض المعطيات الاحصائية حول القطاع النفطي للسنوات 2000- 2014 و2015.....135

الجدول (III-2): التعريف بمتغيرات الدراسة القياسية..... 179

الجدول (III- 3): الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة..... 182

الجدول (III-4): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات..... 182

الجدول (III-5): ملخص نتائج اختبارات التجانس..... 186

الجدول (III-6): نتائج معادلة التقدير باستخدام النماذج الثلاثة..... 187

الجدول (III-7): نتائج اختبار Breusch-Pagen LM Test 188

الجدول (III-8): اختبار التخصيص لهوسمان Hausman Test..... 190

الجدول (III-9): نتائج معادلة التقدير باستخدام نموذج الآثار الثابتة..... 191

قائمة الأشكال

الشكل (I-1): مؤشر جيني.....15

الشكل (I-2): مسار نمو الناتج الداخلي الخام في الدول الغنية بالموارد والدول التي تتميز بوفرة أقل في الموارد الطبيعية..... 26

الشكل (I-3): العلاقة بين النمو الاقتصادي ورأس المال الطبيعي.....28

الشكل (I- 4): نموذج Gregory 33

الشكل (I-5): نموذج M.Corden 35

الشكل(I-6): العلاقة بين المكونات الدورية للنفقات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.....42

الشكل (I-7): المؤشرات المالية للحكومة المركزية النرويجية للفترة (1980-1999).....58

الشكل(I- 8): تقلبات كل من المداخيل و النفقات في التشيلي للفترة (1981-1999).....58

الشكل (I-9) : العلاقة بين الديمقراطية والتنويع الاقتصادي.....74

الشكل (II-1): نسبة الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات النيجيرية للفترة (1995- 2014).....105

الشكل (II-2): المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي النيجيري خلال سنوات مختارة.....106

الشكل (III-1): المساهمة القطاعية في توين الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال الفترة (2000-2015) 139

الشكل (III-2): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام الليبي خلال الفترة (2000-2015).....141

الشكل (III-3): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام الأنغولي خلال الفترة (2000-2015).....143

الشكل (III-4): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام لدولة الغابون للفترة (2000-2015).....144

الشكل (III-5): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام النيجيري للفترة (2000-2015).....146
الشكل (III-6): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام الكويتي (2000-2015).....148
الشكل(III-7): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام البحريني خلال الفترة (2000-2015).....150
الشكل(III-7): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام البحريني خلال الفترة (2000-2015)..... 152
الشكل(III-9): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام السعودي للفترة (2000-2015).....154
الشكل (III-10): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام العماني خلال الفترة (2000-2015).....155
الشكل (III-11): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام القطري خلال الفترة (2000-2015) 157
الشكل (III-12): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام اليمني للفترة (2000-2015).....159
الشكل (III-13): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام العراقي خلال الفترة (2000-2015).....162
الشكل (III-14): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام الايراني للفترة (2000-2015).....163
الشكل (III-15): مراحل اختبار التجانس لـ Hsiao (1986).....172

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق (01): مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.....216

الملحق (02): الدراسات التجريبية السابقة حول موضوع التنويع الاقتصادي.....217

الملحق (03): التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادرها.....233

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تحتل التنمية الاقتصادية مكانة بارزة ضمن أولويات الدول النامية كهدف سام، يكفل الاستدامة في ظل التغيرات التي تحدث على المستوى العالمي، والتحديات التي كانت ولا تزال تواجهها، في اطار سعيها الحثيث نحو تحقيق توازن عام في كل الاتجاهات وعلى مختلف الأصعدة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية ومؤسسية)، ولتحقيق هذه الغاية عنيت مدارس الفكر الاقتصادي منذ الكتابات الأولى بالكيفية التي تسمح للدول بالاستفادة من مزاياها ومواردها الطبيعية في استخدامها للحصول على أكبر قدر ممكن من العوائد المالية بالعملة الصعبة، في اطار ما يعرف بنظريات التجارة الدولية، ولعل أهم ما جاء فيها، ما قدم من قبل هكشر وأولين Heckscher-Ohlin مصاغا في نظرية الوفرة النسبية لعناصر الانتاج، والتي تنص في فحواها على ضرورة تخصص كل بلد في انتاج السلعة ذات العنصر الوافر ؛ بمعنى آخر ينبغي أن تتخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلعة التي يتطلب إنتاجها استخداما مكثفا للعامل الإنتاجي المتوفر لديها أو الرخيص نسبيا أكثر من العامل الإنتاجي الآخر، وأن تستورد السلعة التي يتطلب إنتاجها استخداما أكثر للعامل الإنتاجي غير الوفير، أو الغالي نسبيا لديها. وباختصار فإن الدولة الغنية بعنصر العمل سوف تصدر السلعة كثيفة العمل نسبيا وتستورد السلعة كثيفة رأس المال نسبيا والعكس بالعكس.

في هذا الصدد جادل أولين أن الاختلاف في الوفرة النسبية للعوامل الإنتاجية الذي يترافق مع الاختلاف في أسعار هذه العوامل بين الدول، هو السبب الرئيسي والمحدد للميزة النسبية ولقيام التجارة الدولية، وعند مناقشة قضية الدول الغنية بالموارد الطبيعية في توسيع لنطاق النظرية متضمنة الثروة الباطنية لعامل الأرض، كان الاستنتاج أن هذه الدول ستكون من أكبر المستفيدين في عملية التبادل التجاري، نظرا لقدرتها في الحصول على المواد الأولية التي تدخل في العملية الانتاجية بأقل تكلفة. وقد ظل هذا الاعتقاد سائدا إلى غاية الخمسينات، أين تم انتقاده من قبل الاقتصاديان Prebish (1950) و Singer (1950) اللذان أكدا أن التخصص الكثير في الدول النامية المتضمنة ميزات أنماط التجارة، عن طريق الاعتماد على تصدير المواد الخام والسلع الزراعية في سبيل استبدالها بالسلع الاستهلاكية والاستثمارية المصنعة في البلدان المتقدمة، ينتج حصر الدول النامية في إنتاج المنتجات الأولية التي تخضع لتأثيرات ضارة على المديين القصير والطويل، وهذا في اطار ما يطلق عليه بـ"فرضية بربيش وسنغر Prebisch-Singer Hypothesis" في حرية التجارة، والتفسير المقدم يعتمد على سببين، أولهما، أن المستوى العالي لتركيز الصادرات يجعل هذه الاقتصادات عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية، والذي

يمكن أن يؤدي إلى تراجع حاد ومفاجئ في الإيرادات العامة، الذي يخلق بدوره تأثيرا سلبيا مضاعفا على بقية مؤشرات الاقتصاد الكلي ؛ ثانيا، يمتاز القطاع الاستخراجي بكثافة رأسمالية وروابط ضعيفة مع بقية القطاعات في الاقتصاد، ولا يولد الكثير من فرص العمل، وبالتالي، فإن توسع الاستثمارات في هذا القطاع له آثار ضعيفة على نمو وإنتاجية الصناعات الأخرى مما يقلل امكانية احداث تنويع اقتصادي، ويدفع إلى تركيز عال في الناتج المحلي الإجمالي مقابل تأثير ضعيف على خلق فرص العمل، (في هذا الصدد اعتبر Hirschman (1958), Seers (1964), و Baldwin (1966) أن القطاعات القائمة على الموارد الطبيعية هي جيوب مفصولة في النظم الإنتاجية للبلدان النامية) .

وقد أثبتت الآثار التي خلفها نضوب الغاز الطبيعي الهولندي أواخر السبعينات، الذي تسبب في انحلال القطاعات الانتاجية الممثلة بقطاعي الصناعة "De-Industrialisation" والفلاحة "De-Agriculturation" مقابل ازدهار قطاع الموارد الطبيعية (الغاز الطبيعي) صحة هذا الاعتقاد، مشكلة تفسيرا جديدا في الأدب الاقتصادي حول النتائج المحتملة لطفرات الموارد الطبيعية، يعرف بما يطلق عليه "المرض الهولندي Dutch Disease"، الذي يشير إلى حالة من التوسع الفجائي وغير المتوقع لقطاع معين يتميز بمنافسة دولية يعجل باندثار القطاعات الأخرى. إن المشكل الأساسي الذي تقوم عليه هذه المعضلة يتمثل في صب كل التركيز على استغلال هذه الهبة الطبيعية "Manna from heaven" التي تتصف بخاصية النضوب، والتي عادة ما تنتج اقتصادا هشا عرضة للصدمات.

وقد انتهج هذا التحليل المنحى الاقتصادي متضمنا تطاير أسعار السلع الأساسية ودورية السياسة المالية في تفسير الوضعية التي يؤول إليها البلد في ظل وفرة الموارد الطبيعية، إلى غاية نهاية الثمانينات وبداية التسعينات أين توسع نطاق التحليل آخذا المنحى السياسي، بدمج النتائج الاقتصادية مع الاقتصاد القائم على الريع، في تفسير أكثر شمولية لطبيعة العلاقة التي تربط بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، حيث أثبت Sachs &Warner (1995) في دراستهما التي تضمنت مجموعة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، أن الاقتصادات التي تمتلك نسبة عالية من صادرات الموارد الطبيعية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام تتجه إلى تحقيق معدلات نمو متدنية مقارنة بتلك التي تفتقر إلى هذا النوع من الموارد، وقد سمح هذا التحليل بتقديم نظرية نقمة الموارد الطبيعية "Natural resource curse" التي يجمع تفسيرها بين الآثار الاقتصادية والسياسية-المؤسسية في الاعتماد على الموارد الطبيعية كمصدر للحصول على النقد الأجنبي في تسيير شؤون الدولة، بالتركيز على مصطلح الدولة الريعية، الذي يعني تلك الدولة التي تتميز بعجز في المؤشرات الجيدة لإدارة الحكم وانتشار الفساد السياسي والمالي، الأنظمة الاستبدادية المعرضة للعنف، الاضطرابات والاحتجاجات السياسية، في شكل آخر لتفسير آثار وفرة الموارد الطبيعية تشمل نشوب الصراعات الداخلية والحروب الأهلية بين أفراد حدود الدولة الواحدة شعبا وحكومة،

للسيطرة على حقول ومناجم الموارد الطبيعية في اطار ما يعرف بسلوك البحث عن الريع "Rent-Seeking"، ومن بين الدراسات التي عالجت هذا الجانب Auty (1990) , Stevens (1992) و Sachs (1999) التي اهتمت بتحليل أثر الايرادات النفطية والغازية والمعدنية على سلوك الحكومات، و Michael L. Ross (1999) الذي يدعم فكرة التفسير السياسي لنقمة الموارد، ويرى ان بناء اقتصاد سياسي تنموي، يستلزم البحث في اسباب ضعف الأداء الاقتصادي لجل الدول المصدرة للموارد الطبيعية، وهو نفس ما ركز عليه Terry Lynn Karl (1997) الذي يرى أن الاعتماد على الإيرادات النفطية دفع هذه الدول إلى مراعاة الاعتبارات السياسية في توزيع ريوع النفط، بدلا من تشجيع الاستثمار ونمو الإنتاج، ومن أمثلة الدول التي كانت ولا تزال تعاني من الآثار السلبية لوفرة الموارد الطبيعية التي تقف كحائل أمام التنويع الاقتصادي، دولة سيراليون التي دفع توفرها على الماس إلى توالي انقلابات عسكرية في التسعينات أضعفت السلطة المركزية، وأدت إلى نشوء جريمة منظمة لتهريب الماس الخام من مناجمه بأسعار منخفضة لشركات الماس الدولية (خاصة دي بيرز)، وظل اقتصادها هزيلا يمارس فيه معظم سكانها الزراعة، صيد الأسماك وقطع الأخشاب ؛ ودولة الكونغو التي رغم توفر بلادها على النفط وقرابة 50 معدنا، مع تميزها باحتواء كميات هامة من الألماس إضافة إلى تمتعها بثاني أهم احتياطي عالمي من النحاس المستكشف حتى الآن الذي يمثل 10% من الاحتياطي العالمي و50 % من احتياطي معدن الكوبالت، إلا أن اقتصادها شهد كسادا حادا في فترة الثمانينات وتأثر كثيرا بالأزمة الاقتصادية بين عامي 2008-2009، نتيجة استحواذ النفط البحري على حوالي 90 % من اجمالي صادراتها سنويا، إلى جانب معناة شعبها من الحروب الأهلية ومشكل انعدام الأمن الغذائي.

مقابل الادعاءات السلبية لآثار وفرة الموارد الطبيعية على النمو والتنمية الاقتصادية، أثارت تجارب دول أخرى غنية بالموارد الطبيعية نجحت في تنويع اقتصاداتها كبوتسوانا التي لم يمنعها امتلاكها لمعدن الماس بحجم انتاج سنوي يقدر بـ 40 % من الناتج المحلي الاجمالي و20 % من الانتاج العالمي محتلة بذلك المرتبة الثانية عالميا من حيث أغنى الدول بالماس، من أن تصبح واحدة من أعظم قصص نجاح التنمية في العالم، وواحدة من الدول التي حققت تنويعا اقتصاديا متميزا بقطاعات مشكلة (صناعة، فلاحة، خدمات، سياحة، قطاع مالي...) تحتل بها مراكز متقدمة في التصنيف العالمي والافريقي على وجه الخصوص، ودولة إندونيسيا التي لم يمنعها هي الأخرى امتلاكها للنفط والغاز الطبيعي من أن تصبح من اقوى الاقتصادات عاميا محتلة المرتبة 15 من حيث أعلى ناتج محلي اجمالي على المستوى العالمي سنة 2016، ومن أكثر الدول استقرارا اقتصاديا متجاوزة بذلك الصين، روسيا، الهند والبرازيل، أثارت هذه النتائج تساؤلا بين اواسط الباحثين حول سبب نجاح بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية في تنويع اقتصاداتها مقابل فشلت أخرى في تحقيق ذلك.

وعلى هذا الأساس يأتي طرح اشكالية هذه الدراسة مصاغا كالآتي:

- **ماهي الأسباب الكائنة وراء فشل التنويع الاقتصادي في الدول الريعية؟**

وللتمكن من الاحاطة بكل جوانب هذه الاشكالية تم اشتقاق مجموعة من الأسئلة الفرعية التي يمكن صياغتها كما يلي:

ما المقصود بالتنويع الاقتصادي؟ وماهي أهم محدداته وطرق قياسه؟

ما هي أسباب تفاقم صفة الريعة في الدول الغنية بالموارد الطبيعية؟ وهي يمكن ارجاع كل ما تواجهه هذه الدول من آثار سلبية إلى ما يطلق عليه بنقمة الموارد الطبيعية؟

ما هي السياسات الممكنة للتخلص من التبعية لقطاع الموارد الطبيعية؟ وهل تلعب نوعية المؤسسات دورا هاما في احداث الفرق؟

ما الذي تقدمه التجربة النرويجية للدول النفطية وكيف يمكن الاستفادة منه؟ وهل التحليل القطاعي يكشف عند نتائج مهمة لتجاوز مشكل التبعية لقطاع الموارد الطبيعة؟

الفرضيات:

وللإجابة على الاشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

1/ الريع يولد التراخي في الاهتمام بباقي القطاعات في الاقتصاد، وعلى وجه الخصوص الاعتماد على النفط يمثل أقوى عائق أمام التنويع الاقتصادي.

2/ قضية النجاح أو الفشل في احداث التنويع الاقتصادي مرهونة بنوعية المؤسسات التي تسود البلد.

3/ يعتبر رأس المال البشري من أهم العوامل التي تؤثر على درجة نجاح احداث عملية التنويع الاقتصادي.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في ابراز المكانة التي يحتلها التنويع الاقتصادي كهدف أخير في مسيرة السعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، التي عادة ما تعاني هياكلها الاقتصادية هشاشة حادة يسببها الاعتماد المفرط على قطب اقتصادي واحد ذو طابع ناضب، تتحدد أسعار سلعته في الأسواق العالمية،

متأثرة بمجريات الأحداث السياسية والاقتصادية على مستوى الساحة الدولة، وذلك من خلال تقصي المسببات التي أدت إلى هذه الاخفاقات التنموية، والتركيز على السياسات والحلول الممكنة التي تسمح بتجاوز هذه الوضعية المحرجة، لضمان استدامة التنمية الاقتصادية والاستفادة من مزاياها في اطار توفير متطلبات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية متطلباتها.

مبررات اختيار الموضوع:

تجذب الباحث دوافع موضوعية وأخرى ذاتية بحكم الطبيعة النفسية الإنسانية لاختيار موضوع ما دون غيره للبحث، فكانت دوافع اختيار هذا الموضوع كما يلي:

- يعتبر التنويع الاقتصادي من بين المواضيع المهمة التي تجذب الباحثين الاقتصاديين والهيئات الدولية، بحكم الدور الذي يلعبه في تخليص الدول الريعية من مشكل التبعية لقطاع الموارد الطبيعية، وبشكل خاص الدول النفطية خاصة بعد الأزمة التي تعيشها سوق النفط العالمية منذ اواسط 2014، وتنديد جل حكومات هذه الدول بضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني لتجاوز هذه الأزمة.
- محاولة تقديم تحليل قطاعي لمجموعة من الدول النفطية لاكتشاف درجة الأهمية التي يحتلها قطاع الموارد الطبيعة في الهيكل الاقتصادي في محاولة استخراج نقاط الضعف التي تعاني منها هذه الفئة من الدول لمعالجة أصل المشكل.
- الرغبة الشخصية في معالجة موضوع التنويع الاقتصادي خاصة بعد الأزمة التي تعيشها الجزائر نتيجة تهميشها للقطاعات الانتاجية بصب كل الاهتمام على قطاع المحروقات، وكذا تقديم مرجع جديد باللغة العربية يعالج قضية التنويع الاقتصادي في الدول الريعية كإسهام في الزخم المعرفي واضافة علمية في الأعمال الأكاديمية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- تقديم التأصيل النظري للتنويع الاقتصادي مع التركيز على العوامل التي تؤثر على درجة النجاح في احداثه، والأسباب التي تقف كحائل أمام هدف تحقيقه.

- مناقشة السياسات التي تسمح بإدارة أفضل لإيرادات الموارد الطبيعة (خاصة الايرادات النفطية)، مع التركيز على السبل الممكنة لتعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج قطاع الموارد الطبيعية، لتشكيل سلة صادرات يغلب عليها طابع الاتزان والتنوع.
- تحليل التجربة النروجية في التنويع الاقتصادي للاستفادة من الدروس التي تقدمها لباقي الدول في مجال إدارة العوائد النفطية.
- اختبار طبيعة العلاقة التي تربط بين التنويع الاقتصادي وأهم محدداته لتعزيز الجوانب التي تساعد في نجاحه ومعالجة العوامل التي تؤثر على درجة احداثه.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في:

- الاطار المكاني: تم اجراء هذه الدراسة على مجموعة من الدول النفطية (الجزائر، أنغولا، البحرين، ايران، العراق، الغابون، الكويت، ليبيا، نيجيريا، سلطنة عمان، قطر، الامارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، اليمن).
- الاطار الزماني: تغطي هذه الدراسة الفترة (1995-2015)، بناءا على توفر بيانات مؤشر هرفندل-هرشمان، والتي شهدت فيها أسعار النفط حدوث ثلاث انهيارات نتيجة الأزمة الأسيوية سنة 1998، أزمة الرهن العقار في 2008، والأزمة السياسية الأخيرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من ايران وروسيا في منتصف سنة 2014، والتي أثرت كثيرا على الدول النفطية بالشكل الذي جعلها تبحث عن سبل لتنويع مصادر الدخل، من خلال تبني استراتيجيات بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي.

منهجية الدراسة:

لغرض الإحاطة الشاملة بالموضوع والوصول إلى الاستنتاجات ذات الصلة للتحقق من صحة الفرضيات، تستند هذه الدراسة على المنهج الوصفي الاستنباطي في دراسة الجانب النظري قصد الاحاطة بمفهوم التنويع الاقتصادي، أسباب الاخفاق في تحقيقه والسياسات الممكنة لنجاحه، وكذا التطرق إلى مختلف الدراسات السابقة التي عالجت هذا الموضوع من جوانب معينة، كما يتم الاستناد على المنهجي التحليلي الكمي في دراسة البنية القطاعية لعينة

من الدول النفطية، فضلا عن اعتماد بعض أساليب الاقتصادي القياسي لاختبار طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصاد ومجموعة من محدداته.

محاور الدراسة:

لتحقيق الغاية من هذا البحث، تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول:

يتضمن الفصل الأول الاطار النظري للدراسة مقسما إلى ثلاثة أجزاء، حيث يتناول الجزء الأول مفاهيم حول التنويع الاقتصادي بما فيها الأنماط، المحددات وأهم مؤشرات القياس، ويقدم الجزء الثاني عرض لأسباب الاخفاق في احداث التنويع الاقتصادي بدءا بمفهوم الريع في النظرية الاقتصادية، فالعلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، ثم تقديم التفسيرات الاقتصادية والمؤسسية لنظرية نقمة الموارد الطبيعية، اما الجزء الأخير فيتضمن السياسات الممكنة لتعزيز التنويع الاقتصادي، التي تشمل دور السياسة المالية في ادارة العوائد الريعية، أهمية النوعية المؤسساتية في ارساء قواعد التنويع الاقتصادي والسياسات المساعدة على تعزيز الميزة التنافسية للصادرات غير النفطية متبوعة بأهمية رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر كمحفزين للتنويع الاقتصادي.

الفصل الثاني، خصص للدراسات السابقة مع الاشارة إلى بعض التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي، حيث قسم إلى شطرين، الشطر الأول يعرض تجربتي النرويج ونيجيريا في التنويع الاقتصادي كمثالين عن النجاح والفشل في تحقيق التنويع الاقتصادي، أما الشطر الثاني فيقدم بعض الأدبيات التجريبية السابقة التي عالجت قضية التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية من جوانب معينة.

أما الفصل الثالث فيتضمن دراسة تحليلية وقياسية لطبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي ومجموعة من المحددات الاقتصادية والمؤسسية في عينة من الدول النفطية، وينقسم بدوره إلى ثلاثة أجزاء، يعرض الجزء الأول تحليل الوضعية الاقتصادية لدول العينة بالاعتماد على التحليل القطاعي في تكوين الناتج الداخلي الخام. القسم الثاني يشمل التعريف بالاطار القياسي المتبع في التحليل الذي يتضمن مفهوم بيانات البانل، وبعض نماذج تقديرها واختبارات الاختيار فيما بينها، أما الجزء الثالث والأخير فيتناول القياس الاقتصادي للتنويع مع مجموعة من محدداته في عينة من الدول النفطية.

-الفصل الأول-

التنويع الاقتصادي بين أسباب الفشل وتحديات التحقيق

تمهيد:

حظي موضوع التنويع الاقتصادي باهتمام العديد من الاقتصاديين منذ منتصف القرن الماضي، نظرا للأهمية التي يكتسيها في ارساء قواعد التنمية الاقتصادية المستدامة، وبشكل خاص في الدول النامية التي تتميز بوفرة في الموارد الطبيعية، والتي غالبا ما تواجه هياكلها الاقتصادية اختلالات يسببها القاء كل الاهتمام وكل الالتزام على عاتق قطاع الموارد الطبيعة، والذي يجر البلد إلى وضعية صعبة في كل الاتجاهات (اقتصاديا، سياسيا ومؤسساتيا...)، اذا ما واجه سوقه اضطرابا بالمنحى السلبي.

إن المشكلة الأساسية التي تواجه هذا النوع من الدول تكن في ارتكاز قاعدتها التنموية على أحادية قطبية، بالشكل الذي يجعل كل البناء الاقتصادي رهين التغيرات التي تحدث على مستوى سوق هذه السلعة التي يتحدد سعرها خارجيا. ولذلك ينصح الاقتصاديين دائما هذه الدول بأن السبيل الوحيد للخروج من هذه الحلقة المفرغة، يكمن في تنويع مصادرا الدخل الوطني بالاعتماد على قطاعات حقيقية قادرة على خلق قيمة مضافة في الاقتصاد.

إن محاولة ايجاد حل لقضية التركيز الاقتصادي يتطلب كخطوة مبدئية تحليل الأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية، فكما هو معلوم اكتشاف مسببات الفشل يعتبر جزءا من الاجابة عن الاشكال القائم. وعلى هذا الأساس وللاضطلاع أكثر على موضوع التنويع الاقتصادي تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء، حيث يقدم الجزء الأول المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، محدداته ومؤشرات قياسه، القسم الثاني يعنى بأسباب الفشل في تحقيق التنويع الاقتصادي بدءا بتقديم أهم وجهات النظر الأدبية حول مفهوم الريع الاقتصادي وصولا إلى التفسيرات الاقتصادية والسياسية – المؤسساتية المقدمة في شرح نظرية نقمة الموارد الطبيعية، أما الجزء الأخير فيركز على أهم السياسات التي تسمح بإدارة أحسن لإيرادات الموارد الطبيعية بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي وجعل سلة الصادرات أكثر تنوعا.

I. التنويع الاقتصادي ومحدداته:

لقد حظي موضوعي التخصص والتنويع الاقتصاديين بمساحة بارزة في أدبيات التنمية منذ القرن العشرين، نظرا لأهمية الحصول على النقد الأجنبي في تسيير شؤون الدولة واستمراريتها ؛ وقد قدمت كل طائفة مبررات تفضيلها بناء على اعتبارات كانت تراها الأنسب عند مناقشة قضية مكاسب الدول في قيام عملية التجارة الدولية، وقد تبين فيما بعد أن الحل الأنسب لتحقيق رفاهية المجتمع واستدامة التوزيع العادل للثروة بين الأجيال يتمثل في تحقيق التنويع الاقتصادي، وللتعمق أكثر في هذا الموضوع، يقدم هذا الجزء أهم وجهات النظر بين التخصص الاقتصادي والتنويع ومختلف المفاهيم المتعلقة بهذا الأخير.

I–I. التنويع الاقتصادي مقابل التخصص الاقتصادي:

لقي موضوع تطوير الصادرات والتنويع الاقتصادي اهتماما كبيرا في أدبيات التنمية خلال خمسينات، ستينات وسبعينات القرن الماضي، وبشكل أخص متأثرا بما جاء به R.Prebisch (1950) و H.W.Singer (1950)، فرغم أن الرأي السائد في اعقاب الحرب العالمية الأولى كان مواليا لتأييد حرية التجارة التي تقوم على الميزة النسبية والتخصص الاقتصادي والتقسيم الدولي للعمل المستوحاة من النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية التي طورت من طرف A.Smith (1776) و D.Ricardo (1817)[1]، والتي تنص في فحواها أن الدول يجب أن تنتج وتصدر وفقا لميزتها النسبية، حيث ان البلد يكتسب أكبر قدر ممكن من المنفعة الاقتصادية مقارنة بدول أخرى من خلال انتاج منتجات بتكاليف منخفضة، أين يمتلك وفرة نسبية، أو يمكن له ان ينتجها بسهولة ؛ فحسب هذا المفهوم، سوف تستفيد دول تجارية اخرى إذا كانت تقبل ميزة التكلفة الخاصة بتجارة البلد وتركز على انتاج السلع التي تمتلك فيها هي الأخرى ميزة، إذ وجهت هذه النظرية الاقتصاديين التقليديين للاعتقاد بالتجارة الحرة بين الدول والأخذ بالمنطق الكامن وراء السبب في انتاج دول للسلع الزراعية والمعدنية في حين تخصص دول أخرى في انتاج السلع الصناعية[2].

إلا أن هذا الرأي تم تحديه في أعقاب الحرب العالمية الثانية من قبل الاقتصاديان (Prebisch (1950 و Singer (1950)، اللذان أكدا أن التخصص الكثير في الدول النامية المتضمنة ميزات انماط التجارة عن طريق

[1] Salomon Samen, A Primer On Export Diversification : Key Concepts, Theoretical Underpinnings And Empirical Evidence, growth and crisis unit, world bank institute, may 2010, p2.

[2] Tracy Igberaese, The Effect Of Oil Dependency On Nigiria's Economic Growth, research paper presented as a parcial fulfillment for obtaining the degree of Master of arts in development studies, international institute of social studies, Netherlands, 2013, p 6.

الاعتماد على تصدير المواد الخام والسلع الزراعية في سبيل استبدالها بالسلع الاستهلاكية والاستثمارية المصنعة في البلدان المتقدمة، يرتكز على ما جاءا به مصاغا في ما يعرف بـ "فرضية بربيش وسينغر Prebisch Singer Hypothesis (PSH) " في حرية التجارة، حيث ينتج التخصص المباشر حصر الدول النامية في انتاج المنتجات الأولية التي تخضع لتأثيرات ضارة على المديين القصير والطويل[1].

فقد أكد Prebisch و Singer من خلال فرضيتهما أن النمو الاقتصادي لا يمكن ان يقوم على المنتجات القائمة على الموارد، لأن الأسعار العالمية للصادرات الأولية نسبة إلى الصادرات الصناعية سوف تنخفض مع مرور الوقت، فمن المسلم به على نطاق واسع ان تخصص البلد في مجموعة ضيقة من المنتجات التصديرية يكشف عن زيادة الاضطراب في مكاسب التصدير التي قد تزيد الوضع سوءا عندما تخضع المنتجات المعنية لانخفاض علماني (عالمي)، ونتيجة لذلك سوف تتراجع نسبة اسعار التصدير إلى أسعار الاستيراد (معدلات التبادل التجاري) بالنسبة للدول النامية التي تعتمد معظمها بدورها على صادرات المنتجات الأساسية، والتفسيرات المقرحة لذلك هي[2]:

1- أن النقابات العمالية القوية في الدول الصناعية تسبب الأجور في القطاع الصناعي في كل دورة الأعمال التجارية لارتفاع كبير في درجة الأجور مقارنة بالأجور في الدول النامية ؛

2- أن قوة الاحتكار في التصنيع تمنع زيادة التكنولوجيا وتنتج انخفاض الأسعار ؛

3- أن الطلب على السلع الأولية يظهر مرونة دخل منخفضة نسبيا، وهو ما يعني أن نمو الدخل يميل للحد من الطلب النسبي من وإلى أسعار السلع الأولية ؛

4- عملية الادخار التقني للمواد الخام في مجال التصنيع تؤدي إلى البطء النسبي لنمو الطلب على المنتجات الأولية (Cuddington, Ludema and Jayasuriya,2002).

هذا التقلب الذي قد يتعرض إليه البلد، يمكن التخفيف من حدته عن طريق التنويع، من خلال توسيع الانتاج بتجارة مجموعة متنوعة من السلع مع اتجاهات أسعار مختلفة، الأمر الذي قد يساعد على تحقيق بعض الاستقرار في الأداء الاقتصادي.

[1] Salomon Samen, A Primer On Export Diversification : Key Concepts, Theoretical Underpinnings And Empirical Evidence, ibid, P3.

[2] Florian Kaulich, Diversification Vs. Specialization As Alternative Strategies For Economic Development : Can We Settle A Debate By Looking At The Emprical Evidence ?, working paper 03/2012, united nations industrial development organization, 2012, p 4-5.

لقد تم شرح الفوائد المحتملة من تنويع الصادرات من قبل Harding & Javorcik (2007)، فحسب هذان الباحثان، قد يكون تنويع الصادرات قضية غاية في الأهمية بالنسبة للبلدان النامية لعدة أسباب:

– فحزمة متنوعة من منتجات التصدير قد توفر التحوط تجاه الاختلافات في السعر والصدمات في أسواق منتج معين Kuznets , Bertinelli et al (2006), Levchenko & Di Giovanni (2006) ,(1971) وهو ما يعرف باسم تأثير المحفظة في الأدبيات ؛

– تنوع المنتجات المصدرة قد يؤثر على النمو الاقتصادي والامكانية للتغيير الهيكلي Hausman, Hwang & Rodrik (2007)، فحسب Agosin (2006) تكمن الفكرة الأساسية لهذه النقطة في أن البلدان التي تواجه بنجاح التغيير الهيكلي والتي تجتازه لتحفيز تنويع هيكلها الاقتصادي، سوف تكتسب ميزة نسبية في عدد كبير من السلع، وبالتالي زيادة انتاجية عنصري العمل ورأس المال البشري Berthélemy & Soderting (1999)، فضلا عن توسيع فرص الاستثمار والحد من مخاطر المستثمرين[1] Acemoglu & Zilibitti (1997)،

– تنويع الصادرات في اتجاه متزايد نحو المنتجات المتطورة قد يكون مفيدا للتنمية الاقتصادية.

وعلى العكس من ذلك فالبلدان التي لديها ميزة نسبية في عدد محدود من السلع، حيث ندرة المهارات أو عدم وجود المدخلات التكميلية ستتأثر بسبب عدم قدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة، ووفقا لهذه الفرضية التي أشار إليها Agosin (2006) ، تلك الاقتصاديات التي تنجح في الأخذ على عاتقها أمر عملية التنويع، سوف تكون بعد ذلك في موقف توسيع مداها في ميزتها النسبية ؛ فقدرة أي بلد على الامتصاص أو التكيف مع التكنولوجيا الأجنبية، هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق هذا الهدف الذي يتعين انجازه، حيث ينبغي أن نلاحظ أن التنويع سواء كان في الانتاج أو التصدير هو نتيجة لعوامل مختلفة تترافق فيما بينها ضمن عملية التنمية.[2]

[1] Juan Felipe MejI'a, Export Diversification And Economic Growth : An Analysis For Colombia's Export Competitiveness in the European Union's Market, Contriburions to economics, physica-verlag a springer company, 2011, p 36.

[2] Juan Felipe MejI'a, Export Diversification And Economic Growth : An Analysis For Colombia's Export Competitiveness in the European Union's Market, ibid, p37.

I–II. ماهية التنويع الاقتصادي:

ينبثق الأساس النظري لمفهوم التنويع الاقتصادي من فحوى نظرية المحفظة المالية لـ ماركوفيز (Markowitz 1952) والتي تفضي بالمبدأ القائل "لاتضع البيض كله في سلة واحدة"، بفارق بسيط يتمثل في تعويض توزيع الاستثمارات في الأوراق المالية إلى الاستثمار في القطاعات الانتاجية (الحقيقية)، وفيما يلي عرض لأهم المفاهيم المتعلقة بمصطلح التنويع الاقتصادي.

I–II–1. مفهوم التنويع الاقتصادي:

إن الدراسات التي حاولت ضبط مفهوم لموضوع التنويع الاقتصادي كثيرة، ورغم اختلافها في بعض الجوانب إلا أن مجملها تصب في نفس السياق، فمثلا:

- يشير مفهوم التنويع الاقتصادي في مجال الاقتصاد السياسي إلى الصادرات ؛ وعلى وجه التحديد إلى السياسات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية التي قد تكون خاضعة لتقلبات في السعر أو الحجم أو لتراجع علماني.[1]
- ويعرف صندوق النقد الدولي التنويع الاقتصادي على أنه:" التحول إلى هيكل إنتاجي أكثر تنوعا، والذي ينطوي على تقديم منتجات جديدة أو توسيع نطاق المنتجات الموجودة سابقا، بما في ذلك المنتجات ذات الجودة العالية"[2].
- كما تعرف le-yin Zhang (2003) التنويع الاقتصادي على أنه" العملية التي تنتج مجموعة متزايدة من المخرجات (النواتج) الاقتصادية، كما يمكن أن يشير إلى تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (بمعنى الدخل المتأتي من الاستثمار في الخارج[3] (income from overseas investment)"[4]

[1] Martin Hvidt ,,Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends, Research Paper, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, 2013, p4.
[2] Michael L. Ross, What Do We Know About Economic Diversification in Oil-Producing Countries?, UCLA and Oxford University, January 2017, p2, available online at : https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3048585
[3] Le-Yin Zhang, Economic Diversification in the Context of Climate Change, United Nations Framwork Convention On Climate Change – Secretariat, Workshop on Economic Diversification, Teheran, Islamic Republic of Iran, 18-19 October 2003, p 6.
[4] M. Hazem Shayah, Economic Diversification by Boosting Non-Oil Exports (Case of UAE), Journal of Economics, Business and Management, Vol. 3, No. 7, July 2015, p 735.

- في اتجاه آخر يعني التنويع الاقتصادي" تقديم مجموعة أكثر تنوعا من مصادر الدخل والثروة والايرادات الحكومية وايصالات التصدير وخلق فرص عمل"؛ بعبارة أخرى ينبغي أن يقاس التنويع الاقتصادي ليس فقط من خلال تنوع في محركات نمو الناتج المحلي الاجمالي (gross domestic product GDP) وإنما أيضا بالنظر إلى المتغيرات الاقتصادية الاخرى كالإيرادات الضريبية وخلق فرص عمل جديدة...كما يمكن أن يكون هناك تنويع في الصناعة البتروكيماوية (ذات العلاقة بالنفط والغاز)، وكذا التنويع بعيدا عن الموارد الطبيعية في أنشطة جديدة تماما، وفي أية مجالات تساهم في خلق مجموعة أكثر تنوعا من الأنشطة الاقتصادية التي تكون مفيدة.[1]
- أما حسب A.Esanov(2011) فينقسم التنويع الاقتصادي إلى قسمين هما: التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات، حيث يتم تعريف الأول على أنه:" العملية التي يصبح من خلالها الاقتصاد اكثر تنوعا من حيث السلع و الخدمات التي ينتجها"، أما تنويع الصادرات "فيشير إلى سياسات معتمدة تهدف إلى تغيير مساهمة السلع في مزيج التصدير الحالي، وتقديم منتجات جديدة في محفظة التصدير و/أو اقتحام أسواق جغرافية جديدة"[2].
- أما من حيث منظور التنمية المستدامة فيقصد بالتنويع الاقتصادي" عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية في كل من إنتاج وتوزيع السلع والخدمات" ؛ إن هذا المنطلق لا يعني بالضرورة تتبع زيادة في الانتاج وإنما تعزيز الاستقرار الاقتصادي للبلد عن طريق تنويع قاعدته الاقتصادية، فالتنويع يمتلك القدرة على تعزيز الأسس الاقتصادية وجعلها أكثر قابلية للتكيف مع الظروف الداخلية والخارجية لضمان آفاق على المدى الطويل في مواجهة لاستنزاف الموارد الطبيعية ومختلف التقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة والعولمة[3].

إن المفهوم الأساسي الذي يرتكز عليه التنويع الاقتصادي ينصب في الحد من الاعتماد المفرط على قاعدة اقتصادية ضعيفة كما هو الحال في البلدان التي تعتمد على الموارد الطبيعية. فالقيام بعملية التنويع يستلزم نقل عملية الانتاج بعيدا عن الصناعة الاستخراجية من خلال دعم التصنيع في قطاعات أخرى غير موردية (لا ترتكز

[1] Manu Bhaskaran, Economic Diversification In Negara Brunei Darussalam, the centre for strategic and policy studies, Brunei Darussalam, August 2007, p4.
[2] Akram Esanov, Economic Diversification: Dynamics, detreminents & policy implications, revenue watch institute, 2011, p4.
[3] M. C. Anyaehie, A. C. Areji, Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria, Open Journal of Political Science, 5, scientific research publishing, 2015, p 89, available online at: http://dx.doi.org/10.4236/ojps.2015.52010.

على استخراج واستغلال الموارد الطبيعية)، وكما ذكر من قبل الأمانة العامة القطرية للتخطيط التنموي أن الاقتصاد الأكثر تنوعا هو بطبيعته أكثر استقرارا وأكثر قدرة على خلق وظائف وفرص للجيل القادم وأقل عرضة لدورات رواج–كساد التي تحدث نتيجة تقلب أسعار السلع الأساسية خاصة النفط والغاز الطبيعي[1].

I–II–2. أنماط التنويع الاقتصادي:

ضمن حدود الاقتصاد السياسي يمكن للتنويع الاقتصادي أن يتم من خلال شكلين أساسيين، هما:

– التنويع الأفقي (Horizontal diversification) الذي يعنى بالبحث عن فرص جديدة لمنتجات جديدة في نفس القطاع (أولي، ثانوي أو ثالثي)، حيث ينطوي على تعديل مزيج صادرات البلد من خلال إضافة منتجات جديدة في سلة التصدير الحالية، بغية تخفيف حدة المخاطر الاقتصادية (لمواجهة عدم استقرار الأسعار الدولية أو انخفاضها) والمخاطر السياسية...

– التنويع العمودي (Vertical diversification) حيث ينطوي هذا الشكل على إضافة المزيد من مراحل المعالجة المحلية. ومن هنا يعمل التنويع العمودي على تشجيع الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد حيث تصبح مخرجات نشاط معين عبارة عن مدخلات نشاط آخر، علاوة على ذلك يعني التنويع الرأسي(العمودي) التحول من قطاع أو صناعة إلى أخرى، وعموما يتم هذا التحول من القطاع الأولي إلى القطاعات الثانوية والثالثية على التوالي ؛ على سبيل المثال قد تنمو شركة التعدين من مجرد استخراج النحاس لتنتقل بذلك للانخراط في عملية المعالجة والنقل والبيع بالتجزئة، وبالتوازي مع ذلك، تتحول الشركة من الاستخراج (القطاع الأولي) إلى التصنيع، على سبيل المثال إنتاج الكابلات الكهربائية (القطاع الثانوي) ، وأخيرا إلى النقل أو التجزئة (القطاع الثالثي)[2].

شكل آخر من أشكال التنويع الاقتصادي يشار إليه أحيانا في الأدبيات، وهو التنويع القطري (Diagonal diversification) الذي ينطوي على التحول في العملية الانتاجية من المدخلات المستوردة إلى القطاع الثانوي أو القطاع الثالثي[3].

[1] General secretarial for development planning, Qatar national development strategy 2011-2016, toward Qatar national vision 2030, Doha, 2011, p5.
[2] Martin Hvidt ,,Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends, ibid, p 4-5.
[3] Salomon Samen, A Primer On Export Diversification : Key Concepts, Theoritical Underpinnings And Empirical Evidence, ibid, p4.

وبذلك يمكن للبلد الوصول إلى ثلاثة أهداف ترتبط فيما بينها من خلال التنويع، وهي: استقرار الأرباح، توسيع الايرادات وزيادة القيمة المضافة ناهيك عن تعويض الواردات بالإنتاج المحلي.

ولتحقيق استدامة في نمو الصادرات على المدى الطويل يتطلب الأمر نجاح مختلف أشكال التنويع الاقتصادي (أفقي، رأسي، قطري) التي يمكن ان تختلف اختلافا كبيرا من حيث طريقة الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، الجانب التكنولوجي، الكفاءات الادارية والمهارات التسويقية...

I–II–3. محددات التنويع الاقتصادي:

ليس هناك إطار نظري واضح يحدد العوامل التي تؤثر على درجة التنويع أو التخصص الاقتصادي في أي بلد، ومع ذلك حاول الأدب التجريبي الكشف عن المحددات الرئيسية للتنويع الاقتصادي التي تأخذ أبعادا جغرافية، اقتصادية، ديمغرافية ومؤسسية، وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه المحددات[1].

– **الموارد الطبيعية**: من بين العوامل المختلفة التي لديها القدرة على دفع عجلة التنويع الاقتصادي، هي الموارد الطبيعية التي تعتبر غاية في الأهمية، حيث يمكن استغلالها لزيادة نطاق السلع التي ينتجها البلد وتعزيز صادراته من خلال ثلاثة جوانب أساسية، فهي كخطوة أولى تسمح بالحصول على العملة الصعبة التي يعاد استثمارها في قطاعات اخرى، على وجه التحديد القطاعين الصناعي والفلاحي، والتجربة النرويجية في إدارة عوائد النفط خير دليل على ذلك. كما يسمح امتلاك الموارد الطبيعية بتقليل تكاليف الانتاج في حال استخدامها كمدخلات في العملية الانتاجية وبالتالي اكساب الصادرات الوطنية ميزة نسبية. في جانب آخر قد يكون تطوير قطاع الموارد الطبيعية جزءا من استراتيجية التنويع الاقتصادي، فامتلاك بعض الدول للنفط مثلا يساعد على تبني صناعات بيتروكيميائية من خلال انتاج مشتقات نفطية جديدة، وفي دراسة قام بها A.Esanov (2011) حول محددات التنويع الاقتصادي على مجموعة من الدول أكد فيها على أهمية وفرة الموارد الطبيعية في خلق ظروف افضل للتنويع الاقتصادي.

إن البلدان التي تعتمد على عدد قليل من السلع الأساسية في مداخيلها تبقى عرضة لتقلبات الدورات الاقتصادية على اعتبار ان أسعار هذه السلع تخضع لتقلبات واسعة، ولذلك فإن الحاجة إلى التوسع في اثراء هذه المنتجات والسعي المستدام لاستخدامها أينما وحيثما كان ذلك أمرا ممكنا، يعتبر أولوية لتحقيق النمو والتنويع

[1] تجدر الاشارة إلى التنويع الاقتصادي لا يقتصر على المحددات المذكورة في هذه الدراسة، فالدلائل التجريبية أثبتت أن هناك عدة عوامل تؤثر في احداث عملية التنويع وذلك طبقا لطبيعة الاقتصاديات المختلفة.

الاقتصادي، خاصة في الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية في هياكلها الاقتصادية، وإذا كان هذا الأخير مصحوبا بسياسات تشجع التجارة والتصدير، فان استغلال الموارد الطبيعية يمكن أن يوفر فرصا أفضل للإنتاج وذلك بخلق تجارة متنوعة من البضائع ضمن اقليم[1] هذه الدول وفي الاسواق العالمية .

- **نصيب الفرد من الدخل**: يدرج هذا العامل عادة كمتغير ممثل لمستوى التنمية الاقتصادية في البلد، إذ أن الزيادة في نصيب الفرد من الدخل يمنح فرصا لزيادة التنويع الاقتصادي نتيجة زيادة القدرة الشرائية وقابلية المستهلكين على تحمل تنوع سلة المنتجات، وقد أثبتت عدة دراسات وجود علاقة على شكل مقلوب U بين التنويع ومستوى الدخل، من ابرزها دراسة Imbs & Wacziarg (2003) التي اكد من خلالها الباحثان على أن زيادة الدخل الفردي يؤدي إلى زيادة تنوع الصادرات حتى عتبة حوالي 9000$ بعدها يأخذ تركيز الصادرات آثاره[2]، نفس الشيء بالنسبة لـ Berthémely (2005) الذي وجد نتائج ممثلة باستخدام بيانات اللوحة (panel) لـ 41 دولة متضمنة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان الأقل نموا، وقد أثبتت النتائج التطبيقية أن نقطة التحول من التنويع إلى التركيز تقع بين 19000$ و 24000$ للفرد الواحد على اساس تعادل القوى الشرائية[3] .

من جهة أخرى، وباستخدام بيانات جد مصنفة للتحقيق في العلاقة بين تنويع المنتج والتنويع الجغرافي عبر مجموعة من الدول النامية خلال الفترة (1990-2005) أكد Amurgo, Pachero & Pierlo (2007) أيضا على وجود علاقة غير خطية بين التنويع القطاعي ونصيب الفرد من الدخل، فسلة صادرات البلد تصبح أكثر تنوعا مع ارتفاع الدخل حتى مستويات عالية نسبيا، وعند نقطة معينة تنعكس العملية على نفسها ويحدث التخصص، وقد لوحظت نفس العلاقة في دراسة Cadot et al (2007) فالدول تنوع قواعدها التصديرية عندما تنموا من اقتصادات ذات دخل منخفض إلى اقتصادات ذات دخل متوسط ولكن بعد ذلك تبدأ في تركيز صادراتها عند الوصول إلى مستوى دخل مرتفع[4].

[1] Economic Diversification In Africa, A Review Of Selected Countries, United Nations, OECD publishing, 2011, p18-19.
[2] Jean Imbs & Romain Wacziarg, Stages Of Diversification, The american economic review, vol 93 n° 1, 2003, p 63-86.
[3] Marouane Alaya, The Determinants Of MENA Export Diversification : An Empirical Analysis, working paper n°709, economic research forum, 2012, p5.
[4] A.B.Elhiraika & M.M.Mbate, Assessing The Determinants Of Export Diversification In Africa, applied econometrics and international development, vol 14-1, 2014,p 148.

- **رأس المال البشري**: استكمالا لرأس المال المادي يعتبر تراكم رأس المال البشري عنصرا مهما في تحقيق التقدم التكنولوجي وتعزيز الابتكار، ومن بين المقومات الأساسية للقيام بعملية التنويع الاقتصادي، وقد أكد Lederman & Maloney (2007) في دراستهما على ان الدول التي استخدمت مواردها الطبيعية بنجاح لمزيد من النتائج التنموية كأستراليا والنرويج، قد وصلت إلى ماهي عليه الآن نتيجة ارتفاع وتزايد مستويات رأس المال البشري، والدراسات التجريبية أثبتت أهمية هذا العنصر في تطوير هيكل الصادرات، فدراسة Mayer & Wood (1998) مثلا ميزت المناطق بالاعتماد على نسبتين هما المهارات بالنسبة للفرد الواحد والأرض بالنسبة للفرد الواحد (كممثل للموارد الطبيعية)، وقد أثبتت النتائج انه كلما زاد عدد السكان تنخفض نسبة الأرض للفرد الواحد مع مرور الوقت، وكلما استثمر البلد في رأس المال البشري كلما زادت نسبة المهارات للفرد الواحد[1]، دراسة Parketa & Tamberi (2008) هي الأخرى شددت على النوعية الجيدة لرأس المال البشري كعامل يساعد على تنويع الانتاج ويزيد من معدل الأنشطة الجديدة في الاقتصاد. فالقيام بسياسات التنويع يستلزم الاهتمام المستمر بالعنصر البشري وجودة التعليم على نطاق واسع لتحقيق النتائج المرجوة.

- **الاستثمار المحلي والأجنبي**: من الناحية النظرية عند زيادة الاستثمار المحلي ينخفض تركيز الصادرات، فالاستثمار من طرف القطاع الخاص يعتبر دافعا هاما لتنويع الصادرات، كما أنه قد يؤدي إلى زيادة الانتاجية خاصة في القطاعات الجديدة. إن ازدهار القطاع الخاص غالبا ما يرتبط مع وظيفة البحث والتطوير ودوافع الابتكار والقدرة على المخاطرة إلى جانب اشراك القطاعات غير المستغلة في الاقتصاد. نفس الشيء بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يؤثر بدوره على التنويع الاقتصادي من خلال تسريع عملية نقل التكنولوجيا وتحسين قدرات الانتاج في البلد المضيف Iwamoto & Nabeshima (2012)[2]، فوفق Banga (2003) يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر دعم التنويع الاقتصادي من خلال العمل على تكثيف صادرات قطاع التصدير غير التقليدية (أثر مباشر)، كما يمكنه العمل على تعزيز تنويع الصادرات بشكل غير مباشر عن طريق زيادة كثافة تصدير الشركات المحلية في قطاع التصدير غير التقليدي من خلال قنوات غير مباشرة (على سبيل المثال: خفض التكلفة الثابتة لإدخال منتجات هذا القطاع في السوق العالمية)، ولقد شرح Crespo & Fontoura (2007) الطريقة التي تمكن الشركات المحلية من التعرف على الأسواق الخارجية عن طريق مراقبة

[1] Alen Gelb, Economic diversification in Resource Rich Countries, seminar on natural resources finance & development : confronting old & new challenges, organized by the central bank of Algeria & IMF ,4-5 november 2010, p10

[2] A.B.Elhiraika & M.M.Mbate, Assessing The Determinants Of Export Diversification In Africa, ibid, p149.

وتقليد فروع الشركات الأجنبية أو التعاون معها، هذا يمكن أن يسمح للشركات المحلية التصدير من خلال تجاوز بعض الحواجز التي تحد من الدخول إلى هذه الأسواق مثل تكاليف تشكيل شبكات التوزيع والتعلم عن أذواق وتفضيلات المستهلكين والشروط التنظيمية.

إن انتشار مثل هذه الآثار غير المباشرة للوصول إلى الأسواق يمكن أن يعزز إذا كانت الشركات المحلية موجودة بالقرب من فروع الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات (Aitken et al (1997. وفي دراسة قام بها Jayaweera (2009) حول تقدير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويع الصادرات لعينة تتكون من 29 دولة منخفضة الدخل خلال الفترة (1990- 2006)، توصل من خلالها إلى وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على تنويع الصادرات، وقد اظهرت النتائج التطبيقية أيضا أن هذا التأثير يكون معكوسا بالنسبة للدول التي تصدر نسبة عالية من النفط والموارد الطبيعية، مما يعني ان الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول يسبب مزيدا من التركيز[1] بدل التنويع.

لسوء الحظ أن هذه الوضعية تميز الدول الافريقية التي غالبا ما تتجه الاستثمارات الأجنبية فيها صوب قطاع الموارد الطبيعية (كما هو الحال بالنسبة للقطاع النفطي في الجزائر) أو تركزها في قطاعات حبيسة تعاني محدودية الارتباط مع باقي القطاعات في الاقتصاد (Ofa et al(2012 .

- **الحوكمة والاطار المؤسساتي**[2]: جل الدراسات الحديثة تؤكد على أهمية الحوكمة والترتيبات المؤسسية كشروط مسبقة للقيام بالتنويع الاقتصادي، فالحكم الرشيد شرط أساسي لتعزيز التنويع الاقتصادي من خلال تشديد الحماية على حقوق الملكية وتسهيل المعاملات وضمان مبدأ تكافئ الفرص لتنافس الشركات. إن قوة اعتمادية المؤسسات تؤثر على عوامل مثل التنظيم والاستقرار السياسي وكل ما يؤثر على الاستثمار والأنشطة المقاولاتية. إن التحسينات في هياكل الحكم داخل الاقتصاد لا ترتبط فقط مع وجود قاعدة تصدير متنوعة وتنويع صناعي، وإنما أيضا مع انخفاض الصراعات والحروب الأهلية التي تقوض الاستثمار في التنويع الاقتصادي (Plekhanov et al 2009)، فالمؤسسات القوية التي تواجه مختلف أنواع الفساد والمصادرات التي يمارسها أصحاب المناصب الحكومية عندما يبحث المبتكرون عن رخص تجارية وتصريحات، تشكل عاملا حاسما في تعزيز روح المبادرة والابتكار (Starosta de Waldemer 2010) وبالتالي تعزيز التنويع الاقتصادي.

[1] Marouane Alaya, The Determinants Of MENA Export Diversification : An Empirical Analysis, ibid,p 4-6.
[2] A. Elhiraika & M. Mbate, Assessing The Determinants of Export Diversification in Africa, ibid, p 148-150.

وعليه الحكومات التي تعمل بشكل جيد تعاني بشكل اقل من الفساد، في هذا الصدد فإن تجربة تنويع تشيلي وكازاخستان يمكن ان تتناقضا، ففي حين قدمت حكومة كازاخستان جهودا كبيرة لتنويع اقتصادها بعيدا عن الصناعة التحويلية، لم يكن هناك تقدم يذكر في مجال التنويع الاقتصادي أو التصدير خلال العقد الماضي، ويرجع السبب في ذلك في جزء كبير منه إلى ضعف المؤسسات، في المقابل خطت دولة تشيلي خطوات جبارة في تنويع اقتصادها خلال العقدين الماضيين، وقد لعب العمل الجاد للمؤسسات الحكومية دورا رئيسيا في هذه العملية[1].

-**البنية التحتية**: إلى جانب المحددات الاخرى، تكتسي البنية التحتية دورا بالغ الأهمية في تعزيز التنويع بشقيه اقتصادي وتنويع لقاعدة التصدير، فالدراسة التجريبية لـ (A.Esanov 2011) أثبتت أن البنية التحتية إلى جانب نوعية المؤسسات تعتبر عناصر ذات اهمية حاسمة للقيام بعملية التنويع الاقتصادي، إلى جانب اهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وما يقدم من مزايا للبلد المضيف.

إلى جانب المحددات المذكورة أعلاه، تدرج بعض الدراسات الأدبية عوامل أخرى تلعب دورا هاما في تعزيز أو تثبيط مسألة التنويع الاقتصادي في جزئه الثاني الذي يأخذ شكل تنويع الصادرات، أهمها:

– **سعر الصرف الحقيقي**: إن التحركات التي تحدث على مستوى سعر الصرف يمكن أن تعكس الحركة النسبية الكامنة وراء الأسعار داخل البلد وخارجه والتي لها تأثير كبير على أداء الصادرات[2]، فالعملة المبالغ فيها مثلا يمكن ان تردع تنويع الصادرات عن طريق تضخيم أسعار التصدير وتقويض القدرة التنافسية للقطاع التصديري، حيث تشير الأدلة التجريبية إلى وجود علاقة تأثير سلبي بين ارتفاع سعر الصرف وإنتاج السلع القابلة للتداول ذات توجهات تكنولوجية، ووجود علاقة إيجابية طويلة المدى بين المغالاة وتركيز الصادرات Agosin et al (2012).

إن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي غالبا ما يشجع تنويع الصادرات عن طريق توسيع عتبة فارق السعر بين المنتجات المحلية ونظيراتها في الأسواق الخارجية، وبالتالي يؤدي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى الارتفاع في السعر النسبي للسلع، الأمر الذي يشجع على دخول منتجات جديدة إلى قناه التصدير[3].

[1] Akram Esanov, Economic Diversification: Dynamics, detreminents & policy implications, ibid, p 3-16 .
[2] Export Diversification In Egypy, Libanon, Jordan, Morocco and Tunisia, main report of Social And Economic development sector unit Middle East And North Africa , volum 2, World Bank,2007, p 36.
[3] Tewodros Makonnen, Determinants Of Export Commodity Concentration And Trade Dynamics In Ethiopia, working paper n°2/2012, ethiopian economics association and ethiopian economics policy research institute, 2012, p 24.

– **الانفتاح التجاري:** يلعب الانفتاح التجاري دورا مزدوجا في علاقته مع التنويع الاقتصادي (تنويع الصادرات)، حيث اثبتت عدة دراسات أن الانفتاح يمكن ان يرتبط ايجابا مع كل من التخصص والتنويع، وذلك اعتمادا على درجة تقدم البلد من جهة، وعلى نوع النظام السياسي المتبع في البلد من جهة أخرى، ومن بين الدراسات التي تؤيد فكرة التركيز نجد Imbs (2004) . غير أن نتائج الدراسات الأخيرة باتت توحي أن تأثير الانفتاح على التخصص ليس واضحا، ومن بين هذه الدراسات (Dennis & Shepherd (2011 اللذان بينا أن تحسين تيسير التجارة يعزز تنويع الصادرات في الدول النامية، أما دراسة (Jacks et al. (2011 فقد أثبتت أن آثار العولمة على التخصص قد تكون مختلفة في فترات زمنية مختلفة، وأن طبيعة النظام السياسي في البلد هي من تحدد ذلك، وهو نفس ما بينته دراسة Y. Makhlouf, N. M. Kellard & D. Vinogradov,(2015) التي أوضحت العلاقة بين الانفتاح وتنويع الصادرات في البلدان النامية من خلال النظر في دور النظم السياسية، والتي توصلت إلى أن الانفتاح في البلدان المتقدمة لا يكشف عن أي علاقة هامة مع التنويع، حيث يعزز الانفتاح تخصص الصادرات في الأنظمة الاستبدادية فيحين أنه يشجع تطور الصادرات في الأنظمة الديمقراطية، لذلك يعتبر النظام السياسي حاسم في تحديد نوع العلاقة بين الانفتاح والتنويع الاقتصادي[1]، وعلى العموم يمكن القول ان الانفتاح التجاري يشجع تنويع الصادرات في البلدان النامية في حين أنه يقود إلى التركيز في الدول المتقدمة.

– **معدلات التبادل التجاري:** يؤكد كل من الأدب النظري والتجريبي على الدور الذي يلعبه هذا العامل في التأثير على تسريع عملية تركيز الصادرات عن طريق زيادة تكلفة استخدام عوامل المدخلات في قطاعات جديدة داخل الاقتصاد، فعندما ترتفع معدلات التبادل التجاري الخاصة بالبلد، يمكن ان تؤدي الزيادة في الأسعار المرتبطة مع منتج التصدير الرئيسي إلى إعادة تخصيص عوامل الانتاج في هذا القطاع مقابل تقييد الاستثمار والنمو في القطاعات الأخرى Agosin et al (2012) . بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الصدمات الايجابية لمعدلات التبادل التجاري التي تواجه الاقتصاديات المصدرة للنفط الخام والسلع الأساسية، بشكل خاص إلى الحد من الرغبة في تنويع الصادرات نتيجة الارتفاع في ايرادات التصدير المرتبطة بارتفاع أسعار السلع.

[1] Y. Makhlouf, N. M. Kellard & D. Vinogradov, Trade Openness, Export Diversification And Political Regimes, Economics Letters , 2015,p 4-3, available online at : http://dx.doi.org/10.1016/j.econlet.2015.08.031

-**التطور في القطاع المالي**: عدة دراسات تدرج هذا المحدد كعنصر أساسي للقيام بعملية تنويع الصادرات والتنويع الاقتصادي، ذلك لأن الحصول على الائتمان أمر بالغ الأهمية لتصفية التعاقدات بشكل أكثر كفاءة وإنتاجية، الأمر الذي من شأنه تشجيع هذه الاستثمارات الانتاجية والتي بدورها سوف تشجع تنويع الصادرات الوطنية.

– **الكثافة السكانية**: معيار آخر متوقع في أدبيات التنويع، هو عدد السكان في البلد الذي بإمكانه تسريع عملية تنويع الصادرات عن طريق تحفيز زيادة الطلب وتوفير الأسواق لمنتجات ذات قيمة مضافة عالية وجديدة، فعندما يرتفع حجم البلد من حيث العدد وتنوع المستهلكين سيكون هناك حافز لإنتاج المزيد من منتجات الاستهلاك المختلفة بهدف تلبية الأذواق والتفضيلات Parteka & Tamberi (2011)، علاوة على ذلك، ترتبط زيادة عدد سكان البلد مع زيادة العمالة، والتي يمكن استخدامها كعامل من المدخلات للمساهمة في انتاج منتجات متنوعة Jetter & Hassan (2012).

– **الموقع الجغرافي**: فيما يتعلق بالعلاقة بين التنويع والموقع الجغرافي وجد Adeel & Temple (2009) في عينة تتكون من 70دولة نامية أن البلدان البعيدة عن مصادر المياه الواسعة كالأنهار والبحار والمحيطات ترتبط بالحد الأدنى لتنويع الصادرات وتقلب عال في النمو الاقتصادي، فقد اكد الكاتبان أن البلدان غير الساحلية التي تعد بعيدة عن الوصول إلى طرق الشحن تعاني حواجز تجارية وطبيعية تؤثر سلبا على درجة التنويع والتجارة فيها، هذه الأدلة تدعم أيضا من قبل Matthee & Naudé (2007) اللذان وجدا علاقة عكسية بين تنويع الصادرات ومراكز مسافات التصدير في جنوب افريقيا، في المقابل تم التصور على أن القرب من الأسواق الواسعة يؤدي إلى زيادة تنويع الصادرات من خلال توفير سوق للسلع والخدمات المتنوعة وتخفيض تكاليف النقل. على سبيل المثال لاحظ Breinlinch & Cunat (2011) أن نجاح التصنيع في كوريا، سنغافورة والتايوان يرجع جزئيا إلى قربها الجغرافي من السوق اليابانية الواسعة. ومع ذلك ليس الموقع الجغرافي بالضرورة أمرا حاسما لنجاح التنويع كما أثبتته العديد من الدول فقيرة الموارد الطبيعية مثل جزر موريس واليابان وكذا بعض الدول غير الساحلية الصغيرة مثل سويسرا، فنجاح هذه الدول قد يعزى إلى سياسات ومؤسسات فعالة بدلا من الموقع الجغرافي وهبات الطبيعة.

I–II–4. قياس التنويع الاقتصادي:

يقاس التنويع (التركيز) الاقتصادي بعدة مؤشرات إحصائية، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس، ومع ذلك تعطي نتائج متقاربة في اتجاهها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي ؛ إذن ماهي أهم المؤشرات التي تقيس درجة التنويع (التركيز الاقتصادي) في الدولة؟

I–II–4–1. مؤشر جيني (Gini index):

يعد هذا المؤشر من أفضل مقاييس التركز وأبسطها، ويعرف على أساس نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز (Lorenz) ووتر المثلث القائم[1](ABC) (انظر الشكل رقم(I– 1))، و هناك عدة صيغ لحساب هذا المؤشر، منها:

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (x_k - x_{k-1})(y_k + y_{k+1})$$

الشكل (I–1): مؤشر جيني

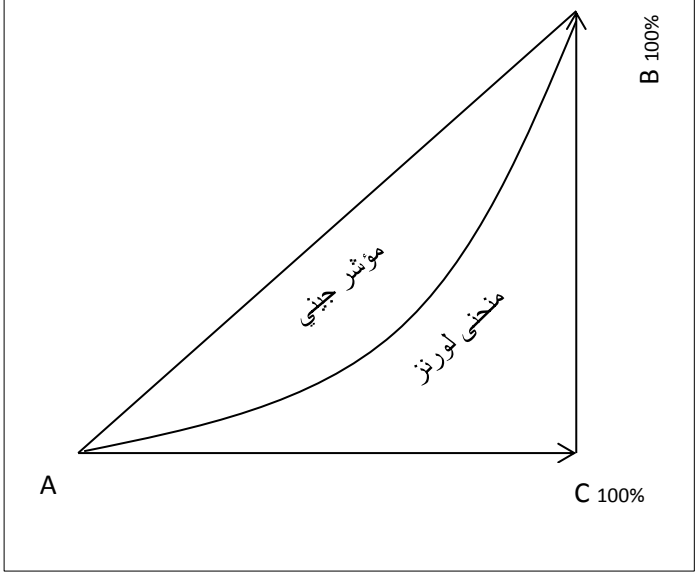

Source: Wen-chung Lee,caracterizing exposure-disease association in human populations using the lorenz curve & Gini index,statistics in medicine, vol 16, 1997, p733

[1] L.G.Bellù & P.Liberati, Analyse d'inégalité, indice de Gini, Easypol module 040 , Organisation des Nations-Unies pour l'alimentation et l'agriculture ,FAO, decembre 2006, www.fao.org/tc/easypol

حيث:

يمثل x_k التكرار التجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي(الحصة القطاعية من الناتج المحلي الاجمالي) ممثلا على المحور الأفقي ؛

y_k : يمثل التكرار التجمعي النسبي التصاعدي الذي يمثل على المحور العمودي (عدد القطاعات) ؛

n: عدد القطاعات؛

كما يمكن حسابه انطلاقا من العلاقات التالية[1] A.Maldonado R.l Pérez-Ocón & A.Herrera (2007):

$$G = \sum_{i=1}^{n} \begin{vmatrix} x_{i-1} & y_{i-1} \\ x_i & y_i \end{vmatrix} \qquad G = \sum_{i=1}^{k} (x_{i-1}\, y_i - x_i\, y_{i-1})$$

حيث:

$$x_i = \sum_{j<i} \frac{n_i}{N} \qquad y_i = \sum_{j<i} \frac{d_i}{D}$$

يمثل المتغير x_i التكرار التجمعي التصاعدي النسبي لعدد القطاعات، أما y_i فيمثل التكرار التجمعي التصاعدي النسبي للناتج القطاعي.

إلى جانب حساب مجموعة من السلع، يعطي هذا المؤشر فكرة عن انحراف نسبة مساهمة كل قطاع في سلة الصادرات، فمثلا إذا كان البلد يحصل على 80% من عائداته الخارجية من صادرات قطاع واحد و 20 % المتبقية مقسمة بين قطاعين بالتساوي، سيكون هذا البلد أكثر تخصصا في تصدير منتجات القطاع الأول مما لو كانت عائداته متأتية من صادرات منتجات القطاعات الثلاث بشكل متساوي (يشارك كل قطاع بثلث العائدات

[1] A.Maldonado, R. Pérez-Ocón & A.Herrera, Depression and cognition: New insights from the Lorenz curve and the Gini index, International Journal of Clinical and Health Psychology, vol 7, n°1, 2007, p 38-39.

الكلية المتأتية من التصدير)، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر(الذي يعبر عن التنويع الاقتصادي) والواحد الصحيح (الذي يمثل التركيز الاقتصادي)[1].

I–II–4–2. مؤشر تايل (Theil index):

يعد هذا المؤشر أيضا من أبرز مؤشرات التركيز الاقتصادي التي يقيس درجة التنويع، وهو مؤشر الكون الذي اقترحه Henri Theil (1967) ، ويستخدم أيضا كمقياس لعدم المساواة والتمييز، ويعرف بالعلاقة التالية[2]:

$$T = \frac{1}{n}\sum_{k=1}^{n}\frac{x_k}{\mu}\ln(\frac{x_k}{\mu})$$

حيث:

x_k : يمثل حصة مساهمة القطاع k في اجمالي الصادرات،

μ :الوسط الحسابي لـ x_k و يكتب $\mu = \sum_{k=1}^{n}(\frac{x_k}{n})$ ،

n : عدد القطاعات .

يتراوح مؤشر تايل (Theil) بين 0 (عندما تتساو حصص كل القطاعات في التصدير) و(N) ln (عندما تتركز الصادرات في قطاع واحد) [3]، في هذا الصدد، عندما يأخذ المؤشر إشارة سالبة فهذا يعني أن له تأثير ايجابي على التنويع الاقتصادي. وبالتالي انخفاض قيمة المؤشر تعني اقتصاد أكثر تنوعا.

واعتمادا على هذا المؤشر تم بناء قياسين مختلفين من التنويع، أحدهما يقيس من حيث تنويع تجارة المنتج ، أما الآخر فمن حيث تنويع تجارة البلد (أي مجموعة متنوعة من منتجات صادرات البلد ومختلف الوجهات التي يصدر البلد إليها منتجاته)[1].

[1] Karsten Mau, Export Diversification and Income Differences, Institute of Asian Studies, 2014, p 20.
[2] O.Cadot, C.Carrère & V.Strauss-Kahn, Trade Diversification, Income, and Growth: What Do We Know?, , development policies working paper n°33, FERDI, 2011 , p2.
[3] M. Persson & F. Wilhelmsson, EU Trade Preferences and Export Diversification, working paper, 2013:32, Department of Economics, Lund University and Research Institute of Industrial Economics, 2013, p 13.

I–II–4–3. مؤشر هرفندل – هيرشمان (Herfindahl– Hirchman index):

يعد هذا المؤشر من أكثر المقاييس استخداما لقياس التنويع في ظاهرة ما، حيث يعنى بتركيبة المتغير وبنيته ومدى تنوعه، وابراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناته[2]، وهو في الأساس مقياس لدرجة تركيز السوق والصناعة[3]، وقد استخدم بشكل واسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين، كما قامت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) باستخدام هذا المؤشر لمعرفة مدى التنويع الحاصل في قطاع التصدير، ويعرف معامل هرفندل – هيرشمان بالصيغة التالية:[4]

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{x_i}{n}\right)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث:

(n) عدد النشاطات ؛

x_i ناتج النشاط (i) ؛

(x) الناتج المحلي الاجمالي لجميع النشاطات ؛

وتتراوح قيمة معامل هرفندل – هيرشمان بين الصفر والواحد $(0 \leq HHI \leq 1)$، فاقتراب القيمة من الواحد يعني أن البلد يعتمد بشكل أساسي على مجموعة محددة من الصادرات (إذا كانت قيمة المعامل مساوية للواحد فإن مقدار التنويع في هذه الحالة يكون معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الانتاج متركزا في نشاط واحد من الأنشطة الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية القطاعات بأي حصة من الناتج المحلي الاجمالي، وتعكس هذه الوضعية ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات) ، في حين تمثل القيمة

---

[1] Claire Kubrak, Concentration Et Spécialisation Des Activités Economiques: Des Outils Pour Analyser Les Issus Productifs Locaux, serie des documents de travail de la direction de la diffusion et de l'action régionale, institut national de la statistique et des études économiques, 2013, p12.

[2] ممدوح عوض الخطيب ،أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الادارية، المجلد 18، العدد 2، 2011، ص212.

[3] Ahmed Al Kawaz, Economic diversification : The Case of Kuwait Reference to Oil Producing Countries, journal of economic cooperation, vol 29 n°03, 2008, p7.

[4] D.Laskiene & V.Venckuviene, Lithuania's Export Diversification According to Technological Classification, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 5 n° 7, 2014, p 681.

القريبة من الصفر درجة أعلى من تنويع الصادرات (إذا كانت قيمة المعامل مساوية للصفر كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها إلى الناتج الكلي لجميع الأنشطة).

I–II–4–4. مؤشر التنويع (Diversification Index):

هذا المعامل هو مقياس معدل من طرف Finger & Kreinin (1979)[1] للتشابه في التجارة والتصدير، وهو مؤشر يقيس مدى الانحراف المطلق لهيكل صادرات البلد عن هيكل الصادرات العالمية، ويكتب بالشكل التالي:

$$s_j = \frac{\sum_i |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث:

h_{ij} : حصة المنتوج i في اجمالي الصادرات أو الواردات البلد أو مجموعة من البلدان j ؛

h_i : حصة المنتوج i في اجمالي الصادرات أو الواردات العالمية.

تتراوح قيمة مؤشر التنويع بين الصفر والواحد، فكلما اقترب المؤشر من 1، كلما زاد اختلاف هيكل الصادرات الوطنية عن هيكل الصادرات العالمية[2].

II. أسباب ضعف التنويع الاقتصادي في البلدان المصدرة للموارد الطبيعة:

يرجع السبب وراء اخفاق الدول الغنية بالموارد الطبيعية في تحقيق التنويع الاقتصادي بالدرجة الأولى إلى اكتساء اقتصاداتها صفة الريعية، والتي عادة ما تنجر عنها نتائج تسحب الاقتصاد إلى مستنقع يصعب الخروج منه، تتمثل في سلوك البحث عن الريع، نقمة الموارد الطبيعية ونشوب الصراعات الداخلية...

II– I. الريع في النظرية الاقتصادية:

[1] J.M.Finger & M.E.Kreinin, A Measure Of Export Similarity And Its Possible Uses, the economic journal, vol 89 n° 356, December 1979, p 905-910.
[2] Unctadstat.unctad.org, 18/06/2016 (13:00).

يعتبر الريع من الناحية النظرية أحد مكونات الدخل في أي وحدة اجتماعية–اقتصادية، ويعرفه الفكر الاقتصادي بأنه المردود لعامل إنتاج الأرض، وبشكل أعم يعرف الريع بأنه المردود لملكية الموارد الطبيعية ولكل ما يتعلق بكافة الموارد التي لم تكن من صنع الإنسان كالمناخ، والموقع الجغرافي الذي يأخذ في كثير من الأحيان بعدا استراتيجيا –أي بمعنى آخر الدخل الناتج عن هبات الطبيعة[1]. وإذا أردنا أن نعرف الريع الاقتصادي بشكل أدق، فهو فائض القيمة من المورد بعد طرح كل التكاليف بما في ذلك تكاليف الفرصة البديلة (Opportunity costs) التي تطرح من العوائد الناتجة عن بيع السلع و الخدمات، وهكذا يقاس الريع على أساس الفرق بين السعر الذي يمكن أن يباع به المورد وتكاليف اكتشافه واستخراجه وانتاجه متضمنة معدل العائد على رأس المال، الذي يمكن الحصول عليه من خلال الاستثمار في مشاريع ذات مخاطر متماثلة في نفس النطاق[2].

أما الاقتصاد الريعي فيمكن تعريفه على انه كل اقتصاد يتمحور أداؤه على استغلال القطاع الريعي .في هذا الاطار، يشكل أداء القطاع الريعي خاصية عضوية لأداء الاقتصاد ككل .ففي الدول النفطية على سبيل المثال، لا تشكل المحروقات مصدرا للتصدير والحصول على العملة الصعبة فحسب، بل تشكل أيضا المصدر الأساسي لموارد الميزانية العامة، وأكثر من ذلك، فهي تتحكم في ديناميكية قطاعات الاقتصاد الأخرى خارج المحروقات التي يتوقف أداؤها أساسا على سلوك وقوة أداء القطاع الريعي[3]، من جانب آخر يرى بعض الاقتصاديين أنه في حال تجاوزت مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أو الريعية نسبة 50 % من الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما، عندها ينظر إلى الاقتصاد بوصفه اقتصاد اً ريعياً.[4]

أما صفة الدولة الريعية Rentier state فتطلق على ذلك البلد الذي تشكل مساهمة العوائد الريعية الخارجية فيه نسبة تزيد عن 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة في دراسة للكاتب الإيراني "حسين مهدوي" عام 1970، الذي عرف الدولة الريعية بأنها الدولة التي تحصل على جزء كبير من

[1] د.زياد الحافظ ،أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، 2005، ص 20-21.

[2] Jack Mintz & Duanjie Chen, Capturing Economic Rents From Resources Through Royalties And Taxes, the school of public policy research paper, vol 5, issue 30, 2012, p 3.

[3] د.لطرش الطاهر، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع، محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانون، العدد 10، جوان 2013، ص4.

[4] د.صالح ياسر، ورقة سياسات: النظام الريعي والبناء الديمقراطي: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريديش اربرت Friedrich Ebert stiftung، بغداد، العراق، 2013، ص 4-5 .

دخلها من مصادر خارجية سواء كان ذلك من موارد طبيعية أو زراعية أو استخراجية على شكل ريع تتحكم الدولة في السيطرة عليه وتوزيعه[1].

لقد اختلفت آراء المدارس الفكرية في توضيح مفهوم الريع الاقتصادي، فبينما ركزت المدرسة الكلاسيكية في تقديمها لمفهوم الريع على الثروات السطحية للأرض في مجملها، ممثلة بمفهوم الريع عند أدم سميث الذي تطرق إلى مفهومه باعتبار أنه ما يدفع لقاء استعمال الأرض[2]، مقسما إياه إلى نوعين: ريع ناتج عن الاختلاف الموجود في خصوبة الأرض وآخر ناتج عن ملكيتها، ومفهوم الريع عند دافيد ريكاردو الذي اهتم في تحليله لنظرية الريع على ثلاثة معطيات اساسية هي: قانون مالتوس التشاؤمي حول زيادة السكان، ووحدة السعر في السوق تحت تأثير المنافسة الحرة، وقانون تناقص الغلة، حيث يعرف ريكاردو الريع الاقتصادي بأنه ذلك الجزء من إنتاج الأرض الذي يدفع إلى صاحبها كبدل لاستعمال القوى غير الفانية فيها[3]"، متجها في معالجته لهذا الموضوع إلى الريع الفرقي الذي يمثل الفرق بين الدخل المرتبط باستغلال أرض ما والدخل المرتبط باستغلال أرض أخرى أقل انتاجية من الأرض الأولى. إلى جانب مفهوم كارل ماركس الذي اهتم في معالجته لمفهوم الريع بمواضيع الريع العقاري حيث قسمه إلى صنفين هما: الريع التفاضلي (الفرقي Differential rent) الناتج عن الفروق الموجودة إما بخصوبة الأرض أو بعامل توظيف رساميل متباينة، والريع المطلق (Absolute rent) الذي يعرف على انه الحد الأدنى الأساسي الذي يلزم دفعه كريع بالنسبة لكل الأراضي.

جاءت المدرسة النيوكلاسيكية بمفهوم اوسع لموضوع الريع الاقتصادي احتوى قيمة الثروة الباطنية لعامل الأرض إلى جانب ثروتها السطحية، حيث تمتد فكرة الريع لدى النيوكلاسيك لتغطي كل ما يدفع لعناصر الإنتاج التي يكون عرضها منعدم المرونة، إذ يدفع لندرة الأرض التي توجد بعرض يكاد يكون منعدم المرونة، وهو يدفع حتى في الحالة التي تكون فيها قطع الأرض متجانسة، فالفرق بين قطع الأرض لا يفسر دفع الريع وإنما يثير فروقا في الريع الذي يدفع للأراضي التي تختلف فيما بينها، وعليه يصبح الريع ظاهرة ترد إلى انعدام مرونة عرض عنصر من عناصر الإنتاج بالنسبة لثمنه، وانعدام المرونة هذا يظهر في شكل يرجع إلى أن بعض العناصر لا يتجدد إنتاجها على الإطلاق أو لا يتجدد إنتاجها إلا في حدود ضيقة[4].

[1] د.مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2007، ص9

[2] بن حمود سكينة، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطبعة، الحراش-الجزائر، ط1، 2006، ص360

[3] David Ricardo, the principles of political economy and taxation, J.M.Dent & sons Ltd,(Everyman) , 1962, p33.

[4] بن حمود سكينة، دروس في الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 373-375.

ومن أجل توضيح نظرة النيوكلاسيك حول هذا الموضوع، سيتم فيما يلي استعراض افكار اهم رواد هذه المدرسة ممثلة في نظرة كل من: مارشال وهوتلينغ.

II– I– 1. مفهوم الريع عند مارشال :

يعرف مارشال الريع الاقتصادي بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي يزيد على نفقة الإنتاج، بمعنى آخر الريع هو الفارق بين ما يحصل عليه المنتج أو البائع وبين الحد الأدنى من الدخل الذي كان مستعدا لقبوله.

ويميز بين نوعين من الريع هما: سعر كراء الأرض (الريع) وسعر كراء المنجم (شبه الريع)، فحسب مارشال سعر كراء المنجم (أو الحقل النفطي مثلا) لا يكون مثل كراء الأرض، فمستثمر الأرض الزراعية يحاول أن يجعلها أحسن مما كانت عليه، أما مستثمر الثروات الناضبة فلا يستطيع أن يجعل المنجم أحسن مما كان عليه، حيث أن ريع المزارع يحسب سنويا في حين أن ريع المنجم يحسب عن طريق ما يطلق عليه بالإتاوة والتي تكون متناسبة مع كميات الإنتاج المستخرجة من الطبيعة.

فشبه الريع حسب مارشال لا يغطي سعر الإنتاج فقط وإنما تكلفة الإنتاج وكذا تكلفة تهيئة المنجم.

II– I– 2. مفهوم الثروة الناضبة عند "هارولد هوتلينغ" " Harold Hotelling"

إن أول من تحدث عن الموارد الناضبة هو الاقتصادي هارولد هوتلينغ في مقالته الشهيرة "اقتصاديات الموارد الناضبة" التي نشرها عام 1931[1]، والتي توصل فيها إلى أن سعر المورد الناضب يجب أن ينمو بمعدل مساو إلى معدل سعر الفائدة بجانب كل من نمط استخراج كفوء وعند توازن صناعة المورد التنافسية، أما في ظل سوق الاحتكار فإن الإيراد الحدي هو الذي يجب أن ينمو بمعدل سعر الفائدة وليس السعر. في الواقع يقصد هوتلينغ بالسعر الصافي (Net price) الريع بالنسبة للمنتج بعد طرح تكاليف الاستخراج، والإيراد الحدي بالنسبة للمحتكر هو الذي يجب أن ينمو بمعدل سعر الفائدة الحقيقي في السوق ؛ ولقد اعتبرت هذه القاعدة شرطا كافيا لتحقيق أمثلية استخراج الموارد الناضبة ومنها النفط الخام على ضوء النظرية الاقتصادية.

فالمورد الناضب الموجود داخل الأرض هو عبارة عن ثروة للمجتمع أو لمالكه فهو كأي أصل رأسمالي آخر يجب أن ينمو على الأقل بمعدل سعر الفائدة الحقيقي في السوق كفرصة استثمارية بديلة ومتاحة، فهو بذلك يعني أن

[1] عبد الحميد أحمد عبد الغفار، تكاليف تدهور الموارد المائية في مملكة البحرين منظور اقتصادي لاستدامة التنمية، يونيو 2003، ص23
www.niadbh.com/ar/2012-19-16-39-11/...09.../589-html

قرار الاستخراج يرتبط بالعائد الذي يتوقع مالك المصدر أن يحصل عليه وأن أقل ما يمكنه القبول به هو نمو السعر الصافي للمصدر الناضب بمعدل سعر الفائدة الحقيقي في السوق لكي يوافق على بقاء ذلك المورد داخل الأرض، وبعكس ذلك فإن معدل استخراج المصدر الناضب سيزيد لغرض استغلال الفرصة البديلة من العائد في مجال استثماري آخر لا يقل عائده عن معدل سعر الفائدة الحقيقي في السوق[1].

فالمشكلتان اللتان تعرض لهما هوتلينغ هما تعظيم الربح وتحديد قيمة الربح الذي يتحصل عليه مالك الحقل أو المنجم، فتقييم المورد الطبيعي يتم تحت تغير السعر الصافي حسب المعادلة التالية:

$$V_t=\lambda_t{}^*R_t$$

حيث :

V_t : قيمة الثروة الموردية ؛

R_t: الاحتياطات من المورد الطبيعي ؛

λ_t: السعر الصافي.

وخلاصة ما توصل إليه هو أنه يوجد لأي كمية محددة من المورد الناضب جدول زمني أمثل لاستخراجها، وهو ذلك الجدول الذي يضمن ارتفاعا منظما لسعر المورد بمعدل سنوي يعادل سعر الفائدة، وهذا المعدل سوف يتحقق تلقائيا بفعل قوى السوق وسيضمن تحقيق الكفاءة ويعظم الرفاهية الاقتصادية، فيكون جدول الإنتاج الأمثل هو الذي يحقق المعادلة التالية[2] :

$$P_t=P_0\, e^{rt}$$

حيث :

P_t: هو سعر المورد الناضب في الزمن t ؛

P_0: هو سعر المورد الناضب في الزمن الإبتدائي t=0؛

[1] د.عبد الستار عبد الجبار موسى، دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وآفاقه المستقبلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد85، 2010، ص 296-297.

[2] Harold Hotelling, The Economics Of Exhaustible Resources, the journal of political economy, vol 39, issue 2, April 1931, Jstor 2003, p 141.

e: أساس اللوغاريتم الطبيعي ؛

r: سعر الفائدة ؛

t: الزمن.

إن ما يعاب على الدول الريعية هو الاعتماد على الموارد الطبيعية في تسيير شؤون الدولة بالشكل الذي جعلها تهمل باقي النشاطات والقطاعات الاخرى في الاقتصاد، هذا الطرح يقودنا إلى تحليل وجهات نظر الأدب حول هذه القضية في دراسة للعلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي.

II– II– العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في الدول الريعية:

تعتبر الدراسة التي اجراها الاقتصاديان J.D.Sachs & A.M.Warner (1995) من أبرز البحوث شمولا، التي عالجت موضوع اخفاق الاقتصاديات وفيرة الموارد الطبيعية في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية رغم توفرها على ثروات طبيعية هائلة ؛ فقد توصل الباحثان في مقالهما الذي يحمل عنوان:" وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي"، إلى أن الاقتصادات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للناتج الداخلي الخام لسنة 1971 كسنة أساس، تتجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة في الفترة اللاحقة 1971-1989[1].

كما توصلا إلى انه من بين أبرز الخصائص الحديثة للنمو الاقتصادي المتعلقة بالبلدان الغنية بالموارد الطبيعية هو أن هذه الدول غالبا ما تحقق معدلات نمو منخفضة مقارنة بتلك التي تفتقر إليها ؛ غير أن هذا الارتباط السلبي بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي يبدو للوهلة الأولى مناهضا للمنطق الاقتصادي، على اعتبار أن الوفرة تؤدي إلى زيادة ثروة البلد بواسطة مضاعفة حجم الصادرات المحلية من الموارد، ورفع مداخيل الاقتصاد ، كما تسمح بترجيح كفة معدلات التبادل التجاري لصالح البلد المصدر لهذه الموارد، وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي.

إن أول من حاول اعطاء تفسير لهذه المتلازمة المتناقضة هم علماء الاجتماع في القرن السادس عشر، على غرار الفيلسوف والسياسي الفرنسي Jean Bodin (1576) الذي كتب يقول أن:" الرجال الذين يمتلكون أرضا

[1] Jeffrey.D.Sachs & Andrew.M.Warner, Natural Resource Abundance And Economic Growth, national bureau of ecobomic research, cambridge (NBER) working paper 5398, 1995, p1.

واسعة وخصبة يعتبرون في العموم كسلاء، وعلى عكس ذلك فالبلد القاحل يجعل الرجال معتدلين بالضرورة وبالتالي حذرين، يقضين وكادحين"[1] .

ولغرض اثبات وجود علاقة الارتباط السلبي بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي من الناحية النظرية قام J.D.Sachs وA.M.Warner بوضع نموذج للنمو الاقتصادي الداخلي يتكون فيه الاقتصاد من ثلاثة قطاعات، قطاع مصدر لسلع يتم مبادلتها خارجيا، قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري وقطاع الموارد الطبيعية، حيث تعتمد دالة الإنتاج في قطاع السلع غير المتاجر بها وقطاع السلع القابلة للتبادل التجاري على كل من عنصري العمل ورأس المال، بينما يفترض أن قطاع الموارد الطبيعية لا يستخدم لا عمل ولا رأس مال، ويباع إنتاجه وتحدد أسعاره في الأسواق العالمية، كما يفترض J.D.Sachs و A.M.Warner أن قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري (القطاع الصناعي) هو الذي ينتج المعرفة، ويستفيد قطاع السلع غير المتاجر بها من العملية بسبب افتراض الانتشار التام للمعرفة، كما يركزان على فرضية أساسية في النموذج مفادها أن تراكم المعرفة لدى العمال هي مصدر النمو الاقتصادي والتي تأتي نتيجة التعلم عن طريق العمل "Learning by doing" الذي يحسن العمل و يزيد انتاجيته. في هذا الصدد ترى مختلف أدبيات الاقتصاد الحديثة أن القطاع الصناعي يخلق أثرا خارجيا للتعلم بالممارسة تستطيع قطاعات الاقتصاد الأخرى الاستفادة منه، عكس قطاع الموارد الطبيعية الذي ينتج أثرا خارجي للتعلم عن طريق العمل خاص به لا تستطيع القطاعات الاخرى الاستفادة منه.

إلى جانب ذلك يلقي J.D.Sachs وA.M.Warner الضوء على نقطتين هامتين، الأولى تتمثل في أن الاقتصاديات وفيرة الموارد تتميز بنمو اقتصادي بطيء، أما الثانية، فتنص على أن انتعاش قطاع الموارد يمكن أن يؤدي إلى مسار خاص ومختلف يسلكه نمو الناتج الداخلي الخام في هذه الدول مقارنة بالدول فقيرة الموارد الطبيعية، الشكل (I-2) يظهر مسار نمو الناتج الداخلي الخام في هذا النوع من الدول.

[1] Jeffrey.D.Sachs & Andrew.M.Warner, Natural Resource Abundance And Economic Growth, ibid, p 4

الشكل (I–2): مسار نمو الناتج الداخلي الخام في الدول الغنية بالموارد والدول التي تتميز بوفرة أقل في الموارد الطبيعية

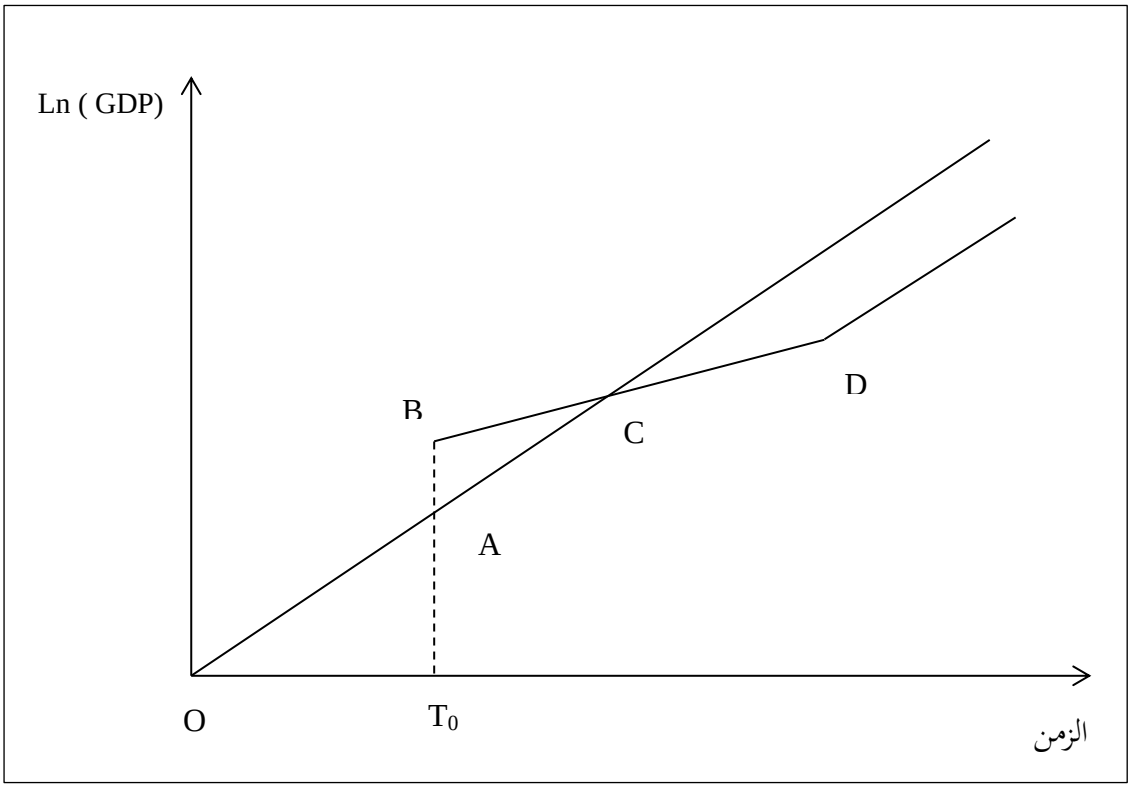

Source : Jeffrey.D.Sachs & Andrew.M.Warner, Natural Resource Abundance And Economic Growth, Center for International Development and Harvard Institute for International Development, Cambridge, 1997, (Appendix, figure 2).

من خلال الشكل يفترض J.D.Sachs و A.M.Warner وجود اقتصادين لهما نفس معدل النمو، يمثله لوغاريتم الناتج الداخلي الخام في شكل خط مستقيم بين النقطة o والنقطة A. الآن يتم افتراض أن قطاع الموارد الطبيعية لأحد الاقتصادين عرف انتعاشا في الزمن T_0، وبالتالي يترتب على هذا الوضع ارتفاع لحظي لناتجه الداخلي الخام GDP إلى النقطة B أي أن هذا الاقتصاد سوف يحقق في المدى القصير نموا اقتصاديا أكبر من النمو الذي يحققه الاقتصاد الآخر، غير أنه في المدى الطويل سوف ينخفض نمو الاقتصاد المنتعش من جديد نحو النقطة C ثم النقطة D ، لأن توسع وانتعاش قطاع الموارد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع خارج التبادل التجاري وبالتالي إلى تخصيص أقل لعنصري العمل ورأس المال لصالح قطاع المنتجات الصناعية، فوفرة الموارد في أي اقتصاد تجعل أغلب المبادلات التجارية للبلد تتركز في الموارد الطبيعية بدلا من المنتجات الصناعية، فيؤدي هذا

الوضع إلى تحول عناصر الانتاج (رأس المال والعمل) من القطاع الصناعي نحو قطاع السلع غير المتاجر بها، وتكون النتيجة الأساسية لانتعاش قطاع الموارد هي تراجع إنتاج وصادرات القطاع الصناعي وتوسع قطاع السلع غير المتبادلة، وسرعان ما يتحول هذا الانكماش في قطاع المنتجات الصناعية إلى مرض حقيقي ومصدر لبطء دائم في النمو الاقتصادي إذا كان القطاع الصناعي يخلق أثرا خارجيا يتمثل في التعلم بالممارسة[1]، وهذا ما يبينه الخط الذي ينطلق من النقطة D ، حيث يتميز الاقتصاد المنتعش بمعدل نمو منخفض دائما مقارنة بالنمو في الاقتصاد الآخر، وبالتالي فإن التأثير السلبي للمرض الهولندي على القطاع الصناعي والذي يولد أثرا خارجيا للمعرفة يساهم في زيادة إنتاجية العمل، يجعل تراجعه يدفع بمعدل النمو الاقتصادي لهذا البلد باتجاه الانخفاض.

إلى جانب دراسة J.D.Sachs و A.M.Warner (1995)، هناك عدة أعمال تناولت العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي من خلال نموذج للنمو الاقتصادي الداخلي يدمج التعلم بالممارسة "Learning by doing" كأهم مفسر لتراجع نمو الاقتصاديات الغنية بالموارد، ويمكن الإشارة إل أعمال كل من:

Kiminori Matsuyama (1991) الذي قدم نموذجا أطلق عليه تسمية " مقاربة الارتباط"، يتكون من قطاعين صناعي وفلاحي، ركز في تحليله على دور القطاع الفلاحي في نموذج يتميز فيه القطاع الصناعي بخاصية التعلم بالممارسة والتي تنتشر فقط داخل هذا القطاع، و قد توصل K. Matsuyama إلى أن القوى التي تدفع الاقتصاد بعيدا عن الصناعة نحو الفلاحة سوف تخفض معدل نمو الاقتصاد عن طريق الحد من النمو الناتج عن التعلم من التصنيع، وأن التجارة الحرة في اقتصاد كثيف الأرض (يعتمد كثيرا على الزراعة) يمكن أن يبطئ النمو الاقتصادي، وذلك بدفعه نحو تحويل تخصيص الموارد من القطاع الصناعي إلى القطاع الفلاحي.

و في نموذج K. Matsuyama ينشأ الأثر العكسي لارتفاع الإنتاج الفلاحي نتيجة استعماله المباشر لعوامل الإنتاج التي يستخدمها القطاع الصناعي ايضا، ويمكن أن ينطبق هذا التحليل على الدول التي تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية الذي تتركز أغلب عملياته التجارية في قطاع الموارد، فيؤدي هذا إلى تخصيص أكثر لعوامل الإنتاج في هذا القطاع وأقل في القطاع الصناعي الذي سوف يعرف نشاطه انكماشا، فينخفض بذلك النمو الاقتصادي في هذا الاقتصاد نتيجة تراجع التعلم الذي يخلقه قطاع المنتجات الطبيعية[2]، إلا أن هذا التحليل قد يكون أقل وجاهة

[1] Jeffrey.D.Sachs & Andrew.M.Warner, Natural Resource Abundance And Economic Growth, center for international development and Harvard institute for international development, cambredge, 1997, p 7-8.

[2] Kiminori Matsuyama, Agricultural Productivity, Comparative Adventage, And Economic Growth, National bureau of economic research (NBER) working paper n° 3606, Cambridge, 1991, p 3-17.

بالنسبة لقطاع الموارد مثل إنتاج النفط الذي يستعمل عمالة قليلة وبالتالي قد لا يمتص العمالة المستخدمة في القطاع الصناعي بشكل مباشرة[1].

أما Thorvaldor Gylfason (2001) فقد توصل إلى أن أغلب البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تتميز بمعدلات نمو منخفضة مقارنة بالدول فقيرة الموارد، وذلك من خلال التركيز على تحليل الوضعية الاقتصادية لأكثر من 65 دولة تصنف ضمن أكثر الدول وفرة من حيث الموارد الطبيعية خلال الفترة 1965- 1998، الشكل (I-3) يظهر العلاقة بين نمو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد ووفرة الموارد معبر عنها بنسبة رأس المال الطبيعي إلى إجمالي رأس المال الذي يضم كل من رأس المال المادي، رأس المال البشري ورأس المال الطبيعي.

الشكل (I-3): العلاقة بين النمو الاقتصادي ورأس المال الطبيعي

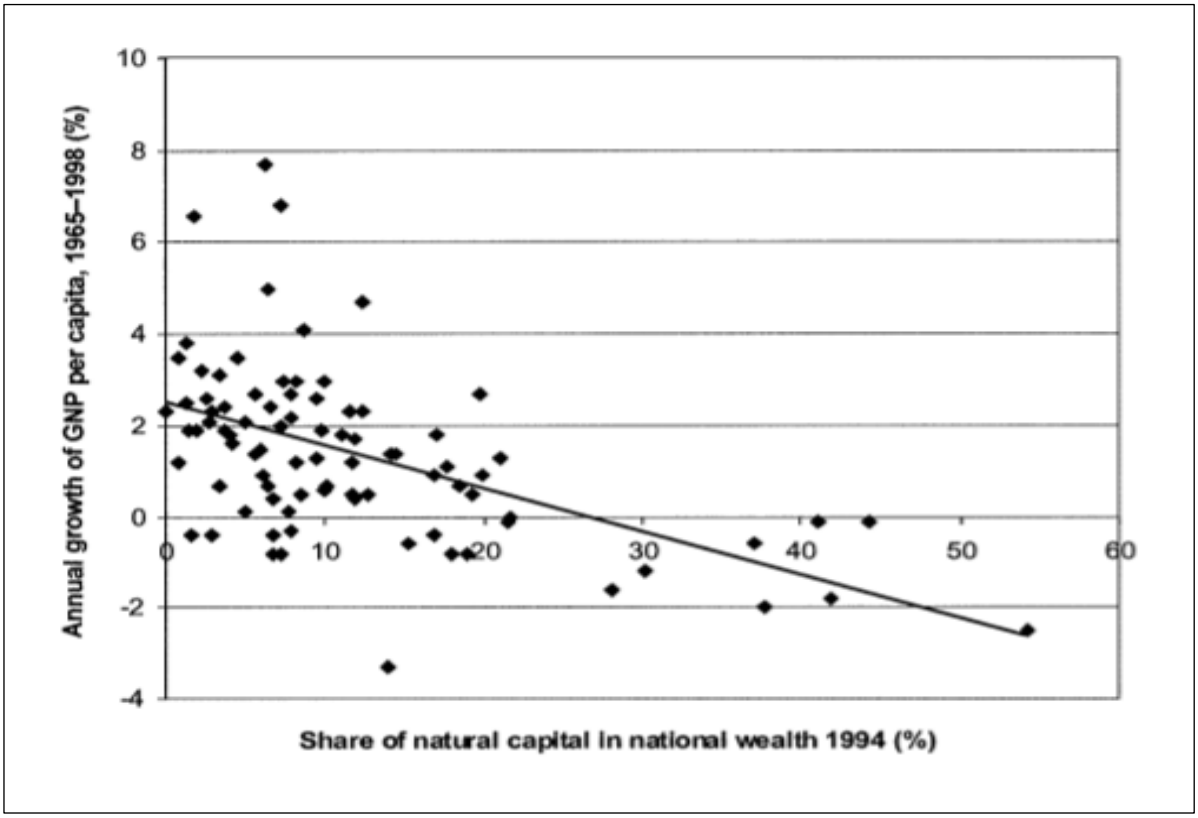

Source: Thorvaldor Gylfason, Natural Resources, Education And Economic Development, European Economic Review 45 (2001), p 849, Elsevier (www.elsevier.com).

[1] Jeffrey.D.Sachs & Andrew.M.Warner, Natural Resource Abundance And Economic Growth, ibid, p 5-6.

إن النتائج التي توصل إليها Gylfason (2001) تفضي إلى أن زيادة بمقدار 10 بالمائة في حصة رأس المال الطبيعي تؤدي إلى زيادة سنوية في النمو الاقتصادي بمقدار 1 %، وهنا يرجع Gylfason (2001) هذا الارتباط السلبي بين ثروة الموارد والنمو الاقتصادي إلى أربعة عوامل رئيسية:

1 .أن وفرة الموارد الطبيعية غالبا ما تؤدي إلى المغالاة في قيمة العملة الوطنية، والتالي تعرض الاقتصاد لظاهرة المرض الهولندي الذي يترتب عنه تراجع القطاع الصناعي وانخفاض في حجم الصادرات خارج قطاع الموارد الطبيعية، فتكرر الدورات رواج –كساد تؤدي إلى احداث تقلبات على مستوى سعر الصرف الحقيقي الذي يدفع إلى الحد من اجمالي الصادرات، والذي غالبا ما يقود إلى تشويه تكوينها بعيدا عن الصناعات التحويلية والخدمات التي لها دور هام في دعم النمو الاقتصادي.

2. إن وفرة الموارد قد تؤدي إلى ما يسمى بسلوك البحث عن الريع Rent-Seeking، الذي يظهر في كثير من الأحيان في الدول التي تقوى فيها سلطة النخب الحاكمة في عملية توزيع الريع الناتج عن تدفق الإيرادات من الموارد، فتولي هذه الزمر مسؤولية تحديد نسب الريع التي تستفيد منها كل فئة قد يولد الفساد في قطاع الاعمال والحكومات، وبالتالي يشوه عملية تخصيص الموارد التي قد تحد كلا من الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، والتي ستدفع بدورها إلى عرقلة النمو على حد سواء.

3. وفرة المواد الطبيعية قد تفضي الأشخاص أيضا إلى شعور زائف بالأمن وتقود الحكومات إلى الاغفال عن الحاجة إلى ادارة اقتصادية جيدة لإحداث النمو، بما في ذلك تحرير التجارة، الكفاءة الديمقراطية والنوعية مؤسسية الجيدة، فالحوافز التي تميل إلى خلق الثروة قد تؤدي أحيانا إلى إضعافها نتيجة انخفاض حافز العمل لدى أفراد الشعب بسبب الاتكال على ما تتوفر عليه البلد من ثروات.

4. البلدان التي تعتقد أن مواردها الطبيعية هي أهم الأصول التي تمتلكها، ستقلل من شأن الاستثمار في مواردها البشرية، وذلك بإعطاء اهتمام أقل وتخصيص نفقات منخفضة للتعليم، وبالتالي يميل الالتحاق بالتعليم في هذه الدول إلى الارتباط عكسا مع وفرة الموارد الطبيعية.

ويعزز T.gylfason & G.Zoega (2002) ما توصل إليه من خلال تقديم تصنيف لـ 85 دولة حسب كل من نمو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد ونسبة رأس المال الطبيعي من ثروتها الوطنية خلال الفترة 1965-1998، وقد اكدت النتائج ان رأس المال الطبيعي يؤدي إلى مزاحمة راس المال المادي و ان هذا الأخير قد يعيق الادخار والاستثمار بشكل غير مباشر عن طريق ابطاء تطور النظام المالي الذي ينعكس على معدلات

النمو الاقتصادي. وعليه تلعب الاصلاحات الاقتصادية والمؤسسية دورا بالغ الاهمية في تمهيد الطريق نحو تخصيص أكثر كفاءة لرأس المال الذي يسمح بتحسين كمية وكذا نوعية الاستثمارات الجديدة لتحقيق استدامة في النمو وتعزيز الرفاه في ظل وجود موارد طبيعية وفيرة[1].

II– III. نظرية نقمة الموارد الطبيعية:

لقد أعطيت عدة تفسيرات لهذه الظاهرة التي تترافق مع وجود وفرة في الموارد الطبيعية، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو مؤسساتي وسياسي وفيما يلي عرض لهذه التفسيرات.

II– III– 1. التفسير الاقتصادي لنقمة الموارد:

عند اسقاط الضوء على التفسيرات الاقتصادية التي قدمت لنظرية نقمة الموارد الطبيعية نجد أنها تعتمد على ثلاث جوانب: نظرية المرض الاقتصادي الهولندي، تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية.

II– III– 1-1. نظرية المرض الاقتصادي الهولندي:

يشير المرض الاقتصادي الهولندي (Dutch Disease) إلى الآثار السلبية التي تطرأ على الهيكل الانتاجي للبلد نتيجة وقوع صدمة خارجية كاكتشاف واسع للموارد الطبيعية أو ارتفاع في الأسعار الدولية لسلع قابلة للتصدير بشكل دائم. هذه التغيرات الهيكلية تؤدي بشكل خاص إلى حدوث انكماش أو ركود لقطاعات تبادلية أخرى في الاقتصاد والتي تترافق مع ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (Milan Brahmbhatt, Otaviano Canuto, and Ekaterina Vostroknutova,2010)[2]، وقد ظهرت النماذج المفسرة لهذه النظرية ابتداء من سنوات الستينات نتيجة الحالة التي آل إليها الاقتصاد الهولندي اثر الاكتشاف الواسع لحقول الغاز الطبيعي في أراضي بحر الشمال التابعة لها سنة 1959، غير أن الاستغلال السريع للموارد الطبيعية أسفر عن نتائج سلبية تمثلت أساسا في انكماش قطاع الصناعة التحويلية خلال سنوات الستينات والسبعينات(David Rudd, 1996)[3]. وقد استخدم مصطلح المرض الهولندي لأول مرة في أحد أعداد

[1] Thorvaldor Gylfason & Gylfi Zoega, Natural Resources And Economic Growth : The Role Of Investment, economic policy research unit, the danish national research foundation, 2002, p 1- 43.
[2] Milan Brahmbhatt, Otaviano Canuto & Ekaterina Vostroknutova, Dealing with Dutch Disease, Economic premise, n° 16, World Bank, June 2010, p1.
[3] David Rudd, An Empirical Analysis Of Dutch Disease: Developing And & Developed Countries, honors projects, research honors, illinois wesleyan university, spring 1996, p1.

المجلة البريطانية The economist الصادر في 11/26/ 1977 (J.P. STIJNS, 2003)[1] للدلالة على الأعراض التي ظهرت على الاقتصاد الهولندي ؛ ورغم أن الدراسات التي أولت اهتماما لهذه الظاهرة الاقتصادية حديثة نسبيا إلا أن آثار ازدهار المعادن لوحظت قبل اكثر من مائة سنة، فاكتشاف الذهب في أستراليا سنة 1859 أدى إلى ارتفاع الأجور على الصعيد الوطني الذي بدوره أنتج ضغوطا على الأسعار المحلية، فكانت النتيجة أن أصبحت المنتجات الزراعية الأسترالية غير قادرة على المنافسة الدولية (Graham A. Davis, 1995)[2].

ومن أبرز النماذج التي أعطت تفسيرا لهذه الظاهرة الاقتصادية نجد:

- نموذج 1976 (gregory)
- النموذج الأساس 1982 The core model (corden & neary)
  - أثر الانفاق
  - أثر انتقال عوامل الانتاج
- الأثر النقدي 1985 (edwards)

II– III –1–1–1. نموذج Gregory 1976:

إن أولى التفسيرات التي قدمت لآثار الانتعاش الكبير في تصدير الموارد الطبيعية كانت في مقال Gregory 1976، حيث قام في دراسته بالتركيز على أثر النمو السريع لصادرات المعادن (قطاع المناجم) على هيكل الصادرات الاسترالية من خلال تأثير الأسعار النسبية على عرض الصادرات والطلب على الواردات[3] .

يكمن جوهر نموذج Gregory في كون أن الاكتشافات المعدنية تؤدي إلى تصاعد في عرض الصادرات التي تظهر على مستوى الحساب الخارجي من خلال الفائض في ميزان المدفوعات ؛ تصحيح هذا الفائض يكون إما

[1] Jean-Philippe Stijns, An Empirical Test Of The Dutch Disease Hypothesis Using A Ggravity Model Of Trade, artical Accepted for presentation at the Congress of the EEA, Stockholm, August 20 to August 24, 2003, p6.
[2] Graham A. Davis, Learning to Love the Dutch Disease: Evidence from the Mineral Economies, Colorado School of Mines, Golden, U.S.A., World Development, vol. 23, n° 10, 1995, p 1768, , Elsevier (www.elsevier.com).
[3] R.G.Gregory , Some Implications Of The Growth Of The Mineral Sector, The Australian journal of agricultural economics, vol 20, n°2, August 1976, p 73.

برفع قيمة العملة الوطنية أو التضخم المحلي الذي يرفع أسعار السلع غير المتاجر بها نسبة إلى أسعار الصادرات والواردات، وبالنتيجة تتقلص الصناعات المنافسة للواردات والصناعات القائمة على التصدير[1].

أما الفرضيات التي بني على أساسها هذا النموذج فهي كالآتي:

- الأسعار الدولية للسلع التجارية (traded goods) معطاة ولا تتأثر بعرض الصادرات أو الطلب على الواردات الأسترالية.
- النموذج يلغي آثار معدلات التبادل التجاري (ثبات معدلات التبادل التجاري) وبالنتيجة الأسعار النسبية للصادرات الأسترالية والواردات مستقلة عن النشاطات الاسترالية.
- معدلات التبادل التجاري تم اختيارها على أساس أن كل وحدة صادرات تبدل بوحدة واردات.
- النموذج يلغي حركة تدفق رؤوس الأموال ويركز في تحليله على الميزان التجاري فقط.

ويمكن توضيح نموذج Gregory من خلال الرسم البياني التالي:

[1] Richard H. Snape, Effects Of Mineral Development On The Economy, The Australian, journal of agricultural economics, vol 21, n°3, 1977, p147.

الشكل (I– 4): نموذج Gregory

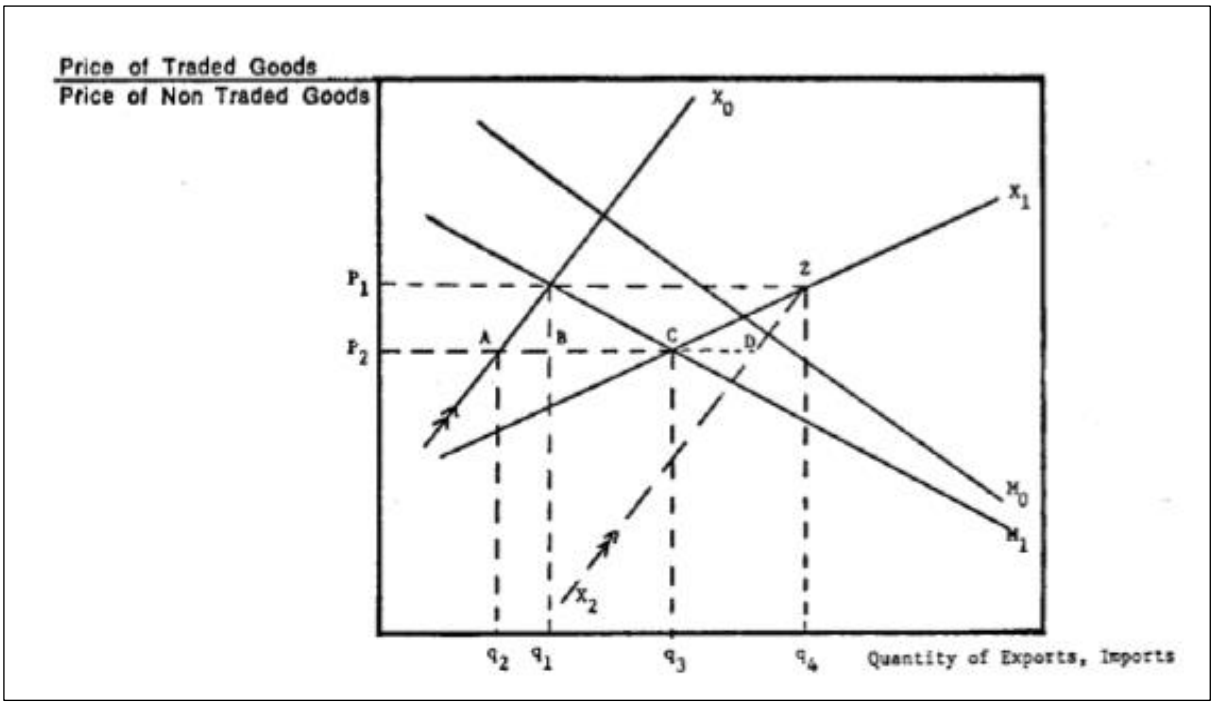

Source : R.G.Gregory , Some Implcations Of The Growth Of The Mineral Sector, The Australian journal of agricultural economics, vol 20, n°2, August 1976, p 74.

على المحور الأفقي تمثل كمية الصادرات والواردات الأسترالية، أما المحور العمودي فيمثل الأسعار النسبية للسلع التجارية (Traded goods) على الأسعار النسبية للسلع غير التجارية (Non-traded goods)، وتمثل هذه النسبة TG/NTG سعر الصرف الحقيقي للبلد.

يمثل كل من X_0 و M_0 على التوالي منحنى عرض الصادرات، ومنحنى الطلب على الواردات بينما P_1 تمثل النقطة التي تتساوى فيها الصادرات مع الواردات قبل اكتشاف مورد طبيعي. مع الاكتشافات المنجمية يتضاعف حجم الصادرات وينتقل المنحنى من X_0 إلى X_1 بينما يبقى منحنى الطلب على الواردات M_0 بدون تغيير في المرحلة الأولى، يؤدي دخول النقد الأجنبي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (TG/NTG) نتيجة حدوث فائض في ميزان المدفوعات هذا الارتفاع يؤثر سلبا على الصادرات المحلية (انخفاض حجم الصادرات خارج القطاع المنتعش) ويحفز الواردات التي يصبح سعرها أكثر انخفاضا بالعملة المحلية، فينتقل منحنى الطلب على الواردات من M_0 إلى M_1 مشكلا نقطة توازن جديدة هي P_2 (الانخفاض في حجم الصادرات خارج القطاع المنتعش يترجم بالانتقال من q_1 إلى q_3 أو من B إلى C).

في اطار تطرقه لانعكاسات ازدهار قطاع الموارد الطبيعية على قطاع التصدير التقليدي وقطاع منافسة الواردات يتجه Gregory إلى إلقاء الضوء على السياسات التي يمكن للحكومة تطبيقها لحماية قطاع التبادل التجاري في المدى القصير وذلك سواء من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية (الدولار الاسترالي) أو تقديم اعانات لقطاع سلع التبادل التجاري، بالنسبة لتخفيض قيمة العملة يرى هذا الأخير أن لها تأثيرات سلبية على حصيلة الايرادات المتأتية من قطاع تصدير الموارد الطبيعية، أما بالنسبة للإعانات، فمنحها سيؤدي إلى توليد فائض في ميزان المدفوعات والتي بدورها ستدفع سعر الصرف نحو الارتفاع[1]، وعليه لا يمكن تجنب التراجع النسبي لقطاع التبادل التجاري باستثناء الاستثمار الخارجي للمداخيل المتأتية من تصدير الموارد الطبيعية الذي سيمنع الاقتصاد المحلي من الاستفادة من انتعاش القطاع المزدهر (قطاع الموارد الطبيعية).

II–III–1–1–2. النموذج الأساس Corden & Neary (The core model: 1982)

يعد النموذج الذي وضعه corden & Neary (1982) من أبرز التفسيرات التي قدمت لظاهرة المرض الهولندي، وقد أعيد تقديم النموذج سنة (1984) من قبل M.Corden حيث أطلق عليه تسمية النموذج الأساسي (The core model)، وينطلق من فرضية وجود اقتصاد صغير مفتوح يتكون من ثلاثة قطاعات[2] وهي: القطاع المزدهر "Booming sector" B الذي يمثل قطاع الموارد الطبيعية (النفط والمناجم)، والقطاع المتأخر "Lagging sector" L الذي يشمل السلع التبادلية لقطاعي الصناعة والفلاحة، حيث تجدر الاشارة إلى أن أسعار سلع هذين القطاعين تتحدد خارجيا بتقابل كل من العرض والطلب الدوليين، وأخيرا قطاع السلع غير التبادلية "Non-tradeable sector" N ويتضمن جميع السلع غير القابلة للتداول الدولي، كقطاع الخدمات، البناء والنقل ... حيث تتحدد أسعار هذه السلع محليا.

إلى جانب ذلك يفترض M.Corden مرونة أسعار عوامل الانتاج وعدم قابليتها للتحرك دوليا[3]، وأن لكل قطاع عامل إنتاج خاص به (رأس المال) وعامل إنتاج متحرك ومشترك بين كل القطاعات (العمل)، و أخيرا

[1] R.G.Gregory , Some Implcations Of The Growth Of The Mineral Sector, ibid, p 77- 80.
[2] W.Max.Corden & J.Peter Neary, Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy, The economic journal, vol 92, n° 368, December 1982, p826.
[3] Corden, W. M. Corden, Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation, Oxford Economic Papers, New Series, vol. 36, n° 3, November 1984, p360.

النموذج لا يأخذ بعين الاعتبار الأثر النقدي ويركز تحليله على الآثار الحقيقية[1]، الشكل رقم (I-5) يوضح هذا النموذج، حيث تظهر أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري p_N على المحور العمودي، أما المحور الأفقي فيمثل إنتاج السلع خارج التبادل التجاري، المنحنى D يمثل الطلب على منتجات القطاع غير التبادلي N، في حين المنحنى S يمثل عرض منتجات هذا القطاع.

الشكل (I-5): نموذج M.Corden

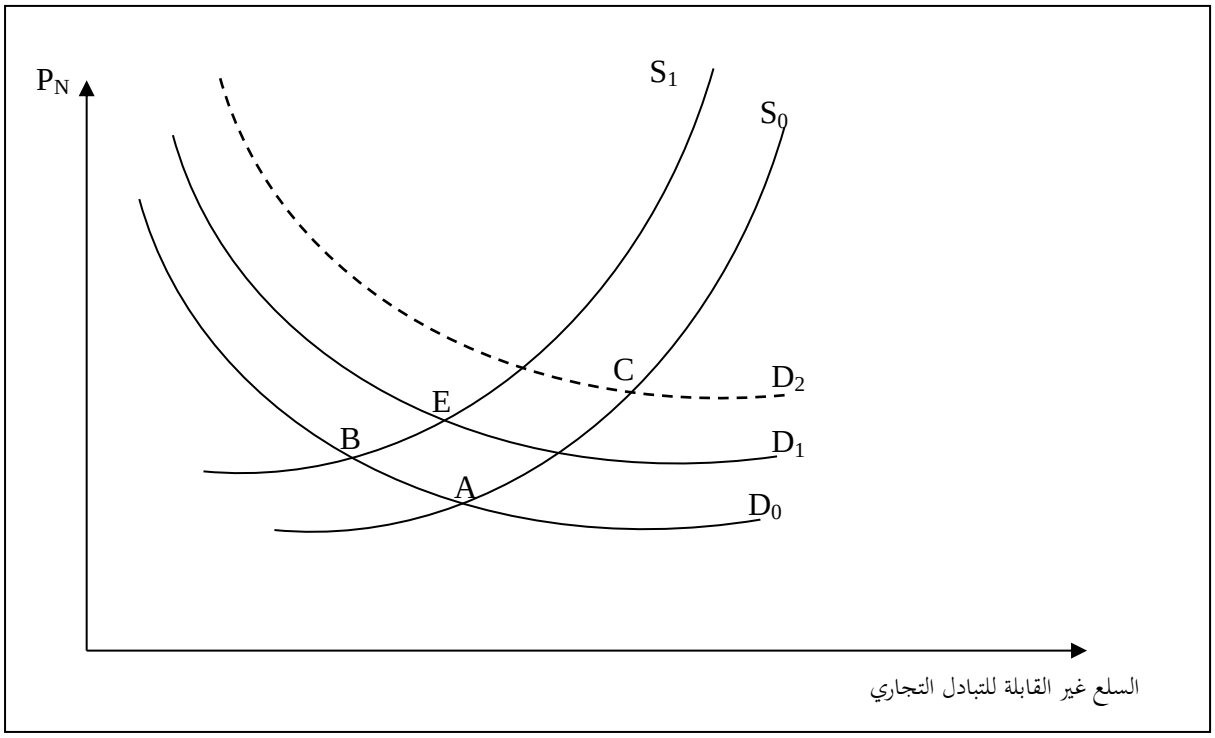

Source: Corden,M., Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation, Oxford Economic Papers, New Series , Vol 36 , November.1984 , P 361

يدرس هذا النموذج آثار ازدهار قطاع الموارد الطبيعية B على باقي القطاعات في الاقتصاد (N و L) من خلال أثرين هما أثر الانفاق و أثر حركة الموارد[2].

أثر الانفاق " Spending effect" يحدث هذا الأثر نتيجة زيادة الانفاق الحكومي الناتج عن ارتفاع المداخيل في الاقتصاد المتأتية من ازدهار قطاع الموارد الطبيعية B، سواء بطريقة مباشرة من خلال العمل عن طريق

[1] W.M.Corden, production, growth and trade : essays in international economics, Oxford: Basil Blackwell, 1985, p 227- 228.
[2] W. M. Corden, Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation, ibid, P360-361.

ارتفاع الدخل أومن طرف الدولة (جمع الضرائب واعادة توزيعها)، واذا كانت مرونة الدخل في الطلب على السلع N موجبة، فإن أسعار هذه السلع سوف ترتفع نسبة إلى أسعار سلع القطاع التبادلي مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي وزيادة الطلب على سلع القطاع N. أثر الانفاق يظهر بيانيا من خلال انتقال منحنى الطلب من D_0 إلى D_1 وبالتالي ارتفاع الأسعار P_n سوف يحول الموارد من القطاعينB و L نحو القطاع N .

أثر انتقال الموارد "Resource mouvement effect" ترتفع الانتاجية الحدية للعمل نتيجة انتعاش قطاع الموارد الطبيعية B مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل في هذا القطاع، فيتنج عن ذلك انتقال اليد العاملة من القطاعين L و N نحو القطاع B، حسب Corden(1984) ينقسم هذا الأثر إلى جزئين:

1/ انتقال اليد العاملة من القطاع المتأخر L نحو القطاع المنتعش B يؤدي إلى انخفاض الانتاج في القطاع L، وهذا ما يسمى بالأثر المباشر لتراجع التصنيع (direct De-industrialisation) لأن هذا التراجع لم يكن نتيجة تدخل قطاع السلع غير المتداولة N ولم يتطلب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

2/ انتقال العمالة من قطاع السلع غير المتداولة N نحو القطاع المنتعش B مع ثبات سعر الصرف الحقيقي (ممثلا بيانيا بانتقال منحنى عرض السلع غير القابلة للتبادل التجاري من S_0 إلى S_1) يؤدي إلى خلق طلب إضافي على سلع القطاع N إلى جانب الطلب الناتج عن أثر الانفاق، حيث يظهر هذا الطلب في المنحنى D_2 .

الجمع بين الأثرين يتولد عنه انتقال اليد العاملة من القطاع المتأخر L نحو القطاع غير التبادلي N وهوما يسمى بالأثر غير المباشر لتراجع القطاع الصناعي (Indirect De-industrialisation)، والذي يكمل أثر تراجع القطاع الصناعي الناتج عن تحول العمل من القطاع L نحو القطاع المزدهرB، وعليه إنتاج السلع غير القابلة للتبادل التجاري يمكن أن يكون أكثر أو أقل مقارنة بالحالة الابتدائية، فأثر الانفاق يتجه إلى جعله يرتفع بينما أثر حركة الموارد يتجه إلى خفضه.

II–III–1–1–3. الأثر النقدي (Edwards 1985):

اهتم النموذجين الأولين (Gregory 1976 وCorden 1984) بدراسة آثار ازدهار قطاع الموارد الطبيعية على باقي القطاعات في الاقتصاد، وخلاصة ما تم التوصل اليه هو ان التوسع في القطاع المصدر يخلق نتائج سلبية على جملة من المتغيرات الاقتصادية تتلخص مجملها في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للبلد، زيادة

الانتاج في قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري وتراجع العمالة[1]، وتحدث هذه التحولات من خلال أثرين مهيمنين هما أثر الانفاق وأثر حركة الموارد، وهذا ما يعرف في الأدبيات باسم المرض الاقتصادي الهولندي. إلى جانب هذين الأثرين هناك دراسات أخرى كأعمال: S.Edwards(1985), S.Edwards(1986), j.P.Neary & S.Van Wijnberger[2](1985), M.Aoki & S.Edwards(1982) أثبتت وجود أثر نقدي هام (Monetary effect) في المدى القصير يؤثر أيضا على سعر الصرف الحقيقي.

لقد وضع S.Edwards (1985)[3] نموذجا لحالة اقتصاد صغير سائر في طريق النمو يتميز بوجود رقابة على حركة رؤوس الأموال وعدم وجود أسواق مالية محلية، ويحتوي على ثلاثة مجموعات: السوق النقدي، التضخم وسعر الصرف، وتتلخص مجملها في جانبين: نقدي وآخر حقيقي.

فالجانب النقدي للنموذج يهتم بعملية خلق النقود، ويمكن تلخيصه في المعادلات التالية[4]:

$$\widehat{M_t} = \alpha\widehat{R_t} + (1-\alpha)\widehat{DCR_t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$\widehat{M_t}$: معدل نمو عرض النقود ؛

$\widehat{R_t}$: الاحتياطات الأجنبية معبر عنها بالعملة المحلية ؛

$\widehat{DCR_t}$: معدل نمو القروض المحلية المقدمة للاقتصاد ؛

α و $(1-\alpha)$: تعبر عن سنة الأساس.

[1] Artus, Jacques & Malcolm Knight, Issues In The Assessments Of The Exchange Rates In Industrial Countries, International Monetary Fund occasional paper n°29, IMF, 1984.

[2] J.Peter.Neary & S.Van Wijnbergen, Natural Resources And Macroeconomy : A Theoretical Framwork, UCD centre for economic research , working paper n°36, july 1985, p 1-45.

[3] Sebastian Edwards, Commodity Export Boom And The Real Exchange Rate : The Money-Inflation Link, Natioanl bureau of economic research working paper n°1741, Cambridge, October 1985, p2-7.

[4] الرمز $\hat{X}$ يشير إلى نسبة التغير في المتغير X.

تبين هذه المعادلة (1) أن عرض النقود في الاقتصاد يعتمد على كل من احتياطات الصرف المتراكمة لدى البنك المركزي والقروض الممنوحة للاقتصاد، فزيادة DCR_t تعني زيادة في نمو الكتلة النقدية لأن معظم الدول النامية تلجأ إلى هذه الآلية كأهم مصدر لتمويل النفقات الحكومية .

فيما يتعلق بسلوك الاحتياطات الدولية المبينة في المعادلة (2)، نجد أنها تستجيب لعاملين، أولا، الفائض في تدفق الطلب أو عرض النقود يترجم سواء في زيادة تركم أو تراجع تراكم الاحتياطات الأجنبية، وثانيا، التغير في الأسعار المحلية لسلع التصدير في الفترة t ينعكس على تغيرات مماثلة للاحتياطات في نفس الفترة.

$$\widehat{R_t} = \gamma_0[\widehat{M_t^d} - \widehat{M}_{t-1}] + \gamma_1 \hat{P}_t^c \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots(2)$$

$\widehat{M_t^d}$: الطلب على النقود في الفترة t ؛

$\widehat{M}_{t-1}$: عرض النقود للفترة t−1 ؛

$\hat{P}_t^c$: أسعار السلع المصدرة معبر عنها بالعملة المحلية في الفترة t ؛

وينتهي الجانب النقدي لهذا النموذج بالمعادلة (3) التي تصف معدل التغير في الطلب الاسمي على النقود، وعلى افتراض أن هذه الدالة تعتمد فقط على الدخل الحقيقي، لدينا:

$$\widehat{M_t^d} = \widehat{P_t} + \sigma\, \hat{Y}_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots(3)$$

حيث:

$\widehat{P_t}$: معدل النمو في المستوى العام للأسعار ؛

$\hat{Y}_t$: الدخل الحقيقي؛

أما الجانب الحقيقي للنموذج فتم تمثيله بمعادلة الدخل الحقيقي :

$$\hat{Y}_t = g + \rho[\hat{P}_t^{*c} - \hat{P}_{Tt}^*] \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots(4)$$

g: معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل ؛

$\hat{P}_t^{*c}$:أسعار السلع المصدرة بالعملة الأجنبية معبرعنها بما يعادلها من العملة المحلية ؛

$\widehat{P}_{Tt}^{*}$: معدل التغير في أسعار صادرات السلع الأخرى معبر عنها بالعملة الأجنبية ؛

تبين هذه المعادلة أن التغير في الأسعار الحقيقية للسلع المصدرة يؤدي إلى تغير اتجاه الدخل الحقيقي على المدى الطويل، وهذا يعني أن لتغير الأسعار المصدرة تأثير على عائدات البلد. إن الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري بدوره يؤثر على أسعار هذه السلع، ويظهر ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\widehat{P}_{nt} = \varphi\widehat{Y}_t + \pi\left(\widehat{M}_t - \widehat{M}_t^d\right) + \widehat{P}_{Tt} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

$\widehat{P}_{nt}$: معدل التغير في أسعار السلع غير القابلة التبادل التجاري ؛

إن ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية يؤدي إلى ارتفاع الدخل الحقيقي (كما تبينه المعادلة (4))، الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على سلع القطاع غير التبادلي، فينتج الفائض في الطلب ارتفاعا في الأسعار النسبية لسلع هذا القطاع (كما توضحه المعادلة (5))، ويحدث هذا بفعل أثر الانفاق(Spending effect).

أما بالنسبة إلى الجانب النقدي، فارتفاع أسعار السلع المصدرة وما تولده من ارتفاع في الدخل الحقيقي وأسعار السلع غير قابلة للمتاجرة سوف تؤثر على كل من الطلب وعرض النقود، وكما توضحه المعادلة (3) فان زيادة الدخل الحقيقي تؤدي الى زيادة الطلب على النقود، حيث اكدت مختلف نماذج المرض الهولندي التي أدرجت العوامل النقدية أن الارتفاع في الطلب على النقود يحدث نتيجة انتعاش القطاع المصدر، وان هناك أثرا هاما ينتج عن هذا الارتفاع يتمثل في تراجع مستوى الأسعار المحلية (deflationary effect)[1] ويحدث هذا الأثر في الحالة التي لا يتغير فيها عرض النقود بعد الانتعاش. وعليه لا يمكن للتوازن النقدي أن يعود في هذه الحالة إلا إذا تم تخفيض المستوى العام للأسعار $\widehat{P}_t$ أو بتراجع الدخل الحقيقي $\widehat{Y}_t$.

في نفس السياق يضيف S.Edwards (1985) أن زيادة الطلب على النقود يعتبر أثرا من بين الأثار النقدية المحتملة لازدهار الصادرات، وحسب المعادلتين (1) و (2) فان انتعاش قطاع الموارد الطبيعية سيؤدي إلى حدوث فائض في الميزان التجاري وبالتالي تراكم الاحتياطات الأجنبية وارتفاع معدل عرض النقود في الاقتصاد[2]،

[1] S.Edwards, Commodity Export Boom And The Real Exchange Rate : The Money-Inflation Link, ibid, p8.
[2] M.Aoki & S.Edwards, Export Boom And Dutch Disease : A Dynamic Analysis, UCLA working paper n° 269, departement of economics, October 1982, p10.

وعليه توسع القاعدة النقدية ستدفع بأسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري نحو الارتفاع (المعادلة (5)) التي بدورها سترفع سعر الصرف الحقيقي[1].

وسواء الآثار الحقيقية للمرض الهولندي أو الآثار النقدية[2]، كلها تفضي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي وتراجع تنافسية المنتجات الصناعية في الأسواق العالمية التي تدفع بالاستهلاك المحلي نحو الواردات التي تصبح أقل سعرا.

II– III– 1–2. تطاير أسعار السلع الأساسية:

إن أهم ما يميز سوق النفط العالمية هو التقلبات الكبيرة التي تحدث على مستوى الأسعار، سواء في المدى القصير، المتوسط وحتى الطويل، حيث تعتبر هذه التقلبات من بين الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى حدوث دورية السياسة المالية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، إذ تصنف العديد من الدراسات الحديثة هذه التقلبات (The volatilily) كقناة جديدة لتفسير الأداء الاقتصادي الهزيل في هذه الدول، الذي يترافق مع تذبذب معدلات النمو (هذه التقلبات لا تشمل فقط النفط والغاز رغم أن سوقها هي الأكثر تقلبا[3] وإنما كل الموارد الطبيعية المصدرة التي تتميز فيها بلدانها بوفرة نسبية).

إن تطاير أسعار السلع الأساسية يؤدي إلى تحديات في المدى القصير قد تطال احيانا حتى المدى الطويل، حيث أن تخلف الأنظمة المالية في هذه الدول يؤدي الى حدوث تقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي، ونظرا لتطاير أسعار السلع الأساسية وعائداتها فإن معدلات سعر الصرف الحقيقي تصبح بدورها أكثر تقلبا في كثير من هذه الدول، واذا كان القطاع التجاري يعتمد بشكل أساسي على الموارد الطبيعية وغير متنوع، فإن النتيجة تكون حتما ضعف أداء النمو الاقتصادي[4].

[1] وفق S.Edwards(1985)، يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه السعر النسبي لسلع الصادرات الأخرى نسبة إلى أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري.

[2] S.Edwards, Real Exchange Rate Variability : An Empirical Analysis Of The Developing Countries Case, National bureau of economic research working paper n° 1930, Cambridge, May 1986, p18.

[3] Frankel Jeffrey, The Natural Resource Curse : A Survey, HKS faculty research, working paper series,kennedy school of government, Harverd university, Fabruary 2010, p 9-10.

[4] Steven Poelhekke & Fredirick Van Der Ploeg, Volatility, Financial Development And The Natural Resource Curse, Center of economic policy research descussion paper series n°6513, CEPR , October 2007, p 1-7.

لسوء الحظ، الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية غالبا ما تميل إلى التخصص في إنتاج الموارد الطبيعية التي تجعل بناءها الاقتصادي هشا عرضة للتقلبات[1].

II– III– 1–3. دورية السياسة المالية:

العديد من الدراسات اثبتت أن السياسة المالية تتجه إلى أن تكون مسايرة للدورات الاقتصادية في الدول النامية عند مقارنتها مع الدول الصناعية، لاسيما تلك التي تعتمد على صادرات النفط بالدرجة الأولى إلى جانب المعادن والسلع الأولية الأخرى. في هذا الصدد يعرف Kaminsky, Reinhart and Végh (2004) دورية السياسة المالية (procyclical fiscal policy) من حيث أدواتها (الانفاق الحكومي والمعدلات الضريبية) على أنها كل سياسة تنطوي على رفع (تخفيض) حجم الانفاق الحكومي الذي يترافق مع تخفيض (زيادة) معدلات الضرائب في فترات الرخاء (الانكماش)، وتتصف كل سياسة بخاصية الدورية (مسايرة للاتجاهات الدورية) لأنها تميل إلى تعزيز دورة الأعمال التجارية (بمعنى أنها تكون سياسة توسعية في فترات الازدهار وانكماشية في الأزمات)[2].

في دراسته التي اعتمدت على تقصي شكل سياسة الانفاق في الدول الغنية بالموارد الطبيعية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، أثبت Kaminsky et al (2005) أن دورة الإنفاق المالي في البلدان غير الأعضاء في المنظمة هي مسايرة للاتجاهات الدورية، عكس السياسة المالية المنتهجة في دول المنظمة التي تميل إلى ان تكون مواجهة للدورات الاقتصادية (countracyclical fiscal policy)، وبالتالي العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي تكون سلبية في حالة الدلالة على سياسة مالية مواجهة للتقلبات الدورية والعكس عند وجود علاقة إيجابية، الشكل التالي يبين نتائج دراسة Kaminsky et al (2005) حيث تظهر الدول المتقدمة التي تعتمد سياسة مالية مواجهة للدورات الاقتصادية باللون الأسود في حين (اللون الأصفر) يمثل الدول النامية التي تعتمد سياسة انفاق مسايرة للدورات الاقتصادية.

[1] Fredirick Van Der Ploeg & Steven Poelhekke, Volatility And Natural Resource Curse, Oxford university, 2009,p7.

[2] L.Kaminsky,C.M.Reinhart, C.A.Végh, When It Rains, It Pours : Procyclical Capital Flows And Macroeconomic Policies, national bureau of economic research, vol 19, 2004, p17.

الشكل(I–6): العلاقة بين المكونات الدورية للنفقات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

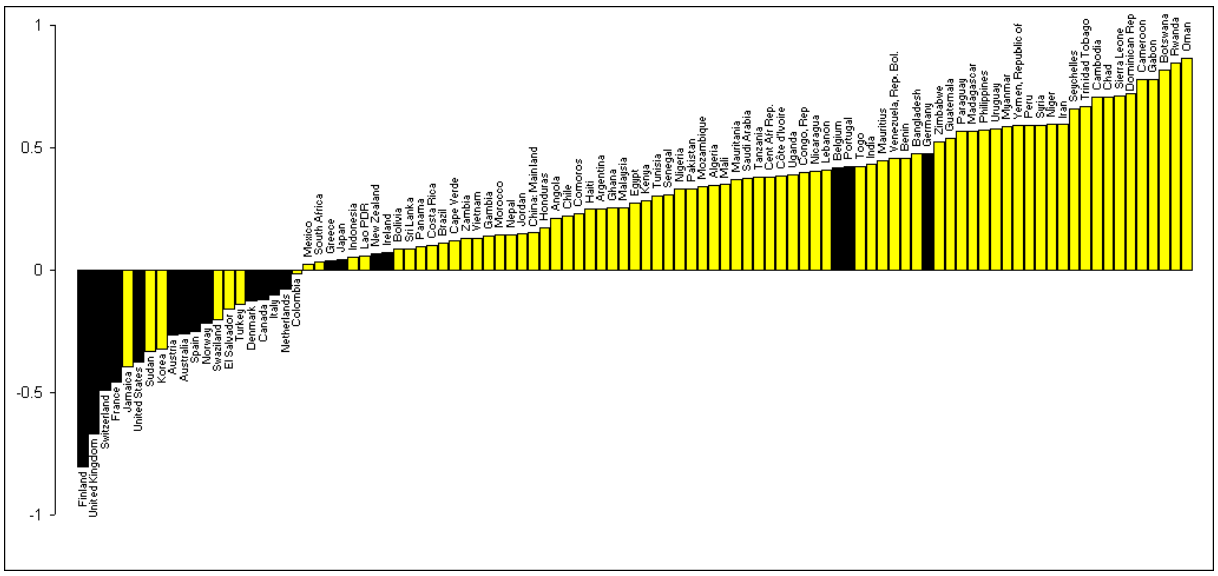

Source: G.L.Kaminsky,C.M.Reinhart & C.A.Végh, When It Rains, It Pours: Procyclical Capital Flows And Macroeconomic Policies, national bureau of economic research, Working Paper 10780, Cambridge, 2004, (Appendix, Figure2).

بندين أساسيين في الميزانية السنوية يستحوذان على معظم الزيادة في حجم الانفاق إثر حدوث طفرة في قطاع السلع الأساسية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، هما: المشاريع الاستثمارية والأجور الحكومية، بالنسبة للبند الأول، الاستثمار في البنى التحتية يمكن أن يكون ذا مردود على المدى الطويل إذا كان مخططا له بشكل جيد، ومع ذلك في كثير من الأحيان قد تأخذ هذه المشاريع شكل الفيلة البيضاء[1] (White Elephants) التي تشكل تكاليف اضافية لميزانية الدولة، خاصة ما يتعلق بإنهاء المشاريع العالقة والقيام بعملية الصيانة في حال تراجع أسعار السلع الأساسية (Gelb1986)، أما بالنسبة للبند الثاني فقد أشار Medas & Zakharova (2009) إلى أن ايرادات تصدير السلع الأساسية (خاصة النفط) غالبا ما تنفق لعرض زيادة الأجور في القطاع العام، كما أنها قد تذهب لزيادة عدد العاملين في القطاع الحكومي. وفي كلتا الحالتين رفع اجور العمال من الصعب التعامل معه أو خفضه في حالة انخفاض حصيلة ايرادات قطاع الموارد الطبيعية[2].

[1] الفيلة البيضاء: هي عبارة عن مشاريع غير مجدية تشكل حيازتها عبئا كبيرا مقارنة بالفائدة العائدة منها، كما تعرف على أنها مشاريع استثمارية مع فائض اجتماعي سلبي.

[2] Jeffrey Frankel, How Can Commodity Producers Make Fiscal And Monetary Policy Less Procyclical ?, high level seminar on natural resources, finance & development, IMF institute & central bank of Algeria, Algiers, november 4-5, 2010, p3.

II– III– 2. التفسير السياسي والمؤسساتي لنقمة الموارد الطبيعية:

خلف التفسير الاقتصادي لنقمة الموارد الطبيعية، يتجلى سؤال جوهري يتمثل في الآتي: لماذا تدير الحكومات في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية ايراداتها بطريقة غاية في السوء؟

إن هذا السؤال يعطي للسياسة وللنوعية المؤسسية دورا بالغ الأهمية في تفسير سبب فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في تحقيق أداءات اقتصادية مرضية، وقد خصص أدب واسع يدعم هذا الرأي في سبيل بناء مفهوم للاقتصاد السياسي، يسمح بإعطاء تفسير أكثر وضوح للغز نقمة الموارد الطبيعية في هذه الدول، وفيما يلي عرض لأهم الاتجاهات التي جاء بها الأدب في هذا الصدد.

II– III– 2–1. المرض السياسي الهولندي:

تمثل الحكومات والأنظمة السياسية قناة حاسمة في تأثير ريع الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي إما سلبا أو إيجابا، وفي هذا الاطار يدعم الاقتصادي Michael L. Ross[1] (1999) فكرة التفسير السياسي لنقمة الموارد، ويرى ان بناء اقتصاد سياسي تنموي، يستلزم البحث في اسباب ضعف الأداء الاقتصادي لجل الدول المصدرة للموارد الطبيعية، وقد اعتبر Ross أن التفسير السياسي لنقمة الموارد يمكن ان يصنف إلى ثلاثة نظريات:

1- النظرية الادراكية (Cognitive theories) : والتي تفيد بأن ثروة الموارد تسبب نوعا من قصر النظر (myopic) بين اواسط الجهات الفاعلة العامة والخاصة، هذه الفكرة كان لها تاريخ متميز الظهور في جل أعمال Machiavelli, Montesquieu, A.Smith & J.S.Mil ، ففي حقبة الخمسينات والستينات، أشار علماء التنمية إلى ان ريع الموارد يمكن ان يحدث "قصر نظر مفارقات الوفرة" عند صناع القرار ؛ فمن جهتهما، أكد الاقتصاديان Wallich (1950) و Levin (1960) أن مسار التنمية في الدول المصدرة للسكر كان مشوها "بعقلية السكر" الذي أدى إلى تراخي التخطيط الاقتصادي وعدم كفاية التنويع. من جهة اخرى أشار Nurske (1958) و Watkins (1963) إلى ان ريع الموارد يؤدي إلى خلق وفرة غير عقلانية تنتج "عقلية الثراء السريع (get-rich-quick mentality) " بين رجال الأعمال، وفترات رواج – كساد نفسي

[1] Michael Ross, The Political Economiy Of The Resource Curse, world politics 51, 1999, p 297- 322.

بين واضعي السياسات، والتي تتبع بنوبات من التفاؤل المفرط والتخندق المحموم، وهو ما يفسر فشل هذه الاقتصاديات في تعزيز النمو والتنويع الاقتصادي .

2- النظريات الاجتماعية (Societal theories) : تشير هذه المقاربة إلى أن طفرة الموارد تعزز النفوذ السياسي للجهات الفاعلة غير الحكومية، التي تفضل انتهاج سياسات الاقتصادية مناهضة للنمو. فالعديد من التفسيرات الاجتماعية ترجح أن نقمة بطء النمو تنتج عن الحواجز التجارية التي تحمي المستفيدين في اوقات الازدهار.

3- المقاربة المؤسسية (Statist approches) : والتي ترى أن مكاسب الموارد تؤدي إلى اضعاف الاطار المؤسساتي للدولة، وقد أكد مهداوي (Mahdavy) أن ريع الموارد يجعل الدولة رسميا تعاني كلا من قصر نظر وتجنب للمخاطر (risk-averse) عند استلامها مكاسب ريعية كبيرة، فالدولة تنمو بشكل غير عقلاني متفائلة بمداخيل المستقبل مخصصة القسم الكبر من مواردها لحراسة الوضع الراهن عوض محاولة تحسين التنمية الاقتصادية وتعزيزها.

من جهتهما، قدم Rickey Lam & Leonard Wantchekon (2003)[1] نموذجا ديناميكيا يوفر اطارا للتحقيق في الكيفية التي يمكن من خلالها للنمو الاقتصادي، توزيع الدخل وتخصيص السلطة السياسية أن تتطور بشكل متزامن عند اكتشاف الموارد، وقد بينت النتائج ان وفرة الموارد تفاقم التفاوت في الدخل بين الشعب والنخب السياسية على اعتبار ان النخب تستمد جزءا من سلطتها من حصتها الكبيرة في الدخل القومي.

في هذا النموذج تزيد وفرة الموارد اللامساواة في الدخل بسبب أثرين، أحدهما مباشر والآخر غير مباشر، حيث يحدث الأثر الأول بفعل سيطرة النخبة السياسية على الحكومة التي تسمح لها بالحصول على الحصة الأكبر من ريع الموارد، أما الأثر الثاني فيرجع إلى التدهور الاقتصادي المرتبط بالمرض الهولندي الذي يزيد من حدة عدم المساواة في الدخل نتيجة خضوع المكاسب المتأتية من النمو لنفس مبدأ توزيع ريع الموارد، فالنخب السياسية تستمد قوتها من سيطرتها على عملية توزيع الريع التي تجعلها تتمتع بامتياز تقرير النسبة التي توزع على كل فئة من الشعب بحكم سيطرتها على الحكومة في فترات ازدهار قطاع الموارد، فينتج عن هذا الوضع ما يسمى بسلوك

[1]Ricky Lam & Leonard Watchekon, Political Dutch Disease, unpubliched paper, 2003, p 1-21.

البحث عن الريع الذي يوجه الحوافز الاقتصادية نحو التنافس على مكاسب الموارد عوض التركيز على الأنشطة الاقتصادية المنتجة.

أما J.A.Robinson, R.Torvik & T.Verdier(2006)[1] فقد اعتبروا أن الحوافز السياسية التي يولدها ريع الموارد الطبيعية هي المفتاح لفهم الكيفية التي تؤثر بها الموارد على مسار التنمية في البلد، وقد قدمت أربعة نقاط أساسية كان أهم عامل فيها هو الحافز السياسي وطبيعة المؤسسات السياسية لتفسير أسباب تحول وفرة الموارد إلى نقمة بدل نعمة في هذه البلدان، وهي:

- يميل السياسيون إلى الافراط في استخراج الموارد الطبيعية نسبة إلى مسار الاستخراج الفعال، بسبب اهتمامهم بالمخزون المستقبلي للثروة فقط، واهمالهم لمستقبل الأمة، نتيجة تشكيكهم في مستقبل بقاءهم في السلطة.
- انتعاش قطاع الموارد الطبيعية يقود السياسيين إلى تخصيص المزيد من الموارد للبقاء في السلطة، ونتيجة لذلك يميلون إلى التشكيك في المستقبل بنسبة أقل، فيقودهم ذلك إلى استخراج الموارد بفعالية أكبر ؛ فحقيقة ان طفرة الموارد تزيد من احتمالية البقاء في السلطة تميل لإبطال عدم الكفاءة الناجمة عن سياسة الاستنزاف التي ينتهجونها خوفا من التنحي عن مقاليد الحكم.
- انتعاش قطاع الموارد الطبيعية يميل إلى خلق عدم الكفاءة في بقية قطاعات الاقتصاد لأنه يشجع السياسيين للمشاركة في إعادة التوزيع غير الفعال من خلال التوسع في سياسات الدعم والحماية لبعض الأنشطة والتوظيف في القطاع العام لغرض البقاء في السلطة.
- الأثر الكلي لازدهار قطاع الموارد الطبيعية على الاقتصاد، يعتمد بشكل كبير على المؤسسات بما أنها هي من يحدد مدى قدرة الحافز السياسي على رسم خريطة نتائج السياسات، فالبلدان التي تمتلك مؤسسات تعزز المساءلة، سيادة القانون وكفاءة الدولة تميل إلى الاستفادة من انتعاش قطاع الموارد ،بما ان مؤسساتها لها القدرة على كبح الحوافز السياسية الضارة التي تخلقها مثل هذه الطفرات، أما الدول التي تفتقر إلى هذا النوع من المؤسسات فقد تعاني في غالب الاحيان من نقمة الموارد.

[1] James A.Robinson, Ragnar Torvik & Thierry Verdier, Political Fondations Of The Resource Curse, journal of development economics, vol 79, 2006, p 447-468, Elsevier(www.elsevier.com).

II– III– 2–2. التفسيرات المؤسسية لنقمة الموارد:

تعتبر نوعية المؤسسات قناة حاسمة في تحديد الأسباب الكامنة وراء الأداء الاقتصادي المتباين للدول الغنية بالموارد الطبيعية، وفي هذا السياق، أظهر D. Acemoglu (2003) أن البلدان التي تمتلك مؤسسات ذات نوعية جيدة تشجع على الاستثمار في رأس المال المادي والبشري وفي التكنولوجيا العالية، تستطيع تحسين أداء اقتصادها وتوفير الرفاهية لمواطنيها، وقد أشار Acemoglu (2003)[1] إلى أن للمؤسسات الجيدة ثلاثة خصائص رئيسية:

1/ توفير حقوق الملكية لمجموعة واسعة من الأفراد تمكنهم من الاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية.

2/ وضع قيود على أعمال النخب والسياسيين وجماعات المصالح بحيث لا يستطيعون استعمال سلطتهم في مصادرة مداخيل واستثمارات الآخرين.

3/ توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل شرائح المجتمع بحيث يستطيع كل الأفراد الاستثمار والمساهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المنتجة.

إن دور المؤسسات في تحديد الآثار المترتبة على الموارد الطبيعية متعارف عليه في الأدبيات على نطاق واسع، فعلى سبيل المثال أظهرت دراسة Mehlum, Moene & Torvik (2006) باستخدام تحليل الانحدار ان نقمة الموارد الطبيعية حاضرة بقوة في البلدان ذات المؤسسات الضعيفة، غير أنها تكاد تكون موجودة في البلدان ذات المؤسسات القوية. فالتمييز بين المؤسسات القوية والضعيفة تم تحديده بمدى تشجيع الترتيبات المؤسسية المتعلقة بتعزيز الإنتاج لأخذ مكان في الاقتصاد مقابل السماح للممارسات الفاسدة التي تمنع تحقيق الفعالية الاقتصادية[2]. وفي توليفة سلوك البحث عن الريع (rent seeking)، اشار Torvik(2002) إلى أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية تمتلك عدد أكبر من الشركات التي تمارس أنشطة البحث عن الريع ، ويبقى العدد القليل للانخراط في المشاريع الانتاجية، هذه الأنشطة الريعية تميل إلى ان تكون أكثر شعبية بين الشركات العاملة في البلدان التي لديها نوعية مؤسسات ضعيفة كما تم تفسيرها من قبل (Lane & Tornell 1996) ,Tornell & Lane (1999) , Mahlum et al (2006 a) ، فالمؤسسات ذات

[1]D. Acemoglu ,Root Causes : A Historical Approach To Assessing The Role Of Institutions In Economic Development, International Monetary Fund, finance & development, June 2003, p 27-30.

[2] Richard King, An Institutional Analysis Of The Resource Curse In Africa : Lessons For Ghana, consilience : the journal of sustainable development, issue n°2 , 2009(https://consiliencejournal.org/2009/02/17/an-institutional-analysis-of-the-resource-curse-in-africa-lessons-for-ghana/)

النوعية الرديئة أقل ترجيحا لتوجيه رجال الأعمال نحو الأنشطة المنتجة مقارنة بالمؤسسات ذات النوعية الجيدة ؛ بعبارة اخرى، توفر بلد على مؤسسات جيدة سوف يعالج نقمة الموارد الطبيعية .

إن معظم الدراسات التي حاولت التأكد من صحة أو رفض فرضية نقمة الموارد استمدت من الأعمال الأصلية التي جاء بها (Sachs & Warner(1995-1997، هذه الدراسات تفترض عادة وجود نقمة موارد غير مشروطة، فوفرة الموارد ترتبط بقياس التنمية الاقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار عوامل اقتصادية أخرى واجتماعية ومؤسسية التي قد تؤثر على هذه العلاقة.

إن المقاربة التي قدمها Sachs & Warner من الواضح أنها لم تكن كافية لأنها لا تفسر السبب وراء تجنب دول كبوتسوانا (Botswana) الغنية بالماس نقمة الموارد الطبيعية، في حين أن سيراليون (Sierra Leone) الوفيرة بالماس أيضا يبدو انها تعاني من أعراض النقمة.

نفس الشيء بالنسبة لنيجيريا والنرويج اللتان تمتلكان كلاهما هبة النفط ؛ فبفضل الاستخدام السليم لإيراداتها النفطية، حولت النرويج نفسها من أفقر بلد في أوربا في وقت مبكر من القرن العشرين إلى بلد ذو نوعية حياة عالية اليوم، بعبارة أخرى، نيجيريا سيئة السمعة لسوء إدارة عوائد مواردها فضلا عن معاناة شعبها من النزاعات الناتجة عن الفساد، وبالتالي تسجيل معدلات نمو متدنية (Sala-i- Martin & Subramanian 2003).

وبالنظر إلى حقيقة ان اولى الدراسات فشلت في الأخذ بعين الاعتبار بمثل هذه الحالات في النمو المتباين على الرغم من تماثل وفرة الموارد الطبيعية، تم اقتراح تفسيرات أكثر قبولا في الأدبيات كدراسات (Mehlum et al 2006b), Arezki &Van Der Ploeg (2007) , Bosehini et al (2007), Humphregs et al (2007) التي حددت النوعية المؤسسية كقناة رئيسية تؤثر من خلالها وفرة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي[1].

وفي هذا السياق، ميز[2] H.Mehlum, K.Moene & R. Torvik (2006) بين نوعين من المؤسسات في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية :

المؤسسات الصديقة المنتجة " Producer Friendly Institution " أين يكون التكامل بين كل من أنشطة سلوك البحث عن الريع والأنشطة الإنتاجية ؛ والمؤسسات الصديقة المهيمنة (المختطفة) " Grabber

[1] Malebogo Bakwena, Philip Bodman, Thanh Le, Kam Ki Tang, Avoiding The Resource Curse : The Role Of Institutions, MRG discussiion paper n°32, econpaper, 2009, p 2-4.
[2] H.Mehlum, K.Moene, R.Torvik, Institutions And The Resource Curse, The economic journal, vol 116, issue 508, January 2006, p 1-20.

Friendly Institution" أين يكون التنافس بين أنشطة البحث عن الريع والنشاط الانتاجي، فالمؤسسات الصديقة المهيمنة تشجع على توسع الأنشطة غير المنتجة بسبب ضعف القانون في حماية الأشخاص وحقوق الملكية غياب استقلال وكفاءة القضاء إلى جانب انتشار البيروقراطية ومختلف أنواع الفساد، مما يجعل لهذا النوع من المؤسسات تداعيات سيئة على النمو خاصة عندما تقوض الحوافز مباشرة الانتاج وتولد عوامل خارجية ذات تأثيرات سلبية، وعلى النقيض من ذلك يمكن للمؤسسات الصديقة المنتجة تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توجيه وفرة الموارد الطبيعية نحو مشاريع في مجالات الإنتاج.

إذن الاقتصاديات وفيرة الموارد الطبيعية لديها القدرة على الهروب من نقمة الموارد شريطة ان تتوفر على مؤسسات ذات نوعية جيدة، فالموارد الطبيعية لا تؤذي النمو الاقتصادي (Lederman & Maloney (2007 بدلا من ذلك يجب الفهم تحت أي ظرف من الظروف تعتبر الموارد الطبيعية نعمة ام نقمة.[1]

II– III– 2–3. الفساد والموارد الطبيعية:

قناة أخرى يمكن من خلالها للموارد الطبيعية أن تقوض التنمية وهي الفساد، حيث يرى بعض الاقتصاديين ان العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية واللامساواة في توزيع الدخل بين الافراد والقطاعات يمكن أن تتشكل من خلال قنوات مختلفة أهمها مستوى الفساد في البلد [2] Andrés & Dobson 2010, Arezki & Bückner (2011)، والذي يعرف وفق منظمة الشفافية الدولية على انه سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، وفي هذا الصدد استعرض Ross (1999b) الجوانب السياسية حول الأسباب التي تقود الدول الغنية بالموارد الطبيعية لإدارة اقتصاداتها برداءة، مؤكدا أن ملكية الدولة لصناعة الموارد (الصناعة الاستخراجية) تدفع السياسيين لإساءة استخدام السلطة لأغراض خاصة، فالفساد مشكل كبير في العديد من الدول النامية الغنية بالنفط والموارد الطبيعية الأخرى، وهو أمر بالغ الأهمية في تفسير الأسباب الكامنة وراء الأداء الضعيف لهذه الدول في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Kolstad, Wiig & Wiliams(2008.

من جهة أخرى اقام الاقتصاديان Leite & Weidmann (1999) علاقة احصائية قوية بين صادرات الدول من النفط نسبة إلى الناتج القومي الاجمالي ومستوى الفساد في سبيل تحليل العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية، النمو الاقتصادي ومستوى الفساد لعينة تتكون من 72 دولة خلال سنة 1970 فأثبتت نتائج الدراسة ان درجة

[1] Malebogo Bakwena, Philip Bodman, Thanh Le, Kam Ki Tang, Avoiding The Resource Curse : The Role Of Institutions, ibid, p 21-22.

[2] D.Mallaye, T.U.Yogo & G.T.Timba, Oil Rent And Inequality In Developing Economies : Are They Friends Or Foes ?, etudes et documents n°2, CERDI, France, january 2015 , p 6-8.

اعتماد الفساد على وفرة الموارد الطبيعية ومدى تركز السلطة البيروقراطية من جهة، وكذا آثار اكتشاف الموارد الطبيعية والسياسات المناهضة للفساد من جهة أخرى، تعتمد بشكل حاسم على مدى تنمية اقتصاد البلد وكذا نوعية المؤسسات التي تسوده[1]، نفس الشيء بالنسبة لـ Karl (2004) الذي أكد ان الدول التي تعتمد على النفط غالبا ما تتسم بالفساد وسوء الادارة وثقافة البحث عن الريع. وفي دراسة لـ Arezki & Brückner (2009)[2] باستخدام عينة مكونة من 31 بلد مصدر للنفط خلال الفترة (1992-2005)، تم ايجاد ان ريع النفط يزيد بشكل كبير ومعنوي درجة الفساد داخل البلد، وهو ما أكدته دراسة Arezki & Gylfason (2013) باستخدام عينة مكونة من 29 بلد في جنوب الصحراء الافريقية خلال الفترة (1985-2007).

II– III– 2–4. الموارد الطبيعية والصراعات المسلحة:

منذ منتصف التسعينات، حاول العديد من الاقتصاديين دراسة الأسباب التي تقف وراء نشوب الصراعات والحروب الأهلية في الدول النامية، ومن بين أغرب ما تم التوصل إليه في هذا الشأن، هو ان الموارد الطبيعية، وعلى وجه الخصوص النفط، الغاز الطبيعي والأحجار الكريمة تلعب دورا رئيسيا في حدوث واطالة هذه الصراعات، فتفسير الأدب للأنماط التي تزيد بها الموارد الطبيعية من خطر نشوب الحروب الأهلية في هذه الدول تم تلخيصها في اربعة نقاط رئيسية: من خلال الاضرار بالأداء الاقتصادي للبلد، من خلال جعل حكوماتها أضعف أكثر فسادا واقل خضوعا للمساءلة، من خلال اعطاء السكان الذين يعيشون في المناطق الغنية حافزا لتشكيل دولة مستقلة ومن خلال تمويل حركات التمرد[3]، فالدول التي تعتمد بشكل رئيسي على السلع الأساسية تعاني في الغالب مجموعة من المشاكل تتضمن: انخفاض معدلات النمو Collier & Hoeffler (2002), Elbadawi & Sambanis (2002)، زيادة الفقر Collier & Hoeffler (2002)، انخفاض معدلات التعليم Gylfason (2001), Ross(2001a) ارتفاع مستويات الفساد Reno (1995), Fearon & Laitin (2003)، وأنظمة حكم استبدادية DeNardo 1985, Muller & Weede (1990)[4]، الجدول التالي يبين العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية و الحروب الأهلية في مجموعة من الدول .

[1] C.Leite &J.Weidmann, Does Mother Nature Corrupt ? Natural Resources, Corruption And Economic Growth, IMF working paper 99/85, july 1999, p 1-34.
[2] R.Arezki & M.Brückner, Oil Rents, Corruption And State Stability : Evidence From Panel Date Regressions, IMF working paper 09/267, December 2009, p 1-28.
[3] Michael Ross, The Natural Resource Curse : How Wealth Can Make You Poor , Natural Resource and Violent Conflict : Option and Action, The World Bank , Washington , D.C. ,2003, p 17-36.
[4] Michael Ross, What Do We Know About Natural Resources And Civil War ?, journal of peace research , vol 41 n°3, 2004, p 350-351.

الجدول (I–1): العلاقة بين ثروة الموارد الطبيعية والحروب الأهلية

البلد	مدة الحرب	المورد الطبيعي
أفغانستان	2001-1978	الأحجار الكريمة، الأفيون
أنغولا	2002-1975	النفط، الماس
أنغولا (كابيندا)	1975-	النفط
كمبوديا	1997-1978	الأحجار الكريمة، الخشب
كولومبيا	1984-	النفط، الذهب، الكوكا
جمهورية الكونغو	1997	النفط
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1996-97، 1998-	النحاس، القطن، الماس، الذهب، الكوبالت
اندونيسيا	1975-	الغاز الطبيعي
اندونيسيا	1969-	النحاس، الذهب
ليبيريا	1996-1989	الخشب، الحديد، الماس، زيت النخيل، البن، الكاكاو، المطاط، الذهب، القنب الهندي.
المغرب	1975-	الفوسفات، النفط
ميانمار	1949-	الخشب، الأحجار الكريمة، القصدير، الأفيون
بابوا غينيا الجديدة	1988-	النحاس، الذهب
بيرو	1995-1980	الكوكا
سيراليون	2000-1991	الماس
السودان	1983-	النفط

Source : Ross M. , The Natural Resource Curse : How Wealth Can Make You Poor . In , Natural Resource and Violent Conflict , Option and Action, Bannon Lan & Collier Paul, The World Bank , Washington , D.C.2003 , P 18.

من أبرز الدراسات التي تطرقت لأثر الموارد الطبيعية على امكانية نشوب الصراعات، نجد Collier & Hoeffler (1998-2002a) اللذان أشارا أن تصدير السلع الأساسية يميل إلى زيادة خطر التعرض لحروب اهلية، من خلال تغطية 52 حرب أهلية بين سنتي 1960 و 1999، حيث أثبتت النتائج ان اعتماد الدولة

على الموارد الطبيعية (المقاسة بنسبة صادرات السلع الأساسية إلى الناتج الداخلي الخام) لها تأثير كبير على احتمال تعرض هذه الدول لحروب اهلية خلال الخمس سنوات اللاحقة، كما بينت النتائج أن الاعتماد على الموارد له تأثير غير خطي، حيث ترتفع امكانية التعرض للصراع حتى تصل صادرات الموارد إلى الناتج الداخلي الخام نسبة 32% ، بعد هذه النقطة تنخفض امكانية التعرض لحرب أهلية ؛ كما وجدا أن هذا التأثير يكون كبيرا عندما تثبت المتغيرات الأخرى في قيمها المتوسطة، فارتفاع الارتباط بالموارد الطبيعية من 0 إلى 32 % يزيد من خطر تعرض الدولة لحرب أهلية من 1 % إلى 22%[1].

إن الدراستين اللتان قدمهما (Collier & Hoeffler (2004 و Fearon and Laitin (2003) أثبتت وجود طريقتين سائدتين للتفكير في الكيفية التي تؤثر بها الموارد الطبيعية على سلوك الجماعات المتمردة وعلى الحكومات، حيث تفضي الفكرة الأولى بأن نهب الموارد يقلل من تكلفة الفرصة البديلة للتمرد، حيث تدفع عائدات الموارد الأفراد إلى التخلي عن الأنشطة الاقتصادية المنتجة من أجل الانضمام إلى جماعات التمرد، اما الفكرة الثانية فتنص على ان الاعتماد على الموارد يقلل من قوة الدولة عن طريق الحد من اعتمادها على المواطنين للحصول على الايرادات، وبالتالي التقليل من قدرة الدولة على اخماد التمرد[2]. فالدول التي تكون صادراتها من السلع الأساسية كبيرة، تميل إلى فرض ضرائب أقل على السكان، وبالتالي ضرائب منخفضة تؤدي إلى ضعف الدولة وعرقلة مسار الديمقراطية، وهذا بدوره يزيد من احتمال نشوب الصراعات Ross (2004b).

إن الأدلة التي قدمتها الدراسات التي تناولت العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والحروب الأهلية حتى الآن، تشير إلى اربعة انتظامات:

1/ أن الاعتماد على النفط يرتبط ببدء النزاع وليس بمدته، كما أنه يرتبط بقوة مع الصراعات الانفصالية بدل أنواع اخرى من الصراعات.

2/ أن الأحجار الكريمة، الأفيون، الكوكا والقنب الهندي لا يبدو انها مرتبطة ببدء النزاعات غير انها تطيل الحروب القائمة من قبل.

3/ ليس هناك صلة واضحة تربط السلع الزراعية ببدء او مدة الحرب الأهلية.

4/ العلاقة بين السلع الأولية وبداية الحرب الأهلية ليست قوية.

[1] Michael Ross, What Do We Know About Natural Resources And Civil War ?,ibid, p340.

[2] S.M.Mitchell & C.G.Thies, Resource Curse in Reverse: How Civil Wars Influence Natural Resource Production, International Interactions: Empirical and Theoretical Research in International Relations, vol 38 n°2, 2012, pp 220-221.

فتأثير الحروب الأهلية على الموارد الطبيعية يتوقف على خصائص الموارد وعلى طبيعة الصراعات في حد ذاتها، فالنتائج التي تم التوصل إليها حتى الآن لا تشير إلى ان الحرب الأهلية تغذي فخ التنمية فقط، وإنما قد تجد هذه الدول نفسها ضحية فخ الموارد الطبيعية، فوقوع الحروب يقلل من امكانية استغلال الموارد المتاحة في الأنشطة الاقتصادية المنتجة، الأمر الذي يزيد من نقاط ضعف الدولة[1].

III. السياسات الممكنة لتنويع الصادرات في البلدان الريعية:

تختلف السياسات التي تنتهجها الدول الغنية بالموارد الطبيعية في سعيها الحثيث نحو تحقيق التنويع الاقتصادي، اعتمادا على نوعية المورد الطبيعي محل التركيز، وعلى طبيعة النتائج المستهدفة والخطط المنتهجة في اطار زمني محدد، وعلى العموم يقدم هذا الجزء أهم السبل التي يتم تبنيها لعزيز التنويع الاقتصادي في هذا النوع من الدول.

III–I. دور السياسة المالية في تجنب آثار تقلبات العوائد الريعية:

تعتبر السياسة المالية من انجع الطرق استخداما للتحكم في آثار دورية السياسة المالية، التي تحدث في الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية، وتتكون عادة من أربعة سياسات جزئية اثنان منها تناسبان كل أنواع الموارد الطبيعية وهي صناديق الثروة السيادية والقواعد المالية، أما البقية فتختص بالنفط دون غيره من الموارد وتشمل: سياسة التحوط ضد تقلب أسعار النفط واعتماد سعر نفط مرجعي في اعداد الميزانية.

III–I–1. صناديق الثروة السيادية:

تعتبر صناديق الثروة السيادية من بين الآليات التي تعتمد عليها الدول كوسيلة للادخار والاستثمار على حد سواء، بحسب الهدف والسبب المنشأة من أجله، وقد وجدت هذه الصناديق منذ الخمسينات، غير أن حجمها الإجمالي على النطاق العالمي قد زاد بصورة كبيرة على مدى العشريتين الأخيرتين، وتعرف حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) على انها مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية، والممولة إما باحتياطات الصرف الأجنبي أو صادرات الموارد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدولة أو أية مداخيل أخرى.[2]

ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع تبعا للأهداف الرئيسية لها، وهي: صناديق الاستقرار، صناديق الادخار وصناديق التمويل ؛ وفيما يلي عرض موجز لهذه الصناديق

[1] S.M.Mitchell & C.G.Thies, Resource Curse in Reverse: How Civil Wars Influence Natural Resource Production, ibid, p 238.

[2] A. Blundell Wignall, Yu-Wei Hu Juan Yermo, Sovereign Wealth and Pension Fund Issues, OECD Working Papers on Insurance and Private Pensions n° 14, OECD Publishing, 2008, p 04.

1/ **صناديق الاستقرار (Stabilization Funds)**: وتهدف إلى حماية الميزانية العامة للدولة من التقلبات الكبيرة في عائدات تلك البلدان التي يمثل البترول أهم مصدر لدخلها، إلى جانب دعم الانضباط المالي. إن معظم هذه الصناديق بها سعر جامد مشروط بقواعد الايداع والسحب، حيث تعتمد هذه القواعد على تحقيق نتيجة "سعر الموارد او الايرادات" نسبة إلى المحدد المثار. في بعض هذه الصناديق، يتم وضع قيود على مجموعة الأصول المتراكمة بهدف تسهيل وتقليل حالة عدم اليقين من عائدات الموارد التي تصب في الميزانية، وهذا من شأنه أن يسهل فصل النفقات عن التغيرات في تدفقات الايرادات، فعندما تكون أسعار الموارد عالية، التوقع يكون بوضع الأصول في الصندوق للمساعدة على احتواء الانفاق، وبالتالي منع الاقتصاد من التدهور، أما عندما تكون الأسعار منخفضة يستخدم الصندوق كمثبط "من خلال السحب منه" لمنع الحاجة إلى اجراء تعديلات مالية كبيرة وغير متوقعة.

وتجدر الاشارة إلى ان صناديق الاستقرار في حد ذاتها لا تقلل من التقلبات او حالة عدم اليقين التي يواجهها القطاع العام، فالهدف من تقليل التقلبات المتعلقة بإيرادات الميزانية تتحقق بتحويل هذه المخاطر إلى الصندوق.[1]

2/ **صناديق الادخار(Saving Funds)**: حيث تنشأ بهدف تكوين مخزون ثروة للأجيال القادمة، إلى جانب الحد من اعتماد الميزانية على مصدر متقلب من الايرادات، وتوفير حوافز لتعزيز استقرار ايرادات الموارد غير المتجددة. عادة لهذه الصناديق قواعد تشغيلية جامدة غير طارئة، والتي تتطلب ايداع حصة محددة من عائدات الموارد أو من اجمالي الايرادات في الصندوق، فعلى سبيل المثال يتطلب الصندوق الاحتياطي الكويتي للأجيال اللاحقة ضخ 10% من اجمالي ايرادات الميزانية ؛ ويمثل هذا النوع مع صناديق الاستقرار حوالي ثلثي عدد الصناديق السيادية وفقا لبعض الدراسات.[2]

3/ **صناديق التمويل (Financing funds)**: على النقيض من أنواع الصناديق السابقة، صناديق التمويل لها آليات تنفيذية مرنة تتماشى بشكل أكثر وضوحا مع اجمالي الأرصدة. هدفها التشغيلي يتمثل في تمويل الميزانية، فالصندوق يراكم الفوائض ويمول العجز الموازني. من الناحية العملية، يتلقى الصندوق جميع عائدات الموارد ويمول

[1] Ronaldo Ossowski, Fiscal Rules And Resource Funds In Nonrenewable Resource Exporting Countries : International Experience, fiscal and municipal management division, discussion paper no IB-DP-290, inter-american development bank, june2013, p 12-13.

[2] د.فرحات عباس، أ.سعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية – دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد4، ديسمبر2015، ص15.

العجز عن طريق نقل عكسي، لذلك لا تحاول هذه الصناديق ضبط النفقات من خلال تبديد الموارد من الميزانية، فتدفقات الدخول والخروج من وإلى الصندوق تعتمد على ايرادات الموارد والقرارات السياسية المجسدة في الموقف المالي. عدد قليل فقط من الدول المصدرة تملك هذا النوع من الصناديق كتشيلي، النرويج وتيمور الشرقية.[1]

وبشكل عام صناديق الثروة السيادية التي أنشئت في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية لها أهداف متعددة كتحقيق الاستقرار والادخار (أذربيجان، بوتسوانا، توباغو، النرويج)، أو الادخار والتقاعد (استراليا) أو الاستقرار والادخار والتنمية (كازاخستان). في وقت انشاءها، تبدأ هذه الصناديق في بادئ الامر بالاستثمار في الأصول ذات المخاطر المنخفضة كالسندات، ثم تنوع تدريجيا إلى الأسهم قبل أن تتحول إلى الطبقات بديلة الأصول (العقارات وصناديق التحوط والأسهم الخاصة بالبنية التحتية)[2]، الجدول التالي يقدم امثلة عن بعض الصناديق في دول مختلفة

الجدول (I–2) : صناديق النفط في بعض الدول المنتجة للبترول

البلد	اسم الصندوق	سنة الانشاء	تغطية الأصول	حجم الصندوق (مليار دولار)
بوتسوان	صندوق بولاPula	1994	الماس والمعادن	5.4
الجزائر	صندوق ضبط الموارد	2000	النفط والغاز	27.22
ايران	الصندوق الوطني للتنمية	2011	النفط والغاز	62
العراق	صندوق التنمية العراقية	2003	النفط	0.9
النرويج	صندوق التقاعد الحكومي	1990	النفط والغاز	885.18
روسيا	صندوق الثروة الوطنية	2008	النفط والغاز	72.2

[1] Ronaldo Ossowski, Fiscal Rules And Resource Funds In Nonrenewable Resource Exporting Countries : International Experience, ibid, p 13-14.

[2] Marie-Claire Aoun & Quentin Boulanger, Les Nouveaux Defits Des Fonds Souverains Petroliers, institut français des relations intrenationales (IFRI) et l'OPC policy center, février 2015, p 8-9.

الكويت	الهيئة العامة للاستثمار	1953	النفط	592
ليبيا	المؤسسة الليبية الاستثمار	2006	النفط	66
المملكة العربية السعودية	صندوق الاستثمار العام	2008	النفط	156
امارة أبوظبي	هيئة أو ظبي الاستثمار	1976	النفط	792
امارة دبي	التعاون الاستثماري لدبي	2006	أصول الوراق المالية (غير سلعي)	196
قطر	جهاز قطر للاستثمار	2005	النفط والغاز	335
ماليزيا	الخزانة الوطنية	1993	غير سلعي	34.9
اندونيسيا	وكالة الاستثمار الأندونيسية	2006	غير سلعي	34
شيلي	صندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي	2007	النحاس	15.2
موريطانيا	الصندوق الوطني لاحتياطات النفط	2006	النفط	73.5

Source : sovereign wealth funds institute, www.swfinstitute.org, (25/10/2016) [23 :27]

إن الدافع وراء إنشاء الصناديق السيادية يتمثل بالدرجة الأولى في مواجهة حالات تراجع الطلب على المورد الطبيعي بفعل إحلال موارد أكثر كفاءة من الدول المستهلكة، بالإضافة إلى دوافع أخرى تتعلق بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد وإمكانيات التنويع التي تعتمد بطبيعتها على حجم الاحتياطي والإنتاج، ومن ثم حجم

العائدات بالنسبة للفرد وحجم الاقتصاد مقارنة بمثيلاتها في دول أخرى. فالدول صغيرة الحجم قليلة السكان التي تكون ذات إمكانات تنويع محدودة، قد يكون لديها حافز أكبر من غيرها لإنشاء صناديق ادخار عوائد الموارد الطبيعية.[1]

من جانب آخر، يمكن لهذه الصناديق ان تخفف من خطر انتقال صدمات سعر النفط إلى السياسة النقدية التي قد تصل في نهاية المطاف إلى سعر الصرف الحقيقي، فعندما يتم اجراء بعض التعقيم في استجابة لارتفاع اسعار النفط (أو التحفيز عندما تنخفض الأسعار) على الجانب المالي من خلال الصناديق، سيكون هناك عبء أقل على السياسة النقدية، فعندما يكون سعر الصرف ركيزة اسمية، وعبء السياسة يقع على عاتق السلطات النقدية، بناء أو سحب الأسهم من الصندوق يمكن ان يكون فعالا بشكل خاص في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وفي الحالات التي يكون فيها المال ركيزة اسمية، وأداة غير مباشرة للسياسة النقدية المتخلفة، يمكن للصناديق ان تلعب دورا نقديا فعالا أيضا (Wakemann-Linn, Mathieu, and van Selm, 2003). (Arrau and Claessens 1992) لاحظا أن الدول التي تمتلك صناديق النفط تبدي استمرار أكبر للتوازنات، مقارنة بذاك الذي يمكن تبريره لأسباب تتعلق بالتأمين الذاتي، ويرجع ذلك جزئيا إلى " العوامل الايجابية الخارجية "، فعندما يكون التكيف مكلفا، التوازن العالي في صندوق النفط يمكن ان يوفر الثقة لاستقرار سعر الصرف.[2]

إن الدراسات القائمة على صناديق النفط تركز بشكل كبير على الجوانب المالية، وقد وجدت دعما ضعيفا لفعاليتها كأدوات للتأمين الذاتي. وفي الدراسة الكمية على صناديق النفط لـ Jeffrey Davis, Rolando Ossowski, James Daniel, and Steven Barnett, (2001)، تم تقييم العلاقة بين ايرادات الموارد والنفقات المالية في البلدان التي تمتلك صناديق النفط والدول التي لا تملك تلك الصناديق، وقد وجدت الدراسة أن بعض الدول التي تملك هذا النوع من الصناديق تبدي رد فعل أكثر محدودية تجاه الانفاق، في استجابة لتقلبات ايرادات الموارد مقارنة بالدول التي لا تمتلكها، غير ان الدراسة وجدت أيضا ان انشاء صندوق النفط لا يؤثر على العلاقة بين الانفاق الحكومي وعائدات تصدير الموارد، وقد نسبت النتائج إلى وجود اختيار ذاتي، فالبلدان التي انشأت صناديق نفط قد تكون أكثر حذرا في البداية وبالتالي سيكون من غير المناسب نسب أداء

[1] أ.د. مازن عيسى الشيخ راضي، أ. فرحان محمد حسن، مستقبل السياسة المالية في العراق بين الريعية واللاريعية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 9، العدد 28، 2013، ص 194.

[2] Ghiath Shabsigh and Nadeem Ilahi, Looking Beyond the Fiscal: Do Oil Funds Bring Macroeconomic Stability?, International Monitary Fund working paper 07/96, April 2007, p6.

اقتصادها الجيد إلى صناديق النفط. ومع ذلك، تعترف في بعض الحالات أن الصناديق قد ساعدت في الحفاظ على سياسة حذرة[1]. وعليه، إذا كان هناك تفضيل في وجود صناديق الموارد، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار انشاء الصناديق مع قواعد مرنة تتكامل بشكل جيد مع انظمة الميزانية واطر السياسة المالية. فالتكامل مع الميزانية هو أفضل طريقة لضمان ان الصندوق يعمل كحساب حكومي بدلا من ان يكون مؤسسة مستقلة، وبالتالي ضمان أصول متماسكة وادارة مسؤولة، فالآليات الصارمة لضمان الشفافية والحكم الرشيد والمساءلة متطلبات رئيسية لنجاح عمل صناديق النفط، والنرويج تقدم مثالا حول هذا الصندوق مع هذه الخصائص[2].

لقد أسست النرويج "صندوق النفط الحكومي State Petroleun Fund" سنة 1990، إذ ان الارتفاع في نفقات دفع رواتب التقاعد بسبب شيخوخة السكان وانخفاض مخرجات النفط، دفع إلى انشاء هذا الصندوق الذي صمم لتشجيع استدامة الوضعية المالية على المدى الطويل، في هذا السياق صندوق النفط الحكومي النرويجي تم تصوره كصندوق للادخار والاستقرار المالي للمساهمة في تكوين الاحتياطات المالية خلال فترات استقرار أو ارتفاع أسعار النفط وزيادة النشاط الاقتصادي. هذه الاحتياطات تم اعتمادها سواء في المدى القصير كمصدر مالي في مواجهة لهبوط العائدات، او في المدى الطويل عند انخفاض انتاج النفط وزيادة الانفاق الاجتماعي، حيث شجعت هذه السياسة على تحقيق الانصاف في استغلال موارد النفط بين الأجيال، كما ساهمت في زيادة الشفافية عند استخدام مداخيل النفط، حيث يتراكم محتوى الصندوق فقط إذا حققت الحكومة المركزية فائض عام في الموازنة.

لقد اعتبر الصندوق كمؤسسة تنظيمية ناجحة، حيث استخدم كوسيلة لتعقيم السياسة المالية من تأثير تغيرات عائدات النفط على الطلب المحلي، من خلال تخفيض الضغوط التضخمية واحتواء ارتفاع سعر الصرف الحقيقي عند ارتفاع أسعار النفط، أما عند تراجع الأسعار فتستعمل الموارد المالية المتراكمة في الصندوق لتجنب التقلبات الدورية في النفقات العامة ونتائجها السلبية على الاستثمار والنمو.[3]

[1] Ghiath Shabsigh and Nadeem Ilahi, Looking Beyond the Fiscal: Do Oil Funds Bring Macroeconomic Stability?, ibid, p4.

[2] Ronaldo Ossowski, Fiscal Rules And Resource Funds In Nonrenewable Resource Exporting Countries: International Experience, ibid, p16

[3] Fasano Ugo, Review of the Experience with Oil Stabilization and Savings Funds in Selected Countries, International Monetary Fund working Paper 00/112 , June 2000, pp7-4.

الشكل (I–7): المؤشرات المالية للحكومة المركزية النرويجية للفترة (1980–1999)

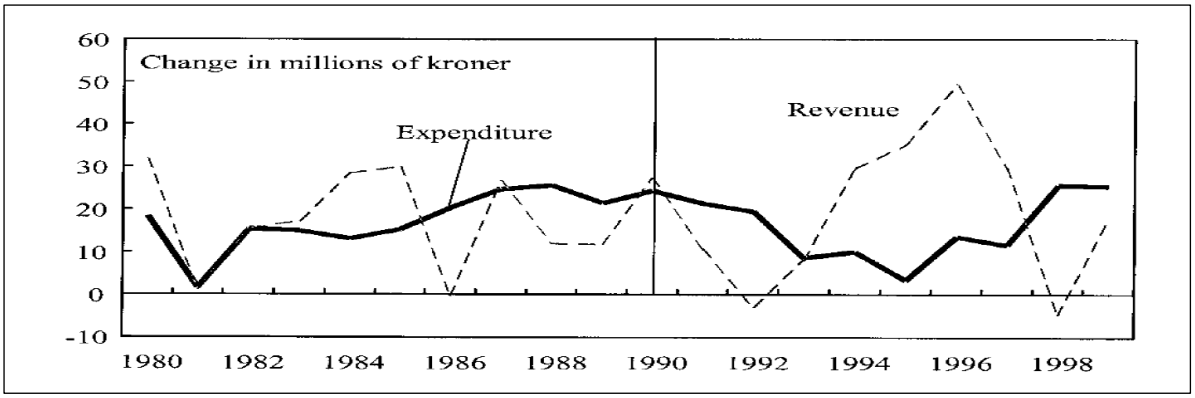

Source :Fasano Ugo, Review of the Experience with Oil Stabilization and Savings Funds in Selected Countries, International Monetary Fund working Paper 00/112, June 2000, p6.

الصندوق التشيلي "صندوق استقرار النحاس Copper Stabilisation Fund" تم الحكم عليه أيضا انه صندوق ناجح، حيث تم انشاءه سنة 1985 بهدف تثبيت كل من سعر الصرف والمداخيل المالية من تأثير التقلبات في عائدات النحاس، وكما في حالة النرويج، الصندوق التشيلي يعمل ضمن سياسة مالية صارمة، والتي أنتجت فائضا ماليا خلال الفترة 1988 إلى غاية 1997 كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل(I– 8): تقلبات كل من المداخيل و النفقات في التشيلي للفترة (1981–1999)

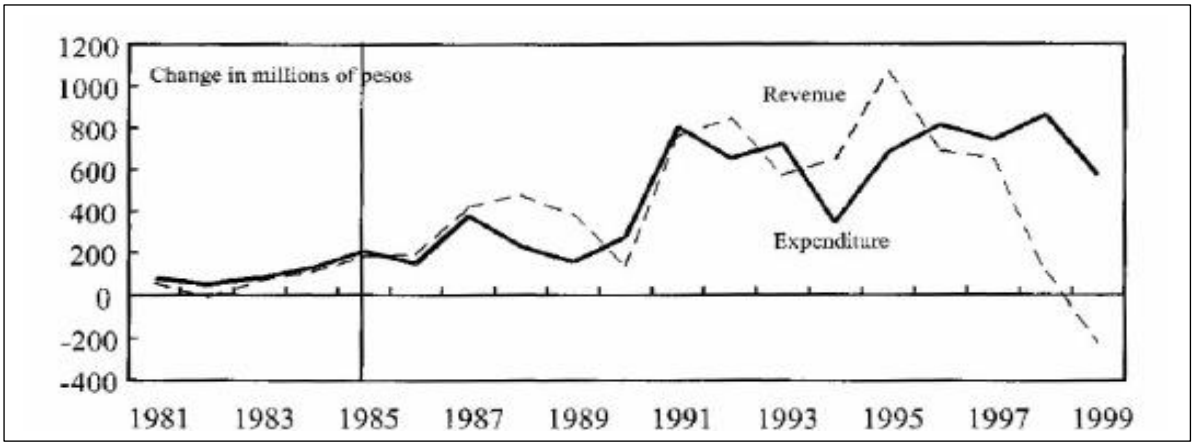

Source : Fasano Ugo, Review of the Experience with Oil Stabilization and Savings Funds in Selected Countries, International Monetary Fund working Paper 00/112 , June2000, p8.

حيث تعتمد قواعد الصندوق المتعلقة بالادخار والانفاق على تقدير سعر النحاس في المدى الطويل. لقد ساعد هذا الصندوق في الحد من العلاقة بين ايرادات الموارد والنفقات الحكومية (2000) Fasano كما سمح بمراكمة موارد مالية هامة خاصة في النصف الثاني من سنة 1980 عندما ارتفعت أسعار النحاس في الأسواق العالمية[1]. في اذربيجان وكازاخستان انشاء صناديق النفط مكن السلطات من فصل القرارات المتعلقة بالضرائب من توافر مال النفط السهل وسمح بزيادة النفقات العامة لتعزيز الانتاجية في القطاعات خارج الموارد الطبيعية (2003) Wakeman-Linn, Mathieu & Van Selm والاستعراض الأخير للأداء الاقتصادي في منطقة آسيا والشرق الأوسط وجد ان صناديق النفط قد حسنت إدارة الايرادات النفطية لتعزيز الانضباط المالي (IMF 2005).

رغم كل ما تم تقديمه، إلا أن هناك اشكال يتعلق بما إذا كان يمكن الوثوق بالحكومات لاستخدام مكاسب الايرادات بالطريقة الأكثر فعالية ؛ هذا النقاش لا يقتصر على المكاسب المتأتية من الموارد، وإنما يتعلق عامة بدور الدولة في الاقتصاد، على أي حال ليس هناك ما يضمن أن اعتماد خطط بديلة لإيرادات المكاسب المفاجئة من شأنه ان يؤدي إلى استخدام افضل للصناديق، على الرغم من أنه قد يكون هناك حيز لهذه الأسس من اجل ضمان المزيد من الانصاف الدولي، من جهة أخرى ليس من الواضح ما إذا كان الاعتماد الخاص سيكون فائدة محسنة لـ ثلاثة أسباب :1 – قد يكون الأعوان الخواص قصيري النظر يفشلون في التعرف على الطبيعة المؤقتة للمكاسب المفاجئة، 2– ويضيعون وزنا اقل في الاهتمام برفاهية الأجيال اللاحقة، 3– كما يمكن ان يفشلوا في وضع وزن كافي على الفوائد الاجتماعية المتعلقة ببعض الاستثمارات الكبيرة كالاستثمار في البنية التحتية أو التعليم (2006) Van Der Ploeg، إلى جانب ذلك أرباح المكاسب التي تم انشاؤها من طرف الأصول العامة، ومن ثم الاعتماد المباشر من طرف الأعوان الخواص يمكن أن يثير سلسلة من المشاكل [2].

وعليه، إذا لم تكن هناك رقابة كافية على النفقات والعجز، إنشاء صندوق النفط في حد ذاته لا يضمن أي موقف حكيم في ادارة المالية العامة أو أي التزام لتحقيق الوفورات في المستقبل، فالمشكلة يمكن ان تكون معقدة بسبب طفرة النفط التي يمكن ان تجعل الحكومة تقترض بسهولة من خلال تحسين التصنيف الائتماني.[3]

[1] Fasano Ugo, Review of the Experience with Oil Stabilization and Savings Funds in Selected Countries, ibid, p 7-9.

[2] Leonor Coutinho, The Resource Curse and Fiscal Policy, Cyprus economic policy review, Vol. 5, No. 1, 2011,pp 47-51.

[3] Norio Usui, How Effective Are Oil Funds ? Managing Resource Windfalls In Azerbaijan And Kazakhstan, economics and research department, ERD policy brief series n°50, Asian department bank, December 2007, pp 10-11.

III–I–2. القواعد المالية:

غالبا ما تكرس القواعد المالية والتشريعات في الدول المصدرة للموارد الطبيعية رغبة في الحد من التقلبات الدورية للسياسة المالية وتعزيز الادخار لاستدامة الاهداف، فبينما تعتبر صناديق النفط أكثر شيوعا، يمكن للقواعد المالية أن تلعب دورا أكثر أهمية في تقييد السياسة المالية العامة[1]، حيث تعرف في سياق الاقتصاد الكلي على أنها آليات مؤسسية تهدف إلى تجسيد دائم للسياسة المالية وتنفيذها، وغالبا ما يكون منصوص عليها في الأحكام الدستورية أو القانونية كتشريعات المسؤولية المالية[2] Fiscal Responsibility Legislation. فهي بمثابة آلية التزام، تلزم الحكومات المتعاقبة على تحقيق هدف الميزانية في المدى الطويل[3].

وحسب Schaechter et al (2012) هناك مجموعتان مختلفتان من القواعد المالية: قواعد الإجراءات التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات المالية والتي تحدد متطلبات الشفافية والتغطية والمساءلة، والقيود الكمية على السياسة المالية (القواعد العددية) التي توجه وتقيس الاداء ضد المؤشرات الكمية (كالتوازن المالي أو الدين). فالعديد من الدول تعمل على تطبيق القواعد الإجرائية والعددية جنبا إلى جنب[4]، بهدف تصحيح الحوافز المشوهة لاحتواء ضغوط الإسراف في الانفاق لا سيما في أوقات الازدهار، وذلك لضمان المسؤولية المالية والقدرة على تحمل الديون[5].

فبينما كان استخدام القواعد المالية في الدول المصدرة للموارد غير المتجددة محدودا إلى حد ما ؛ اختلف تصميمها بشكل كبير، حيث استهدفت بعض البلدان مؤشر مالي واحد في حين استهدفت دول أخرى مؤشرين اثنين أو أكثر، وهذه المؤشرات هي:

- التوازن العام (مقاطعة ألبرتا الكندية، إندونيسيا، المكسيك، نيجيريا وبيرو) ؛
- الميزان التجاري (فنزويلا) ؛
- تعديل التوازن الهيكلي لأسعار السلع غير المتجددة (شيلي، كولومبيا) ؛

[1] Rolando Ossowski, Mauricio Villafuerte, Paulo Medas & Theo Thomas, The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom, International Monetary Fund, occasional paper n° 260, March 2007, p20.
[2] Rolando Ossowski, Mauricio Villafuerte, Paulo Medas & Theo Thomas, The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom, ibid, p17.
[3] Andrew Bauer, Fiscal Rules for Natural Resource Funds: How to Develop and Operationalize an Appropriate Rule, revenue watch institute, April 2014, p 2-3.
[4] Natasha Sharma & Tove Strauss, Special Fiscal Institutions For ResourceRrich Developing Economies : The State Of The Debate And Implications For Policy And Practice, research report of Overseas Development Institute(ODI), May 2013, p9.
[5] Andrea Schaechter, Tidiane Kinda, Nina Budina & Anke Weber, Fiscal Rules in Response to the Crisis—Toward the "Next-Generation" Rules. A New Dataset, International Monetary Fund working paper 12/187, July 2012, p5.

- التوازن خارج الموارد الطبيعية (non-resourve balence) (أذربيجان، الإكوادور، تيمور الشرقية) ؛
- الميزان الجاري من دون الموارد الطبيعية (الاكوادور، غينيا الاستوائية) ؛
- التوازن الهيكلي دون الموارد الطبيعية (النرويج) ؛
- معدل نمو الانفاق (تشاد، الاكوادور، فنزويلا، بيرو) ؛
- نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام (ألبرتا، فنزويلا، الاكوادور)[1].

وبشكل عام، هناك أربعة أنواع أساسية من القواعد المالية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (I–3): أهم انواع القواعد المالية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية

أنواع القواعد	شرح القاعدة	مثال	
قاعدة توازن الميزانية	الحد من أرصدة الموازنة العامة الابتدائية أو الحالية في شروط الخط الرئيسي او الهيكلي.	النرويج (الالتزام السياسي منذ عام 2001)	لا يمكن أن يتجاوز العجز الهيكلي غير النفطي للحكومة المركزية 4%، والذي يتوقع أن يكون له عائد حقيقي على استثمارات صندوق الثروة السيادية في المدى الطويل. تسمح المبادئ المالية التوجيهية بالانحرافات المؤقتة عن الحكم في ظل ظروف محددة.
قاعدة الدين	الحد من الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	اندونيسيا (اتفاق الائتلاف منذ عام 2004)	يجب أن لا يتجاوز إجمالي الدين الحكومي المركزي والمحلي 60 % من الناتج المحلي الإجمالي.
قاعدة الانفاق	الحد من المجموع الابتدائي أو الجاري للإنفاق، سواء من حيث القيمة المطلقة، معدلات النمو، أو نسبة	بوتسوانا (تشريع منذ عام 2003) بيرو (تشريع منذ عام 2003؛ تم تغيير القاعدة	الحد الأقصى لنسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 40%. سقف النمو الحقيقي للنفقات

[1] Ronaldo Ossowski, Fiscal Rules And Resource Funds In Nonrenewable Resource Exporting Countries : International Experience, ibid, p 7-8

	مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	في 2009)	الجارية لا يتجاوز 4%. استثناءات إذا اعلنت الهيئة التشريعية حالة الطوارئ
قاعدة الدخل	سقف الإيرادات العامة أو عائدات النفط والغاز أو المعادن	كازاخستان (سياسة حكومية منذ عام 2010)	8 مليار دولار أمريكي أكثر /أقل من عائدات النفط، يتم نقل 15% (اعتمادا على النمو الاقتصادي) من الصندوق الوطني إلى الميزانية سنويا.

Source : Andrew Bauer**,** Fiscal Rules for Natural Resource Funds: How to Develop and Operationalize an Appropriate Rule, revenue watch institute, April 2014, p5.

إن توظيف القاعدة المالية في بلد غني بالموارد الطبيعية قد يولد فترات فائض مالي احيان وعجزا احيانا اخرى. على سبيل المثال، لنفترض أن حكومة بيرو كانت تنفق بالضبط ما تحصل عليه من إيرادات سنة 2012 (أي أنها كانت في توازن مالي)، فإذا نمت الإيرادات بنسبة 5% سنة 2013، والقاعدة تنص على أنه لا يمكن للحكومة زيادة النفقات أكثر من 4 % سنويا، فعلى الحكومة أن تقرر ما يجب القيام به مع هذا الفائض في الايرادات. ونظرا للقاعدة المالية التي تحد من الإنفاق الإضافي، يبقى للدولة ثلاثة خيارات فقط تتمثل في: خفض الضرائب، استخدام الفائض لسداد الدين العام أو ادخار الفائض في صندوق الثروة السيادية. تخفيض الضرائب خلال فترة استثنائية مؤقتة قد يكون غير سليم من الناحية المالية على المدى الطويل، والبلاد قد تكون في وضع الدين العام المستدام، كما هو الحال في دولة بيرو ؛ وهكذا بعض القواعد المالية يمكن أن تؤدي إلى زيادة حجم صناديق الثروة السيادية (صناديق المصادر الطبيعية). في حالة بيرو، اختارت الحكومة تسديد الدين العام، ومع ذلك، ناقشت احتمال إنشاء صندوق الموارد الطبيعية[1].

بعض الدول تختار المبادئ المالية التوجيهية الأكثر رسمية، فتصميم القواعد المالية وتشريعاتها تختلف اختلافا كبيرا بين البلدان، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالدول المصدرة للموارد الطبيعية بسبب العنصر الأساسي للحصول على الايرادات (الموارد ذات الصلة بالإيرادات)، فهو شديد التقلب وغير مؤكد لأنه يعتمد على الموارد الناضبة وينبع إلى

[1] Andrew Bauer, Fiscal Rules for Natural Resource Funds: How to Develop and Operationalize an Appropriate Rule, ibid, p5

حد كبير من الخارج، لذلك جاءت قواعد تستهدف التوازن المالي خارج الموارد والنفقات تحت الضغط خلال فترات الازدهار، في حين تم اختبار قواعد تستهدف التوازنات العامة في حالة انخفاض أسعار السلع الأساسية.[1] القواعد المالية التي تستهدف التوازن العام حققت قدرا أكبر من الامتثال خلال فترة الطفرة خاصة عندما ارتفعت أسعار الموارد، ومع ذلك، سمحت بسياسات مالية مسايرة للاتجاهات الدورية حيث زادت ايرادات الموارد غير المتجددة (مثل: ألبرتا، والمكسيك). غير انه بسبب انخفاض أسعار النفط (2009-2010) جاءت بعض القواعد التي تستهدف التوازن العام تحت الضغط، ونتيجة لذلك تم تعديل العديد من القواعد (ألبرتا).

إن القواعد التي تستهدف التوازن العام او التوازن الجاري، ليست مستحسنة للدول المصدرة للموارد الطبيعية، لأنها تنقل تقلب ايرادات الموارد إلى السياسة المالية ويمكن أن تؤدي إلى تحولات كبيرة في الانفاق، وبالتالي تنتج رهانا لتقلب ايرادات الموارد. فاستهداف الرصيد الجاري للموارد غير المتجددة (non-resource current balance) أمر مشكوك فيه لعدة أسباب بما في ذلك عدم وجود مرساة فعالة وحوافز تقدم للمحاسبة الابداعية، فالدول المصدرة التي لا تواجه القيود على السيولة والتي تملك أوضاع مالية مستدامة، يمكن لها التفكير في القواعد المالية التي تستهدف التوازن المالي للموارد غير المتجددة.

إذن، هذه هي المؤشرات المالية الرئيسية لطلب الحكومة في الدول المصدرة للموارد الطبيعية، فالتركيز عليها يمكن أن يساعد الحكومات في فصل السياسة المالية عن التقلبات وعدم اليقين في اسعار الموارد وتوقعاتها في المدى القصير. فإذا كان الوضع المالي أو المالية الأولية غير مستقرة، حلقات ردود الأفعال من الدين أو الرصيد الاجمالي ينبغي أن تدمج لتوفير ضمانات أكبر لاستدامة المالية التي يجب ألا تغض النظر عن قضايا الديون والتمويل.

إن تجربة بعض الدول المصدرة للموارد الطبيعية (النفط) مع القواعد المالية سلطت الضوء على الصعوبات في عملية تنفيذ قواعد فعالة ودائمة إلى حد كبير، بسبب طبيعة المشاكل وعوامل الاقتصاد السياسي، وعلى وجه الخصوص، اهتمامات السياسة المالية التي تركزت في معظمها على القيود قصيرة الأجل، الأمر أدى إلى قواعد مالية جامدة وغير قادرة على التكيف مع التقلبات الاقتصادية، وقد أصبح هذا أكثر وضوحا خلال الطفرة النفطية الأخيرة، مما أدى إلى انخفاض القيود على السيولة وجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لبعض الحكومات لاحتواء ضغوط الانفاق[2].

[1] Ronaldo Ossowski, Fiscal Rules And Resource Funds In Nonrenewable Resource Exporting Countries : International Experience, ibid, p8

[2] Rolando Ossowski, Mauricio Villafuerte, Paulo Medas & Theo Thomas, The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom ibid, 19-18.

إن تصميم وتنفيذ القواعد المالية يعتبر تحديا للعديد من الدول إلى حد كبير او صغير تبعا لخصائص البلد، وهذا يرجع أساسا إلى ثلاثة أسباب:

1- صعوبة تقنية لتصميم قواعد فعالة وقوية يمكن ان تصمد أمام حالة عدم التأكد والتقلب المتعلق بإيرادات الموارد غير المتجددة، التغير السريع للبيئات الاقتصادية التي تواجه هذه البلدان والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد.

2- المضاعفة الناجمة عن الاقتصاد السياسي لانفاق ريع الموارد (Eifert, Gelb &Tallroth 2003)، والتي في حالة الدول المصدرة للموارد الطبيعية مع قواعد مالية، تدل على الصعوبات التي قد تواجهها العديد من الدول في التأمين والحفاظ على التوافق السياسي للالتزام تجاه القاعدة.

3- الحاجة إلى تلبية متطلبات تقنية ومؤسسية، كالمستوى الأساسي من القدرة على إدارة المالية العامة، الشفافية المالية والرصد الدقيق.[1]

وعليه، يجب أن تصمم القواعد المالية في هذه الدول بشكل يضمن المرونة الكافية وشروط الهروب المناسبة. هذه الميزات تعزز متانة القاعدة لأحداث غير متوقعة، فالمبادئ المالية التوجيهية التي ليست ملزمة قانونيا تسمح بالمغادرة المؤقتة من الأهداف، ويمكن أن تقدم مرونة مناسبة (مثل النرويج)، فالتوافق والالتزام السياسي بالقواعد المالية إلى جانب القدرة على إدارة المالية العامة والشفافية متطلبات أساسية لنجاحها[2]، كما أن مرافقة هذه القواعد ببعض العقوبات لحالات عدم الامتثال في شكل غرامات أو أخذ اجراءات تجاه الانتهاك غير القانوني[3]، يمكن أن يسمح بفعالية أكبر في تطبيق هذه القواعد.

III-I-3. سياسة التحوط ضد تقلب أسعار النفط:

تتعرض العديد من الدول بشكل كبير لمخاطر أسعار السلع الأساسية، خاصة تلك التي تعتمد على الايرادات المتأتية من إنتاج النفط. فبالنسبة لهذه الدول، التعامل مع التحركات الكبيرة للأسعار أمر صعب ومكلف، والأساليب التقليدية كصناديق الاستقرار غير كافية، لذلك بحثت الحكومات في إمكانية استخدام ادوات اخرى كالتحوط في سعر النفط الخام، كجزء من التدابير الرامية إلى الحد من تأثير مخاطر تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية[4]على الاقتصادات المحلية، ويقصد بالتحوط (Hedging) عملية تخفيض أو السيطرة على المخاطر،

[1] Ronaldo Ossowski, Fiscal Rules And Resource Funds In Nonrenewable Resource Exporting Countries : International Experience, ibid, p8

[2] Ronaldo Ossowski, Fiscal Rules And Resource Funds In Nonrenewable Resource Exporting Countries : International Experience, ibid, p 9-11

[3] Mahmoud Al Iriani and Yahsob Al Eriani, Fiscal Institutiond And Macroeconomic Management In Resource Rich Economies: The Case OfF Yemen, Economic Research Forum (ERF) working paper 935, August 2015, p4.

[4] I.K.Dontwi, V.K.Dedu & R.Danis, Application Of Options In Hedging Of Crude Oil Price Risk, american journal of social and management science, 1(1), 2010 , p67.

بحيث ينطوي على اتخاذ موقف في الأدوات المشتقة التي تعطي تعارض مالي مساوي ومعاكس للموقف الفعلي للحماية من التغيرات الرئيسية في الأسعار؛ بعبارة أخرى، هو محاولة تثبيت السعر من خلال استخدام عقود المشتقات المالية كالعقود الآجلة وعقود الاختيار للحد من التباين في العوائد النفطية[1].

إن الفكرة الأساسية التي يقوم عليها مفهوم التحوط، تنطوي على مبدأ تقليل المخاطر وحماية البلد من الخسائر المفاجئة التي قد يتكبدها نتيجة حدوث تقلبات مستمرة في أسعار النفط، من خلال تحويل المخاطر إلى خارج البلد ؛ فحسب هذا المفهوم، لا يتم استخدام آلية التحوط لتحقيق ايرادات أكبر للدولة بقدر ما يتم استخدامه كوسيلة لتجنب الوقوع في أزمات تتعلق بالعجز في تغطية الانفاق العام[2].

ومن الناحية النظرية، هناك طريقتين أساسيتين لتحويل خطر تطاير الأسعار من خلال الأسواق، تتمثل في: بيع النفط باستخدام العقود المستقبلية أو شراء تأمين ضد الانخفاض الواسع في الأسعار، فكلا السياستين سوف تجعل تدفق مداخيل الحكومة أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ. بمعنى آخر، لن تعمل السياستان على تقليل التفاوت في الايرادات الحكومية فقط، وإنما ستكسب الحكومة فرصة للتنبؤ بأي تغير، وبالتالي التمكن من ضبط الوضعية بسلاسة أكبر[3].

استراتيجية تحوط أخرى شائعة، قد تجذب الدول المنتجة للنفط وهي طوق دون تكلفة (no-cost collar)، حيث يتم تعويض تكاليف شراء القسط للحماية ضد الانخفاض الحاد في الأسعار الفورية مستقبلا، عن طريق بيع خيار تتخلى بموجبه الدولة المنتجة للنفط عن المنفعة التي قد تحصل عليها نتيجة ارتفاع الأسعار الفورية، وعليه، تعمل هذه الآلية على الحد من نطاق الخسائر التي قد تلحق بالدولة في المستقبل جراء الوقوع في فخ الأسعار.[4]

III–I– .4 اعتماد سعر نفط مرجعي في اعداد الميزانية:

تعتمد غالبية البلدان المنتجة للنفط في إعداد غلاف الميزانية على توقعات أكثر تحفظا حول سعر البترول في المستقبل، فجل الحكومات في هذه الدول تستخدم سعر نفط ميزانية منخفض بشكل مصطنع في محاولة لاحتواء

[1] Joffre Hotz & Jim Unterschultz, Hedging Alberta Governement's Oil And Gas Revenue : Is Acting Like A Farmer A Viable Strategy ? staff paper, 09-01, university of Alberta, 2009, p5. https://era.library.ualberta.ca, 01/11/2016 (21:29)

[2] Merijon Zhugri & Sajid Ali, Hedging Oil Prices, A Case Study On Gotlandsbolaget, master thesis in business administration, Gotland university, Suede, 2010-2011, p12, https://www.diva-portal.org, 31/10/2016, 20:30

[3] James A.Daniel, Hedging Governement Oil Price Risk, IMF working paper, 01/185,November 2001, p5.
James A.Daniel, Hedging Governement Oil Price Risk, ibid, p7.

ضغوط الانفاق. في هذا الاطار تستخدم مجموعة متنوعة من المناهج لتحديد سعر النفط المرجعي، ففي الجزائر مثلا كان السعر المرجعي لإعداد الميزانية السنوية 19 دولار للبرميل خلال الفترة 2000- 2005، وفي سنة 2006 تم تقدير السعر في حدود 22 دولار للبرميل بينما سعر البترول في الأسواق تجاوز60 دولارا خلال نفس الفترة، وقد شهد هذا التقدير مراجعة سنة 2008 ليصبح السعر المرجعي 37 دولار للبرميل، أما جمهورية الكونغو وتيمور الشرقية فقد اعتمدتا السعر الدولي في الأسواق الآجلة كسعر مرجعي، أما في نيجيريا فإن السعر المرجعي لإعداد الميزانية هو أقل من سعر البترول المتوقع في الأسواق المستقبلية، ويناقش تحديده بين جميع المستويات الحكومية، وعادة ما يتم اختيار السعر المرجعي على أساس المتوسط المتحرك لأسعار النفط التاريخية.

إن استخدام أسعار نفط مرجعية في اعداد الميزانية يعكس اعتبارات الحيطة وعوامل الاقتصاد السياسي، وينظر إلى هذه الافتراضات في الأسعار كوسيلة حكيمة للحد من خطر وجود عجز كبير أو تصحيح أوضاع المالية العامة في حالة حدوث انخفاض غير متوقع في عائدات النفط[1].

في بعض الحالات قد يكون من الصعب سياسيا على الحكومات اقتراح الميزانيات اين واقعية مداخيل النفط تتوقع جنبا إلى جنب مع خطط الانفاق التي تنتج فائض كبير في الميزانية المتوقعة، ففي حين أن هناك حالة لجانب الحكمة في توقعات أسعار النفط في الميزانية، استعمال أسعار نفط منخفضة بشكل مصطنع من المرجح ان يكون تحديا وقد يقود إلى عدم كفاءة الانفاق، فاستراتيجية تحديد اسعار الميزانية بشكل مصطنع لن يقود بالضرورة إلى انخفاض في الانفاق وليس من المرجح ان يكون مستداما لفترة طويلة، لذلك يفضل معالجة الموقف بالنظر إلى جوانب أخرى كالتركيز على تعزيز الجانب المؤسساتي للبلد.

II–III. أهمية النوعية المؤسسية في ارساء قواعد التنويع الاقتصادي:

إن اختلاف مستوى التطور الاقتصادي بين البلدان لا يمكن رده بالضرورة إلى مدى وفرة الموارد الطبيعية والإمكانيات المالية والمادية، بل إلى نوعية المؤسسات التي تسودها بشتى أنواعها (اقتصادية، سياسية، إدارية، تعليمية وقضائية...). فقد أصبح الجدل حول دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية محل نقاش العديد من الباحثين في السنوات الأخيرة امثال (Daron Acemoglu, Simon Johnson, and James Robinson; Dani Rodrik, Arvind Subramanian, and Francesco Trebbi;

[1] Rolando Ossowski, Mauricio Villafuerte, Paulo Medas & Theo Thomas, The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom, ibid, p 21-23

and William Easterly and Ross Levine. فإذا كان الاقتصاد ينشط بشكل غير صحيح، غالبا ما ينسب هذا الخلل إلى وجود خطب في المؤسسات.

لقد ناقشت العديد من الدراسات أهمية المؤسسات في تفسير كل ما يتعلق تقريبا بمستوى التنمية الاقتصادية في البلدان والقيود المفروضة على الموارد، الجغرافيا الطبيعية، السياسات الاقتصادية، الجغرافيا السياسية، وغيرها من جوانب البنية التحتية الاجتماعية الداخلية، كأدوار الأجناس واللامساواة بين مجموعات الأعراق[1]. إن شرح الفرق الهائل في متوسط الدخل بين أغنى وأفقر الدول في العالم على سبيل المثال، يعد واحدة من أكثر القضايا الأساسية في اقتصاديات التنمية، والسؤال يكمن في كيفية ظهور هذه الهوة الواسعة، وإن كان هناك حل للحد من آثارها، وللإجابة على ذلك تم التماس عدة توجهات أهمها ما يتمركز حول المؤسسات، خاصة دور حقوق الملكية وسيادة القانون. في هذا الصدد ما يهم هو قواعد اللعب في المجتمع، كما حددت من قبل المعايير السلوكية السائدة، الصريحة والضمنية وقدرتها على خلق حوافز مناسبة للسلوك الاقتصادي المرغوب فيه ؛ هذا الرأي يرتبط بقوة مع الحائز على جائزة نوبل Douglass North، الذي أصبح في الآونة الأخيرة موضوعا للعديد من الدراسات الإحصائية[2]، فالاطار المؤسساتي واحد من المحددات العميقة التي يمكن أن تفسر على نحو كاف الفروق الواسعة بين البلدان، خاصة تلك التي تتميز بوفرة في الموارد الطبيعية.

III–II–1. المؤسسات والعوامل المؤسساتية:

لقد حضي مصطلح المؤسسات institutions بتعاريف مختلفة، غير أن أهمها وأشملها ما جاء به Douglas North (1990) الذي يرى أن:" المؤسسات هي قواعد اللعبة في المجتمع، أوهي القيود الموضوعة إنسانيا التي تشكل التفاعل البشري ؛ ونتيجة لذلك فهي تهيكل الحوافز في التبادل الانساني (human exchange) سواء كانت سياسية، اجتماعية أو اقتصادي"[3]، والمقصود بالقيود، هي القواعد الرسمية وغير الرسمية، فالأولى تشير إلى الدساتير، اللوائح، وتصريحات القواعد واللوائح الحكومية، التي تنظم وتنفذ من قبل آليات معنوية (impersonal mechanisms)، أما القيود او المؤسسات غير الرسمية فتشمل القواعد غير المكتوبة

[1] Jeffrey D. Sachs, Institutions Matter,But Not For Everything: The Role Of Geography And Resource Endowments In Development Shouldn't Be Underestimated, Finance & Development , A quarterly magazine of the IMF, vol 40, n° 2, June 2003, p38.

[2] Dani Rodrik & Arvind Subramanian,The Primacy Of Institutions, Finance & Development , A quarterly magazine of the IMF, vol 40, n° 2, June 2003, p31.

[3] Douglass C.North, Institutions, Institutional Change And Economic Performance -(Political Economy Of Institutions And Decisions), Cambridge University Press, First published 1990, p3.

كالتقاليد والأعراف وقواعد السلوك، المحظورات، وآليات اجتماعية أخرى تؤسس وتطبق من خلال تبادل العلاقات بين الأشخاص.[1]

من وجهة النظر الاقتصادية، تحتاج المؤسسات لتوفير ثلاث وظائف رئيسية تتمثل في: حماية حقوق الملكية، دعم المعاملات (تحسين تدفق المعلومات، قانون العقود واستيعاب المخاطر..)، وتسهيل التعاون والتنسيق (Bardhan, 2005)[2]، فالعديد من الدراسات حول المؤسسات والنمو الاقتصادي في الآونة الأخيرة، ركزت على أهمية وجود مجموعة معينة من المؤسسات، وهي تلك التي تحمي حقوق الملكية وتضمن تنفيذ العقود، حيث يمكن تسميتها بالمؤسسات التي تخلق آليات السوق (market-creating institutions) بما أنه في حال غيابها تصبح الأسواق إما غير موجودة أو ذات أداء ضعيف، غير أن التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، تتطلب أكثر من مجرد دفع للاستثمار وريادة الأعمال، كما تتطلب جهد لبناء ثلاثة أنواع أخرى من المؤسسات للحفاظ على زخم النمو، بناء القدرة على مقاومة الصدمات، وتسهيل قبول تقاسم الأعباء اجتماعيا في استجابة لمثل هذه الحالات، ويمكن أن يطلق على هذه المؤسسات:

– المؤسسات المنظمة للسوق (market regulating institutions): وهي التي تعالج العوامل الخارجية، وتتولى التعامل مع حالات فشل السوق ونقص المعلومات المتاحة لدى المتعاملين الاقتصاديين، إلى جانب استغلال فورات الحجم ؛ ومن الأمثلة على ذلك الهيئات التنظيمية في مجال الاتصالات، النقل، والخدمات المالية.

– المؤسسات المسؤولة عن استقرار السوق (market stabilizing institutions): وهي تلك المؤسسات التي تضمن انخفاض معدلات التضخم، تقليل التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي، وتجنب الأزمات المالية ؛ ومن أمثلتها : البنوك المركزية، نظم أسعار الصرف، قواعد الميزانية والقواعد المالية.

[1] Juzhong Zhuang, Emmanuel de Dios, and Anneli Lagman-Martin, Governance And Institutional Quality And The Links With Economic Growth And Income Inequality: With Special Reference To Developing Asia, Asian Development Bank(ADB) Economics Working Paper Series No. 193, February 2010, p3.

[2] Paul G. Hare, Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges, Discussion Paper 2008/04, Centre for Economic Reform and Transformation (CERT), school of management and languages, Heriot-Watt University, Edinburgh , UK, 2008, pp 17-18.

-المؤسسات التي تضفي الشرعية في السوق (market legitimizing institutions): وهي المؤسسات التي توفر الحماية والضمان الاجتماعيين، كما تنطوي على عملية إعادة التوزيع، وكذا إدارة الصراع ؛ ومن أمثلتها: أنظمة التقاعد، خطط التأمين ضد البطالة، والصناديق الاجتماعية الأخرى.

إن الأدلة المتوفرة حول بعض وظائف المؤسسات التي تعنى بالاستقرار وإضفاء الشرعية تأتي من الدراسة، التي نشرها Rodrik سنة 1999، من تجارب عدد من الدول الافريقية التي تقع جنوب الصحراء الكبرى، حيث نما ما لا يقل عن 15 دولة بنسب تزيد عن 2.5% قبل عام 1973، غير أنه نتيجة ضعف المؤسسات المحلية، عدد قليل منها إن لم نقل " ولا واحدة" كانت قادرة على تحمل آثار الزيادات في أسعار النفط والصدمات الاقتصادية الكلية الأخرى في السبعينات، مما أنتج انخفاض معدلات النمو بشكل حاد في الفترة اللاحقة.

ردود الاقتصاد الكلي لمثل هذه الصدمات تنطوي على آثار توزيعية خطيرة، على سبيل المثال، في استجابة للأزمة في ميزان المدفوعات، تحتاج البلدان إلى الحد من الطلب الكلي، من خلال التشديد على السياسات المالية، غير أن الاشكال الذي يطرح في هذه الحالة يتعلق بنوع أداة السياسة التي سيتم اتباعها، هل ينبغي أن يكون التضييق المالي على شكل زيادات في الضرائب أو خفض في الإنفاق؟ وإذا كان الاختيار يقع على خفض الانفاق، ما هي القطاعات المعنية بذلك؟ المؤسسات المحلية القوية، خصوصا تلك التي تنص على المشاركة الواسعة، تسمح بمعالجة هذه الصراعات بأقل تكلفة ممكنة، وتمنع[1] حدوث الصراعات الاجتماعية والسياسية الداخلية من تضخيم الصدمة الاقتصادية الأولية.

إذن، ما الذي يحدد نوعية المؤسسة؟ للإجابة على هذا السؤال، لا بد من مراعاة المهام التي تنجزها المؤسسة كما ناقشها Greif (2006)، حيث يرى أن المؤسسات عبارة عن عقد مؤقت يشكل السلوكيات، أو (Aoki, 2000) نظام من المعتقدات المشتركة حول التوازن في لعبة لعبت بشكل متكرر. لذلك، فإن المؤسسات ذات النوعية الجيدة هي تلك التي تحفز أنشطة الاعوان مع انعطاف اجتماعي عالي، وبالتالي، سوف تتلقى عوائد خاصة واجتماعية تضمن توزيع الجهد الجماعي بطريقة أكثر كفاءة. أما المؤسسات الضعيفة فهي

[1] Dani Rodrik and Arvind Subramanian,The Primacy of Institutions, Finance & Development , ibid, p 32

تلك التي تحفز السلوك الاجتماعي غير المجدي أو غير المنتج. وعليه قد تمثل نوعية المؤسسية أداة تحليلية صحيحة ليتم تطبيقها بشكل عام لتفسير الحقائق الاقتصادية المختلفة[1].

من وجهة نظر North (1991) المؤسسات ذات النوعية الجيدة (Good Institutions) هي تلك المؤسسات التي تنشئ هيكل الحوافز الذي يقلل من عدم اليقين، يعزز الكفاءة، ويساهم في تقوية الأداء[2] الاقتصادي، أما Rodrik (2007) فيعرفها بأنها تلك المؤسسات التي تدعم النمو الاقتصادي بأفضل الطرق الممكنة، والتي تظم: المؤسسات التنظيمية، حقوق الملكية، المؤسسات التي تسعى لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، التأمين الاجتماعي وإدارة الصراع...[3]

في هذا الصدد، يتوارى في الأذهان طرح حول طبيعة العلاقة التي تربط بين نوعية الاطار المؤسساتي وكيفية إدارة عوائد الموارد الطبيعية في سبيل تحقيق التنويع الاقتصادي، في الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في هذه الموارد ؛ لذلك يعنى القسم التالي بمناقشة هذا الجانب.

III–II–2 . دور البناء المؤسسي في تسيير عوائد صادرات الموارد الطبيعية:

مجموعة كبيرة من الدراسات الأدبية تشير إلى أن الاختلافات في نوعية المؤسسات هي جذر تباين مسارات النمو في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، الناجحة والأقل نجاحا[4]. على نحو أكثر تحديد، يحتل التعدين قدرة تحويلية كبيرة، بحيث يمكن أن يفرض عدد كبير من الآثار الإيجابية والسلبية على المجتمعات المحيطة وعلى البيئة، لذلك فإن السعي لتحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد الإيجابية المتعلقة باستغلاله، يتطلب تصميم إطار مؤسسي منضبط لتطويره، فالقواعد الرسمية والمؤسسات غير الرسمية، كالقيم، والمعتقدات، وأشكال التعبير الثقافي للفاعلين العموميين والخواص، يمكن أن يؤثر بشكل كبير على عملية وضع السياسات المتعلقة بالتنمية المعدنية. فالبحث في تأثير المؤسسات ضمن عمليات التنمية، يهتم في المقام الأول بالكيفية التي يمكن من خلالها للمؤسسات الرسمية، لاسيما السياسات على مستوى الدولة، ان يكون لديها القدرة على ضمان التطور الإيجابي فيما يتعلق بالقيم الاقتصادية،

[1] Elisa Valeriani & Sara Peluso, The Impact Of Institutional Quality On Economic Growth And Development: An Empirical Study, Journal of knowledge management, economics and information technology, Issue 6, October 2011, p7.
[2] Ioan Popescu, Institutional Quality: Criteria, Determinants And Benefits, the yearbook of the « GH.ZANE » institute of economic researches, vol. 21, issue 1, 2012, p59.
[3] Dani Rodrik, One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions, and Economic Growth, Princeton University Press , 2007, p154.
[4] Alan Gelb, Economic Diversification in Resource Rich Countries, ibid, p10.

البيئية، الاجتماعية والثقافية[1]، فعلماء الاقتصاد والسياسة لا يتشاركون فقط افتراض أن العائدات الناتجة عن صادرات الموارد المعدنية تتراكم مباشرة لدى الدولة، وإنما توصلوا إلى إجماع على أن ضعف المؤسسات هي حلقة الوصل بين ثروة الموارد وعدد لا يحصى من النتائج الاقتصادية والسياسية السلبية المنسوبة لذلك.

في هذا الصدد أثبتت دراسة Mehlum et al (2006) أن نوعية المؤسسات أمر بالغ الأهمية في تحديد ما إذا كان البلد عرضة للمعاناة من آثار وفرة الموارد الطبيعية ام لا، وقد بينت النتائج انه يكون للموارد الطبيعية تأثير سلبي على أداء النمو الاقتصادي فقط في البلدان التي تمتلك مؤسسات ذات نوعية رديئة[2]، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها Alayli (2005) الذي وجد أن وفرة الموارد الطبيعية ليست هي المشكلة، وإنما هو غياب الحوكمة الرشيدة والديمقراطية، أما الورقة البحثية التي قدمها (Robinson, Torvik and Verdier (2006 والتي ركزت على دراسة الحوافز السياسية الناتجة عن ريع الموارد الطبيعية، فقد أكدت ان المؤسسات متغير حاسم في تحديد ما إذا كانت طفرة الموارد تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، ففي البلدان ذات المؤسسات الضعيفة أو المختلة وظيفيا، طفرة الموارد ترفع قيمة التواجد في السلطة وتوفر للسياسيين الأموال التي يمكن استخدامها للتأثير على نتائج الانتخابات ؛ ونتيجة لذلك، تؤدي وفرة الموارد إلى الإفراط في الاستخراج وسوء توزيع الموارد الطبيعية نسبة لكفاءة مسار الاستخراج، الأمر الذي يقود إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

من ناحية أخرى، المؤسسات ذات النوعية الجيدة، تجعل مثل هذه السياسات الاستراتيجيات غير ممكنة أو غير جذابة نسبيا، مما يعني التأثير الإيجابي لازدهار الموارد على مستوى الدخل القومي[3]، وهو ما اثبتته الدراسة التي قدمها Zhukova (2006) الذي ركز على تحليل فرضية الحد الأدنى لمعدلات النمو الاقتصادي دون استخدام آلية سلوك البحث عن الريع في علاقة غير خطية، حيث خلص إلى أن وفرة الموارد تؤثر إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي في البلدان ذات الموارد الطبيعية التي تقع دون مستوى العتبة، وتؤثر سلبا – على خلاف ذلك، كما أظهرت النتائج أن العتبة ترتبط بشكل إيجابي مع التنمية المؤسسية، وهو ما يفسر السبب وراء كون البلدان ذات المؤسسات القوية أقل عرضة للمعاناة من نقمة الموارد الطبيعية، وعليه فإن البلدان ذات

[1] M.M. Poulton, S.C. Jagers,S.Linde, D.Van Zyl, L.J. Danielson, & S.Matti, State of the World's Nonfuel Mineral Resources: Supply, Demand, and Socio-Institutional Fundamentals, The annual review of environment and resources,vol 38, 2013, p 362.

[2] Alan Gelb, Economic Diversification in Resource Rich Countries, ibid, p 10-11.

[3] Asghar Mobarak & Ali Karshenasan, The Impact of Institutional Quality on Relation between Resource Abundance and Economic Growth, Iranian economic review, vol.16, n°.32, Spring 2012, p96

المؤسسات التي تعزز المساءلة والكفاءة هي دول تستفيد من طفرة الموارد لتحقيق تجربة نمو أسرع[1] .J. A. Robinson et al. (2006)

لذلك يجري التركيز في السنوات الأخيرة نحو الحلول التي تهدف إلى جعل الدولة "مسيرا "أفضل لهذه العائدات، وحتى الان، المفارقات تكمن في ان هذه الحلول تتطلب وجود مؤسسات مالية وتنظيمية قوية، إلى جانب اعتبار هيكل الملكية الذي يقترح حلا بديلا قد يساعد على منع النتائج التي تعزى إلى ثروة الموارد، فالملكية المحلية الخاصة قد تعالج ما هو أكبر عائق أمام مكافحة نقمة ضعف المؤسسات[2]. لذاك فإن اقتصادات الموارد مع مؤسسات قوية لديها مجموعة واسعة من الخيارات المحتملة للتنويع مقارنة بتلك التي تكون فيها المؤسسات ضعيفة، ولكن أي نوع من هذه المؤسسات هو الأكثر تأثيرا في تعزيز عملية التنويع الاقتصادي؟

إن المؤسسات الاقتصادية تشير إلى القواعد التي تؤثر بشكل مباشر على النظام الاقتصادي، وعلى الرغم من أن هذا التعريف يمكن أن يكون شاملا، إلا ان الدراسات الحالية في الغالب قد ركزت على متغيرين اثنين، هما: **مؤسسات حقوق الملكية،** التي تحمي المواطنين العاديين ضد المصادرة من قبل الحكومة والمواطنين الآخرين ذوي السلطة powerful citizens، **ومؤسسات المقاولات التي تسمح وتشجع على إنفاذ العقود** (Acemglu and Johnson, 2005). فبالرغم من أنه ينظر إلى هذه المؤسسات عادة بشكل منفصل، إلا أنه يمكن أيضا إدراج مجموعة من المؤسسات الاقتصادية ضمن القواعد التي تحكم التجارة الدولية، وتحديد درجة الانفتاح التجاري للبلد، حيث تشترك جميع هذه المؤسسات في تأثيرها القوي والمباشر على ظهور الأسواق، سواء كانت محلية أو دولية.

حاليا، هناك إجماع واسع حول الدور الذي تلعبه المؤسسات الاقتصادية في عملية النمو (Acemoglu et al., 2001) مع تفوق لحقوق الملكية وسيادة القانون على قواعد العقد (Acemoglu and Johnson, 2005) والتكامل التجاري (Rodrik et al., 2004). من ناحية أخرى، من الواضح أيضا أن نفهم تماما أنه في حال وجود مؤسسات اقتصادية جيدة، يكون للأفراد والمنظمات حوافز قوية للابتكار بغية الحصول على أرباح من الأنشطة التي يتم ممارستها. في هذا الشأن، يتم الادعاء أنه مع وجود هذه المؤسسات، عملية التنويع ستكون أقل تقييدا للهيكل الإنتاجي القائم، على الأقل لسببين: أولا، اقتصاد مع مؤسسات ذات نوعية جيدة

[1] Natasha Sharma & Tove Strauss, Special Fiscal Institutions For ResourceRrich Developing Economies : The State Of The Debate And Implications For Policy And Practice, ibid, p4.

[2] Pauline Jones Luong & ErikaWeinthal, Rethinking The Resource Curse: Ownership Structure, Institutional Capacity, And Domestic Constraints, Annual Review of Political Science, vol.9, 2006, p246.

good economic institutions، تفضل دخول استثمارات من قبل شركات أجنبية التي قد تمتلك التكنولوجيا التي تكون بعيدة كل البعد عن المجموعة الحالية المتوفرة في البلاد. ثانيا، البحث عن إمكانيات جديدة أمر مكلف، [1] والأكثر من ذلك هو أن القدرات المتوفرة في البلد لا ترقى إلى درجة التقدم الذي تتطلبه العملية الانتاجية لتحمل ضغوط المنافسة (Hausmann et al 2007)، إذن مؤسسات اقتصادية ذات نوعية جيدة توفر حافزا قويا لتحمل هذه التكاليف، لأنها تضمن أيضا أرباحا آمنة في حالة النجاح.

من جهة أخرى، المؤسسات السياسية هي القواعد التي تجسد وتقيد الجهات الفاعلة في المجال السياسي، ويمثل شكل الحكومة (الديمقراطية مقابل الاستبداد) أهم عنصر فيها، غير أن هناك العديد من الجوانب الهامة الأخرى التي يجب مراعاتها، كالقيود المفروضة على العمل التنفيذي، مستوى الفساد، أو وجود الحريات العامة، مثل حرية الصحافة وتكوين الجمعيات. إن الارتباط بين هذه المؤسسات والتنويع الاقتصادي هو أضعف مما كان عليه في حالة المؤسسات الاقتصادية، ومع ذلك، هناك أدلة حديثة تؤكد أن للحقوق السياسية تأثير إيجابي انتقائي على نمو القطاعات التي تكون قريبة من الحدود التكنولوجية (Aghion et al., 2007)، ويرجع ذلك إلى خفض الحواجز أمام الدخول المرتبط بالديمقراطية بسبب حماية أضعف من أصحاب المصالح الخاصة بهذا الشأن ؛ لذا، ينبغي أن يؤدي ذلك أيضا إلى اكتشاف المنتجات الجديدة التي هي بعيدة كل البعد عن الهيكل الإنتاجي الحالي للبلد[2].

[1] Ron Boschma & Gianluca Capone, Relatedness, Diversification and Institutions, Paper presented at the DRUID Society Conference 2014, CBS, Copenhagen, June 16-18, 2014, p6.
[2] Ron Boschma & Gianluca Capone, Relatedness, Diversification And Institutions, ibid, p7.

الشكل (I–9) : العلاقة بين الديمقراطية والتنويع الاقتصادي

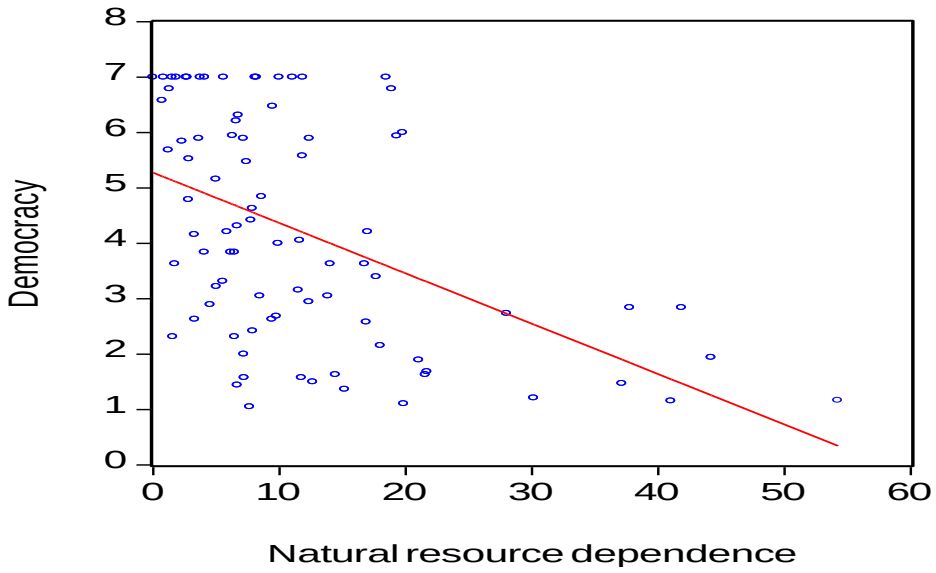

Source: Thorvaldur Gylfason, Institutions, Human Capital, and Diversification of Rentier Economies, Prepared for Workshop on Transforming Authoritarian Rentier Economies at the Friedrich Ebert Foundation in Bonn, Germany 21-24 September 2005,p6, available online at http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.516.5977&rep=rep1&type=pdf

بين الشكل أعلاه الذي يمثل العلاقة المستعرضة بين الديمقراطية والاعتماد على الموارد الطبيعية المعرفة بنسبة رأس المال الطبيعي في الثروة السطحية والباطنية (احتياطيات النفط والمعادن، الغابات والأراضي الزراعية، وغيرها)، وجود علاقة مباشرة بين التنويع الاقتصادي والسياسي، ويشير إلى أن التحرير من الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية يسير جنبا إلى جنب مع زيادة الحريات السياسية.

إذن، باختصار ترتبط نوعية المؤسسات بقدر كبير مع التنويع الاقتصادي، فالبلد يكون في وضع أفضل لتنويع قاعدته الإنتاجية إذا كان لديه بنية تحتية متطورة ومؤسسات قابلة للحياة (Esanov 2011)[1] ؛ وفي الأساس، تجارب التنويع الاقتصادي كانت أكثر نجاحا في البلدان التي تمكنت من تحسين نوعية مؤسساتهما، لأن المؤسسات الجيدة تفضي إلى تعزيز مصداقية السياسات الحكومية، إرسال إشارة إيجابية للمستثمرين المحتملين حول بيئة

[1] Akram Esanov, Economic Diversification: Dynamics, Determinants and Policy Implications, ibid, p15.

الأعمال وتساعد أيضا في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1]. وعليه، يمكن للمؤسسات المصممة بشكل جيد أن تساعد في تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال:

– توفير المعلومات حول السوق خاصة عند البحث عن فرص جديدة للتصدير، ويمكن لسفارات البلد القيام بهذه المهمة ؛

– تحسين تدفق المعرفة التقنية والقدرة على استخدامها من خلال التعليم العالي، دعم أنشطة البحث والتطوير من طرف القطاعين العام والخاص، وتدريب القوى العاملة؛

– تسهيل دخول وخروج الشركات من وإلى السوق، ودعم جهود إعادة هيكلة تلك الشركات المنشأة التي لها مستقبل قابل للحياة ؛

– تعزيز دور المؤسسات لتخطيط وتطوير البنية التحتية مثل وسائل النقل، الموانئ، المطارات، المرافق والمعابر الحدودية، الاتصالات وإمدادات الطاقة...؛

– توفير الائتمان وغيرها من الخدمات المالية، من خلال كفاءة النظام المصرفي وتنظيم الأسواق المالية ؛

– إطار تنظيمي بسيط وواضح، مع قواعد ثابتة لتغطية مسائل تتعلق بسياسة المنافسة، جوانب الصحة وسلامة الإنتاج، تنظيم المعايير التقنية، جودة المنتج، ومعايير الخدمة وضمانات العملاء...

– تبسيط واضح لنظام ضريبي مستقر، مع تخفيض معدلات الضرائب لرجال الأعمال.[2]

إذن النوعية المؤسسية الجيدة متغير جوهري في النمو الاقتصادي، والفرق الوحيد في كيفية تأثير نوعية المؤسسات على الدول المتقدمة أو الدول النامية يكمن في حجم تأثيره، وليس في اتجاهه[3].

[1] Akram Esanov, Economic Diversification: The Case for Kazakhstan, revenue watch institute, 2009, p27, available online at http://www.resourcegovernance.org/sites/default/files/RWI_Econ_Diversification_Kazakhstan.pdf

[2] Paul G. Hare, Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges, ibid, p19

[3] Elisa Valeriani & Sara Peluso, The Impact Of Institutional Quality On Economic Growth And Development: An Empirical Study, ibid, p 23.

III–III. التنويع الاقتصادي، السياسة التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر:

إضافة إلى علاقته بالاطار المؤسساتي، يرتبط التنويع الاقتصادي بعدة جوانب تؤثر على درجة النجاح في تحقيقه من عدمه، نظرا لطبيعته المعقدة وتشابكه متعدد الاتجاهات، سواء كان في صيغة تنويع صادرات أو تنويع اقتصادي، لذلك يقدم هذا الجزء تحليلا حول البعض من هذه النواحي فيما يلي.

III–III–1. النمو و التنويع:

لقد تناولت الدراسات الاقتصادية باستفاضة العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي، وعموما هناك سؤالان أساسيان حاول الأدب الإجابة عنهما، الأول يتعلق بتأثير تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، أما الثاني، فيركز على دور تنويع الصادرات في تعزيز الأداء الاقتصادي، وتشير الأدلة أن وجود بلدان متقدمة تحقق معدلات نمو مستدام يتنافى مع مستويات عالية من تركيز الصادرات، في هذا الصدد جادل Brenton, Newfarmer and Walkenhorst (2007) ان تنويع الصادرات يجعل الدول أقل عرضة للصدمات المعاكسة لشروط التبادل التجارية من خلال تحقيق الاستقرار في عائدات التصدير[1]، من جهة اخرى اكدت عدة دراسات تجريبية ان تنويع الصادرات يساهم في زيادة نمو الدخل الفردي، فعلى سبيل المثال، أكد Amin Gutiérrez de Piñeres and Ferrantino (2000) على وجود علاقة إيجابية بين تنويع الصادرات ونصيب الفرد من الدخل اعتمادا على بيانات مجمعة (Panel) لمجموعة من دول أمريكا اللاتينية[2]، أما دراسة Feenstra and Kee (2004) فقد بينت أن الزيادة بنسبة 10 % في مجموعة متنوعة من الصادرات الصناعية ترفع إنتاجية البلد بنسبة 1.3%[3]، في حين خلص Hesse (2008) عن طريق استخدام نموذج النمو لسولو "Solow " في مجموعة من الدول النامية، إلى أن تنويع الصادرات يلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، كما شدد على أن تركيز الصادرات لا سيما في البلدان المصدرة للسلع الأولية، يخلق أثرا سلبيا على النمو الاقتصادي[4].

[1] Caroline Mudenda, Ireen Choga & Cleopas Chigamba, The Role Of Export Diversification On Economic Growth In South Africa, Mediterranean Journal of Social Sciences, vol 5 n° 9, May 2014, p705.

[2] Dierk Herzer,& Felicitas Nowak-Lehmann D., What Does Export Diversification Do For Growth? An Econometric Analysis, Applied Economics 38 (2006), 15, p 1826.

[3] Manabu Iwamoto & Kaoru Nabeshima, Can FDI Promote Export Diversification And Sophistication Of Host Countries? Dynamic Panel System GMM Analysis, IDE discussion paper, Institute of Development Economies, 2012,p 6.

[4] Mohammad Hassan Fotros, Morteza Nemati & Hadi Darabi, Relationship Between Export Diversification And Economic Growth, International Journal of Basic Sciences & Applied Research. vol 2 n°12, 2013, p 992.

نظريا، هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها لتنويع الصادرات تحقيق النمو الاقتصادي ؛ Herzer and Lehmann (2006) أكدا أن تنويع الصادرات يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع الأولية، هذه النظرية صحيحة في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على صادرات السلع الزراعية والموارد الطبيعية، فاستنادا إلى النظريات البنيوية، لتحقيق النمو الاقتصادي، ينبغي على البلد ان يدفع صادراته باستخدام التنويع الرأسي من السلع الأولية إلى السلع المصنعة (Chenery, 1979; Syrquin, 1989) [1]؛ في هذا الاطار، فرضية النمو الذي تقوده الصادرات export led-growth التي تنص في فحواها على أن الصادرات هي المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي، تقدم مجموعة من الحجج، وهي: اولا أن قطاع التصدير يولد آثار إيجابية خارجية على القطاعات غير التصديرية من خلال أساليب إدارة أكثر كفاءة وتحسين في تقنيات الإنتاج (Feder, (1983. ثانيا، التوسع في الصادرات يزيد الإنتاجية من خلال تحقيق اقتصاديات السلم (Helpman and Krugman, (1985); Krugman, (1997، ثالثا، أن الصادرات تخفف القيود على النقد الأجنبي وتوفر فرصا أكبر للوصول إلى الأسواق الدولية (Olayiwola, 2000). وقد تم مؤخرا تمديد هذه الحجج في ما كتب حول نظرية النمو "الداخلي" التي تؤكد الدور الذي يلعبه تنويع الصادرات في تحقيق النمو على المدى الطويل من خلال ارتفاع معدل الابتكار وديناميكية التعلم Grossman and Helpman, (1991); Grossman and Helpman, (1995); Alisana and Rodrik, (1999).[2]

وبشكل عام، هناك ثلاثة قنوات رئيسية يمكن من خلالها لتنويع الصادرات تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية:

- **من خلال تحسين شروط التبادل التجاري**، فوفق أعمال Prebish(1950 و Singer (1950) التركيز على المنتجات الأولية كصادرات رئيسية لهذه الدول، يتسبب في تدهور معدلات التبادل التجاري، وتقلبات في الدخل الوطني، الأمر الذي ينتج تباطؤ النمو الاقتصادي، وعليه، زيادة عدد المنتجات المصدرة خاصة السلع المصنعة، يحسن معدلات التبادل التجاري، ويساعد هذه البلدان على تحقيق نمو أسرع.

[1] Mohammad Hassan Fotros, Morteza Nemati & Hadi Darabi, Relationship Between Export Diversification And Economic Growth, ibid, p 991.

[2] Kolawole Olayiwola & Henry Okodua, Foreign Direct Investment, Non-Oil Exports, And Economic Growth In Nigerie : A Causalty Analysis, Asian Economic and Financial Review, vol 3 n°11, 2013, p1481.

- **عن طريق زيادة عدد قطاعات التصدير**، الذي يمكن أن يقلل خطر عدم الاستقرار، فمعظم البلدان النامية التي تفتقر إلى الموارد المالية، تعتبر الصادرات مصدرا هاما للحصول على العملة الأجنبية التي يعاد استخدامها في استيراد الموارد، وخلق الاستثمار المحلي. فالاعتماد على عدد محدود من السلع في سلة التصدير، ينطوي على مخاطر كبيرة مقابل مرونة عالية في الطلب والأسعار داخل الأسواق الدولية. لذلك، تسهم زيادة الصادرات في رفع معدلات النمو على المدى الطويل من خلال خلق الاستقرار في العائدات، هذه النقطة تعرف باسم" أثر المحفظة" في أدبيات التنويع (Ferreira 2009).

- **تحسين تقنيات الإنتاج المرتبطة بتنويع الصادرات**، هذه الخطوة من المرجح أن تفيد الصناعات الأخرى من خلال عدد من الفوائد غير المباشرة المتعلقة بالمعرفة، وتشمل المصادر المحتملة لهذه الآثار، التحسينات في الإنتاجية الناتجة عن استخدام تقنيات جديدة في الإنتاج، استخدام تقنيات جديدة في الإدارة، التدريب على العمل وأشكال أفضل في التنظيم، إلى جانب ممارسات التسويق Nicet-Chenaf and Rougier (2008) Hezer and Nowak-Lehmann(2006) . هذه الفوائد، بدورها، تؤدي إلى تعزيز مستوى الإنتاجية الإجمالية للبلد، وتخدم في نهاية المطاف تعزيز النمو الاقتصادي[1].

وبما أن نتائج دراسة Hezer and Nowak-Lehmann (2006) تنص أيضا على أن توجيه مزيد من القطاعات نحو التصدير هو أكثر أهمية للنمو مقارنة بزيادة حصة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات[2]، ما هي السياسات التي يمكن ان تحفز شركات الدول الغنية بالموارد للتخلي عن فكرة التركيز على صادرات الخام والاقدام على البحث عن حصص سوقية في الاسواق الخارجية ؟ القسم التالي يعنى بذلك.

III–III– 2. تعزيز الميزة التنافسية للصادرات غير النفطية:

تتوافق ادبيات التجارة الدولية في كون أن السياسة التجارية عامل مهم في التأثير على مستوى تنويع الصادرات وعلى تنافسيتها، من هذا الباب يعرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية على انها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في البلد، ومستوى الإنتاجية بدوره، يحدد مستوى الرخاء الذي يمكن أن يجنيه الاقتصاد[3]، اما الميزة التنافسية على المستوى الوطني فهي قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات

[1]Manabu Iwamoto & Kaoru Nabeshima, Can FDI Promote Export Diversification And Sophistication Of Host Countries ? Dynamic Panel System GMM Analysis, ibid, pp 5-6.
[2]Dierk Herzer,& Felicitas Nowak-Lehmann D., What Does Export Diversification Do For Growth? An Econometric Analysis, ibid, p1837.
[3] Klaus Schwab, The Global Competitiveness Report 2012–2013, World Economic Forum, 2012, p4, available online at www.weforum.org/gcr,

التي تلبي متطلبات الأسواق العالمية والتي تحافظ في نفس الوقت على توسيع الدخل الحقيقي للمواطنين (Buckley et al. 1988). إذن القدرة التنافسية للصادرات تتمحور حول قدرة الشركة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية[1].

إن قصة النجاح الباهر التي حققتها الاقتصادات الآسيوية في تنويع وزيادة صادراتها (خاصة الصناعية منها)، والتي انعكست على معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي على مدى عقود، دفعت العديد من الاقتصاديين والمحللين لعرض أهمية تنمية الصادرات كمحرك جديد للنمو ؛ من هذا المنظور، نجد إجماع متزايد في الأدبيات الاقتصادية التي تؤكد أن السياسات الموجهة نحو الخارج المرتبطة مع التدخلات الانتقائية، يمكن أن تساعد الدول في الرفع من معدلات نموها وتنويع صادراتها عن طريق الاستفادة من تحرير التجارة[2]، فالتنويع غالبا ما يرتبط مع التحول في تركيبة الصادرات من السلع الأولية إلى السلع المصنعة (Collier and Venables, 2007)، مما يتطلب عملية توسيع هامش التنويع " منتجات جديدة"[3].

فبالإضافة الى الحصول على الأساسيات الصحيحة، من المسلم به أن اعتماد مجموعة من التدابير الانتقائية (الحوافز الضريبية وحوافز الائتمان، الإعانات الانتقائية...) يمكن أن تساعد الشركات على تحسين قدرتها التنافسية التصديرية من خلال حل فشل التنسيق وتوفير الخدمات التي لها طبيعة السلع العامة[4]، وفيما يلي بعض السياسات المساعدة على تعزيز الميزة التنافسية للصادرات:

أ/ تطبيق سياسة متساهلة: وتتضمن،

- **نظم استيراد خاصة:** إن الحصول على الواردات بتكلفة مخفضة للمصدرين في شكل أنظمة استيراد خاصة، يسمح بتحويل الحوافز النسبية في صالح السلع التجارية وخاصة الصادرات، من خلال السماح للشركات الموجهة للتصدير باستيراد مدخلات التصنيع من دون دفع الرسوم أو الضرائب المعمول بها، وقد تم تصميم هذه الأنظمة

[1] Salomon Samen, Export Development, Diversification, And Competitiveness: How Some Developing Countries Got It Right, Growth and Crisis Unit, World Bank Institute, March 2010, p4.
[2] Salomon Samen, A Primer On Export Diversification: Key Concepts, Theoretical Underpinnings And Empirical Evidence, ibid, p3.
[3] Allen Dennis and Ben Shepherd, Trade Facilitation and Export Diversification, The World Economy , Oxford, Blackwell Publishing, 2011, p103.
[4] Salomon Samen, A Primer On Export Diversification: Key Concepts, Theoretical Underpinnings And Empirical Evidence, ibid, p9.

لإزالة/ أو تخفيف عبء الرسوم الجمركية قصد إعطاء المصدرين امتياز الحصول على المدخلات بأسعار مناسبة لجعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

– خدمة استرداد الرسوم الجمركية Duty Drawbacks : تستخدم عادة في الاقتصادات ذات الحماية العالية كوسيلة لتزويد المصدرين بالسلع المصنعة مع المدخلات المستوردة بالأسعار العالمية. خدمة استرداد الرسوم الجمركية عبارة عن خطة لزيادة ربحية المصدرين والحفاظ على الحماية للصناعات المحلية التي تنافس الواردات. في الممارسة العملية، تدفع الرسوم في البداية كما هي عند استلام البضائع المستوردة، بعدها يتم توفير المبلغ المعاد من الرسوم الجمركية في وقت لاحق عند شحن البضائع المصدرة والتي تشمل المكونات الخاضعة للرسوم الجمركية. يجب ان ترافق هذه السياسات بمراقبة صارمة لمنع حالات الغش والتهريب وسوء استخدام التحفيزات التي تقدمها الدولة للشركات والمستثمرين المحليين، لذلك عادة ما ترافق هذه السياسة بعملية رصد جدول الشركات المصدرة واعادة مراجعته على أساس دوري.

– خدمات الإغاثة والإعفاءات الضريبية Duty relief and Tax Exemptions : أنظمة الإغاثة وخدمة الإعفاء الضريبي تسمح بالإعفاء الكامل أو الجزئي للضريبة على المواد الخام المستوردة المحدد دمجها في السلع تامة الصنع التي يتم تصديرها، ويتم منح هذه الإعفاءات عادة للشركات الموجهة نحو التصدير في المقام الأول، والتي يجب ان تصدر نسبة عالية من إنتاجها النهائي (بشكل عام لا تقل النسبة عن 80٪ من الإنتاج يجب أن يكون مخصص للتصدير)، ولأنه لا يتم ربط رأس مال الشركات الموجهة للتصدير مع دفع الرسوم في وقت الاستيراد، تتمتع الشركات المستفيدة من الخدمات بميزة تنافسية هامة.[1]

– واردات مؤقتة لإعادة تصدير المنتجات بدون تعديل–Temporary Imports for Re-Exporting Unaltered Products: في ظل هذا النظام، تمنح الإغاثة الكاملة أو الجزئية من الرسوم الجمركية على السلع المستوردة لفترة محدودة من الوقت لشركات التصدير، شريطة إعادة تصدير البضاعة إلى نفس الدولة خلال الفترة المحددة عوض التخفيض العادي بسبب الاستخدام. خاصية الحماية تستخدم لتغطية المسؤولية تجاه الخدمة/ الضريبة، وبمجرد بدء التصدير، يتم رفع الحماية على الفور.[2]

[1] Salomon Samen, Export Development, Diversification And Competitiveness: How Some Developing Countries Got It Right, ibid, p 11-15.

[2] Salomon Samen, Export Development, Diversification And Competitiveness: How Some Developing Countries Got It Right, ibid, p 16-17.

– تخفيض أسعار الصرف والسياسة النقدية كأدوات لدعم المصدرين: يمثل سعر الصرف محور السياسة النقدية عن طريق جعل السلع المحلية أرخص أو أغلى حسب الحاجة، من خلال ضبط السعر النسبي للسلع التجارية مقابل السلع غير القابلة للتداول.

إن سوء إدارة أسعار الصرف ولا سيما المغالاة المفرطة والمستمرة في العملة يمكن أن تؤثر سلبا على المنافسة المحلية والدولية، وعلى الرغم من أن استخدام سعر الصرف كأداة محفزة للقدرة التنافسية للصادرات لا يزال مثيرا للجدل، إلا ان أسعار صرف مقومة بأقل من قيمتها تبقى أداة فعالة من أدوات السياسة المستخدمة لمساعدة المصدرين في البلدان المصدرة الناجحة، (2007) Dani Rodrik[1] يؤكد أنه في حين أن المغالاة تضر بالنمو، التخفيض من القيمة يسهل ذلك عن طريق زيادة الربحية النسبية للتداول بما في ذلك الصادرات ؛ وبالنسبة للبلدان المصدرة الأكثر نجاحا، ارتبطت فترات النمو المرتفع بشكل واضح مع عملات مقومة بأقل من قيمتها كما يتضح من تجربة الصين في صدارة جدول أعمال الولايات المتحدة لبعض الوقت، الهند، كوريا الجنوبية وتايوان[2].

ب/ السياسات الوظيفية:

ليس المقصود بالسياسات الوظيفية تحويل تخصيص الموارد نحو قطاعات معينة، وإنما سياسات من نوع عام توفر الموارد العامة التي تستخدمها جميع الشركات أو الصناعات، وتتضمن السياسات الرامية إلى تحسين البنية التحتية، للنقل والاتصالات، نقل المعلومات، المهارات العامة والتكنولوجيا، وهو ما يتطلب عموما الاستثمار في البنية التحتية، الاستثمار في التعليم، دعم البحث والتطوير...

إلى جانب السياسات الموضحة اعلاه، تم انشاء مجموعة من المؤسسات والتنظيمات التي من شانها تسهيل مهمة تنويع الصادرات، ومن بين هذه التنظيمات نجد:

–منظمات ترويج التجارة (TPO) Trade Promotion Organizations: وهي مؤسسات تساعد المنتجين والمصدرين في الوصول إلى أسواق جديدة، بدأ نشاطها بإنشاء مركز التجارة الدولية (ITC) International Trade Centre في منتصف الستينات، ومنذ ذلك الحين تعمل كأجهزة لتوفير المعلومات الاستخباراتية التجارية، وأبحاث السوق والخدمات للمشترين الأجانب، وكذا تقديم المشورة بشأن

[1] Dani Rodrik, The Real Exchange Rate and Economic Growth:Theory and Evidence, working paper, Kennedy School of Government, Harvard University, Cambridge, August 2007, p 1-37.
[2] Salomon Samen, Export Development, Diversification, And Competitiveness: How Some Developing Countries Got It Right, ibid, p17

الشحن، النقل، التعبئة والتغليف[1]، غير ان دراسة للبنك الدولي 1992 أظهرت أن العديد من منظمات ترويج التجارة في البلدان النامية فشلت في تحقيق أهدافها[2]؛ وعلى الرغم من ذلك، يعتقد معظم الخبراء أن تطوير منظمات ترويج التجارة يمكن أن يكون في كثير من الأحيان فعالا في تقديم المساعدة في مجال التسويق وفي الضغط من أجل إدخال التحسينات اللازمة على السياسات، ولا سيما إذا تمكنت من تحقيق أربعة شروط حاسمة، وهي التمتع بدعم مجتمع الأعمال، التمويل الكافي، العمل مع أشخاص مؤهلين، والاستقلالية[3].

– مناطق تجهيز الصادرات Export Processing Zones : وهي مقاطعات تعمل وفق سياسة مراعاة التعريفات الجمركية والقانون التجاري للبلد المضيف[4]؛ وقد اصبحت ذات شعبية متزايدة خلال العقود الماضية، حيث ارتفع عددها من 79 منطقة تجهيز للصادرات وأنواع أخرى من المناطق الحرة في 25 بلد فقط خلال السبعينات، إلى أكثر من 3500 منطقة[5] في 135 بلد في جميع أنحاء العالم خلال هذا العقد، وهو ما يمثل أكثر من 500مليار $ من إجمالي التجارة ؛ وتعمل الحكومات من خلالها على توفير البيئة السياسية والبنية التحتية التي تساعد المستثمرين الذين يسعون للإنتاج التصديري.

تستخدم مناطق تجهيز الصادرات عادة لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي :تشجيع الاستثمار وفرص العمل في الإنتاج الموجه للتصدير؛ زيادة عائدات النقد الأجنبي من الصادرات غير التقليدية؛ وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر[6]؛ إلى جانب هدف اضافي يتمثل في نقل التكنولوجيا والدراية من مناطق تجهيز الصادرات إلى بقية قطاعات في الاقتصاد، حيث تسمح بتعاون القطاعين العام والخاص لتحديد الشروط المسبقة لتقديم إنتاج معد للتصدير كفؤ في منطقة جغرافية صغيرة. فهذه المناطق فعالة في الجمع بين حقوق الملكية الخاصة وقوانين الاستثمار، بدون فرض قيود على النقد الأجنبي حيث تقدم اعفاءات جمركية للواردات التي تستعمل في الانتاج التصديري، ومستويات معتدلة من الضرائب، إلى جانب تبسيط الإجراءات الإدارية. ومن ثم نجاح مناطق تجهيز

[1] Zaidi Sattar, Strategy For Export Diversification 2015-2020, Breaking Into New Markets With New Products, Policy Research Institute of Bangladesh, January 2015, p 57.
[2] Daniele Giovannucci, National Trade Promotion Organizations: their role and functions, A Guide to Developing Agricultural Markets and Agro-Enterprises, working paper, world bank , 2000, p1.
[3] Donald B. Keesing & Andrew Singer, Development Assistance Gone Wrong, Why Support Services Have Failed To Expand Exports, working paper, world bank institute, November 1990, p22.
[4] Aradhna Aggarwal, Performance Of Export Processing Zones: A Comparative Analysis Of India, Sri Llanka And Bangladesh, Indian Council for Research on International Economic Relations, Working Paper n° 155, March 2005, p4.
[5] Peter Gibbon, Sam Jones & Lotte Thomsen, An Assessment Of The Impact Of Export Processing Zones And An Identification Of Appropriate Measures To Support Their Development, Danish Institute For International Studies, April 2008, p14.
[6] Dorsati Madani, A Review of the Role and Impact of Export Processing Zones, world bank, August 1999, p5.

الصادرات يعتمد بنسبة كبيرة على بيئة اقتصادية مضيافة للبلد المضيف، مع سياسات سليمة للاقتصاد الكلي وسعر الصرف.

-المناطق الاقتصادية الخاصة Special Economic Zones : وهي مناطق جغرافية تتمتع بقوانين اقتصادية متساهلة مقارنة بالقوانين الاقتصادية المعمول بها في الدولة[1]، وتتسم عادة بالخصائص التالية: منطقة محددة جغرافيا، ذات إدارة موحدة، تسمح بالاستفادة من الفوائد على أساس الموقع الجغرافي داخل المنطقة، ومنطقة جمركية منفصلة بإجراءات مبسطة. من خلال هذه المناطق تهدف الحكومات إلى تطوير وتنويع الصادرات مع الحفاظ على الحواجز الحمائية (قضيا الاقتصاد السياسي)، لخلق فرص عمل وقيادة مناهج وسياسات جديدة (في الرسوم الجمركية، القوانين، العمل وجوانب الشراكة بين القطاعين العام والخاص)، إلى جانب تبسيط العمليات التنظيمية وتوفير الخدمات الكفؤة، فضلا عن ضمان الامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية بهدف تحقيق فوائد من التكتل في الصناعات المركزة في منطقة جغرافية موحدة،[2]فمنذ انشاءها، عملت على تعزيز نمو الانتاج الموجه للتصدير في عدة دول كالصين وغيرها من دول جنوب شرق آسيا[3].

وبشكل عام، سعي صناع السياسة لتحقيق ممارسة وتوجيه جيد لتنويع الصادرات، يتطلب مجموعة من السياسات الشاملة متعدة الاوجه، وتشمل القيود على الحدود، خلف الحدود (جانب العرض) وما وراء الحدود(قضايا الوصول إلى الأسواق)، ويمكن تلخيصها كما يلي:

– معالجة القيود على الحدود (Addressing constraints at the borders): وتعني التركيز على الحواجز الجمركية وغير الجمركية للصادرات والواردات، فضلا عن تحسين التسهيلات الجمركية، مقابل خلفية مناسبة للاطار الاقتصادي الكلي (بما في ذلك معدلات تضخم منخفضة، سعر صرف واقعي، عجز مالي داخلي وخارجي منخفضين)، اتخاذ سياسات التحيز ضد الصادرات، والتدابير الرامية للتخفيف من الآثار الاجتماعية السلبية للإصلاحات اللازمة لمواءمة الأسعار المحلية مع نظيراتها العالمية.

[1] Dr. Seema P. Joshi & Parag Arun Narkhede, Special Economic zones: Issues & Implications, research gate, December 2008, p4. available online at : https://www.researchgate.net/publication/228096216
[2] Zaidi Sattar, Strategy For Export Diversification 2015-2020, Breaking Into New Markets With New Products, ibid, p 60.
[3] Thomas Farole & Gokhan Akinci, Special Economic Zones : Progress, Emerging Challenges, and Future Directions, World Bank, 2011, p 322.

– معالجة القيود خلف الحدود (Addressing constraints behind the borders):

وتنطوي على التصدي لقيود جانب العرض (البنية التحتية والمؤسسات ذات الصلة بالتجارة، القيود السياسية، بما في ذلك الإطار التنظيمي الملائم للعمل، ونظم سياسات الاستثمار) ؛ القيود التنافسية (وتشمل معايير الجودة، التعبئة والتغليف، واحترام وقت التسليم)، والحاجة إلى حوافز الدعم (كالحوافز الضريبية، وحوافز الائتمان)، فتنويع الصادرات يتطلب إلى جانب ذلك التركيز على وظيفة البحث والتطوير لتنمية المنتجات وتحسينها قصد الارتقاء بها في سلسلة القيمة.

– معالجة قيود ما وراء الحدود Addressing constraints beyond the borders :

وتنطوي على مواجهة الحواجز التي تعيق عملية الوصول إلى الأسواق لنمو الصادرات، من خلال زيادة الانتاج من السلع والخدمات في العديد من القطاعات (الزراعة، الصناعة، والخدمات) قصد توسيع قاعدة التصدير في سبيل الرد على الطلبات المتزايدة في السوق الإقليمية والعالمية (زيادة العرض)، وهذا ما يتطلب إلى جانب البنية التحتية الكفؤة، مؤسسات تجارية كافية، سياسات جيدة، والقدرة على تقديم منتجات عالية الجودة بالكمية المطلوبة وفي الوقت المناسب[1].

إذن، يعتبر تنويع الصادرات هدف تجاري إيجابي لاستدامة النمو الاقتصادي، فالتنويع يجعل الدول أقل عرضة للشروط المجحفة من الصدمات التجارية، من خلال تحقيق الاستقرار في عائدات التصدير، ويولد فرص التعلم التي تؤدي إلى أشكال جديدة من الميزة النسبية (Ghosh and Ostry, 1994)[2].

III–III–3. رأس المال البشري:

لقد نوقشت أهمية رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية بشكل مكثف خلال العقدين الماضيين، ويعتقد أن التأصيل النظري لرأس المال البشري وضع أساسا من نظرية النمو الداخلي، بدءا بمساهمة Arrow (1962) و Uzawa(1965). وهناك من المنظرين من يشير إلى ان الورقة التي قدمها Nelson and Phelps (1966) كانت من أوائل الدراسات التي أكدت على دور رأس المال البشري في اعتماد التكنولوجيا وأثره على النمو الاقتصادي، غير أن المفهوم الكامل لهذا العنصر تبلور في وقت لاحق في أعمال Romer (1986) و Lucas (1988) .

[1] Salomon Samen, A Primer On Export Diversification: Key Concepts, Theoretical Underpinnings And Empirical Evidence, ibid, p 8.

[2] Bhubanesh Pant & Rajan Krishna Panta, Export Diversification and Competitiveness: Nepal's Experiences, NRB Economic Review, vol. 21, 2009, p 53.

هناك العديد من الدراسات التي ركزت على العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، كدراسة Barro (1991) الذي وجد ان هذا العامل يعتبر أحد المحددات الرئيسية للدخل الفردي، و (Aghion and Howitt (1998 اللذان شددا على دور رأس المال البشري كعامل لتشجيع الاستثمار العالي في التكنولوجيا ذات الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي[1]، غير ان دراسات اخرى أشارت إلى ان هذا التأثير قد يكون غير متكافئ أحيانا وانه يختلف باختلاف البلدان والمناطق كدراسة Krueger and Lindahl (2001)، ودراسة López-Bazo and Motelón (2009) التي توصلت إلى ان عدم التجانس الإقليمي في عائدات رأس المال البشري هو العامل الرئيسي لشرح التفاوت في الأجور بين المناطق، وأن الاختلافات في التأثير تعزى إلى الفوارق في الواقع التعليمي للفئة الشغيلة[2].

في علاقته مع الموارد الطبيعية وفرص التنويع، يختلف رأس المال البشري عن رأس المال الطبيعي في كونه مورد غير محدود أو قابل للنضوب، وبمجرد تراكمه، ينطبق عليه عدد لا يحصى من السياقات، ولا يمكن سلبه او انتزاعه، (Gylfason 2001) في ورقته البحثية التي قدمها تحت عنوان: "الموارد الطبيعية، التعليم والتنمية الاقتصادية"، أشار إلى وجود علاقة عكسية بين كثافة الموارد الطبيعية والتعليم، وتوصل إلى ان رأس المال الطبيعي يميل إلى مزاحمة رأس المال البشري في الاقتصادات القائمة على الموارد بالشكل الذي يثبط الحافز على الاستثمار في هذا المورد[3]، نفس الشيء بالنسبة لـ Auty (2006) الذي أكد أن وفرة الموارد الطبيعية يمكن ان تقلل الحوافز لخلق راس المال البشري الذي تتطلبه مرحلة الانتقال إلى اقتصاد ما بعد النفط[4].

إن الدراسات التي قدمها Parketa & Tamberi (2008) و Gullstrand (2008) تعد من الدلائل الأدبية القليلة التي تربط رأس المال البشري بالتنويع الاقتصادي، فـ Parketa & Tamberi (2008) أوضحا ان تراكم رأس المال البشري يسهل عملية تنويع الإنتاج التي تزيد معدل الأنشطة الجديدة في

[1] Jan Čadil, Ludmila Petkovová & Dagmar Blatná, Human Capital, Economic Structure and Growth, Procedia Economics and Finance 12 (2014), p86.Elsevier (www.elsevier.com)
[2] Enrique López-Bazo & Elisabet Motellón, Human Capital and Regional Wage Gaps, Working Papers 2009/24, Research Institute of Applied Economics 2009, P19.
[3] Heiko Hesse, Export Diversification and Economic Growth, working paper no.21, World Bank On behalf of the Commission on Growth and Development, 2008, p7.
[4] Michael C Ewers, Oil, human capital and diversification: the challenge of transition in the UAE and the Arab Gulf States, The Geographical Journal, Volume 182, Issue 3, 2016, p 227, p3.

الاقتصاد، نتيجة الاقدام على عملية الابتكار في المنتجات، أما Gullstrand فيعتقد أنه تمكن من خلال ادخال عنصر رأس المال البشري من التفرقة بين النماذج الصناعية في التجارة البينية.[1]

Kodila-Tedika Oasis & Asongu Simplice A (2014) بدورهما في الدراسة التي قدماها حول اثر الذكاء على التنويع الاقتصادي توصلا إلى ان لرأس المال البشري آثار ايجابية معنوية على تنويع الصادرات، القيمة المضافة الصناعية وصناعات التصدير، وان الاستثمار في هذا العامل (خاصة في البلدان الأقل نموا) يمكن أن يحقق التنويع الاقتصادي، وبالتالي تخفيف الصدمات الخارجية السلبية المرتبطة بالاعتماد على الموارد الطبيعية، كما تم استخلاص أن تعزيز الالتحاق بالكليات والتركيز على البحث والتطوير من جهة ؛ وتكيف العاملين مع الظروف الصعبة والمتغيرات التكنولوجية في إطار سياسة للتعلم مدى الحياة من جهة أخرى، امر ضروري لضمان استدامة التنمية الاقتصادية.[2]

إذن، لتعزيز مخزون رأس المال البشري يجب تحسين نوعية أنظمة التعليم والتدريب، و التي بدورها تسمح برفع المستويات العامة لإنتاجية العمل وتعزيز التعلم التكنولوجي، مما يسهل ظهور مصادر جديدة للميزة التنافسية. وبالتالي، الاستثمار في رأس المال البشري يحسن آفاق التنويع من خلال تقديم أجيال جديدة من العمال ذوي المهارات الضرورية للحصول على عمل في أكثر المهن الثانوية والثالثية كثيفة المعرفة (Gylfason 2007).

وجهة نظر واسعة في الأدب تشيد بدور الاستثمار في رأس المال البشري خلال المراحل الأولى من النمو، في تعزيز التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد (World Bank 1993 and ADB 1997)[3]. ولكن ماهي المزايا التي يقدمها الاستثمار الأجنبي لرأس المال البشري وللتنويع، فيما يلي يتم مناقشة هذه النقطة.

[1] Kodila-Tedika Oasis and Asongu Simplice A, Does Intelligence Affect Economic Diversification ?, Munich Personal RePEc Archive Paper No. 59397, 2014, p3.
[2] Kodila-Tedika Oasis and Asongu Simplice A, Does Intelligence Affect Economic Diversification ?,ibid, pp 12-13.
[3] Human Capital Implications Of Future Economic Growth In Cambodia : Elements of a Suggested Roadmap, UNDP Discussion Paper No. 8, August 2011, p14.

III–III–4. الاستثمار الأجنبي المباشر كمحفز للتنويع الاقتصادي:

لقد اجتذبت العلاقة التي تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي العديد من المستثمرين والاقتصاديين[1]، فمن خلال توفير عمليات إنتاج جديدة، تقنيات ومهارات إدارية وأصناف مبتكرة من السلع الرأسمالية، يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر النمو الاقتصادي في البلدان الأقل نموا . فحسب هذا الراي، النمو الاقتصادي لا يدفع من خلال الميزة النسبية التي يمتلكها البلد، وإنما من خلال تنويع الاستثمارات في أنشطة جديدة[2].

قضية مثيرة للاهتمام من هذا المنظور تتجلى في كون أن الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) لا يساهم بشكل مباشر في الفوائد الاقتصادية فقط، وإنما يمكن أن يكون له أيضا آثار كبيرة على تنويع الصادرات أو توسيعها. في العقود الماضية، شهدت العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض تدفق كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم وضع الظروف الاجتماعية والسياسية في موضع التنافسية لجذب الاستثمار الأجنبي باطراد، ووفقا لـ Newfarmer et al. (2009)، الاستراتيجيات المتبناة من قبل بعض البلدان، خاصة كينيا، بوتسوانا وكمبوديا لتنويع وتعزيز الصادرات اعتمدت الاستشهاد مباشرة بالدور الرئيسي الذي يمكن أن يقوم به الاستثمار الأجنبي في تطوير صناعات جديدة تعمل في مجال التصدير، كينيا مثلا، ركزت اصلاحاتها في توسيع قاعدة التصدير على التحول من الإنتاج الأولي إلى التحسن في كمية ونوعية السلع المصنعة، نفس الشيء بالنسبة لفيتنام التي حولت اقتصادها من بلد مصدر للمواد الزراعية إلى بلد ناجح في تصدير السلع نصف المصنعة في أقل من عقدين[3].

إن الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقال الهيكلي لقطاعات التصدير في البلدان المضيفة، حديثة نسبيا، كدراسة Banga (2006) الذي بحث تجريبيا أثر الاستثمار الأجنبي على تنويع الصادرات في قطاع الصناعة الهندي، وخلص إلى أن الاستثمار الأجنبي الوافد من الولايات المتحدة أدى إلى تنويع

[1] Keun Jung Lee, Bekzhan Fariza & Zhuldyz Sharipova, The Relationship between FDI, Diversification and Economic Growth in Natural Resource Oriented Countries: Case of Kazakhstan, Journal of International Business and Economics, Vol. 3, No. 2, December 2015, p52.
[2] Heiko Hesse, Export Diversification and Economic Growth, working paper no.21, ibid, p 3-4.
[3] Dobdinga Cletus Fonchamnyo,The export-diversifying effect of foreign direct investment in the CEMAC Region, Journal of Economics and International Finance, vol.7 issue7 , July 2015,p158.

الصادرات الهندية[1]، Crespo and Fontoura (2007) من جهتهما أكدا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لديه آثار جانبية يمكن أن تعزز الأداء التصديري للبلد، وقد أشارا إلى أن هذه الآثار تعتمد على عدد من العوامل كالفجوة التكنولوجية بين الشركات الأجنبية ونظيراتها المحلية، القدرة الاستيعابية للشركات المحلية، الجغرافيا، سياسة المتغيرات المتصلة بالتجارة، حقوق الملكية الفكرية وحركة العمالة[2]، Alemu (2008) في دراسته لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنويع الصادرات، توصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو العامل الرئيسي في تسريع كل من التنويع الرأسي والأفقي للصادرات في شرق آسيا، في حين وجد آثار مماثلة في تنويع الصادرات العمودية فقط بالنسبة لدول جنوب الصحراء الافريقية (SSA)، Jayaweera (2009) أيضا أورد وجود علاقة إيجابية بين ارتفاع مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويع الصادرات، ومع ذلك، في الدول التي تصدر نسبة عالية من النفط والثروة المعدنية، وجد المؤلف علاقة ارتباط سلبي، مما يعني أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنويع الصادرات حساس لمزيج المنتجات التي يصدرها البلد[3]، Tadesse and Shukralla (2011) بدورهما حققا في هذه العلاقة عبر 131 دولة خلال الفترة (1984-2004) باستخدام أساليب قياسية شبه حدودية (semi-parametric)، وقد اثبتت النتائج أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنها أن تعزز تنويع الصادرات، وأن حجم التأثير يتفاوت بين البلدان اعتمادا على درجة التنويع[4] .

إن النهج الذي تبنته معظم الدول النامية في السعي لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى العقود الماضية، ينبع جزئيا من افتراض أن هذا الاستثمار يمكن أن يحفز الاستثمار المحلي في البلد المضيف (Al-Sadig, 2013; Mileva, 2008; Bosworth and Collins, 1999)، وفي حين أن هناك أسس نظرية صالحة لهذا الرأي، نجد اتجاه آخر يشيد بان العلاقة ثنائية الاتجاه بين المتغيرين (Lautier and Moreaub, 2012)، في هذا الصدد تقدم مجموعة من الأسباب التي تعزز دور الاستثمار المحلي في تحفيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، من بينها: الدراية الجيدة للمستثمرين المحليين بمناخ الاستثمار ؛ فعملهم فيه اشارة للمستثمرين الأجانب على حالة الاقتصاد، إلى جانب ذلك، العوامل التي تحفز نشاط الاستثمار المحلي في البلد

[1] Manabu Iwamoto & Kaoru Nabeshima, Can FDI Promote Export Diversification And Sophistication In Host Countries ? Dynamic Panel System GMM Analysis, IDE discussion paper n°347, Institution of developing economies March 2012, p3

[2] Bedassa Tadesse & Elias K. Shukralla, The impact of foreign direct investment on horizontal export diversification: empirical evidence, Applied Economics, 45:2, 2013,p142

[3] Bedassa Tadesse & Elias K. Shukralla, The impact of foreign direct investment on horizontal export diversification: empirical evidence, ibid, p143.

[4] Manabu Iwamoto & Kaoru Nabeshima, Can FDI Promote Export Diversification And Sophistication In Host Countries ?, ibid, p3.

المضيف تؤثر أيضا على الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه يعتبر الاستثمار المحلي محرك للاستثمار الأجنبي وفق هذا الاتجاه، وأفضل وسيلة لجذب الاستثمار الأجنبي هي إعطاء الأولوية لتشجيع الاستثمار المحلي بدلا من تقديم حوافز خاصة وسخية للمستثمرين الأجانب ؛ طبعا، هذا لا يعني أن الحوافز لا ينبغي أن تعطى على الإطلاق للاستثمار الأجنبي، فبعض الاستثمارات في الدول المضيفة خاصة النامية منها، لا يمكن أن تتم دون مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي يوفر هذا الأخير الحوافز لبناء المؤسسات باعتباره عنصرا أساسيا في سياسة الاستثمار والاستراتيجيات الوطنية للجذب المستهدف.

في مناقشة الرأي الأول، تقدم دراسة Ndikumana and Verick (2008) على سبيل المثال، في فحص للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي في أفريقيا، أدلة على وجود تأثير إيجابي من الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار المحلي في اطار بحث متقدم حول دراسة الاتجاهية السببية بين هذين المتغيرين[1]. ضمن هذا البعد، تلعب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دورا حيويا في البلدان المضيفة، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن هذا الأخير يزيد من تدفق الأموال إلى الاستثمارات المحلية، زيادة القدرة التصديرية وتشجيع خلق فرص عمل جديدة؛[2] ولكن كيف ذلك ؟

الدراسات الأدبية حول هذا الموضوع تحدد أثرين مختلفين هما: الآثار غير المباشرة الأفقية (horizontal[3] spillovers) والآثار غير المباشرة العمودية (vertical spillovers)؛ وفقا لـ Du et al. (2011) تحدث الآثار غير المباشرة الأفقية عندما تصبح الشركات المحلية أكثر إنتاجية نتيجة وجود المستثمرين الأجانب في القطاع نفسه، عن طريق الهندسة العكسية، زيادة المنافسة، تأثير مظاهر أنشطة البحث والتطوير المحلي، وتعزيز تنقل اليد العاملة. أما الآثار غير المباشرة العمودية (الآثار غير المباشرة بين الصناعات) فتنشأ عندما تعزز الشركات الأجنبية إنتاجية الشركات المحلية سواء من خلال الروابط الأمامية أو الخلفية ؛ بالنسبة للروابط الأمامية (forward linkages)، يمكن للشركات المحلية تحسين الإنتاجية كالشركات المتعددة الجنسيات من خلال استخدام المدخلات الوسيطية المعروضة في السوق المحلية والتي تجسد التقنيات أو العمليات الجديدة. اما في الروابط

[1] UNCTAD secretariat , Strengthening Linkages Between Domestic And Foreign Direct Investment In Africa, United Nations Conference on Trade and Development, TD/B/EX(57)/3, June 2013, p5.

[2] Ahmed Mohammed Khater Arabi, The Causal Link Between Foreign Direct Investment, Export And Economic Growth In SUDAN, 1970-2012: An Application Of Granger Causality, University of Bakht Alruda Scientific Journal Issue No. 12 September 2014, p 407.

[3] Zaidi Sattar, Strategy For Export Diversification 2015-2020, Breaking Into New Markets With New Products, ibid, p47.

الخلفية (backward linkages)، يسمح تعاقد الشركات المتعددة الجنسيات مع الموردين المحليين لتوفير المدخلات الوسيطة بالنقل المباشر للمعرفة والتكنولوجيا.

ومن هنا، يمكن القول ان أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر تدعم فكرة وجود امتداد آثار الاستثمار الأجنبي في الشركات المحلية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في البلد المضيف، فالتكنولوجيا والمعرفة التي تنقلها الشركات المتعددة الجنسيات هي عبارة عن امتداد لصالح الصناعات المحلية، لاسيما عبر الروابط العمودية.[1]

إذن، الاستثمار الأجنبي المباشر محدد مهم في الاستراتيجيات التي تعزز النمو والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، من خلال السماح لها بالاندماج أكثر في التدفقات المالية والرأسمالية العالمية، زيادة فرص العمالة وقاعدة التصدير، إلى جانب توليد وبناء القدرات التكنولوجية للشركات المحلية، فضلا عن إنشاء الترتيبات الاستثمارية التي تزيد من إمكانات تحقيق النمو الاقتصادي[2].

[1] Manabu Iwamoto & Kaoru Nabeshima, Can FDI Promote Export Diversification And Sophistication In Host Countries ?, ibid, p3.

[2] Kolawole Olayiwola & Henry Okodua, Foreign Direct Investment, Non-Oil Exports, and Economic Growth in Nigeria: A Causality Analysis, Asian Economic and Financial Review, vol. 3, issue 11, 2013, p1480

خلاصة:

تبين من خلال ما تقدم في هذا الفصل، الأهمية البالغة التي يكتسيها التنويع الاقتصادي في ارساء قواعد تنمية اقتصادية سليمة في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، بالتركيز على الجوانب التي ينبغي على هذه الدول التشديد عليها في سبيل تحقيقه، بدءا بالاطار المؤسساتي الذي يلعب الدور المحوري في قضية نجاح أو فشل احداث عملية التنويع، والذي تنبثق تشكيلته القائمة من الخلفية التاريخية لتكوين عقلية الأفراد، مؤثرا بذلك على النتائج الاقتصادية والسياسية على حد سواء.

إلى جانب ذلك تحتل السياسات الرامية إلى تعزيز تنافسية الصادرات المحلية مكانة لا تقل أهمية عن سابقها، حيث تسمح التسهيلات الضريبية والجمركية إلى جانب المناطق التجارية الحرة بإعطاء دفع قوي للمنتجات المحلية بهدف تعريفها وايصالها إلى أكبر قدر ممكن من العملاء على المستوى الخارجي، هذا دون اغفال دور استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وما يجلبه معه من مزايا للبلد المضيف كنقل التكنولوجيا، توظيف العمالة المحلية واستخدامه كمورد توجيهي للقطاع الخاص المحلي، وبالتأكيد لا يتم ذلك إلا بوجود نوعية رأس مال بشري جيدة، والتي تعتبر المحرك الأساسي لخوض رهان السعي نحو تحقيق هدف التنويع الاقتصادي.

-الفصل الثاني-

مقاربات نظرية وتجريبية سابقة حول التنويع الاقتصادي مع الاشارة إلى تجربتي نيجيريا والنرويج

تمهيد:

عند إثارة الجدل حول قضية التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية عادة ما ينحدر الاتجاه نحو الحديث عن نظرية نقمة الموارد الطبيعية، والتحري عما إذا كانت بوادر هذا المرض بادية في الاقتصاد محل النقاش. ومع التعمق في اصل المسألة ومحاولة استخراج أمثلة من الواقع، تتضارب الآراء حول ما اذا كانت وفرة الموارد الطبيعية هي السبب الرئيسي في تهميش القطاعات المنتجة في الاقتصاد، أم أن هناك أسباب ضمنية كانت وراء الإسفار عن هذه النتائج، والتي أدت إلى صب التوجه الكلي للدولة في تسيير شؤونها نحو الاعتماد على القطاع المزدهر (قطاع الطفرة في الموارد الطبيعية)، والنتيجة تكون عادة بتداخل ثلة من الجوانب الاقتصادية، السياسية والمؤسساتية. وفي هذا الصدد يستشهد بالنرويج كتجربة ناجحة متفردة في إدارة العوائد النفطية، حيث استطاع هذا البلد توجيه ايراداته النفطية نحو الاستثمار في القطاعات الانتاجية وتمكن بذلك من بناء قاعدة اقتصادية متينة بسلة صادرات يغلب عليها طابع التنوع.

إن الدراسات الأدبية السابقة التي تناولت موضوع التنويع الاقتصادي متباينة الميول نسبيا، نظرا لطبيعة الموضوع في حد ذاته، والذي يمتاز بالغموض والتداخل بين أطرافه، ومع ذلك يمكن حصرها في ثلاثة اتجاهات، الاتجاه الأول يعنى بأصل مشكل التخلف عن تحقيق التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية والذي يعزى إلى نظرية نقمة الموارد بتفسيريها الاقتصادي والسياسي- المؤسساتي، الاتجاه الثاني يهتم بمحددات التنويع الاقتصادي وفيه نجد الدراسات التي تتناول الجوانب الاقتصادية، والدراسات التي تركز على الجوانب السياسية والمؤسساتية وما يدمج بين الاثنين، أما الاتجاه الثالث فيركز على تحليل القطاعات الاقتصادية، وما يغالب على هذا الأخير هو قلة الدراسات التي تعالج هذا الجانب.

وعلى هذا الأساس، ومن أجل أخذ فكرة واضحة حول موضوع البحث تم تقسيم هذا الفصل إلى جزئين، حيث يعنى الشق الأول بالتطرق إلى تجربتي النرويج ونيجيريا كأفضل مثال عن استغلال وفرة الموارد الطبيعية وتحويلها إلى نعمة، وتجربة فاشلة لدولة غنية بالنفط والمعادن على التوالي، أما الجزء الثاني فيخصص لعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية.

I. تجارب دولية في التنويع الاقتصادي:

تختلف الخصائص الاقتصادية لكل بلد عن الآخر، فتخلق تباينا في درجة تحقيق الأهداف المسطرة في استراتيجيات التنمية المترجمة بعدة أسس، لعل أهمها تعزيز التنويع الاقتصادي القائم على تبني تشكيلة صادرات خالية من مشكل الانحياز لمورد واحد، وبهدف الاضطلاع على بعض التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي، سيتم فيما يلي تقديم عرض موجز لتجربتي دولتي النرويج ونيجيريا كمثالين عن قصة نجاح باهر في التنويع الاقتصادي وآخر فاشل بكل المقاييس.

I–I. التجربة النرويجية:

النرويج دولة اسكندنافية تقع شمال القارة الأوربية، تمتلك شريط ساحلي يمتد على طول 2500كلم، تم اكتشاف النفط فيها سنة 1969 في الجرف القاري النرويجي وبدأ استغلاله سنة 1971، جل نفطها يستخرج من بحر النرويج وبحر الشمال، وهي حسب تقرير بنك التنمية الآسيوي الصادر في جانفي 2016، سابع أكبر دولة مصدرة للنفط ورابع عشر دولة منتجة له في العالم، كما أنها ثالث أكبر دولة مصدرة للغاز بعد روسيا وقطر، وسادس اكبر منتج لهذه المادة. وعلى الرغم من أن احتياطاتها المؤكدة من الغاز الطبيعي لا تتعدى 1.6 % من إجمالي الاحتياطات على مستوى العالم، شكلت النرويج لوحدها 30% من عمليات إنتاج الغاز في أوروبا الغربية سنة 2006[1].

قبل اكتشاف النفط، كانت النرويج دولة مستقلة تمتلك الأهلية في إدارة مواردها الطبيعية الممثلة في الطاقة المائية ومصايد الأسماك[2]، كما كان لها القدرات الفنية والخبرة في الهندسة المدنية وبناء السفن[3]، إلى جانب زراعة مزدهرة وقطاع صناعي مع صناعات غذائية[4].

[1] Vidar Ovesen, Jan Hansen & Craig Sugden, Insights, Views And Lessons From The Norwegian Experiences With Managing Petroleum Revenues, Technical Assistance Consultant's Report of Asian Development Bank, January 2016, P 26 - 27.

[2] Thorvaldur Gylfason, Natural Resources And Economic Growth: From Dependence To Diversification, paper, presented at the international workshop on "Sustainable Economic Liberalization and Integration Policy: Options for Eastern Europe and Russia," organized by European Institute for International Economic Relations, Brussels, November 2004, p 26-27.

[3] Shweta Jadhav, Petroleum Resource Management: The Role Of Institutional Frameworks And Fiscal Regimes In Value Creation, A Comparative Analysis for Norway and Nigeria, NHH---Norges Handelshøyskole And HEC Paris, 2014, p25.

[4] Nigerian-Norwegian chamber of commerce report, a bilateral commitment to win-win development, 2016, p3 (www.nigeria-norway.org.ng).

إن التساؤل الرئيسي الذي يطرح في كل مرة عند الاستشهاد بالتجربة النرويجية في إدارة النفط، يتمثل في الأسباب التي مكنت هذه الدولة دون غيرها من تحويل وفرة الموارد الطبيعية إلى نعمة وتفادي نقمتها، لذلك سيتم فيما يلي عرض أهم السياسات التي انتهجتها النرويج لتحقيق هذه النتيجة.

I–I–1. انشاء شركة النفط الوطنية:

تمثلت الخطوة الأولى التي اقبلت عليها الحكومة النرويجية في انشاء شركة إنتاج النفط والغاز ستات أويل Statoil سنة 1972، والتي كان من مهامها الرئيسية تنظيم نقل التعلم والتكنولوجيا، الذي ساهم في تسريع تطور صناعة الإمدادات وتطوير الصناعة المحلية ذات القيمة المضافة العالية في الخدمات النفطية[1]، كما تم إنشاء هيئة حكومية مستقلة لتنفيذ جزء من سياسة الحكومة في هذا المجال[2].

لقد نمت مشاركة الحكومة تدريجيا من خلال Statoil التي تسيطر حاليا على 80٪ من عمليات النفط ؛ فخلال السنوات الأولى من الإنتاج، كانت النرويج قادرة على تصميم مبادئ توجيهية مماثلة للمبادئ 12 لميثاق الموارد الطبيعية، والتي تتجمع في ستة محاور تشمل: الحكم المحلي، قرارات الاستخراج، الأنظمة الضريبية، إدارة الإيرادات، الاستثمارات والتنمية، والقدرة التنافسية الدولية. في هذا الصدد ما يميز دولة النرويج كون انها لا تمنح حقوق التنقيب لمن يدفع أكثر، ولكن لأفضل شركة على أساس خطة الخبرة والدراية وعملها لتطوير أي حقل معين، وشركة Statoil تتنافس على التراخيص تماما مثل أي شركة أخرى[3] ؛ النظام الضريبي أيضا يخضع لاستثناء يأخذ بعين الاعتبار كون أن الأرباح تكون أعلى في هذا القطاع نظرا لاستغلال قيمة المورد الطبيعي، حيث يتألف من ضريبة عادية تطبق على الأرباح في جميع الشركات تقدر بـ 28 % ، وضريبة خاصة على الشركات التي تعمل في القطاع النفطي بنسبة 50% ، لتتلقى الحكومة في المجمل ضريبة 78 % على الأرباح من شركات النفط[4]،

[1] Bruce Campbell, The Petro-Path Not Taken: Comparing Norway With Canada And Alberta's Management Of Petroleum Wealth, Canadian Centre for Policy Alternatives, January 2013, p18.
[2] Ådne Cappelen & Lars Mjøset, Can Norway Be A Role Model For Natural Resource Abundant Countries?, UNU World Institute for Development Economics Research Research Paper n° 2009/23, April 2009, p17.
[3] César Said Rosales Torres, Norway's Oil And Gas Sector: How Did The Country Avoid The Resource Curse?, Revista Tempo do Mundo (RTM), vol 1 n° 1, january 2015, p 97-98.
[4] Steinar Holden, Avoiding The Resource Curse : The Case Norway ?, Energy Policy, vol 63, December 2013, P 872, Elsevier (www.elsevier.com).

كما تنتهج الدولة سياسة استخدام النفط كوسيلة لتطوير صناعات مستدامة جديدة مستقلة عن العمليات النفطية.[1]

وفقا Francis Denning من جامعة Oxford، أن أحد أهم المبادئ التي تفسر نجاح استثمار النرويج في الصناعات المكملة وقطاع التنقيب والانتاج في ظل بيئة تنافسية، هو السماح للدولة بالحد من اعتمادها على النفط والغاز. هذه السياسات آتت ثمارها حتى التسعينات، عندما سمح الإنتاج العالي والأسعار بإنشاء صندوق سيادي لحفظ فائض العائدات[2].

I–2. صندوق النفط:

لقد وضعت الحكومة النرويجية نظاما ماليا فعالا من أجل المساهمة في ارتفاع العمالة، التنمية المستدامة، التوزيع العادل للدخل وتنفيذ مخططات الرفاهية بشكل جيد، ومن جانب آخر إدارة مكاسب النفط بكفاءة، ويستند هذا النظام على صندوق الثروة السيادي الذي تم انشاؤه سنة 1990، تحت تسمية صندوق البترول الحكومي العالمي، (Government Petroleum Fund-Global GPF-G)، والذي أعيدت تسميته بصندوق معاشات التقاعد النرويجي سنة 2006[3]، وهو أداة للإدارة المالية لضمان الشفافية في استخدام عائدات النفط، التي تشملها عملية ميزانية متماسكة. بعبارة أخرى، يحتفظ الصندوق بقواعد السياسة المالية العامة التي يسميها النرويجيون "المبادئ التوجيهية للسياسة المالية" التي وضعها البرلمان النرويجي (Stortinget)، حيث تودع عائدات النفط في الصندوق، ويجري بناؤها واستثمارها في محفظة متنوعة في الخارج لصالح الجيل الحالي من النرويجيين عند بلوغهم سن الشيخوخة، وكذلك للأجيال القادمة، وأيضا من أجل حماية الاقتصاد المحلي من الانهاك والتبذير المحتمل، حيث أن جميع الاستثمارات في الخارج تخضع للرقابة من قبل مجلس الأخلاقيات الذي يحظر الاستثمارات في الصناعة العسكرية أو في القطاعات غير الأخلاقية.[4]وفي عام 1999، تم نقل إدارة صندوق النفط من وزارة

[1] Yousif M. Mohammad Alameen, The Norwegian Oil Experience Of Economic Diversification: A Comparative Study With Gulf Oil, European Journal of Business and Management, vol.8, n° 15, 2016, p96.
[2] César Said Rosales Torres, Norway's Oil And Gas Sector: How Did The Country Avoid The Resource Curse?, ibid, p97.
[3] Steinar Holden, Avoiding The Resource Curse : The Case Norway?, ibid, p 873.
[4] Abdelwalid Rouag, The Diversification Of The Public Budgets Incomes In Algeria, Bachelor Thesis, Faculty of Economics and Administration, University of Pardubice, Czech Republic, 2011, p 56.

المالية إلى بنك النرويج من أجل إبعاد الصندوق عن الاعتبارات السياسية في ضوء زيادة حرية البنك المركزي من التدخل السياسي تماشيا مع التطورات الأخيرة في الممارسات والتشريعات داخل البنك المركزي[1].

تنظيم قطاع النفط في النرويج يعرف باسم" النموذج النرويجي"، والذي يتميز بمبدأ الفصل بين السلطات بين البرلمان (التشريعية)، وزارة البترول ومديرية البترول (التنظيمية)، وStatoil (التشغيلية)، وتتحمل وزارة البترول المسؤولية العامة عن إدارة الموارد البترولية وفقا للولاية التي حددها البرلمان.[2]

نقطة أساسية أخرى في إدارة موارد الصندوق، تكمن في اتخاذ قرار عدم الاعتماد على النفط لتمويل ميزانية الدولة إلا بنسبة ضئيلة تقدر بـ 4٪ سنويا[3]، وهو المبلغ الذي يمكن استخدامه لتغطية العجز الهيكلي غير النفطي في ميزانية الحكومة. والسبب في السماح لموارد صندوق المعاشات من تغطية العجز الهيكلي في الميزانية بدلا من العجز الفعلي للموازنة، هو تجنب أن تكون السياسة المالية مسايرة للاتجاهات الدورية[4]، فكانت نتيجة كل هذه الاجراءات ان احتل الصندوق النرويجي المركز الأول بين 53 صندوق سويسري لـ 37 بلد بمبلغ 512 مليار دولار أمريكي سنة 2010، وتقدر قيمة موارده حاليا (مارس2017) وفق معهد صندوق الثروة السيادية بـ 870.81 مليار دولار أمريكي[5]

I–I–3. سياسة التنويع:

تستثمر الحكومة النرويجية بشكل كبير في التنويع الاقتصادي بعيدا عن الاعتماد على النفط، بما في ذلك الأموال المخصصة للتمويل العادل، تسديد ديون المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتخفيض المستحقات الضريبية للنفقات في القطاعات ذات الأولوية في التنمية. وفي سنة 1993، أنشأت الحكومة النرويجية كيانين يستهدفان التنويع الاقتصادي وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة هما :مجلس البحوث النرويجي Research Council of Norway (NF) وصندوق التنمية الصناعية والإقليمية Industrial and Regional Development Fund (SND) ، حيث يعمل الكيان الاول كمستشار استراتيجي للحكومة النرويجية

[1] Thorvaldur Gylfason, Natural Resources And Economic Growth: From Dependence To Diversification, ibid, p28.
[2] Bruce Campbell, The Petro-Path Not Taken: Comparing Norway with Canada and Alberta's Management of Petroleum Wealth, ibid, p 18.
[3] Yousif M. Mohammad Alameen, The Norwegian Oil Experience Of Economic Diversification: A Comparative Study With Gulf Oil, ibid, p 97.
[4] Steinar Holden, Avoiding The Resource Curse : The Case Norway ?, ibid, p 874.
[5] http://www.swfinstitute.org, 20/03/2017 (18 :15)

في قضايا العلم والتكنولوجيا، وتعزيز التعاون والتنسيق بين معاهد البحوث في النرويج، أما الثاني فيعنى بتوفير الدعم العمومي لمعالجة وسد ثغرات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة، والمشاريع الواعدة التي تواجهها من خلال منح القروض والضمانات للمنظمات التي تعمل في الأنشطة المبتكرة، وإعادة هيكلة رأس المال والمشاريع ذات التقنية العالية[1]، إلى جانب ذلك اهتمت بتكوين رأس المال البشري، من خلال توجيه الموارد إلى التعليم والبحث والتطوير، تحفيز المنح الدراسية للزيارات في الخارج، زيادة ساعات العمل في التدريس والبحث العلمي، وإنشاء مراكز للتميز[2]، مما انتج ارتفعت نسبة كل فوج في حضور الكليات والجامعات من 16 % سنة 1970 إلى 70 % في عام 2000[3].

I–I–4. الجانب المؤسسي للبلد:

عند تحليل سلوك النرويج في ادارة عوائدها النفطية غالبا ما تثار التساؤلات التالية: ما هي المؤسسات السياسية والاقتصادية التي منعت سلوك البحث عن الريع في هذه الدولة؟ وما هي أجزاء الاقتصاد السياسي التي ساعدت في الحد من صراعات التوزيع؟

بعض العناصر هي جزء من ما تشكله الديمقراطية في دولة متقدمة، وبالتالي يتم تقاسمها مع غيرها من الدول الغنية، ونتيجة لذلك قد تكون الدول الغنية في مأمن من نقمة الموارد، أما العناصر الأخرى فهي فريدة من نوعها تعزى إلى النرويج، وربما ليس من السهل أن تكون معممة أو تكرر في دول اخرى ؛ وبشكل أكثر تحديد، يتضمن هذا الجانب أربعة عوامل اساسية هي: الصراعات على نطاق واسع "large scale conflicts"، سلوك بحث عن الريع غير قانوني على نطاق ضعيف "small-scale illegal rent-seeking"، سلوك بحث عن الريع قانوني صغير النطاق "small-scale legal rent-seeking"، وشراء القوة السياسية من خلال الوعود الانتخابية "political purchase of power through election promises "، ويعتقد أن

[1] Gauhar Abdygaliyeva and Others, Economic diversification in the republic of kazakhstan through small and medium enterprise development: Introducing new models of funding for SMEs, City of New York: School of International and Public Affairs, Columbia University, 2008, p23.
[2] Erling Røed Larsen, Escaping The Resource Curse And The Dutch Disease? When And Why Norway Caught Up With And Forged Ahead Of Its Neighbors, Statistics Norway, Research Department, discussion papers n° 377, May 2004, p13.
[3] Thorvaldur Gylfason, Natural Resources And Economic Growth: From Dependence To Diversification, ibid, p29.

العقد الاجتماعي والمعايير الاجتماعية منعت العامل الاول ؛ النظام القانوني ومعاييره خفضت تردد الثاني ؛ المؤسسات السياسية والاقتصادية قللت تأثير الثالث ؛ صناع القرار والسياسيين ضبطوا أنفسهم من الرابع[1].

الصراعات، في شكل تربح (سلوك البحث عن الريع)، تشمل تشكيل ائتلاف يؤدي إلى تحالفات تسعى إلى افتراس الجماعات الضعيفة بطريقة غير شفافة، مما يؤثر على إنتاجية البلاد، جهود العمل، الثقة، والاستثمار في هذه العملية، ويجوز لتلك الجماعات على سبيل المثال أن تكون الطبقة الحاكمة أو النخبة من الحلفاء الأقوياء، ولكن يمكن أيضا أن تكون شرائح أكبر من المجتمع التي تأتي مجتمعة في ائتلافات كبيرة، مثل النقابات التي تهدد الاضرابات الرئيسية، وبالتالي الشروع في الاندفاع لتعويض التضارب العالي للوضع النسبي، والنرويج كانت قادرة على الحفاظ على ترددات منخفضة من النزاعات العمالية بشكل معقول، بسبب ما أسماه (Eichengreen 1996) بالعقد الاجتماعي، ووفقا لـ Rodrik (1995, 1997) إجراءات جماعية منسقة، وكان كل من أصحاب العمل والعاملين راضيين عن شروط العقد، والنتيجة النهائية كانت احتلال النرويج المرتبة الأولى في مؤشر التنمية البشرية (HDI) لمدة ست سنوات (2001- 2006) ثم المستصلحة في (2009-2010)[2].

ما يميز النرويج أنه مجتمع قائم على المساواة، والعقد الاجتماعي الذي جاء به Eichengreen له أهمية خاصة في فهم نجاح النرويج في تجنب النزاعات حول التوزيع.

بشكل عام، المصادرة غير القانونية للثروة الجماعية من خلال الفساد، السرقة، والتصريحات الكاذبة من الأمور النادرة في النرويج نظرا لتمتع البلد بالشفافية كونه بلد صغير، يمتلك نظاما قانونيا يعمل بشكل جيد، الاهتمام الإعلامي فيه شديد، ونظام المراقبة والرصد من قبل الهيئات العامة فعال.

أما العامل الرابع في تجنب نظام التربح (سلوك البحث عن الريع) فهو بشكل خاص بعيد المنال نتيجة انتهاج نظام الفحص والتدقيق، ويرتبط ذلك بالتفاعل بين الاقتصاد والسياسة وكيفية عمل النظام الانتخابي[3]، وفي هذا الجانب اتفق السياسيون النرويجيون في وقت مبكر من السبعينات على عدم الاشارة إلى الموارد النفطية في الانتخابات، وحماية الموارد الطبيعية من السياسة.

[1] Erling Røed Larsen, Escaping The Resource Curse And The Dutch Disease? When And Why Norway Caught Up With And Forged Ahead Of Its Neighbors, ibid, p20.
[2] Abdelwalid Rouag, The Diversification Of The Public Budgets Incomes In Algeria, ibid, p 44.
[3] Erling Røed Larsen, Escaping The Resource Curse And The Dutch Disease? When And Why Norway Caught Up With And Forged Ahead Of Its Neighbors, ibid,, p 21-23.

فكانت نتيجة هذه الجهود، تصنيف النرويج كأفضل بلد من حيث الأداء في إدارة عائدات قطاع النفط والغاز، وفق مؤشر إدارة الموارد من معهد رصد الإيرادات وميثاق الموارد الطبيعية The Revenue Watch Institute and the Natural Resource Charter ، فالنرويج هي الدولة التي تدير صندوق ثروتها بأفضل طريقة في العالم في مجالات: الإطار المؤسسي والقانوني (100/100)، تقارير الممارسات (المزاولات) (100/97)، الضمانات ومراقبة الجودة (100/98)، الشركات المملوكة للدولة (100/99)، صناديق الموارد الطبيعية (100/100)، والبيئة التمكينية (100/98).

وعلى العموم تحتل النرويج المراتب الأولى عالميا في مؤشرات الحكم الرشيد، والجدول التالي يبين الدرجات التي سجلتها في بعض المؤشرات المؤسسية خلال سنوات مختارة.

الجدول(II–1): النسب المسجلة من قبل النرويج في بعض المؤشرات المؤسسية

المؤشرات المؤسسية / السنوات		1996	2000	2005	2010	2015
المؤشر المركب للحرية الاقتصادية[1]		65.4	70.1	64.5	69.4	71.8
الرشيد[2] الحكم بعض مؤشرات	الصوت والمساءلة	98.56	97.12	98.08	100	100
	الاستقرار السياسي وغياب العنف	99.52	96.62	92.27	93.84	89.52
	القانون والنظام	99.522	98.565	98.565	99.052	98.558
	مراقبة الفساد	98.537	97.073	96.585	97.143	99.038

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على

- Index of Economic Freedom, www.heritage.org, 29/03/2017 (18:00)
-Worldwide Governance Indicators, http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home, 29/03/2017 (18:30).

يستند النموذج النرويجي على إطار قانوني ومؤسساتي واضح وبسيط نسبيا، والذي يسمح للبلد بتعظيم قيمة عائداته النفطية، ومع ذلك، تطورت هذه القواعد تدريجيا منذ بدايتها في وقت مبكر من السبعينات، وحاليا تبرز

[1] يغطي هذا المؤشر 12 حرية من حقوق الملكية إلى الحرية المالية في 186 بلد، وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 و 100، وتستمد الدرجة الكلية للبلد من خلال حساب هذه الحريات الاقتصادية الاثنتا عشر مع اعطاء وزن متساوي لكل منها.

[2] هي مجموعة من بيانات البحث تلخص مجموعة من وجهات النظر بشأن نوعية الحكومة في اكثر من 200 بلد، يتكون المؤشر المركب من 6 أبعاد للحكم هي: الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، النوعية التنظيمية، سيادة القانون ومراقبة الفساد، تتراوح قيم المؤشر بين 0 الذي يمثل أقل درجة و100 التي تمثل درجة مثالية للمؤشر.

النرويج كمثال على الشفافية والحكم الرشيد، والتخطيط[1]. وفي المجمل يمكن القول أن نجاح النرويج ينبع من عوامل كثيرة، ولكن الفصل بين مختلف مناهج الوظائف بالتأكيد عنصر منهم في التجربة الايجابية للبلاد[2].

I–II. التجربة النيجيرية:

نيجيريا دولة تقع غرب القارة الافريقية، وهي الأكبر في افريقيا من حيث التعداد السكاني الذي بلغ 182.2 مليون نسمة حسب احصائيات البنك الدولي لسنة 2015[3]، وهي مستعمرة بريطانية سابقة نالت استقلالها عام 1960 وأصبحت جمهورية في 1 أكتوبر من نفس السنة[4].

نيجيريا بلد غني بالموارد، مع امتلاكه لحوالي 34 معدن مختلف، بما في ذلك الذهب، خام الحديد، الفحم والحجر الجيري[5]، وقد تم اكتشاف النفط فيها سنة 1956 بكميات تجارية في منطقة أولوابيري Oloibiri وبدأ الإنتاج التجاري بـ 5100 برميل من النفط يوميا سنة 1958[6]، وتملك حاليا نحو 37.06 مليار برميل من احتياطيات النفط المؤكدة[7] و 187 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي المؤكد، وتنتج نحو 2.3 مليون برميل من النفط يوميا، وتتركز معظم حقول نفطها في منطقة دلتا النيجر جنوب ووسط البلاد، وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة عشر عالميا في انتاج النفط، كما أن لديها نحو 70 مليون هكتار من الأراضي الزراعية [8].

في السنوات التي تلت الاستقلال مباشرة، كانت الصادرات النيجيرية ذات أغلبية لسلع غير نفطية مع احتلال الزراعة حصة الأسد، وكانت السلع التصديرية الرئيسية هي الكاكاو، القطن، زيت النخيل، نواة النخيل، الفول السوداني والمطاط [9]، غير أن ارتفاع اسعار النفط في الأسواق العالمية في فترة السبعينات، جعل حصة الصادرات

[1] César Said Rosales Torres, Norway's Oil And Gas Sector: How Did The Country Avoid The Resource Curse?, ibid, pp 97- 101.
[2] Mark Thurber, David Hults & Patrick R.P. Heller, The Limits Of Institutional Design In Oil Sector Governance: Exporting the Norwegian Model, program of energy and sustanable development STANFORD, ISA Annual Convention, February 2010, p9.
[3] http://www.worldbank.org, 21/03/2017, (18:12).
[4] Shweta Jadhav, Petroleum Resource Management: The Role Of Institutional Frameworks And Fiscal Regimes In Value Creation, A Comparative Analysis for Norway and Nigeria, ibid p22
[5] György Iván Neszmélyi, The Motivations For The Diversification Of The Nigerian Economy Focusing On Sustainable Agriculture, Applied Studies in Agribusiness and Commerce – APSTRACT, vol.8 n° 1, 2014, p7.
[6] Shweta Jadhav, Petroleum Resource Management: The Role Of Institutional Frameworks And Fiscal Regimes In Value Creation, A Comparative Analysis for Norway and Nigeria, ibid, p21.
[7] Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC) Annual Statistical Bulletin, 2016, p22.
[8] György Iván Neszmélyi, The Motivations For The Diversification Of The Nigerian Economy Focusing On Sustainable Agriculture, ibid, p7.
[9] Bassey Benjamin Esu & Nsobiari F. Awara, Export Promotion And The Global Economic Crisis : Experiences And Lessons For Nigeria As A Mono-Product Economy, Acta Oeconomica Pragensia, vol 18 n°4, 2010, p13.

غير النفطية تتراجع، مقابل ارتفاع حصة الصادرات النفطية، وبقيت منخفضة منذ ذلك الحين. هذا الاعتماد الكبير أخضع البلاد لصعوبات عند انخفاض السعر في السوق العالمية باعتباره سلعة التصدير الرئيسية[1].

تحت هذه الظروف يتوارى إلى الذهان تساؤل حول التاريخ الاقتصادي والمؤسساتي لها البلد، وكذا السياسات التي انتهجها قصد الخروج من قوقعة النفط والسلع الأساسية.

I–II–1. نيجيريا بين اطار مؤسساتي وتاريخ اقتصادي:

تاريخ نيجيريا حافل بالأحداث والمشاكل التي أثرت على تشكيل بناءها المؤسساتي، والذي لا يزال يقف كحائل أمام تحقيق الأهداف الاقتصادية، فمثلا رغم حيازة نيجيريا لاستقلالها سنة 1960، إلا أن شركة شيل–بريتش بتروليوم Shell–BP كانت تحتكر عمليات النفط حتى ذلك الحين، وظلت تتمتع بامتياز الحصول على أفضل المساحات في المنطقة حتى اليوم.

بشتى الطرق، تشكلت السياسة في نيجيريا عن طريق الحصول على عائدات النفط، والكفاح من أجل السيطرة على الإيرادات قاد إلى انقلابين عسكريين سنة 1966، والذي أتبع بحرب أهلية خلال الفترة 1967– 1970، في بيافران "Biafran" ذات الأغلبية لقبيلة "الايبو Ibo" للسيطرة على احتياطيات النفط، وعلى الرغم من أن الحرب لم تؤثر على القدرة الانتاجية، إلا انها جلبت الصناعة النفطية إلى أضواء الديناميات السياسية في نيجيريا، مما جعلها حجر الزاوية في تأكيد سيطرتها على النفط من قبل من هم في السلطة[2]، فقد نهبت الدكتاتوريات العسكرية المتعاقبة الثروة النفطية، وأبرز شخصية كانت الجنرال أباشا Abacha، عن قصص نقل كميات كبيرة من الثروة غير المعلنة إلى الخارج في فيالق نيجيرية.[3]

نهاية الحرب تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط في وقت مبكر من السبعينات، الأمر الذي دفع بالدولة لتوجيه كامل طاقاتها الاقتصادية نحو القطاع النفطي، حيث انضمت إلى منظمة الدول المصدرة للنفط سنة 1971،

[1] Adesoji Adetunji Adenugba & Sotubo Oluwatimilehin Dipo, Non-Oil Exports In The Economic Growth Of Nigeria: A Study Of Agricultural And Mineral Resources, Journal of Educational and Social Research, vol 3 n°2, May 2013, p 404.
[2] Shweta Jadhav, Petroleum Resource Management: The Role Of Institutional Frameworks And Fiscal Regimes In Value Creation, A Comparative Analysis for Norway and Nigeria, ibid, p 21- 22.
[3] Xavier Sala-i-Martin & Arvind Subramanian, Addressing The Natural Resource Curse: An Illustration From Nigeria, National Bereau of Economic Research working paper n° 9804, Cambridge, June 2003, p 14.

أممت مواردها[1]، أسست شركة النفط الوطنية النيجيرية للسيطرة على الموارد النفطية، وسارعت في الاقتداء والاستفادة من خبرات الدول الأعضاء السابقين في المنظمة.

موضوعان واسعان يعمان في أي حساب متعلق بالاقتصاد الكلي في تجربة نيجيريا التنموية بعد الاستقلال، هما: الهدر والمرض الهولندي. ويعتقد ان الأدلة والتفسيرات التي تشير إلى المرض الهولندي غير كافية لأداء النمو في نيجيريا، اما التفسير المتعلق بهدر الموارد، فيبدو أنه غامر، حيث شكل النفط عاملا رئيسيا للتسبب في سلسلة من الأمراض التي أدت إلى هذا الهدر.

فمنذ أواسط الثمانينات، لم تتجاوز الاستفادة من القدرات 40 %، بل وضعفت إلى نحو 35 %، مما جعل ثلثي الاستثمار في التصنيع من قبل الحكومة يهدر باستمرار، فالصورة العامة التي تم رسمها هي أن نيجيريا استثمرت أكثر في رأس المال المادي وعانت من ضعف الإنتاجية (تم التخلي عن الجودة لحساب الكمية Bevan et. al (1998)، وقد بينت دراسة Sala-I-Martin & Subramanian (2003) أنه ليست فقط الثروة النفطية التي بددت لكنها غيرت جذريا السياسة والحكم في نيجيريا، حيث كان أداء نيجيريا أسوأ بكثير من حيث المؤسسات، ولكن أفضل من حيث النمو ؛ فنيجيريا على غرار البلدان الأخرى المنتجة للنفط والمعادن، عانت من نوعية مؤسسية رديئة ناجمة عن هذه الموارد، إذ ساهمت النوعية المؤسسية الرديئة في خفض النمو على المدى الطويل بـ 0.5 % سنويا.[2]

إلى جانب ذلك تخمة المعروض النفطي الذي ساد السوق العالمية سنة 1980، أدى إلى انخفاض حاد في العائدات، الذي اتبع بتدهور معدلات النمو الاقتصادي، مع تحديات الفساد، هروب رؤوس الأموال وتزايد الديون الخارجية، هذه الوضعية لم تترك أي خيار لنيجيريا سوى الخضوع لإجراء إصلاحات هيكلية كبرنامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي (Structural Adjustment Programme) لمعالجة التشوهات الناجمة عن الاعتماد المفرط على النفط، مع العودة إلى الحكم الديمقراطي سنة 1999[3].

[1] Shweta Jadhav, Petroleum Resource Management: The Role Of Institutional Frameworks And Fiscal Regimes In Value Creation, A Comparative Analysis for Norway and Nigeria, ibid, p 22.
[2] Xavier Sala-i-Martin & Arvind Subramanian, Addressing The Natural Resource Curse: An Illustration From Nigeria, ibid, p 13-15 .
[3] Suberu O. J., Ajala O. A., Akande M. O. & Olure-Bank Adeyinka. Diversification Of The Nigerian Economy Towards A Sustainable Growth And Economic Development , International Journal of Economics, Finance and Management Sciences, vol. 3 n° 2, 2015, p 108.

إن المشكلة الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد النيجيري هي حقيقة اعتبار ان عائدات النفط التي تحصل الحكومة كالمن والسلوى من السماء، والذي يميل إلى المؤسسات الفاسدة وخفض توقعات النمو على المدى الطويل[1]، فعلى الرغم من أن الفساد آفة عالمية، يبدو أن نيجيريا تعاني بشكل خاص من ذلك، ويبدو ان الجميع يعتقد أن الأمة لديها "ثقافة الفساد" ؛ فعلى مر السنين، حصلت نيجيريا على مبالغ ضخمة من النفط الخام، الذي يبدو أنه قد انخفض إلى حد كبير في المجرى الناجم عن الفساد، ويعتقد ان فشل البنية التحتية، المعايير السياسية والأخلاقية، فضلا عن المعايير الأدبية والتعليمية يمكن بسهولة أن تعزى إلى هذه المعضلة[2]، لذلك ارتأت الحكومة ضرورة التحول إلى الاقتصاد "غير النفطي".[3]

الجدول (II–2): النسب المسجلة من قبل نيجيريا في بعض المؤشرات المؤسسية خلال سنوات مختارة

المؤشرات المؤسسية / السنوات		1996	2000	2005	2010	2015
المؤشر المركب للحرية الاقتصادية		47.4	53.1	48.4	56.8	55.6
الرشيد بعض مؤشرات الحكم	الصوت والمساءلة	4.81	30.29	24.52	27.01	33.00
	الاستقرار السياسي وغياب العنف	13.53	8.70	6.28	3.32	5.71
	القانون والنظام	10.53	14.83	8.13	12.32	12.98
	مراقبة الفساد	8.78	5.85	11.71	15.24	11.06

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على

- Index of Economic Freedom, www.heritage.org, 29/03/2017 (18 :00)

-Worldwide Governance Indicators, http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home, 29/03/2017 (18:30).

[1] Xavier Sala-i-Martin & Arvind Subramanian, Addressing The Natural Resource Curse: An Illustration From Nigeria, ibid, p 17.

[2] Sanusi Lamido Sanusi, Growth Prospects For The Nigerian Economy, Convocation lecture delivered at the Igbinedion University Eighth Convocation Ceremony, research department of the Central Bank of Nigeria, November 2010, p27.

[3] Xavier Sala-i-Martin & Arvind Subramanian, Addressing The Natural Resource Curse: An Illustration From Nigeria, ibid, p17 .

I–II–2.سياسة التنويع:

في وقت مبكر من السبعينات، شددت الحكومة النيجيرية على ضرورة تنويع قاعدة صادراتها، من خلال انشاء وكالات مختلفة، بوضع عدة سياسات لتحسين الوضع الاقتصادي في البلاد من خلال زيادة حصة المنتجات غير النفطية في إجمالي الصادرات، وبعض هذه السياسات تتجلى في:

– مجلس ترويج الصادرات النيجيريةThe nigerian export promotion council: الذي تم تأسيسه سنة 1976، بهدف Abebefe (1995) :

- تعزيز الجهود الوطنية في تنمية الصادرات عن طريق توليد الأفكار، المقترحات والتدابير الرامية إلى المضي قدما في مسار تجارة التصدير في نيجيريا.
- تقديم المشورة للحكومة في تحديد الصناعات الموجهة نحو التصدير ومساعدتها في تحفيز تنمية الصادرات غير التقليدية.
- مساعدة الحكومة في إنشاء البنى التحتية الضرورية مثل خدمات المعلومات التجارية.

– اصدار المرسوم رقم 18 /86 سنة 1986 المتضمن حوافز التصدير والأحكام المتنوعة، والذي سمح بإنشاء المؤسسات والبرامج الموجهة نحو ترقية الصادرات غير النفطية بشكل خاص، حيث نص على إنشاء ثلاثة صناديق هي: صندوق تنمية الصادرات، صندوق منحة توسع الصادرات وصندوق تعديل تخطيط الصادرات.

– البنك النيجيري للتصدير والاستيراد The nigerian export–import bank: والذي تم تأسيسه سنة 1991 كوكالة ائتمان للتصدير مع هدف عام متمثل في تحقيق نمو اجمالي الصادرات، فضلا عن التوازن الهيكلي وتنويع تكوين الصادرات النيجيرية ووجهتها، حيث يوفر ثلاث خدمات رئيسية تشمل؛ الائتمان، المخاطر البنكية والمعلومات التجارية، وتصدير الخدمات الاستشارية.

– مناطق تجهيز الصادرات: والتي تأسست بموجب المرسوم رقم 91/34 سنة 1991، قصد اعطاء دفع للصناعات الوطنية الناشئة بتشجيعها على التصدير، تخفيض معدلات البطالة عن طريق زيادة فرص التوظيف والحصول على النقد الأجنبي[1].

[1] Adesoji Adetunji Adenugba & Sotubo Oluwatimilehin Dipo, Non-Oil Exports In The Economic Growth Of Nigeria: A Study Of Agricultural And Mineral Resources, ibid, p406- 407.

لقد أنتجت المؤسسات والسياسات المختلفة التي تم اعتمادها من قبل الحكومة نتائج أقل من مرضية، حيث سجل أداء قطاع الصادرات غير النفطية خلال العقود الثلاثة الماضية القليل أو لا شيء على المستوى المطلوب، فرغم الجهود المبذولة لتعزيز هذا النوع من الصادرات في نيجيريا Abogan, et al. (2014)، تقييم الاتجاه وأنماط الأنشطة في القطاع غير النفطي النيجيري يكشف أن مختلف السياسات، والاستراتيجيات وبرامج الإصلاح، لم تؤت ثمارها وان مساهمة القطاعات الفرعية لهذا القطاع كانت ولا تزال مخيبة ومقلقة واقل من كامل إمكاناتها، حيث ظلت حصة الصادرات غير النفطية في إجمالي عائدات التصدير في البلاد منخفضة جدا إذ سجلت نسبة 1٪ سنة 2008 ، و 4.8٪ سنة 2013[1] ، والشكل التالي يبين حصة الصادرات النفطية وغير النفطية في اجمالي الصادرات النيجيرية

الشكل (II–1): نسبة الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات النيجيرية للفترة (1995– 2014)

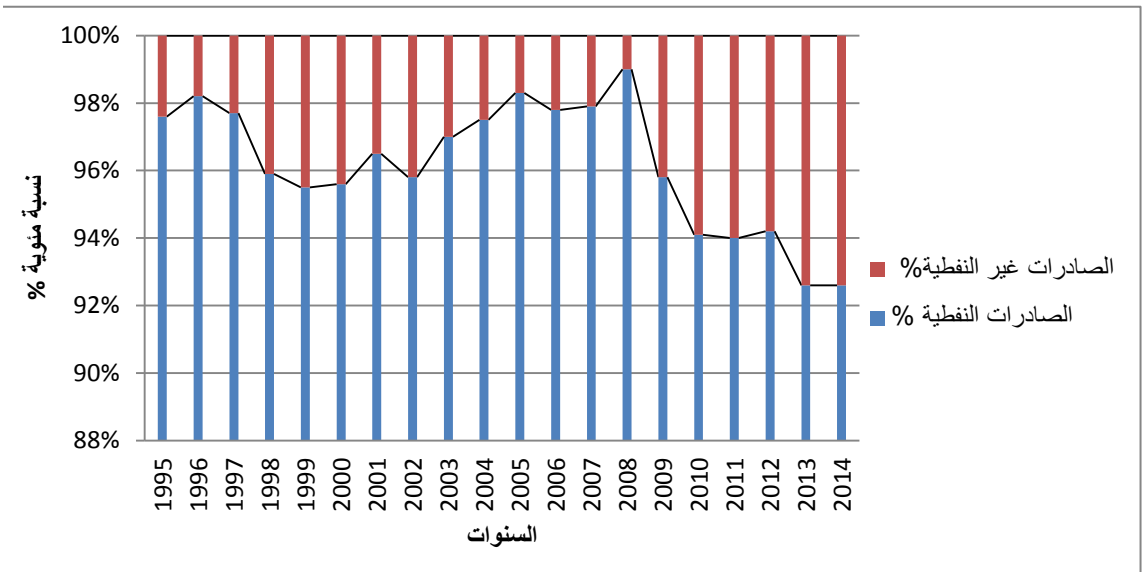

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Central Bank of Nigeria Annual Economic Report – 2014, p276
-IMF : Nigeria: Selected Issues and Statistical Appendix (2001, p49), (2004, p141).
- Sanusi Lamido Sanusi, Con Governor, Growth ProspectsFor The Nigerian Economy, Central Bank of Nigeria, november 2010, p22.

[1] Onodugo Ifeanyi Chris, Benjamin A. Amujiri, Nwuba & Bethram Ndibe, Diversification Of The Economy: A Panacea For Nigerian Economic Development, International Journal of Multidisciplinary Research and Development, vol 2, Issue 5, May 2015, p 477.

في الوقت الحاضر أهم قطاع في نيجيريا هو إنتاج النفط، إذ يوفر 95 % من عائدات النقد الأجنبي، وحوالي أربعة أخماس إيرادات الميزانية العامة (Ikpi, 1988). بالتوازي مع زيادة أهمية قطاع النفط والغاز كان هناك انخفاض عام في مستوى الإنتاج الزراعي، ويمكن رؤية هذه الحقيقة في تدهور ميزان التجارة الخارجية لقطاع الأغذية الزراعية، [Zsarnóczai J. S. et al. (2011)][1]، ويعتقد أن ثلاثة عوامل أثرت سلبا على هذا القطاع، وهي التعليم، البنية التحتية والتضخم، ومن بين هذه العوامل الثلاثة لعب عجز البنية التحتية دورا كبيرا في تثبيط عزيمة المزارعين المحليين، إذ أن حوالي 20 %– 40 % من محاصيلهم السنوية اتلفت بسبب عجز البنية التحتية[2].

الشكل (II–2): المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي النيجيري خلال سنوات مختارة

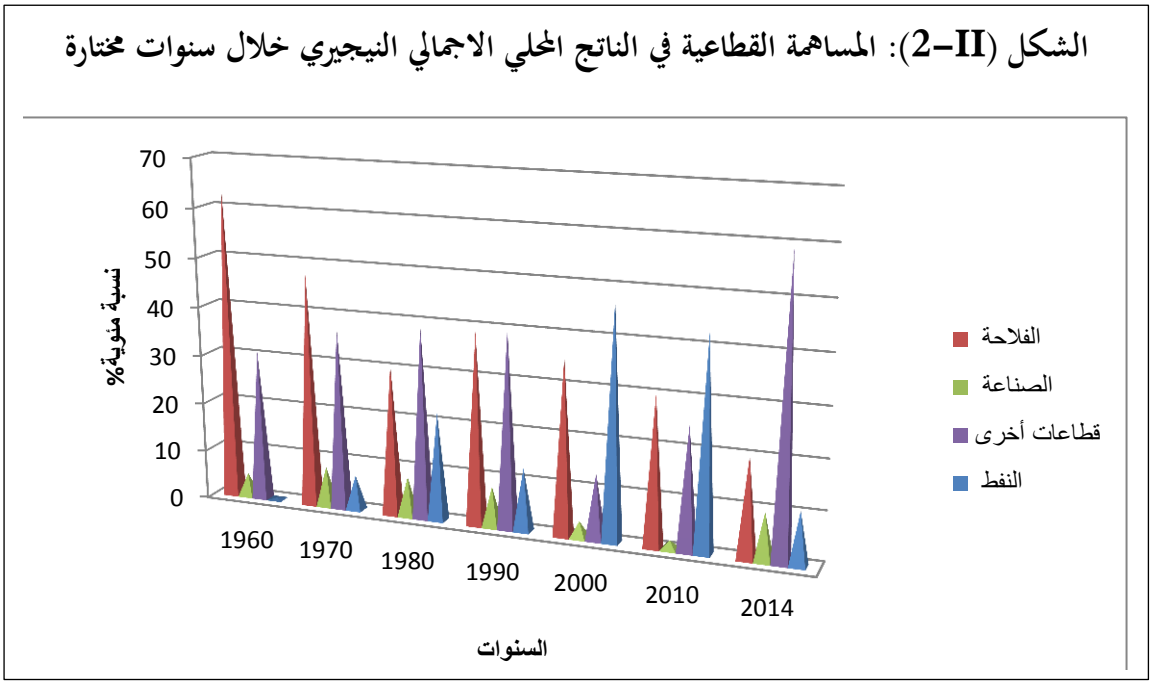

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Bassey Benjamin Esu, Nsobiari F. Awara, Export Promotion And The Global Economic Crisis, experiences and lessons foe Nigeria as a mono-product economy, Acta Oeconomica Pragensia (AOP) 18(4), 2010, p14.
- Central Bank of Nigeria Annual Report -(2011, p283), (2015, p310)

[1] György Iván Neszmélyi, The Motivations For The Diversification Of The Nigerian Economy Focusing On Sustainable Agriculture, ibid, p9.
[2] Chuks Anyanwu and Others, Infrastructure – The Key to Nigeria's Economic Diversification, GTI securities report , 2015, p10.

I–II–3. محاولة نيجيريا تطبيق السياسة النرويجية في إدارة العوائد النفطية:

العديد من الدول حاولت فصل المهام التنظيمية والتجارية في مجال النفط لكنها لم تتمكن من إقامة هذا الفصل بقوة في أي شيء آخر غير شعور رسمي صارم، نيجيريا على سبيل المثال، بدأت صناعتها النفطية مع علاقات تنظيمية رسمية تشبه بشكل مفاجئ العلاقات التي كانت في النرويج، فقبل المشاركة المباشرة للحكومة النيجيرية في مجال النفط، كانت مهمة وزارة الطاقة والمناجم إدارة الامتيازات الممنوحة للشركات الأجنبية لاستخراج النفط في البلاد. وفي عام 1970، أولئك الذين يعملون في مجال الهيدروكربونات داخل الوزارة انفصلوا باسم إدارة الموارد البترولية للتعامل مع المطالب التنظيمية المتزايدة (Nwokeji 2007). ومع إنشاء شركة النفط الوطنية الأصلية في عام 1971، شكلت الشركة الوطنية النيجيرية للنفط، الوزارة وإدارة الموارد البترولية ثلاثي مماثل تماما في علاقة رسمية كالذي شكلته النرويج مع وزارة الصناعة، مديرية البترول والشركة الوطنية للنفط Statoil.

وفي حين تمكنت الهيئات الحكومية الثلاث في حالة النرويج من الصمود وتحقيق التوازن، ثالوث نيجيريا تدهورت بسرعة في وجه الاستبداد الدائم للسكرتارية في الوزارة، الذي كان قادرا على قمع وسلب كل من شركة النفط الوطنية النيجيرية وموظفي الخدمة المدنية في دائرة الموارد البترولية.

وردا على الإدارة الكارثية لقطاع النفط النيجيري في إطار هذا الترتيب الثلاثي، ومع المنطق المتمثل في تعزيز المواهب البشرية المحدودة في نيجيريا في مجال النفط، تم الجمع بين شركة النفط الوطنية النيجيرية (The Nigerian National Oil Company) وإدارة الموارد لتشكيل المؤسسة الوطنية النيجيرية للبترول (The Nigerian National Petroleum Corporation) في عام 1977. وقد اعيد إنشاء الاستقلال التنظيمي الرسمي في الثمانينات، وألغي في عام 1998، وأعيد تشكيله مرة أخرى سنة 1999.

غير أنه حتى في فترات الرقابة التنظيمية الرسمية (بما في ذلك الرقابة الحالية)، لم تتمكن الهيئة التنظيمية من الحصول على موارد كافية للإشراف والرقابة الفعالة على صناعة النفط بشكل فعال، والسبب الرئيسي يكمن في كون أن النظام السياسي في نيجيريا مبني على شبكة رعاية تغذيها عائدات النفط، وأن أولئك الذين في السلطة نفروا من دعم وتطوير هيئة تنظيمية مستقلة يمكن أن تقيد قدرتهم على توزيع الغنائم إلى ذوي القربى والشركاء (Thurber, Emelife, and Heller 2010)[1]. وفي سنة 2012 تم انشاء صندوق النفط

[1]Mark Thurber, David Hults & Patrick R.P. Heller, The Limits Of Institutional Design In Oil Sector Governance: Exporting the Norwegian Model, ibid, p10- 11.

النيجيري باسم هيئة الاستثمار السيادية النيجيرية (Nigeria Sovereign Investment Authority) كخطوة لضبط سلوك انفاق العائدات، غير أن النتائج التي يكشفها معهد صناديق الثروة السيادية في آخر استطلاع لقيمة موارد الصندوق، والتي قدرة بـ 1 مليار دولار أمريكي فقط مطلع السنة الجارية (2017)[1]، يثبت فشل السياسة المعتمدة من قبل الحكومة، وضرورة تبني استراتيجية سليمة في ادارة العوائد النفطية بين الانفاق والادخار.

وعلى العموم يمكن القول ان تنظيم قطاع البترول النرويجي يتميز بفصل واضح للأدوار مع مؤسسة نفطية وطنية ناجحة للغاية، في حين انه في حالة نيجيريا، حتى وإن أظهر مبدأ فصل الأدوار على السطح، تتناثر ديناميكية الوظائف مع الازدواجية في المهام والإدارة الضعيفة مع القدرات التقنية المنخفضة، إذ تشير مؤشرات الحكم أن النتيجة التي حققتها النرويج تجعل قطاعها النفطي أكثر جاذبية لشركات النفط العالمية مقارنة بنيجيريا، مما يخلق ظروف ملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية لخلق القيمة.[2]

II. المقاربات النظرية والتطبيقية حول قضية التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية:

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي أهمية بالغة في أدبيات اقتصادات التنمية، وبشكل خاص في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية نظرا لطبيعة الهيكل الاقتصادي في هذه الدول، والذي يعتمد في الغالب على تشكيلة صادرات يغلب عليها طابع التركيز في سلع أساسية تمتاز بخاصية النضوب. لقد أشار Lederman and Maloney (2003) في هذا الاتجاه أن ما يقلل احتمالية تحقيق النمو الاقتصادي هو التركيز في عائدات التصدير، التي تقف كحائل أمام هدف تحقيقيه Al-Marhubi (2000), Agosin (2007) and Lederman and Maloney (2008) ، في حين يرى Hausmann et al., (2007) انه بينما يعيق تركيز الصادرات النمو، تنويع الصادرات يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، فالتنويع الاقتصادي عامة وتنويع التصدير على وجه الخصوص من الاستراتيجيات المتاحة لضمان الاستدامة الاقتصادية Auty, (1988,1993); Humphreys et al., (2007a)

إن الدراسات الأدبية والتجريبية التي عالجت موضوع التنويع في الدول الغنية بالموارد الطبيعية غالبا ما تتعدد اتجاهاتها في خضم التحليل، بسبب طبيعية تشعب وتعدد الأبعاد التي يحتويها، ومع ذلك جل الدراسات السابقة

[1] www.swfinstutute.org, 20/03/2017 (18:20).
[2] Shweta Jadhav, Petroleum Resource Management: The Role Of Institutional Frameworks And Fiscal Regimes In Value Creation, A Comparative Analysis for Norway and Nigeria, ibid, p39.

التي تناولت هذه القضية ركزت على نقطتين أساسيتين هما: نظرية المرض الهولندي في اطار أطروحة نقمة الموارد الطبيعية (1997) T.L. Karl، (1999)Ross ، ودور الاطار المؤسساتي في تعزيز أو عرقلة مسار التنويع ؛ هنا يرى (2003) Jeffery.D.Sachs أن تفسير مستوى التنمية في البلد يمكن ارجاعه بالدرجة الاولى إلى نوعية المؤسسات وليس فقط إلى نقص الموارد، وأن المؤسسات الجيدة تعزز التنمية أما المؤسسات السيئة فتؤثر سلبا على فرص نجاحها حتى ولو كانت الظروف ملائمة، نفس الشيء بالنسبة لـ Malik and Temple (2009) اللذان يريان أن فشل الدولة في التنويع قد يكون عائدا لفقه النوعية المؤسساتية الذي هو نتاج الخصائص السياسية، الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

وعموما الدراسات السابقة التي تم ايجادها بغية استخدامها كداعم للاطار النظري في هذه الدراسة: يمكن تقسيمها إلى ثلاثة محور، هي:

- دراسات حول طبيعة العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي مدعومة بنظرية نقمة الموارد.
- دراسات حول محددات التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات.
- دراسات حول القطاعات غير النفطية.

I–II. الدراسات السابقة حول العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادية مع نظرية نقمة الموارد:

رغم وفرة الدراسات الأدبية والتطبيقية التي عالجت هذا الاتجاه إلا انه تم التركيز على الدراسات الواردة فيما يلي، على اعتبار أن جوهر هذا البحث يتمحور حول قضية التنويع الاقتصادي بالدرجة الاولى، وهذه الدراسات هي:

- Jeffrey D. Sachs and Andrew M. Warner (1995[1]): تختبر هذه الدراسة العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، في عينة كبيرة من الدول خلال الفترة (1971-1989) في الجانب التحليلي وعينة مكونة من 18 دولة في الجانب التطبيقي، باستخدام منهجيتي المربعات الصغرى الاعتيادية بخطوتين 2SLS والمتغيرات المساعدة IV، وقد بينت النتائج ان الاقتصادات التي تمتلك نسبة عالية من صادرات الموارد الطبيعية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1971(كسنة أساس) تتجه إلى تحقيق معدلات نمو متدنية خلال العشرين سنة اللاحقة. هذه النتائج يمكن أن تفسر في سياق ثلاثة أدبيات: العديد من الجوانب المتعلقة

[1] Jeffry D.Sachs & Anderw M.Warner, Natural Resource Abundance And Economic Growth, ibid, pp 1-47.

بالنمو الداخلي يصعب اختبارها، وفي الحالات التي يمكن اختبارها فيها، لم يعثر على دعم قوي للفكرة القائلة أن النمو الداخلي يشرح درجة الاختلاف بين البلدان. النماذج المقدمة تدعم فكرة عامة مفادها ان الهيكل الصناعي مهم في النمو، ونتائج هذه الدارسة تتفق مع هذا الرأي ؛ وبشكل أكثر تحديد، النتائج تتفق مع الرأي القائل بأن التقسيم الرئيسي لآثار النمو الداخلي هو التصنيع القابل للتداول مقابل قطاعات الموارد الطبيعية.

هذه النتائج تتفق مع الدراسة التي قدمها نفس الاقتصاديين سنة 1997[1]، مع فارق بسيط في حجم العينة التحليلية (95 دولة في مقال سنة 1997، و97 دولة في دراسة سنة 1995)، وتغيير في سنة الأساس (حيث أصبحت 1970) خلال الفترة (1970-1990)، وفي بعض المتغيرات (ادراج متغيري تراكم رأس المال البشري ونسب الانفاق الحكومي في مقال 1997 مقابل متغير فعالية الحكومة واللامساواة في دراسة 1995) ؛ إضافة إلى النتائج أعلاه وجدت دراسة Sachs and Warner (1997) ان وفرة الموارد ترتبط مع انخفاض معدلات الادخار والاستثمار.

- Jeffrey D. Sachs & Andrew M. Warner (2001[2]): تلخص هذه الورقة، وتمدد البحوث السابقة التي أظهرت دليلا على وجود "نقمة الموارد" في الدول التي تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية، والتي رغم ذلك تعاني بطء في النمو مقارنة بالدول الفقيرة من هذا العنصر، حيث تهدف هذه الورقة إلى ادخال المتغيرات الجغرافية والمناخية في شرح النقمة لمجموعة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية خلال الفترة (1970-1990) باستخدام طريقة OLS، وقد بينت النتائج أن ادراج المتغيرات المناخية والجغرافية لا يقصي فرضية نقمة الموارد، وأن وفرة الموارد تميل إلى رفع الأسعار في الاقتصاد (المغالاة في الأسعار)، وتزاحم النشاط المقاولاتي ونشاطات الابتكار، وتخلق سلوك البحث عن الريع والفساد الذي يغير اتجاه النشاطات الاقتصادية من مؤيدة للنمو إلى مثبطة له، ونتيجة لذلك، تميل هذه الدول إلى فقدان النمو الذي تقوده الصادرات.

- Thorvaldur Gylfason (2004[3]): تستعرض هذه الورقة البحثية العلاقة بين التبعية للموارد الطبيعة وأداء النمو الاقتصادي، وتشدد حول الكيفية التي تميل بها كثافة راس المال الطبيعي إلى مزاحمة مختلف أنواع رأس المال الأخرى من خلال خمسة قنوات هي: "قناة المرض الهولندي ورأس المال الأجنبي، قناة سلوك البحث عن الريع ورأس المال الاجتماعي، قناة التعليم ورأس المال البشري، قناة الادخار، الاستثمار ورأس المال المادي وقناة النقود،

[1] Jeffry D.Sachs & Anderw M.Warner, Natural Resource Abundance And Economic Growth, ibid, pp 1-49.
[2] Jeffrey D. Sachs & Andrew M. Warner, Natural Resources and Economic Development: The curse of natural resources, European Economic Review 45 (2001), pp 827-838, Elsevier (www.elsevier.com).
[3] Tholvador Gylfason, Natural Resources And Economic Growth : From Dependence To Diversification, ibid, pp 1-33.

التضخم ورأس المال المالي" ؛ وبالتالي اعاقة النمو الاقتصادي عبر البلدان. وتقدم الورقة دليلا تجريبيا لتأثير التبعية على هذه الدول، حيث أن الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية يضعف مختلف الترتيبات المؤسسية والمجتمعية التي تحتاج إلى أن تكون قوية لتعزيز النمو الاقتصاد، فالاعتماد الكبير على وفرة الموارد يميل إلى الارتباط مع الفساد، عدم المساواة والقمع السياسي، الذي يعيق النمو والتقدم الاقتصادي، وبالتالي تصبح هذه الدول أقل جذبا للاستثمارات الأجنبية والمحلية وللتجارة، أكثر فسادا، أقل تطبيقا للمساواة وتمتعا بالحريات السياسية، ذات مستوى تعليمي متدني، لا تملك عمقا ماليا، مقارنة بدول أخرى أقل اعتمادا على الريع المتأتي من الموارد الطبيعية.

- Paul Stevens & Evelyn Dietsche (2008[1]): تعالج هذه الورقة التحديات التي تواجها البلدان المصدرة للنفط والمعادن في التصدي لنقمة الموارد الطبيعية، من خلال القاء الضوء على أربعة أسئلة رئيسية هي، اثار ارتفاع أسعار النفط والمعادن على الدول المصدرة، تجارب إدارة الموارد الطبيعية، دور النوعية الجيدة للمؤسسات في ادارة عوائد الموارد والسبل الممكنة للمضي قدما، وقد بينت نتائج التحليل ان:

– وفرة الموارد تقود إلى مجموعة من النتائج السلبية التي يسببها الريع الذي تعودت عليه الحكومات، وان البلدان ذات الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال قد تكون عرضة لسلوك الدولة المفترسة التي لا تستفيد سوى القليل من مواردها.

– الترتيبات المؤسسية قد تكون الحل لضمان التأثير الايجابي لإيرادات الموارد على التنمية الاقتصادية .

– السياسات الاجتماعية التي تساهم في تراكم رأس المال البشري هي التي تسبق التحسينات في نوعية المؤسسات، والتي بموجبها تكون البلدان الغنية بالموارد قادرة على التغلب على نقمة الموارد، وهو ما يتطلب اطار نظري قادر على التقاط القواسم المشتركة عبر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية السياسية والاجتماعية التي تؤدي إلى تغيرات في بنية السياسة المحلية والمؤسسات الداعمة لها.

- Michael Alexeev and Robert Conrad (2009[2]) : هدف هذه الورقة هو الاظهار انه خلافا للادعاءات الواردة في العديد من الدراسات الحديثة، النتائج المتوصل إليها بخصوص التأثير السلبي لريع النفط والموارد المعدنية الأخرى على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، كانت مغلوطة في الغالب بسبب التفسير الخاطئ للبيانات المتاحة الناتجة عن التداخل بين متغيرات الدراسة، لذلك اختصت هذه الورقة بمناقشة اتجاهين لتجاوز هذا الخلل، الأول يتمثل في تحديد الأثر المباشر للموارد الطبيعية على معدلات النمو الاقتصادي من خلال

[1] Paul Stevens & Evelyn Dietsche, Resource Curse: An Analysis Of Causes, Experiences And Possible Ways Forward, Energy Policy 36 (2008), pp 56–65, Elsevier (www.elsevier.com).

[2] Michael Alexeev and Robert Conrad, The Elusive Curse Of Oil, The Review of Economics and Statistics, 91(3) August 2009, pp 586–598.

اختبار العلاقة بين النصيب الأولي للفرد من الناتج المحلي الاجمالي والنمو على المدى الطويل، أما الثاني فيركز على أثر الموارد الطبيعية على النوعية المؤسسية عن طريق ادخال العلاقة الايجابية بين ريع الموارد والنصيب الأولي للفرد من الناتج المحلي الاجمالي، العينة مكونة من حوالي 37 دول نامية مصدرة للنفط خلال سنوات مختارة اعتمادا على الدراسات السابقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية بخطوتين Two Stage Least Squares Regression (2SLS)، أما النتائج التي تم التوصل إليها فبينت ان وفرة ريع الموارد الطبيعية ترفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي دون احداث تحسن متزامن في النوعية المؤسسية للبلد، بسبب هذا ولأن المؤسسات في البلدان قليلة الموارد الطبيعية ترتبط بشكل إيجابي مع إجمالي الناتج المحلي، استخدام الناتج المحلي الإجمالي كعنصر متحكم في انحدار نوعية المؤسسات على الثروة النفطية أو المعدنية، يجعل النتائج متحيزة نحو التأثير السلبي للموارد الطبيعية على المؤسسات، ووفقا لحجم الناتج المحلي الاجمالي ينبغي أن تتمتع البلدان الغنية بالموارد الطبيعية بمؤسسات جيدة، لأن مؤسساتها ضعيفة مقارنة بالبلدان الصناعية مع مستويات مماثلة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي هذه الحالة، من الخطأ القول أن الثروة النفطية تسبب تدهور في نوعية المؤسسات، لأنها ببساطة لم تحسنها.

نتائج العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنوعية المؤسسية تكشف أيضا ان العلاقة السببية الرئيسية بين المتغيرين تذهب من المؤسسات نحو النمو وليس العكس.

- Omar Joya (2015[1]): تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة التي تربط بين "الموارد الطبيعية – النمو– التقلب" من خلال تقييم دور التنويع الاقتصادي، بالتركيز على معالجة ثلاثة مجالات نوقشت في الأدبيات السابقة حتى الآن، وهي: نظرية نقمة الموارد ومحاولات استكشاف أثر الريع على النمو من خلال النظر في قناة التقلب ؛ تقييم تأثير التقلبات على النمو في البلدان الغنية بالموارد الطبيعة ؛ وتحليل تأثير التنويع على تقلبات النمو، باستخدام بيانات المدخلات والمخرجات لبناء مؤشر يلتقط تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد وكثافة الروابط بين الصناعات.

الدراسة التطبيقية تتضمن عينة مكونة من 123 دولة، للفترة (1990-2011)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين في المتوسط (الوسط الحسابي) ARCH -In-Mean model، أما النتائج المتوصل إليها فقد أثبتت أن وفرة الموارد تمارس تأثير سلبي على النمو من خلال قناة التقلب، وفي حين أن الآثار المباشرة من وفرة الموارد على النمو إيجابية، الآثار غير المباشرة العكسية من الموارد الطبيعية عن طريق قناة

[1] Omar Joya, Growth And Volatility In Resource-Rich Countries: Does Diversification Help?, Structural Change and Economic Dynamics 35 (2015), pp 38–55, Elsevier (www.elsevier.com).

التقلب يمكن أن تكون واسعة ؛ التنويع الإنتاجي يعوض الآثار السلبية لوفرة الموارد والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي التي تثار بفعل قناة التقلب. عندما يتم السيطرة على التنويع، يختفي الأثر السلبي لتقلبات النمو الناجم عن وفرة الموارد. البلدان التي باشرت التنويع الاقتصادي تتمتع بآثار إيجابية من ريع مواردها، وبخلاف ذلك، الدول الغنية بالموارد الطبيعية التي لا تنوع قاعدتها الانتاجية، تكون أكثر عرضة لتسجيل انخفاض في معدلات النمو والمعاناة من نقمة الموارد.

II–II. الدراسات السابقة حول محددات تنويع الصادرات والتنويع الاقتصادي:

وتنقسم إلى دراسات ركزت على دور المحددات المؤسسية والسياسية دون غيرها في عملية التنويع، وأخرى اقتصادية محضة، في حين دمجت البقية بين مختلف أنواع المحددات.

- Marian Bond and Elizabeth Milne (1987[1]): تستعرض هذه الورقة الظروف التي يمكن من خلالها لتنويع الصادرات أن يؤدي إلى نمو في النشاط الاقتصادي من خلال تحقيق نمو في الأرباح وتجاوز مشكل عدم استقرار مكاسب التصدير، بالتركيز على تحليل دور البيئة الاقتصادية الداخلية والخارجية لمجموعة من الدول النامية، فضلا عن دراسة العلاقة بين تنويع الصادرات وكفاءة تخصيص الموارد، وتأثير حوافز سياسات الاقتصاد الكلي من جانب العرض على تنويع الصادرات، إلى جانب توجيه المناقشة على مؤشرات مختارة في الاقتصاد الكلي لمجموعات من البلدان النامية في دراسات حالة لأربعة بلدان هي: ماليزيا، كوت ديفوار، غانا والأرجنتين، وقد بينت نتائج التحليلية والتطبيقية لعينة كبيرة من الدول خلال الفترة (1964–1981) باستخدام منهجية الانحدار المتعدد، عدم وجود علاقة فريدة من نوعها بين تنويع الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة إلى التغييرات في تنويع الصادرات ومسار اتجاه النشاط الاقتصادي، وفي حين أنه يتم دعم أهمية تنويع الصادرات على نطاق واسع في هذه الدول، وبشكل خاص في الصناعات، تبين النتائج أن تنويع قاعدة التصدير، في حد ذاته، لا يضمن أي عائدات تصدير أو نمو حقيقي مالم يكن الوضع الاقتصادي الكلي داعما للتنمية.

[1] Marian Bond and Elizabeth Milne, Export Diversification In Developing Countries: Recent Trends And Policy Impact, World Economic and Financial Surveys, staff studies for the world economic outlook, IMF, August 1987, pp 98-144.

- Graham A Davis (1998 [1]) : تقدم هذه الورقة التحليل القطاعي في دراسات حالة لمجموعة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل نيجيريا وزامبيا، من منظور افتراض أن انتاج المعادن يولد العجز البيروقراطي الذي يخنق النمو، وأن الاقتصادات المعدنية التي لم تحقق أداء جيدا من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، كانت ضحية التشرذم العرقي واتجاهات الأسعار المعدنية غير المواتية. الدراسة ذات طابع تحليلي توصلت إلى ان استخراج المعادن يؤثر سلبا على سلوك الحكومات، حيث أنه إما يمنع قوة الحكومة أو يعزز حكومة ضعيفة، وانه يخفف القيود على مساءلة ضعف النخب، حيث أن الكسب المالي المفاجئ المتأتي من قطاع التعدين، يسمح للحكومات بتأخير سياسات الاقتصاد المفتوح الرامية إلى التنويع القطاعي التي لا تحظى بشعبية من الناحية السياسية، الشيء الذي ينتج ضعف الأداء الاقتصادي.

- Benn Eifert, Alan Gelb, and Nils Borje Tallroth (2003[2]): الهدف من هذا المقال هو مقارنة الاقتصاد السياسي للسياسة المالية وإدارة الاقتصاد بين الدول المصدرة للنفط مع مختلف الأنظمة السياسية على نطاق واسع، في محاولة لتحديد العوامل التي ساعدت بعض الدول في إدارة عائدات النفط على نحو فعال في تحقيق هدف التنويع، المقال ذو طابع تحليلي ركز على مفهوم الاقتصاد السياسي وتقسيمات الدول من الناحية المؤسسية والسياسية، وخلص إلى أن هناك الحاجة إلى انتهاج سياسات حذرة في إدارة الموارد الطبيعية، والاهتمام بمبدأ الشفافية ورفع مستوى الوعي العام، المتبوع بتعزيز دور المجتمع المدني في القيام بعملية المساءلة الديمقراطية، لضمان تسيير أحسن لعوائد النفط.

-Thad Dunning (2005[3]): تربط هذه الدراسة الآداب المتباينة حول العلاقة بين ثروة الموارد، ومختلف المتغيرات التابعة، وتبرهن ان لدى النخب حوافز مختلفة من اجل التنويع بعيدا عن الاعتماد على الموارد الطبيعية، وهذه الحوافز قد تتوسط العلاقات بين الموارد والنتائج الاقتصادية والسياسية، من خلال تقديم دراسات حالة حول المفاضلة التي قد تواجهها النخب في الاختيار بين فوائد التنويع الاقتصادي وامكانية التنافس السياسي المستقبلي، في ثلاثة دول غنية بالموارد الطبيعية هي بوتسوانا، اندونيسيا و زائير (دولة الكونغو حاليا).

[1] Graham A Davis, The Minerals Sector, Sectoral Analysis And Economic Development, Resources Policy. Vol. 24 No. 4, 1998, pp 217-228, Elsevier (www.elsevier.com).
[2] Benn Eifert, Alan Gelb, and Nils Borje Tallroth, Managing Oil Wealth, Finance & Development, a quarterly magazine of the IMF, vol. 40 n° 1, March 2003, pp 1-11.
[3] Thad Dunning, Resource Dependence, Economic Performance, and Political Stability, Journal of conflict resolution, Vol. 49 No. 4, August 2005, pp 451-482.

يرى Dunning أنه في الحالات الثلاث التي توضح مسارات توازن نموذج نظرية الألعاب في مرحلة ما بعد الاستقلال، أثرت ثلاثة متغيرات على حوافز النخب لإحداث التنويع في بوتسوانا، زائير واندونيسيا وهي: هيكل السوق العالمية الخاصة بالموارد (تقلب سوق الموارد)، درجة المعارضة المجتمعية للنخب، وأولوية تنمية القطاع الخاص خارج الموارد الطبيعية.

في بوتسوانا، البنية غير العادية في السوق العالمي للماس، وعلاقة الدولة بالشركات الرائدة المستثمرة متعددة الجنسيات في هذا المجال (شركة Debeers)، أدت إلى تخفيض تقلب إيرادات الموارد. على النقيض من ذلك، في أكثر الحالات النموذجية التي قدمتها زائير واندونيسيا، تقلب إيرادات الموارد الطبيعية لم يخلق حوافز اقتصادية هامة للحد من الاعتماد عليها. في هاتين الحالتين، درجة المعارضة المجتمعية إلى النخبة الحاكمة شكلت حوافز سياسية للتنويع. درجة عالية من المعارضة المجتمعية لموبوتو[1] في زائير أدى به إلى الاعتقاد بأن الاستثمارات في البنية التحتية وغيرها من السلع العامة من شأنها أن تشكل تهديدا لقبضته على السلطة السياسية، أما في اندونيسيا، فقد كان سوهارتو[2] قادرا على الحد من المخاطر السياسية للتنويع من خلال تعزيز أنشطة خاصة للمجموعات الاقتصادية القوية، ذات الجماعات الضعيفة سياسيا من رجال الاعمال الصينيين العرقيين، مما أتاح تنويع كبير على مدى فترة ولايته في السلطة.

التطوير المسبق من القطاع الخاص خارج قطاع الموارد، أثر أيضا على جاذبية التنويع في كلتا الحالتين :في زائير (دولة الكونغو) الفوائد الاقتصادية المحتملة من الاستثمار في التنويع كانت في حدها الأدنى، في حين أنها كانت كبيرة في إندونيسيا.

من خلال التأثير على حوافز النخب لتعزيز وتنويع الهيكل الاقتصادي، شكلت هذه العوامل نتائج مختلفة على طول أبعاد الأداء الاقتصادي والاستقرار السياسي ؛ في بوتسوانا، مع تدفق مستقر على نحو غير عادي لدخل الماس، شهدت الدولة تقلبات مالية ضعيفة وأداء اقتصادي جيد، في حين أدى استمرار الاعتماد على الموارد واللاتنويع (de-diversification) في اقتصاد زائير إلى ضعف الأداء الاقتصادي، في حين جلبت إندونيسيا التنويع تحت حكم سوهارتو مع فوائد اقتصادية ولكن أيضا مع زيادة خطر المنافسة السياسية.

- Thorvaldur Gylfason (2005[3]) : تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين **التنويع السياسي** بعيدا عن تركز السلطة في أيدي نخب سلطوية من خلال الاستثمار في رأس المال الاجتماعي، **والتنويع**

[1] Mobutu Sese Seko: ثاني رئيس لجمهورية الكونغو الدمقراطية من 1965 إلى 1997 (غير اسم الدولة إلى زائير في 1971 حتى 1997).
[2] Soeharto : ثاني رؤساء اندونيسيا، حكم اندونيسيا على مدى 32 عاما عقب عزل أحمد سوكارنو في عام 1967 حتى استقالته في 1998.
[3] Thorvaldur Gylfason, Institutions, Human Capital, And Diversification Of Rentier Economies, ibid , pp1-13.

الاقتصادي بعيدا عن الأنشطة القائمة على الموارد الطبيعية في التصنيع ،التجارة والخدمات مع **النمو الاقتصادي**، في مجموعة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية ؛ الدراسة ذات طابع تحليلي، والنتائج التي تم التوصل إليها تنص على أن التنويع السياسي يعزز النمو الاقتصادي عن طريق توزيع السلطة بعيدا عن النخب السياسية إلى الشعب ؛ المؤسسات ذات النوعية الجيدة والبنية التحتية تشجع النمو الاقتصادي فضلا عن التنويع السياسي ؛ النمو السريع يتطلب تراكم نوعية جيدة لمختلف أنواع رأس المال (المادي، البشري، الطبيعي، المالي...) وهذه الأنواع تتجه إلى أن تكمل بعضها البعض في عملية النمو. نقطة مهمة أخرى تم إدراجها تتمثل في كون أن فشل بعض الدول في إدارة وفرة الموارد الطبيعية بشكل جيد بدعم من مؤسسات سليمة، بما في ذلك الحرية والديمقراطية، ينتج صراعات مدمرة بين الفئات التي تتميز بسلوك البحث عن الريع، مع احساس المواطنين بشعور زائف بالأمن، وبالتالي اهمال الكثير من الجوانب الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي.

- Alexis Habiyaremye and Thomas Ziesemer (2006[1]): تبحث هذه الدراسة في درجة الاعتماد على السلع الأساسية في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية، من خلال اختبار الآثار الفردية والمشتركة لمختلف مؤشرات القدرة الاستيعابية (مخزون رأس المال البشري، البنية التحتية وتراكم رأس المال) على تنويع الصادرات في عينة فرعية مكونة من بلدان جنوب الصحراء الافريقية وبلدان نامية أخرى للفترة (1990-1999) باستخدام طريقة OLS، وقد أظهرت النتائج أن مخزون رأس المال البشري والبنية التحتية وحجم السكان عناصر حاسمة للقدرة الاستيعابية وتفسير التغير في درجة تنويع الصادرات في بعض دول العينة في حين أن ريع الموارد الطبيعية يعيق فرص التنويع في كل دول جنوب الصحراء الافريقية.

- Severin Yves KAMGNA (2007[2]): الهدف من هذه الورقة تحديد الشروط الأساسية لإحداث عملية التنويع الاقتصادي في دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا Communauté Economique et Monétaire de l'Afrique Centrale (CEMAC)، (الكامرون، التشاد، جمهورية افريقيا الوسطى، الكونغو، الغابون وغينيا الاستوائية)، حيث تتميز هذه الدول بضعف تنويع المنتجات والصادرات، وأداء اقتصادي متدني يعتمد على أنشطة القطاعات الضعيفة المتمثلة في بعض المواد الخام، وقد بين التحليل أنه رغم نمو وزن الصادرات من السلع في خلق الثروة خلال الفترة 2006- 1987، بقيت المنتجات المصدرة شبه متطابقة.

[1]Alexis Habiyaremye & Thomas Ziesemer, Absorptive Capacity And Export Diversificaton In Sub-Sharan Countries, United Nations University - MERIT working paper 2006-030, june 2006, pp1-35.

[2] Severin Yves Kamgna, Economic diversification in central Africa, Munich Personal Repec Archive (MPRA) working paper No. 9602, october 2007, pp 1-32.

أما نتائج الدارسة التطبيقية التي أجريت على 18 دولة افريقية خلال الفترة (1996-2001) باستخدام الانحدار المتعدد، فقد أثبتت أن أهم العوامل التفسيرية للتنويع هي: توازن الميزانية، درجة الانفتاح التجاري ومعدل الاستثمار، وأن هناك تأثير غامض للاستثمارات في عملية التنويع يتمثل في توجهها نحو استغلال الموارد الطبيعية (النفط، الغاز والماس...)، كما أظهرت النتائج ان جميع هذه المتغيرات من المرجح أنها تشجع التركيز عوض التنويع.

- Ahmed Al –Kawaz (2008[1]): تتناول هذه الدراسة مسألة التنويع الاقتصادي باعتباره شرطا لازما، ولكن ليس كافيا لتعزيز عملية التنمية الاقتصادية في دولة الكويت، والدول المصدرة للنفط على حد سواء، حيث ركزت الدراسة على تقديم تحليل مقارن حول درجة التنويع بين دولتي الكويت والنرويج باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات، وكذا تقدير نموذج قياسي لمحددات التنويع في خمسة دول مختارة من منظمة الأوبك هي: اندونيسيا، ايران، الكويت، عمان، وفنزويلا. خلال الفترة (1991- 2001) باستخدام منهجية Feasible Generalized Least Squares (FGLS)، وقد بينت النتائج أن كلا من الاستثمار والاطار المؤسساتي محددات جد مهمة للتنويع الاقتصادي، في حين أظهرت نتيجة سعر الصرف الحقيقي ان تخفيض قيمة العملة ليس دائما السياسة الموصي بها لتعزيز التنويع. إلى جانب ذلك تعتبر تنمية دور الدولة والنوعية الجيدة لرأس المال البشري المدعومة بسياسات قطاعية متكاملة مع الاقتصاد الكلي شروط مسبقة لتحقيق التنويع في هذه الدول.

- Alan Gelb (2010[2]) : الهدف من هذه الدراسة إلقاء الضوء على مشكلة الاعتماد على الموارد الطبيعية خاصة في الدول المصدرة للنفط، والتركيز على بعض القضايا التي تواجهها سياسات هذه البلدان. لقد بين التحليل أن هناك نوعين من رأس المال يمكن اعتبارهما مكملان لرأس المال الطبيعي هما رأس المال البشري ورأس المال المؤسسي، حيث أن الدول التي نجحت في التخلص من نقمة الموارد هي الدول التي استخدمت بنجاح مواردها الطبيعية لمزيد من النتائج التنموية، وفعلت ذلك على اساس ارتفاع وتزايد مستويات رأس المال البشري، نفس الشيء بالنسبة للجانب المؤسسي، حيث أثبتت العديد من الدراسات ان الاختلافات في نوعية المؤسسات هي جذر تباين مسارات النمو في الدول الغنية بالموارد الطبيعة الناجحة والأقل نجاحا، وأن النوعية الجيدة

[1] Ahmed Al-kawaz, Economic Diversification : The Case Of Kuwait With Reference To Oil Producing Countries, ibid, pp 23- 47.
[2] Alan Gelb, Economic Diversification In Resource Rich Countries, ibid, pp 1-23.

للمؤسسات ترتبط بعلاقة ايجابية وقوية مع مستوى الدخل الفردي، مما يعني أن نوعية المؤسسات تمتلك علاقة وثيقة مع امكانيات التنويع.

- Felipe Starosta De Waldemar (2010[1]): تقدم هذه الورقة تحليلا حول محددات التنويع الاقتصادي بالنظر في العلاقة بين مستوى سلوك البحث عن الريع (التربح) ونمط تنويع الصادرات،كإسهام في سد الثغرة التي وردت في الأدبيات السابقة والتي أهملت مشكل ارتفاع تداخل السببية العكسية من التخصص إلى المؤسسات، الدراسة التطبيقية تشمل عينة مكونة من أكثر من 130دولة خلال الفترة (1995-2007) باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM، وقد أظهرت النتائج أن مستوى الريع يؤثر ايجابا على مؤشر التخصص (التركيز)، وهو ما يعني ضمنا ان ريع الموارد يؤثر سلبا على تنويع المنتجات (مجموعة واسعة من المنتجات التي يتم إنتاجها وتصديرها من بلد)، وأن وجود مستوى عال من الأنشطة الريعية يتلف عملية التنويع، كما تم اكتشاف علاقة على شكل حرف U بين التنويع والتطوير التام للمنتجات. النتائج نصت ايضا على انه للخفض من مؤشر التركيز الاقتصادي (مؤشر theil) بنقطة واحدة، نحتاج إلى خفض مؤشر الفساد بـ1.39 نقطة، وحتى لو كان هذا يبدو تطورا كبيرا، فهو أصغر بكثير من القفزة اللازمة في مستوى الإيرادات لإحداث تغيير مماثل في الهيكل الإنتاجي.

- Manuel Herédia Caldeira Cabral & Paula Veiga (2010[2]) : ركزت هذه الورقة على دراسة المحددات الاقتصادية والمؤسسية لنجاح استراتيجيات التنويع والتطوير الاقتصاديين في دول جنوب الصحراء الافريقية، والعلاقة بين التطور والتنويع في تحقيق استقرار معدلات النمو. الدراسة التطبيقية اختبرت محددات تنويع الصادرات وتطور الصادرات في انحدارات منفصلة باستخدام بيانات مصنفة من 48 بلد يقع في جنوب الصحراء الافريقية خلال الفترة (1960-2005) كخطوة أولى، والعلاقة بين التطور والتنويع مع النمو في خطوة ثانية بمنهجية المتغيرات المساعدة IV method، وقد بينت النتائج ان الحكم الراشد من العوامل الهامة لنجاح استراتيجيات التنويع والتطور في هذه الدول، وعلى وجه الخصوص مستوى الفساد، الشفافية والمساءلة من العوامل الجوهرية في الحد من/ أو الترويج لنطاق التنوع ومستوى تطور الصادرات. الزيادة في نوعية رأس المال البشري تشجع كل من تنويع وتطوير الصادرات، وبشكل خاص تحسين مستوى تعليم القوى العاملة.

[1] Felipe Starosta De Waldermar, How Costly Is Rent-Seeking To Diversification: An Empirical Approach, Documents de travail du Centre d'Economie de la Sorbonne 2010.08, december 2009, pp 1-30.
[2] Manuel Herédia Caldeira Cabral & Paula Veiga, Determinants Of Export Diversification And Sophistication In Sub-Saharan Africa, FEUNL Working Paper Series No. 550, July 2010, pp1-45.

في الجزء الثاني من الدراسة والمتعلق بفحص الروابط بين التنويع والتطور مع النمو، بينت النتائج أن التطور والتنويع يرتبطان مع استقرار النمو في هذه الدول، وأن دول جنوب الصحراء التي كانت أكثر نجاحا في تحقيق التنويع والتطور تميل إلى تحسين الظروف المعيشية لسكانها، كما بينت الأدلة أن مستوى التنمية وحجم الاقتصاد يرتبط بشكل إيجابي مع تنويع الصادرات، كما أن مستويات أعلى من التنويع والتطور ترتبط مع خفض التباين في معدل نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل، وتشير معاملات التقدير أن زيادة بنسبة 10 % في التنويع تؤدي إلى انخفاض بـ 6,4 % في اختلاف نمو الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض بـ 4.4% في تقلب دخل الفرد، كما بينت النتائج ان زيادة التطور الاقتصادي قد يكون لها تأثير هامشي أقوى في تقليل عدم الاستقرار الاقتصادي مقارنة بالتنويع، في بلدان جنوب الصحراء الافريقية.

- Akram Esanov (2011[1]): ركزت هذه الورقة على دراسة محددات التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات في مجموعة واسعة من البلدان، ولا سيما تلك التي تعتمد اقتصاداتها اعتمادا كبيرا على الموارد الطبيعية، وقد بين التحليل أن مستوى التنويع الاقتصادي والتصديري في هذه الدول متدني جدا مقارنة بالاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة.

نتائج الدراسة التطبيقية التي تم تقسيمها إلى شقين، دراسة محددات التنويع في أكثر من مائة دولة (107) في الانحدار الأول، والتركيز على البلدان الغنية بالموارد الطبيعية في الانحدار الثاني خلال الفترة (1995-2008) باستخدام منهجية الانحدار المتعدد، بينت أن العوامل التي تؤثر في التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات تختلف بشكل كبير، ففي حين أن البنية التحتية ونوعية المؤسسات تعتبر محددات جدا هامة في التنويع الاقتصادي، وأن البلد يكون في وضع أفضل لتنويع قاعدته الإنتاجية إذا كان لديه بنية تحتية متطورة ومؤسسات قابلة للحياة ؛ نفس المتغيرين ليس لهما أي تأثير على تنويع الصادرات. عوض ذلك، الاستثمار وحرية التجارة مقاييس مهمة في تحديد مستوى تنويع الصادرات في كلا المجموعتين، وبدرجة أكبر في الدول التي تعتمد على الموارد ؛ اكتشاف مهم آخر يكمن في كون أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تسهل التنويع الاقتصادي، في حين انها لا تؤثر على تنويع الصادرات، كما وجدت الدراسة أن تكوين الصادرات في البلدان الغنية بالموارد ليس قليل التنوع فقط وإنما أيضا يمتلك تكنولوجيا أقل تطورا مقارنة بالبلدان الأخرى في العينة. وأخيرا، الاعتماد على الموارد يؤثر سلبا على تنويع الصادرات ويساعد على التنويع الاقتصادي.

[1] Akram Esanov, Economic Diversification: Dynamics, Determinants and Policy Implications, ibid, pp 1-26.

- A. Suut Dogruel & Mahmut Tekce (2011[1]) : تتناول هذه الورقة أنماط تنويع الصادرات في ثماني دول مختارة من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وهي: الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، المملكة العربية السعودية، الكويت، عمان، وتونس، الدراسة تحليلية للفترة (1991-2009) وقياسية خلال الفترة (1992-2008) باستخدام طريقة OLS في تقدير نموذج اقتصادي قياسي لدراسة آثار تحرير التجارة على تنويع الصادرات في هذه البلدان، وقد أظهرت نتائج مؤشر التركيز الاقتصادي (Herfindahl-hirschman) أن الدول التي لا تعتمد على صادرات الوقود الأحفوري تمكنت من زيادة تنويع صادراتها بالمقارنة مع سنوات التسعينات، وعند تحليل نتائج البلدان الغنية بالنفط في المنطقة، تم ايجاد ازدواجية ؛ ففي حين أن الصادرات قد تصبح أكثر تركيزا في الجزائر والمملكة العربية السعودية، تم تسجيل انخفاض كبير في معدل التركيز في كل من الكويت وسلطنة عمان.

لقد اختبرت التقديرات ثلاثة فرضيات بشأن تنويع الصادرات في البلدان المختارة من المنطقة:

-أولا، عند فحص التفاعل بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي، أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين المتغيرين.

- عند اختبار الفرضية الثانية التي تنص على أن الاحتياطيات الغنية بالنفط تعيق تنمية الأنشطة الاقتصادية الجديدة، تم العثور على نتائج تدعم هذا الفرض.

- وأخيرا، عند اختبار تأثير تحرير التجارة على تنويع الصادرات، بينت النتائج وجود تأثير مزدوج من تحرير التجارة على التنويع: من ناحية، التحرير متعدد الأطراف من خلال منظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة الإقليمية الحرة العربية الكبرى يعزز جهود هذه البلدان نحو تنويع الصادرات ؛ أما من ناحية أخرى، اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تؤدي إلى التخصص في تصدير بعض المنتجات بدلا من تنويع الصادرات.

-Anar Ahmadov (2012[2]): ركزت هذه الدراسة على شرح أسباب الاختلاف بين الدول الغنية بالموارد الطبيعية في تحقيق هدف التنويع الاقتصادي، عن طريق اختبار عدة فرضيات بإدخال المتغيرات المؤسسية والسياسية إلى جانب المتغيرات الاقتصادية والجغرافية لتحديد العوامل التي تمكن أو تعيق هذه الدول من تنويع

[1] A. Suut Dogruel & Mahmut Tekce, Trade Liberalization And Export Diversification In Selected MENA Countries, Topics in Middle Eastern and African Economies , Vol. 13, September 2011, pp1-24.

[2] Anar Ahmadov, Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource-Rich developing Countries, Paper presented at Oxford-Princeton Global Leaders Fellowship Program's 4th Annual Colloquium, Princeton University, May 13-15, 5-6, at http://tinyurl.com/ce49p9k, pp 1-30.

صادراتها خلال الفترة (1962- 2010) باستخدام منهجية المربعات الصغرى المعممة GLS على عينة مكونة من 58 دولة نامية غنية بالموارد الطبيعية تتلقى ريعا سنويا لا يقل عن 200 دولار امريكي للفرد الواحد، وقد بينت النتائج أن أنواع مختلفة من الموارد الطبيعية ترتبط مع نتائج مختلفة من التنويع ؛ وعلى وجه التحديد، الاعتماد على النفط هو أقوى عائق أمام التنويع الاقتصادي ويسيطر على جميع المحددات المحتملة الاخرى. التشرذم العرقي له آثار سلبية على التنويع الاقتصادي، المنشأ المؤسسي للبلد له تأثير كبير على الفجوة الاستخراجية وغير الاستخراجية مقارنة بهوية المستعمر ؛ الوفرة في الموارد الطبيعية ليست لديها آثار محددة على التنويع في حين التبعية لديها تأثير.

-Arne Wiig & Ivar Kolstad (2012)[1]: ركزت هذه الدراسة على تطبيق نظرية الاقتصاد السياسي على التنويع الاقتصادي بهدف اعطاء منظور هيكلي للروابط التي تجمع بين التنويع والتنمية المؤسسية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، لعينة مكونة من دول الصحراء الافريقية الكبرى خلال الفترة (1995- 2009)، وقد اثبتت نتائج الدراسة التحليلية أن التنويع الاقتصادي لا يحسن بالضرورة فرص الديمقراطية، بمعنى آخر، ليست كل اشكال التنويع الاقتصادي تقود إلى مؤسسات افضل، وحيث يكون للتنويع تأثير إيجابي على المؤسسات، قد يكون صعب التحقيق، خاصة عندما يهدد قوة النخب السياسية ؛ وبالنسبة للدول التي تتركز أنشطتها الاقتصادية في الموارد الطبيعية (كالنفط)، ستواجه اثرين:

- التنويع في القطاعات التي يعتمد انتاجها على العوامل المتنقلة (كالصناعة والخدمات)، تكون المعارضة النخبوية على الديمقراطية فيها قليلة، وبالتالي فرص تحسين الديمقراطية تكون أكبر.

- أما إمكانية التنويع في القطاعات التي تعتمد على عوامل ثابتة تسيطر عليها النخبة (مثل: الزراعة، في المجتمعات التي تتركز فيها ملكية الأراضي بشكل كبير)، تكون المعارضة النخبوية على تحقيق الديمقراطية قوية، عوض تحسين فرص التحول الديمقراطي.

نتيجة اخرى تم التوصل إليها، هي ان البلد الذي تتركز نشاطاته الاقتصادية بشكل كامل على تحفيز صناعة رأس المال البشري، قد يكون لديه آفاق جيدة للديمقراطية مقارنة ببلد تنقسم نشاطاته بالتساوي بين تحفيز صناعتين هما النفط والارض.

[1] Arne Wiig & var Kolstad, If Diversification Is Good, Why Don't Countries Diversify More? The Political Economy Of Diversification In Resource-Rich Countries, Energy Policy 40 (2012), pp 196-203, Elsevier (www.elsevier.com).

- Marouane Alay (2012[1]): ركزت هذه الورقة على دراسة العوامل الرئيسية التي تدفع تنويع الصادرات في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، لعينة مكونة من 12 دولة مختارة من هذه المنطقة خلال الفترة (1984- 2009) باستخدام منهجية المتغيرات المساعدة Instrumental Variables technique (IV)، وقد بينت النتائج التطبيقية ان ريع الموارد الطبيعية يؤدي إلى مزيد من التركيز في الصادرات، بينما الانفتاح التجاري، انخفاض قيمة سعر الصرف، المساءلة الديمقراطية وتراكم رأس المال المادي (المحلي والأجنبي) يؤدي إلى المزيد من تنويع الصادرات، كما كشفت النتائج أيضا أن تنويع الصادرات يرتبط ارتباطا وثيقا مع مسار التنمية الاقتصادية، ويأخذ شكل مقلوب U.

- M. Haddad, J. J. Lim, C. Pancaro and C. Saborowski (2012[2]) : تعالج هذه الدراسة الدور الذي يلعبه تنويع الصادرات في تكييف تأثير الانفتاح التجاري على تقلبات النمو، في مجموعة مكونة من 77 دولة نامية ومتقدمة خلال الفترة (1976-2005) باستخدام طريقة العزوم المعممة، وقد أثبتت النتائج ان تأثير الانفتاح على تقلبات النمو يختلف وفقا لمدى تركيز الصادرات، وأن تأثير الانفتاح على التقلب سالب في الدول التي تعتمد سلة صادرات متنوعة، بمعنى آخر تنويع الصادرات يحد من تعرض البلد للصدمات العالمية التي قد تحدث نتيجة الانفتاح التجاري.

- Adam B Elhiraika & Michael M Mbate (2014[3]): تهدف هذه الورقة إلى تقييم محددات تنويع الصادرات، مع التركيز على العوامل السياسية والمؤسسية في عينة مكونة من 53 دولة افريقية، خلال الفترة (1995-2011) باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM. وتشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى أهمية نصيب الفرد من الدخل، الاستثمار العام، المؤسسات والسياسات، رأس المال البشري والبنية التحتية، كمحددات رئيسية لتنويع الصادرات في القارة على المدى الطويل، حيث يرتبط نصيب الفرد من الدخل بزيادة القوة الشرائية والطلب على المنتجات المتنوعة في حين يسارع الاستثمار العام تنويع الصادرات من خلال توفير الخدمات الأساسية ؛ النتائج التجريبية تدعم بقوة أهمية المؤسسات والسياسات التي تعزز التغييرات الهيكلية في الإنتاج والتصدير في هذه الدول.

[1]Marouane Alaya, The Determinants Of MENA Export Diversification: An Empirical Analysis, ibid, pp 1-24.
[2] Mona Haddad, Jamus Jerome Lim, Cosimo Pancaro & Christian Saborowski, Trade Openness Reduces Growth Volatility When Countries Are Well Diversified, European Central Bank working paper, n° 1491, november 2012, pp 1-42.
[3]Adam B. Elhiraika & Michael M. Mbate, Assessing The Determinants Of Export Diversification In Africa, ibid, pp 147- 162.

- Anar Ahmadov (2014[1]): تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المتغيرات الرئيسية التي أثرت على تركيز الصادرات في البلدان النامية التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية خلال الفترة (1960- 2010)، من خلال التركيز على تقييم الآثار السببية المحتملة للمتغيرات الجغرافية، الانفتاح التجاري والمؤسسات، وقد بينت نتائج الدراسة القياسية باستخدام منهجية المتغيرات المساعدة ((Instrumental Variables Method لعينة من 65 دولة أن البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية أقل احتمالا لتحقيق التنويع في الصادرات، لامتلاكها مؤسسات أكثر استبدادية، ولاسيما القيود التنفيذية الضعيفة وانخفاض الفعالية التشريعية وضعف سيادة القانون، وبشكل خاص الدول الغنية بالنفط، من ناحية أخرى، نوعية الحكومة والتنافسية في المشاركة السياسية لا تنبؤ بتركيز في الصادرات. البلدان النامية الغنية بالموارد التي لديها مؤسسات اشتراكية في الماضي من المرجح أن تكون أكثر تركيزا على الصادرات، ولا يبدو أن حجم السكان، التقسيم العرقي أو الديني، ورأس المال البشري يؤثر على تنويع الصادرات، وأخيرا، وخلافا للثروة النفطية، فإن وفرة المعادن خارج الوقود والفحم والموارد الحرجية ترتبط بزيادة تنويع الصادرات.

- Ilham Haouas & Almas Heshmati(2014[2]) : تأخذ هذه الورقة نظرة متعمقة في اقتصاد دولة الإمارات، من خلال معالجة المسائل الرئيسية في سياسات الدولة، مثل التنويع الاقتصادي، وانخفاض نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج ؛ الدراسة ذات طابع تحليلي قياسي ركزت على فحص الأداء الاقتصادي، مع اقتراح خارطة طريق لتحقيق النمو المستدام اعتمادا على البيانات المتاحة، باستخدام نموذج ARIMA للفترة (1975- 2006)، وقد بينت النتائج ان كل من معدلات الاستثمار، تكوين رأس المال الثابت، وسعر الصرف لديها علاقة عكسية ومعنوية مع مؤشر التركيز الاقتصادي، وبالتالي تساعد على التنويع الاقتصادي في دولة الامارات، كما أظهرت النتائج أن معدلات النمو تتأثر بالانخفاض في المعدلات الهامشية للعائد على رأس المال، المتأتي من الاستثمارات غير المنتجة التي نتجت عن الريع النفطي العالي، وان تراجع إجمالي معدلات إنتاجية العامل، جاءت نتيجة عدم كفاءة توزيع رأس مال الثروة النفطية والاستثمارات المضللة مع عوائد هامشية سلبية، والقوى العاملة غير الماهرة، والسياسة المالية الضعيفة المؤيدة للتقلبات الدورية.

[1] Anar K. Ahmadov, Blocking The Pathway Out Of The Resource Curse: What Hinders Diversification In Resource-Rich Developing Countries?, the global economic governance programme working paper n° 98, univerdity of Oxford, December 2014, pp 1-39

[2] Ilham Haouas & Almas Heshmati, Can the UAE Avoid the Oil Curse by Economic Diversification?, IZA Discussion Paper n° 8003, February 2014, pp 1-21.

من جهة أخرى، يبين التحليل أن هناك الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحفيز تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال تشجيع زيادة الاستثمار المحلي، خاصة في القطاع الخاص، كما ينبغي اعتماد سياسات موجهة بشكل جيد لتسريع الاصلاح وتسهيل مشاركة هذا القطاع في الاقتصاد.

-Luc Désiré Omgba (2014[1]): ركزت هذه الدراسة على التحقيق في أسباب اختلاف درجة تنويع الصادرات في الدول الغنية بالموارد الطبيعة، من خلال تقديم تفسير يعتمد على الخلفية المؤسسية والسياسية لتحليل أسباب النجاح والفشل في أنماط تنويع الصادرات، في عينة مكونة من 34 دولة منتجة للنفط تتضمن أعضاء منظمة الأوبك وخارجها خلال الفترة (1995-2011) باستخدام طريقة OLS، في قياس عدد السنوات التي تفصل بين تاريخ بداية إنتاج النفط وتحقيق الاستقلال السياسي، وقد بينت النتائج أن البلدان التي بدأت في استغلال النفط في فترة ما قبل الاستقلال ورثت اقتصادا أكثر تفككا وتركيزا، ولم يتم تصحيح هذا الخلل الاقتصادي منذ الاستقلال السياسي، كما أن النخب السياسية كانت لها مصلحة في عرقلة المؤسسات المواتية للتنويع، فالتنويع يعني زيادة في قوة فئات معينة من السكان التي يمكن أن تشكل خطرا على شاغلي الوظائف السياسية. هذه النتيجة تمتلك أساس مؤسسي وسياسي يسمح بتوضيح أفضل للديناميات المؤسسية وتفسير اختلاف التأثير المتعلق بالنوعية المؤسسية والنتائج الاقتصادية في الدول الغنية بالموارد.

-M.T.H.Chowdhury, P.S. Bhattacharya, D.Mallick & M.A.Ulubaşoğlu(2014[2]) : تتناول هذه الدراسة العلاقة بين التنويع القطاعي واختيار نظام سعر الصرف، بالاعتماد على آليتين أساسيتين هما آلية امتصاص الصدمات الخارجية وآلية سلوك البحث عن الريع، في عينة مكونة من 91 دولة للفترة (1985- 2006) باستخدام طريقة IV، وقد أظهرت النتائج وجود تأثير مباشر لتنويع القطاعات على الأنظمة المرنة، مما يدل على أن نمط الإنتاج المتنوع في الاقتصاد قد يوفر حماية ضد الخوف من التعويم، كما بينت أن التنويع يؤثر على نظم أسعار الصرف من خلال قناة السلوك البحث عن الريع أو الفساد في البلدان المحاصرة بمستويات أعلى من الفساد، مما يجعل انخفاض درجة التنويع القطاعي ترتبط مع الأنظمة الثابتة، حيث تلجئ النخب لاختيار هذا النوع من الأنظمة لحماية قوتها من المنافسة الدولية.

[1] Luc Désiré Omgba, Institutional Foundations Of Export Diversification Patterns In Oil-Producing Countries, Journal of Comparative Economics, Vol 42, Issue 4, December 2014, pp 1052–1064, Elsevier (www.elsevier.com).

[2] M.T. H. Chowdhury, P.S. Bhattacharya, D. Mallick & M.A.Ulubaşoğlu, An Empirical Inquiry Into The Role Of Sectoral Diversification In Exchange Rate Regime Choice, European Economic Review 67(2014), pp 210 – 227, Elsevier (www.elsevier.com).

- Merima Balavac & Geoff Pugh (2016 [1]) : تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في دور الانفتاح التجاري، تنويع الصادرات والمؤسسات في تقلب مخرجات الانتاج في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، في عينة مكونة من 25 بلد يمر بمرحلة انتقالية، خلال الفترة (1996-2010) باستخدام منهجية GMM، وقد بينت النتائج التطبيقية أن التنويع لا يخفف من آثار تقلب المخرجات الناتجة عن الانفتاح في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في مستويات متوسطة أو أعلى من التنويع ، ولكن قد يكون هذا التأثير في مستويات أدنى من التنويع بمعنى آخر الأثر الإيجابي للانفتاح على التقلب يخف كلما يزيد التنويع ؛ التحسينات في نوعية المؤسسية – لا سيما المؤسسات السياسية — تخفف من تقلبات الانتاج في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث ان زيادة متواضعة في النوعية الجيدة للمؤسسية يمكن أن تقلل من تذبذب الانتاج بمقدار يتراوح ما بين نصف ونقطة مئوية واحدة، كما بينت النتائج أيضا أن الاختلافات بين التنويع على هامش التصدير ذو طابع موضوعي، وأن تأثير الانفتاح على تنويع الصادرات مشروط بتكثيف الهامش التصديري وليس بتوسيع نطاقه.

- Sultan Altowaim (2016[2]): تناولت هذه الدراسة تأثير التطور المالي على تنويع الصادرات في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية، في عينة مكونة من 38 دولة خلال الفترة (1995-2013)، باعتماد طريقتين: الآثار الثابتة، والتكامل المشترك (باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية الديناميكية DOLS)، وقد بينت نتائج الأسلوب الأول أن التطور المالي ليس لديه تأثير معنوي على تركيز الصادرات، مما يعني ضمنا ان هذا المتغير لا يقترح كمحدد لتنويع الصادرات في هذه الدول، أما نتائج الأسلوب الثاني فقد بينت ان للتطور المالي تأثير إيجابي معنوي على تركيز الصادرات، هذه النتيجة يمكن تفسيرها بحجة ان التطور المالي (المقاس بدرجة عمق النظام المصرفي) يساعد البلدان على التخصص وفقا لميزتها النسبية عوض اختيار التحدي نحو التنويع بسبب طبيعة مخاطره، وبالتالي، قد لا يكون التطور المالي المفتاح لتطوير وتنويع هيكل الصادرات في البلدان النامية الغنية .

-Michael L. Ross (2017[3]): تستعرض هذه الورقة الدراسات التي أجريت مؤخرا بشأن التنويع في الدول المصدرة للنفط والمؤشرات ذات الاتجاهات الواسعة للتنويع على مدى العقود الخمسة الماضية، وتحاول تكملة النقائص التي جاءت في الدراسات السابقة والمتمثلة في غياب البيانات أو عدم موثوقيتها، والاعتماد على التدابير

[1] Merima Balavac & Geoff Pugh, The Link Between Trade Openness, Export Diversification, Institutions And Output Volatility In Transition Countries, Economic Systems Vol 40, Issue 2, June 2016, pp 273–287, Elsevier (www.elsevier.com).

[2] Sultan Altowaim, Financial Development And Export Diversification In Resource-Rich Developing Countries, paper presented at Post-Keynesian Study group 8th Annual PhD Conference, GPERC , october 2016, pp1-36.

[3] Michael L. Ross, What Do We Know About Economic Diversification in Oil-Producing Countries?, ibid, pp1-44.

(مقاييس) غير المفيدة نسبيا للدول الغنية بالموارد، الدراسة ذات طابع تحليلي وصفي للفترة (1962-2010) لعينة تشمل 40 دولة التي بلغ متوسط دخل الفرد من النفط والغاز فيها على الأقل 300 دولار (بالأسعار الثابتة لسنة 2000) خلال العشرين عام الماضية (1995- 2014)، وقد بينت النتائج أن التغيرات في التركيز الاقتصادي خلال الطفرة الأخيرة لا يرتبط بقوة مع عوامل واضحة مثل السكان أو فعالية الحكومة أو المساءلة، وأن العلاقة التي تربط بين التنويع الاقتصادي والسعر المحلي للوقود الأحفوري عكسية، حيث أن الوقود الأرخص يرتبط بتركيز اقتصادي أكبر، وأخيرا الدول التي تعتمد على النفط تعاني مستويات متزايدة من تركيز الصادرات، لأنها أكثر عرضة للصدمات الكبيرة التي تمس الأسعار، حيث أدى ازدهار الأسعار الذي بدأ عام 2000 إلى تفاقم هذا الاتجاه، مما تسبب في أن يصبح أكثر من ثلاثة أرباع منتجي النفط أكثر تركيزا، بغض النظر عن حجم سكانها أو نوعية حكوماتها أو مساءلتها.

II–III. الدراسات السابقة حول القطاعات غير النفطية:

ما يميز هذا الاتجاه هو أنه رغم أهمية التحليل القطاعي في عملية التنويع الاقتصادي، إلا أن الدراسات في هذا الجانب لاتزال نادرة وتحتاج إلى اهتمام أكثر، على اعتبار أن السبيل الوحيد لتوسيع قاعدة التصدير يتمثل في التركيز على قطاعات غير موردية خلاقة للقيمة المضافة، ومن بين هذه الدراسات:

- Jean Imbs & Romain Wacziarg (2003[1]) : تدرس هذه الورقة نمط التنويع القطاعي على طول مسار التنمية بالاعتماد على مستوى نصيب الفرد من الدخل، وتبين أن التركيز القطاعي يتبع نمطا على شكل حرف U فيما يتعلق بعلاقته مع نصيب الفرد من الدخل (علاقة غير رتيب بين الدخل الفردي وتركيز القطاعي). هذا الاكتشاف الجديد له آثار مهمة محتملة على نظريات التجارة والنمو ؛ حيث أنه في المراحل الأولى من التنمية، عادة ما تكون البلدان متخصصة في استغلال ثرواتها المتأتية من الموارد الطبيعية، والحجج بسيطة، تقوم على القانون الذي يتضمن أن التنويع ينبغي أن يساعد في التخفيف من الآثار الإجمالية لصدمات قطاع محدد، وعليه تتجه هذه الدول إلى التنويع حيث ينتشر النشاط الاقتصادي على قدم المساواة في جميع القطاعات (الاولي، الثانوي والثالثي) ؛ غير انه عند مستوى معين من الدخل الفردي التوزيع القطاعي للنشاط الاقتصادي يبدأ بالتركيز مرة أخرى.

[1] Jean Imbs & Romain Wacziarg, Stages Of Diversification, ibid, pp 63-86.

الدراسة التطبيقية تتضمن عينة مكونة من 14 دولة باستخدام أساليب قياسية غير حدودية non-parametric methods خلال الفترة (1960-1993)، وقد أظهرت ان المرحلة الثانية من التركيز تبدأ في المتوسط عندما يصل الدخل الفردي إلى ما يعادل 9000$ أمريكي بالدولار الثابت لسنة (1985)، وفي الطور اللاحق إعادة التركيز تحدث مبكرا في حدود 7000$.

- David Cuberes and Michal Jerzmanowski(2009[1]): تقدم هذه الدراسة أدلة تجريبية حول العلاقة بين الديمقراطية والتركيز الصناعي، وتختبر فرضية ما إذا كانت الأنظمة غير الديمقراطية تميل إلى أن تكون أقل تنوعا مقارنة بتلك الديمقراطية، الدراسة التطبيقية تغطي 181 بلد و29 فئة تصنيع خلال الفترة (1963-2003) باستخدام منهجية العزوم المعممة GMM، وقد بينت النتائج أن البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية تميل إلى أن تكون أقل ديمقراطية، وأنها تفرض حواجز كبيرة أمام دخول شركات جديدة، مما يجعلها تعاني من زيادة التركيز القطاعي وانتكاسات كبيرة في النمو على المدى المتوسط. الأنظمة غير الديمقراطية تميل إلى تفادي تعريض القطاع للخطر، ولكن عندما يحدث هذا الخطر يصبح نموها أعلى مما هي عليه الأنظمة الديمقراطية، ويحدث ذلك لأن هذه الأنظمة تركز مواردها في قطاعات محدودة ، وأخيرا الأنظمة الديمقراطية تنوع تركيبتها الصناعية أكثر، لأنها تفتح العديد من القطاعات مقارنة بالنظام غير الديمقراطي عند نفس المستوى من التطور، بالتالي تواجه تقلبات أقل وأخف في اتجاه النمو.

- Olaleye, Samuel Olasode, Edun, Femi, and Taiwo, Shakirudeen Babatunde (2013)[2]: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي والرفاهية في اطار التقاط التنمية الاقتصادية في نيجيريا، بالاعتماد على اختبار العلاقة السببية بين نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من جهة ونسب المساهمة القطاعية للنفط، الصناعة والفلاحة في اجمالي الصادرات الوطنية من جهة أخرى، وقد بينت نتائج التقدير باستخدام منهجية التكامل المشترك خلال الفترة (1972- 2012) أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد يسبب كل المتغيرات الأخرى المستخدمة في الدراسة، في حين أن حصة الصادرات الزراعية فقط من يسبب الناتج المحلي الإجمالي للفرد، مما يعني أن الزيادة في مخرجات القطاع الزراعي وإمكاناته سوف تؤثر على رفاهية الشعب، وهو ما يتماشى مع نظرية مراحل النمو لروستو، التي تنص على أن الزيادة في القطاع الزراعي

[1] David Cuberes and Michal Jerzmanowski, Democracy, Diversification And Growth Reversals, The Economie Journal, vol. 119, n° 540, 2009, pp1270-1302.

[2] Olaleye, Samuel Olasode, Edun, Femi, and Taiwo, Shakirudeen Babatunde, Export Diversification And Economic Growth In Nigeria: An Empirical Test Of Relationship Using A Granger Casualty Test, Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences (JETEMS) 5(1), 2013, pp70-79.

هي المرحلة الأولى في مسار التنمية الاقتصادية للبلاد، كما أن لحصة الصادرات الزراعية تأثير أيضا على الصناعات التحويلية وحصة مساهمة النفط في اجمالي الصادرات مما يعني أن تنمية القطاع الزراعي ستدفع نموا مشتركا بين القطاعات في البلد.

- (Masuma Farooki & Raphael Kaplinsky(2014[1]: تتناول هذه الدارسة العلاقة بين السلع الاساسية (الموارد الطبيعية) والمنتجات الصناعية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، والتي قد تنتج بفعل روابط الاستهلال، الروابط المالية وروابط الانتاج من قطاع السلع الأساسية نحو القطاع الصناعي، في ضوء هذه الروابط، تناقش الخيارات السياسية التي من شأنها أن تكفل لهذه البلدان تشجيع التنويع الصناعي. الدراسة تحليلية تستند على مساهمة Albert Hirschman (1981) في الأدب حول الروابط كنقطة انطلاق لتعزيز التنويع في هذا القطاع، حيث اقترح ثلاثة أنواع رئيسية من الروابط التي تتجه من قطاع السلع الأساسية نحو القطاع الصناعي، وهي: **الروابط المالية** المتأتية من ريع الموارد التي تحصدها الدولة من قطاعات السلع في شكل ضرائب على الشركات، عوائد وضرائب على الدخل من القطاع الحكومي، والتي يمكن استخدامها لتعزيز التنمية الصناعية في القطاعات غير المرتبطة بالسلع الأساسية ؛ **روابط الاستهلاك** والتي تعني ان الطلب على مخرجات قطاعات اخرى تزيد نتيجة الدخل المكتسب في قطاع السلع الأساسية، وأخيرا **روابط الإنتاج** التي تشمل كل من الروابط الأمامية (سلع التجهيز) والخلفية (مدخلات الإنتاج إلى قطاع السلع) المتأتية من قطاع الموارد الطبيعية، وقد بينت الدارسة أن السياسات المناسبة لتطوير هذه الروابط تشمل:

– سياسات على مستوى الاقتصاد الكلي، وتتضمن: حقوق الملكية ؛ الاستقرار ؛ سعر الصرف ؛ المهارات والنظام الوطني للابتكار ؛ والبنية التحتية.

– سياسات على المستوى المتوسط (miso)، وتشمل: إشراك سلسلة القيمة لإعادة هيكلة التحالف الذي يشمل اللاعبين الرئيسيين في القطاع ؛ تحليل سلاسل القيمة العالمية في كل قطاع، لتطوير استراتيجية انتقاء المصدر التكنولوجي والمشاركة مع الشركات العالمية الأكثر تعاونا لربط استراتيجيات التنمية ؛ دعم القطاع بشكل محدد لمواجهة إخفاقات السوق الرئيسية، ولا سيما ما يتعلق بالقدرات والمهارات ؛ خلق نظام وطني للابتكار والبنية التحتية.

[1] Masuma Farooki & Raphael Kaplinsky, Promoting Diversification In Resource-Rich Economies, Mineral Economics , vol 27, Issue 2, December 2014, pp 103–113.

– سياسات على المستوى الجزئي، وتشمل: قيادة استراتيجيات المؤسسة ؛ استراتيجيات سلسلة التوريد ؛ تنمية العملاء ؛ وتحسين مستوى الشركة.

– T. F. I. Nwanne(2014[1]) : تختبر هذه الدراسة العلاقة بين تنويع الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في نيجيريا، من خلال التركيز على قطاع الفلاحة، قطاع الصناعة وقطاع المعادن الصلبة. وقد بينت النتائج باستخدام منهجية التكامل المشترك خلال الفترة (1981–2014) وجود علاقة معنوية بين تنويع الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي النيجيري في المدى الطويل، كما بينت أن مساهمة مكونات المعادن الصلبة في الصادرات غير النفطية ظلت ضئيلة، في حين أن المكونات الزراعية والتصنيعية من الصادرات غير النفطية كانت كبيرة على مر السنين، وأن العلاقة بين تنويع المنتجات التصديرية غير النفطية والنمو الاقتصادي في نيجيريا موجبة، مما يعني أن إنتاجية القطاعات الفردية والقطاع الفرعي للاقتصاد النيجيري سوف يشجع تصدير السلع غير النفطية في نيجيريا وبالتالي زيادة مستوى النمو الاقتصادي في هذا البلد

–Ahmed Zain Elabdin Ahmed (2015[2]): تسعى هذه الدارسة إلى التحقيق في ما إذا كانت استراتيجيات التنويع التي اعتمدتها دولة الإمارات العربية المتحدة كافية لإدارة عملية التنمية الاقتصادية، من خلال فحص مساهمة القطاعات المتنوعة على أساس الناتج المحلي الإجمالي في البلاد، خاصة أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية (2008–2012). بناء على تحليل بيانات مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وفي إجمالي تكوين رأس المال الثابت، بينت النتائج ان دولة الامارات تمكنت من التغلب على الآثار السلبية للأزمة العالمية وتذبذب أسعار النفط، من خلال التركيز على المزيد من التنويع الاقتصادي الذي يدعم التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية في البلاد، حيث ساهم القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 70 %، والأربع قطاعات الأولى غير النفطية ساهمت بحوالي64 % في إجمالي تكوين رأس المال الثابت .

– Nwankwo, Odi, Fcib (2015[3]) : تختبر هذه الدراسة تنويع صادرات المنتجات غير النفطية كشرط مسبق لتسريع نمو الاقتصاد الحقيقي في نيجيريا، بين عامي (1981–2014)، باستخدام منهجية

[1] T. F. I. Nwanne, Assessing The Relationship Between Diversification Of Non-Oil Export Product And Economic Growth In Nigeria, European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, vol.2, n°10, December 2014, pp.136-146

[2] Ahmed Zain Elabdin Ahmed, The Role Of Diversification Strategies In The Economic Development For Oil-depended Countries: The Case Of UAE, International Journal of Business and Economic Development vol. 3 n°1, March 2015, pp 47-57.

[3] Nwankwo, Odi., Fcib, Diversification Of Non-Oil Export Product As A Precondition For Acceraleted Real Economic Growth In Nigeria, International Journal of Managerial Studies and Research, vol 3, Issue 7, July 2015, PP 104-112.

التكامل المشترك Co-integration ، وقد كشف التحليل أن الكثير من التهديدات قد ساهمت في غياب أداء القطاعات غير النفطية في نيجيريا خلال فترة الدراسة، وأن هذه القطاعات عبارة عن محركات ضرورية لتحفيز النمو في الانتاج التصديري غير النفطي، وهذه القطاعات هي قطاع صناعة الصلب (المعادن الصلبة)، القطاع الفلاحي وقطاع الصناعة المعملية. النتائج التطبيقية وجدت أثر ايجابي ومعنوي للصناعة المعدنية (صناعة الصلب) على النمو الاقتصادي لنيجيريا، في حين أن المكونات الزراعية والصناعة المعملية غير النفطية كان لها آثار سلبية على النمو، كما بينت النتائج أن التغيير في تنويع المنتجات التصديرية غير النفطية له تأثير إيجابي ومعنوي على التغير في النمو الاقتصادي في نيجيريا، وهو ما جعل Nwankwo, Odi يشدد على ضرورة تقديم تمويل أكبر للزراعة وقطاع الصناعة المعملية وتجهيزها، لضمان مخرجات جيدة تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي النيجيري.

- J.S. Riti, H.D.Gubak & D. A. Madina (2016 [1]): تختبر هذه الدراسة مساهمة أداء القطاعات غير النفطية (القطاع الزراعي، القطاع الصناعي وقطاع الاتصالات) في نمو الاقتصاد النيجيري من منظور التنويع الاقتصادي لتحقيق النمو الشامل، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1981-2013)، من خلال توظيف نموذج الانحدار الذاتي بالفترات الزمنية المبطئة ARDL ، يوضح التحليل أن كل من المكون الزراعي ومكون الاتصالات السلكية واللاسلكية لهما تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، حيث أن الزيادة بنسبة 1% في المكونات الزراعية والاتصالات السلكية واللاسلكية ترفع النمو الاقتصادي بـ 3.544% و10.377 % على التوالي، في حين أن عنصر التصنيع له تأثير سلبي على النمو بسبب إهمال القطاع على مر السنين. أما في المدى القصير الزراعة والصناعة فقط من تسببان النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة قيد الاستعراض.

[1] J. S. Riti , H. D.Gubak & D. A. Madina, Growth Of Non-Oil Sectors: A Key To Diversification And Economic Performance In Nigeria, Public Policy and Administration Research , vol.6 n°.3, 2016, pp 64-75.

خلاصة:

بعد الاضطلاع على مجموعة من الأدبيات التجريبية السابقة التي عالجت موضوع التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، تبين أن تحليل موضوع التنويع يتطلب التدقيق المحكم في عدة جوانب وعلى مختلف الأصعدة، وأن محاولة ايجاد حل للمشكل يتطلب كخطوة أولى معرفة الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة وفحصها بإمعان لاستخراج البدائل المتاحة التي تسمح بإعطاء أفضل النتائج. وبالنسبة للدراسات التي عنيت باستقراء محددات التنويع الاقتصادي، أوضحت النتائج أن المتغيرات الاقتصادية (الانفتاح التجاري، الاستقرار الاقتصادي، رأس المال البشري...)، والجغرافية (حجم السكان، درجة التركز الجغرافي للصادرات...) لوحدها غير كافية في استخدامها كمحددات للتنويع الاقتصادي، وأن للخلفية السياسية والمؤسسية للبلد دور أكثر أهمية في تحديد معالم القابلية لخوض رهان التنويع الاقتصادي من عدمه، فهي في نفس الوقت محفز ومثبط لعملية التنويع اعتمادا على نوعيتها. كما أن الدراسات التي اعتمدت على التحليل القطاعي، أكدت أن بناء اقتصاد متنوع يرتكز في الأساس على اعطاء دفع قوي للقطاعات الحقيقية (الفلاحة والصناعة) القادرة على خلق قيمة مضافة في الاقتصاد.

-الفصل الثالث-

الجانب التحليلي والقياسي لإشكالية التنويع الاقتصادي في عينة من الدول النفطية

تمهيد:

كما هو معلوم قضية التنويع الاقتصادي بعيدا عن الموارد الطبيعية أمر في غاية التعقيد، نظرا لتداخل الجوانب الاقتصادية مع الجوانب السياسية والمؤسساتية من جهة وطبيعة التنويع الاقتصادي في حد ذاته من جهة أخرى، والذي يتطلب احداث تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي مع اقامة علاقات تكامل رأسية وأفقية فيما بين القطاعات، بالشكل الذي يسمح بإعطاء صورة متكاملة المنظر الخارجي، وادرار ايرادات متنوعة المصدر داخليا، محققا بذلك الهدف الذي تم تبنيه من اجله.

لذلك وبعد التطرق إلى حيثيات الموضوع بدأ بالجانب النظري الذي تم سرده في الفصل الأول، متبوعا بالدراسات السابقة التي تم عرضها في الفصل الثاني، يهدف هذا الجزء إلى محاولة قياس علاقة التنويع الاقتصادي بأهم محدداته في عينة مكونة من 14 دولة مصدرة للنفط بامتياز (دول نفطية)، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء، حيث يختص الجزء الأول بتحليل الوضعية الاقتصادي لدول العينة بالتركيز على المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام لكل بلد، ويضم الجزء الثاني مفاهيم تتعلق بالاطار القياسي المتبع في التحليل، بينما يعنى الجزء الأخير بتقدير علاقة التنويع الاقتصادي بأهم محدداته في ظل الاعتماد على الموارد الطبيعية.

I- تحليل الوضعية الاقتصادية لدول العينة:

يكتسي التنويع أهمية بالغة في ارساء قواعد التنمية الاقتصادية المستدامة، بحكم قدرته على الموازنة بين نقاط القوة ونقاط الضعف المتواجدة في الهيكل الاقتصادي، إذ يعتبر من بين أهم الاستراتيجيات التي تستخدم لدعم الجوانب الاقتصادية والتجارية للبلد بهدف تثمين مزاياه التنافسية، من خلال زيادة انتاجية عوامل الانتاج، تعزيز الاستثمار الذي يسمح باستقرار عائدات التصدير، إلى جانب توسيع قاعدة إيرادات المالية العامة التي تسمح بإسهاب نطاق الإنفاق الحكومي لضمان توزيع أفضل في كل القطاعات الإنتاجية، باستخدام سياسات التدعيم التي تنعكس مرة أخرى في شكل تنويع للصادرات على المدى الطويل. فالتنويع يقلل من مخاطر التركيز على قطاع اقتصادي واحد ويساهم في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي حتى في الأوقات الصعبة[1] وبشكل خاص في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية، التي تواجه مواردها خطر النضوب والتقلب تحت ضغط المنافسة في اطار العولمة الاقتصادية[2] ؛ فهدف التنويع ليس فقط التقليل إلى أدنى حد ممكن من الأثر السلبي لتقلبات أسعار السلع الأساسية، وإنما هو أيضا ضرورة لأن الاقتصاد المتنوع يميل إلى أن يكون أكثر استقرارا ذو قدرة على خلق فرص عمل، مقابل التقليل من دورات رواج- كساد التي تسببها أسعار السلع الاساسية[3] والتي يختص بها النفط والغاز الطبيعي بالدرجة الأولى.

وكما هو معلوم مسألة التنويع الاقتصادي بعيدا عن الموارد الطبيعية أمر صعب التطبيق، بحكم وجود العديد من العراقيل التي تحكم قبضتها على نتائج الدول في محاولتها التخلص من التبعية للموارد لطبيعية، ويبدو أن النجاح أو الفشل يعتمدان على تنفيذ السياسات المناسبة قبل وقت كاف من انخفاض العائدات.

إن قضية التطرق لتحليل الهيكل الاقتصادي في أي بلد ليس بالأمر السهل ولا الهين، نظرا لطبيعة تعقد وتشابك البناء الاقتصادي والخصوصية التي تتميز بها كل دولة، حيث تزداد درجة التعقد في القدرة على تبني استراتيجية سليمة وواضحة كلما انخفضت درجة تقدم البلد، وتداخلت العوامل والمؤشرات التي تتحكم في تكوين صورته وبنيته ؛ غير أن صعوبة القيام بعملية التحليل لا تمنع المحاولة من التركيز على أهم الجوانب التي تسمح

[1] Ahmed Zain Elabdin Ahmed, The role Of Diversification Strategies In The Economic Development For Oil Depended Countries: The case of UAE, International Journal of Business and Economic Development, Vol. 3 n°1, March 2015, p47.

[2] Michael Chugozie Anyaehie & Anthony Chukwudi Areji, Economic Diversification For Sustainable Development In Nigeria, Open Journal of Political Science, vol 5, 2015, p89.

[3] Tagliapietra, Simone, The Political Economy Of Middle East And North Africa Oil Exporters In tTmes Of Global Decarbonisation. Bruegel Working Paper, issue 05/2017, p3.

بإعطاء فكرة واضحة حول الوضعية الاقتصادية للدول. لذلك وبهدف الفهم الجيد لقضية التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، سيتم اعتماد عينة مكونة من 14 دولة منتجة للنفط مختارة، مزيج بين الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (الجزائر، البحرين، العراق، الكويت، ايران، ليبيا، الامارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، اليمن، سلطنة عمان، وقطر)، ودول افريقية (انغولا، الغابون ونيجيريا) تم اختيارها لاعتبارات تتعلق بحصة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات الوطنية، ودرجة الاعتماد على النفط في تحصيل ايرادات الدولة، الجدول التالي يوضح بعض الاحصائيات الأساسية حول دول العينة قيد الدراسة:

الجدول (III–1): بعض المعطيات الاحصائية حول القطاع النفطي للسنوات 2000– 2014 و2015

	الدول	الجزائر	البحرين	ايران	العراق	الكويت	ليبيا	عمان	قطر	السعودية	الامارات	اليمن	أنغولا	الغابون	نيجيريا
2000	الاحتياطات المؤكدة من النفط (ألف مليون برميل)	11.3	0.15	99.5	112.5	96.5	36.0	5.5	13.1	262.7	97.8	4.0	5.9	2.4	29.0
	إنتاج النفط الخام (مليون برميل في يوم)	1.43	0.19	3.7	2.5	2.1	1.47	0.95	0.86	9.3	2.6	0.45	0.74	0.27	2.1
	حجم صادرات النفط (مليار دولار)	21.42	1.404	25.44	19.77	18.18	12.23	8.68	7.83	70.87	26.15	2.54	5.92	2.61	20.15
	حصة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات %	97.22	66.93	88.74	97.14	94.3	96.18	82.53	91.22	92.18	93.84	96.89	95.27	73.32	99.63
	مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي%	39.4	27.68	17.8	83.83	48.2	30.38	49.24	60.42	36.56	33.6	35.46	44.9	47.03	48.2
	مساهمة الجباية البترولية في الخزينة العمومية %	76.9	73	67.48	98.17	68	57.3	67	89.2	83.08	66.87	64.42	89.35	67.46	84.86
	العضوية في OPEC	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم
	حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(دولار أمريكي)	1757.02	13590.5	1664.3	/	19545.2	7170.4	8710.9	29926.4	8808.8	34207.5	541.5	5200.7	4115,0	377.5
2014	الاحتياطات المؤكدة من النفط (ألف مليون برميل)	12.2	0.12	157.5	143.06	101.5	48.3	5.1	25.2	266.5	97.8	3.0	8.4	2.0	37.1
	إنتاج النفط الخام (مليون برميل في يوم)	1.57	0.19	3.4	3.4	3.1	0.49	0.95	2.03	11.6	3.5	0.15	1.73	0.23	2.4
	حجم صادرات النفط (مليار دولار)	58.36	4.64	53.65	83.56	97.55	17.04	31.3	56.41	284.42	97.16	2.7	57.02	6.05	77.49
	حصة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات %	91.8	60.9	80.0	99.91	95.22	97.2	83.53	87.81	84.93	42.49	72.9	96.19	81	90.85
	مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي%	27.1	24.1	16.67	47	63	56.9	43.6	52.51	39.46	34.3	25.5	50	35	48.2
	مساهمة الجباية البترولية في الخزينة العمومية %	59.0	86.2	42.1	94.4	79.8	93.4	87.8	92.36	76.8	63.8	53.24	70	51.72	70
	حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار أمريكي)	5484.1	24514.9	5442.8	6484.5	43332.4	4189.2	19129.8	94944.1	24406.5	44238.6	1650.9	5232.7	10772,1	3203.2

	(تابع)	الجزائر	البحرين	ايران	العراق	الكويت	ليبيا	عمان	قطر	السعودية	الامارات	اليمن	أنغولا	الغابون	نيجيريا
2015	الاحتياطات المؤكدة من النفط (ألف مليون برميل)	12.2	0.12	158.4	142.5	101.5	48.5	5.3	25.2	662.4	97.8	3.0	9.5	2.0	37.1
	انتاج النفط (مليون برميل في يوم)	1.58	0.18	3.5	4.07	3.09	0.43	0.98	2.0	12.08	3.73	0.04	1.8	0.21	2.33
	حجم صادرات النفط (مليار دولار)	33.08	3.36	27.31	54.39	48.78	7.96	17.5	28.3	157.96	52.36	1.43	31.69	3.02	41.82
	حصة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات %	94.32	50.35	58	99.97	89.11	90	62	82.76	78.39	32	70	94.99	70	92.18
	مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي%	18.9	19.75	13.63	36.6	43.1	60	33.9	38.59	24.1	30.7	19.5	45	31.6	10.2
	مساهمة الجباية البترولية في الخزينة العمومية %	46.5	86	36	86.97	53.9	62.91	62.4	87.69	81	41.46	50	36.5	32.66	44.45
	العضوية في OPEC	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	نعم[1]	لا[2]	نعم
	حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار أمريكي)	5470.1	24600.2	5432.8	6265.5	40235.0	4625.8	17235.3	94223.2	23235.5	44005.2	954.2	5200.7	10611,3	3100.2

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على :

- World Oil and Gas Review, Eni spa 15 th edition, 2016, pp 4-5, www.eni.com .
- Observatory Of Economic Complexity, http://atlas.media.mit.edu/en/ 24/07/2017 (13:01) .
- Issa Ali & Charles Harvie, Oil Production Rehabilitation, Fiscal Policy And Economic Development In Libya: A Future View, Energy Economics Letters, 2(1), 2015, p4.

[1] اصبحت عضوا في منظمة الأوبك سنة 2007.
[2] كانت عضوا في منظمة الأوبك خلال الفترة (1975-1994)، ثم انسحبت وعادت للانضمام سنة 2016.

إن المعطيات التي يبينها الجدول (III-1) تكشف عن الدور الذي يلعبه القطاع النفطي في اقتصادات هذه الدول، ويتجلى ذلك بوضوح في حصة الصادرات النفطية نسبة إلى اجمالي الصادرات، نسبة مساهمة القطاع النفطي في اجمالي تكوين الناتج الداخلي الخام وحصة الجباية البترولية من اجمالي ايرادات الخزينة العمومية، حيث تجاوزت حصة الصادرات النفطية نسبة 60% في كل دول العينة سنة 2000، ولم تشهد هذه القيم تغيرا كبيرا سنة 2014 باستثناء دولة الامارات العربية المتحدة التي سجلت فيها صادرات المحروقات نسبة 42.49%، ويمكن ارجاع السبب في ذلك إلى توجه اهتمام البلد في السنوات الأخيرة نحو القطاع السياحي عن طريق الاستثمار بمبالغ ضخمة في مشاريع البنية التحتية، اما سنة 2015 فقد شهدت بعض الدول انخفاضا ملحوظا في حصة الصادرات النفطية نسبة إلى اجمالي الصادرات، كدولة إيران، سلطنة عمان، الامارات والبحرين التي سجلت نسب انخفاض قدرت بـ 27.5 %، 25.3% ، 23.8 %، و16.67% على التوالي، ويمكن تبرير هذه النتائج بالانخفاض الحاد الذي تشهده أسواق النفط العالمية منذ منتصف سنة 2014، اما حصة مساهمة النفط في الناتج الداخلي الخام فتعرف تباينا بين دول العينة، حيث يمكن تقسيم الدول حسب المعطيات إلى ثلاثة فئات، الفئة الأولى تتجاوز فيها حصة النفط في تكوين الناتج الداخلي الخام نسبة 40% ، وتختص بالذكر كل من: العراق، الكويت، عمان، قطر، انغولا، الغابون ونيجيريا خلال سنتين 2000 و2014 باستثناء طفيف يتعلق بتبادل الأدوار بين ليبيا والغابون سنة 2014، لتصبح هذه الأخيرة منتمية للفئة الثانية التي تتراوح فيها نسبة المساهمة بين 40% و20% والتي تضم الجزائر، البحرين، السعودية، الامارات، اليمن و الغابون، أما الفئة الأخيرة فتتكون من دولة ايران بنسبة مساهمة قدرت بـ 17.67% و16.67%خلال سنتي 2000 و2014 على التوالي، ويمكن ارجاع هذه النسبة المحتشمة مقارنة بالدول الأخرى إلى العقوبات السياسية والاقتصادية التي فرضت على البلد منذ سنة 1980، والتي دفعت بالبحث عن موارد أخرى للخروج من خطر انهيار الاقتصاد، أما سنة 2015 فقد تراوحت حصص المساهمة في الناتج الداخلي الخام من 60% في ليبيا إلى 10.2% في نيجيريا وبلغ متوسطها 30.40% في كل المجموعة، ويمكن ارجاع هذه النسب إلى انخفاض اسعار النفط كما سبق ذكره وإلى تأزم الوضع الأمني في بعض دول المنطقة.

الايرادات النفطية نسبة إلى اجمالي الايرادات العامة تجاوزت نسبة 80 % في خمس دول، هي العراق، قطر، السعودية، أنغولا ونيجيريا، و60 % في كل دول العينة سنة 2000، باستثناء ليبيا التي بلغت فيها نسبة الجباية البترولية 57.3% . سنة 2014 لم تتغير هذه القيم كثيرا حيث تجاوزت نسبة المساهمة 50 % في كل الدول باستثناء ايران التي سجلت نسبة 42.1%، أما سنة 2015 فقد تراجعت حصة مساهمة الايرادات النفطية في

اجمالي الايرادات في جل دول العينة باستثناء انغولا، ايران والغابون حيث سجلت على التوالي: 36.5%، 36% و32.6 % من اجمالي نسب المساهمة في الايرادات النفطية ؛ ورغم الانخفاض المسجل في بعض الدول الذي يرجح سببه عادة إلى انخفاض حصيلة الايرادات نتيجة انخفاض الأسعار، إلا ان هذا لا يمنع من الاقرار بأهمية الايرادات النفطية في اجمالي الايرادات الحكومية في الدول قيد الدراسة.

إن النتائج الأولية التي يكشفها الجدول (III-1) والمتعلقة بمعطيات القطاع النفطي، لا تكفي لاستخلاص درجة التنويع/ التركيز الاقتصادي في هذه الدول، لذلك لابد من توسيع نطاق التحليل عن طريق التركيز على أهم الجوانب الاقتصادية في كل دولة على حدى، وهو ما يختص به الجزء التالي:

I-1- الدول الافريقية:

الجزائر:

تتمتع الجزائر باحتياطي مؤكد من النفط الخام يقدر بـ 12.2 مليار برميل، سمح لها باحتلال المرتبة 15 عالميا، واحتياطي مؤكد من الغاز الطبيعي يقدر بـ 4504 مليار متر مكعب مكافئ[1] بحجم إنتاج سنوي قدره 183.82[2] مليار متر مكعب، وتحتل المرتبة 11 عالميا من حيث احتياطات الغاز الطبيعي التقليدي، والمرتبة 3 عالميا من حيث الغاز الصخري القابلة للاسترجاع تقنيا والمقدرة بحوالي707 ترليون قدم مكعب، وايمانا منها بتبعات الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، حاولت الجزائر تنويع مصادر دخلها في وقت مبكر من السبعينات من خلال تبني مجموعة من الخطط التنموية ركزت فيها على اعطاء دفع قوي للصناعات الثقيلة في اطار استراتيجية الصناعات المصنعة التي تبنتها، وبعد أزمة انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 وما تبعه من انهيار للاقتصاد الوطني الذي أجبر الحكومة على اللجوء إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي في اطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، شرعت الجزائر في تطبيق جيل جديد من الاصلاحات الذاتية مطلع الألفية الحالية تزامنا مع انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية، بهدف التخلص من ريعية الاقتصاد الوطني وتعزيز التنويع الاقتصادي، الشكل التالي يبين حصص المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2015)

[1] OPEC : Annual statistical bulletin, 2015, pp 22-94, www.asb.opec.org.
[2] OPEC : Annual statistical bulletin, 2016, p 102, www.asb.opec.org.

الشكل (III-1): المساهمة القطاعية في توين الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال الفترة (2015-2000)

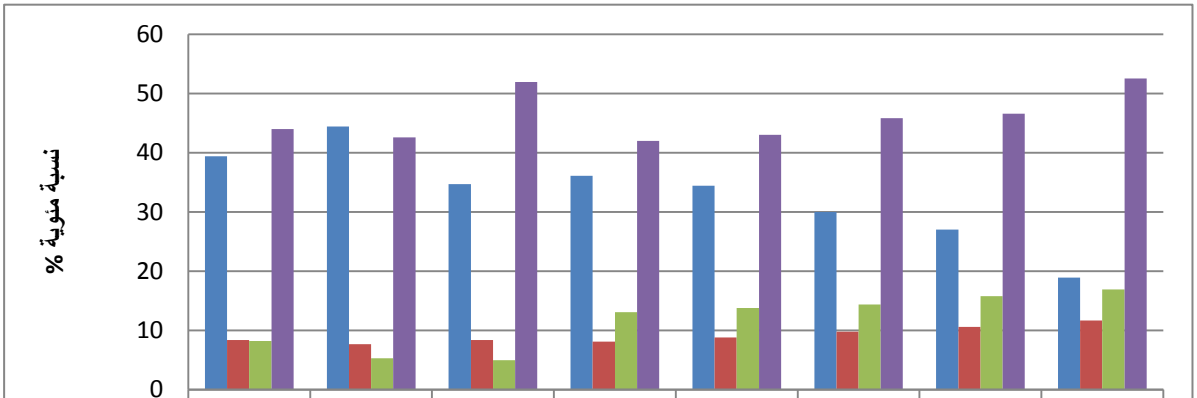

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
% النفط	39,4	44,4	34,7	36,1	34,4	30	27	18,9
% الفلاحة	8,4	7,7	8,4	8,1	8,8	9,8	10,6	11,7
% الصناعة	8,2	5,3	5	13,08	13,8	14,4	15,8	16,9
% الخدمات	44	42,6	51,9	42	43	45,8	46,6	52,5

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Algeria : Selected ssues and statistical appendix, IMF country report n° 04/31, 2004, p41.
- Algeria : Statistical appendix, IMF country report n° 08/102, 2008, p5.
- Algeria : Statistical appendix, IMF country report n° 12/21, 2012, p5.
- Rapport annuel de la banque d'Algerie 2015, annexe : Tableaux statistiques, p113.

يوضح الشكل (III-1) حصة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج الداخلي الخام، والتي ساهمت بنسبة متوسطة قدرها 66.97 % خلال فترة الدراسة، شارك في تكوينها: **القطاع الفلاحي** بمتوسط نسبة مساهمة قدره 9.19 %، ومن أهم المنتجات الزراعية نجد زراعة الحبوب، الخضر الجافة، الأشجار المثمرة، الزيتون، الحمضيات، الكروم، والنخيل، إلى جانب المحاصيل الزراعية الصناعية كالطماطم، التبغ، البنجر السكري، وقد سجل القطاع معدل نمو متوسط قدره 6.15 % خلال نفس الفترة، ويمكن تفسير هذه النتائج بالرجوع إلى عامل التقلبات المناخية التي تجعل الانتاج الزراعي يتباين من سنة إلى أخرى ؛ **القطاع الصناعي** والذي ساهم في المتوسط بحصة 11.56 % مثلتها في المجمل صناعات الحديد والصلب، الصناعة الميكانيكية، الصناعات البتروكيماوية، الصناعة النسيجية والجلدية، مواد البناء، صناعة الخشب والفلين[1] والصناعات الغذائية، سجل أيضا معدل نمو متوسط قدر

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر الخاص بسنة 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، سبتمبر 2009، ص 44-46.

بـ 1.12 % خلال نفس الفترة، ويمكن تفسير هذه النتيجة التي تحمل في فحواها قيما سالبة خلال السنوات 2001، 2006، 2010، 2011 بمعدلات نمو قدرها (-0.2)، (-0.3)، (-2.5) و(- 0.4)[1] على التوالي إلى غياب رؤية استراتيجية من قبل الجهات المعنية، وانتماء جل المؤسسات إلى القطاع العام، وأخيرا **قطاع الخدمات** الذي ساهم في المتوسطة بنسبة 46.05 % كونتها في المجمل خدمات التأمين، الاتصالات، وتجارة الجملة والتجزئة.

تبقى المشكلة الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري ممثلة في الاعتماد المفرط على إيرادات القطاع النفطي بنسبة تتجاوز 60 %، وهو ما يجعل الهيكل الاقتصادي ككل مهدد بخطر الانهيار الناتج عن هبوط أسعار الهيدروكربونات في الأسواق العالمية.

ليبيا:

يمثل النفط العمود الرئيسي للاقتصاد الليبي منذ بدء انتاجه سنة 1961، حيث يساهم بما لا يقل عن 65 % في تكوين الناتج الداخلي الخام، ويشكل نحو 94 % من اجمالي قيمة الصادرات السلعية الليبية ؛ وتحضى ليبيا بمكانة بارزه في سوق الطاقة الدولية نظرا لامتلاكها حوالي 3.5% من احتياطات النفط الخام المؤكدة، بحصة قدرها 1.77 مليون برميل يوميا (قبل ثورة 2011) بما يعادل 2 % من الانتاج العالمي، وقرابة ما يعادل 0.2 % مليون برميل يومي من الغاز الطبيعي[2]، وعند مقارنتها بالاقتصاديات النفطية الأخرى يمكن اعتبارها من أكثر الاقتصادات اعتمادا على النفط ؛ ومع ذلك لا تكفي هذه الحقيقة للحكم على بنية الاقتصاد الليبي، ويتطلب الأمر القاء نظرة عن وضعية باقي القطاعات ؛ الشكل التالي يمثل حصص المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام لسنوات مختارة خلال الفترة (2000-2015).

[1] التقارير السنوية لبنك الجزائر وصندوق النقد الدولي للسنوات: 2004، 2012 و2015.
[2] رالف شامي وآخرون، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، 2012، ص2 .

الشكل (III-2): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام الليبي خلال الفترة (2000-2015)

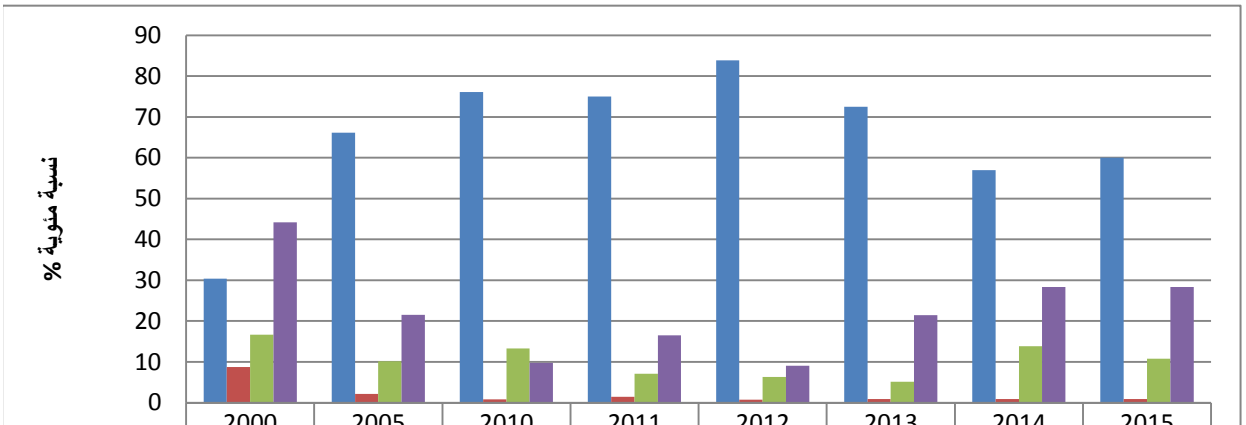

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
% النفط	30,39	66,11	76,08	74,97	83,88	72,51	56,93	60
% الفلاحة	8,76	2,17	0,83	1,46	0,74	0,9	0,89	0,89
% الصناعة	16,64	10,15	13,3	7,08	6,31	5,13	13,83	10,76
% الخدمات	44,21	21,56	9,78	16,48	9,07	21,46	28,34	28,35

المصدر: قيم محسوبة بالاعتماد على:

- الكتاب الاحصائي، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الجماهيرية الليبية، 2002، ص58.
- Statistics book, Bureau of statistics and census, Ministry of planing, Libya, 2010.
- Economic bulletin, Central bank of Libya, research & statistics department, vol n°56, 1st quarter 2016, p42, www.cbl.gov.ly.

إن النتائج التي يبينها الشكل (III-2) تكشف عن حصص المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام الليبي والتي يمثل فيها القطاع غير النفطي نسبة متوسطة تقدر بـ 34.89 % موزعة بين ثلاثة قطاعات رئيسية، وهي: **القطاع الفلاحي** حيث يساهم في المتوسط بنسبة 2.08 %، ومن أهم منتجاته نجد، الحبوب (القمح والشعير)، الزراعات الشجرية ممثلة بالزيتون في السهول الساحلية والنخيل في الواحات والأودية، الخضراوات التي تتصدرها الطماطم، البطاطس وفول الصويا والحوامض، إلى جانب المزروعات الصناعية ممثلة بالتبغ والفول السوداني. يعتمد الانتاج الزراعي بشكل كبير على العوامل المناخية كالتغيرات في سقوط الأمطار والاختلاف الشديد في درجات الحرارة التي تؤثر بشكل كبير على انتاج الغذاء، إلى جانب قلة الأراضي الصالحة للزراعة والتي تبلغ 3.6 مليون هكتار ممثلة 2 % فقط من المساحة الكلية، أما قطاع الصيد البحري فتمتلك فيه ليبيا قدرة انتاجية سمكية سنوية تقدر بـ 100 ألف طن، على امتداد شريط ساحلي يبلغ 1100 ميل ؛ وعلى الرغم من أن

السلطات المعنية بمصايد الأسماك قد خصصت موارد كبيرة لتحسين عمليات الصيد وعمليات ما بعد الصيد، وبشكل خاص في المناطق التي توجد بها مواقع لإنزال الأسماك، ولتطوير مرافئ الصيد ومصانع التجهيز، إلا أن المصايد لا تزال تعمل بأقل من طاقتها.

القطاع الصناعي والذي يساهم في المتوسط بنسبة 10.4 %، تكونه كل من صناعات الحديد والصلب، صناعة الاسمنت ومواد البناء، الصودا الكاوية، أسمدة اليوريا والصناعات البتروكيماوية الأخرى إلى جانب المنسوجات وصناعة المواد الغذائية، أما **قطاع الخدمات** فيساهم بنسبة 22.41 %، ويحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد القطاع النفطي، ويساهم قطاع الوساطة المالية مع تجارة الجملة والتجزئة بأكبر جزء في تكوينه بنسبتي 30.36 % و11.94 % على التوالي، وتظل مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة مقارنة بمعدل البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، كما أن الوضع الأمني الذي مر ولا يزال يمر به البلد أثر بشكل مباشر على بعض الأنشطة الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص القطاعين السياحي والاستثماري، كما ان استمرار ضعف القطاعات غير النفطية قد يرجع سببه إلى الاختلالات في سلاسل توريد المستلزمات المحلية والأجنبية، ونقص التمويل.

أنغولا:

تعتبر أنغولا ثالث أكبر منتج للنفط الخام في القارة الافريقية بعد نيجيريا وليبيا بحجم إنتاج يومي قدره 1.6 مليون برميل، مساهما بأكثر من 50 % في الناتج الداخلي الخام، أكثر من 90 % في اجمالي الصادرات وبحوالي 75 % في اجمالي الايرادات الحكومية، كما تتمتع بوفرة في المعادن كالحديد، الفوسفات، البوكسيت، اليورانيوم، النحاس، الذهب إلى جانب الماس الذي تحتل به المرتبة 7 عالميا من حيث حجم الانتاج الذي قدر بحوالي 11% من اجمالي الانتاج العالمي سنة 2011، بنحو 13 مليون قنطار[1].

باعتبارها دولة ريعية، حاولت أنغولا تنويع اقتصادها بعد انتهاء الحرب الأهلية سنة 2002، والتي أنهكت كيانها وشعبها طوال27 عام، الشكل التالي يبين المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام لسنوات مختارة خلال الفترة (2000-2015)

[1] Estefanía Jover, Anthony Lopes Pintos and Alexandra Marchand, Angola : Private Sector Country Profile, African development bank, September 2012, p 48, www.imara.co.

الشكل (III-3): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام الأنغولي خلال الفترة (2000-2015)

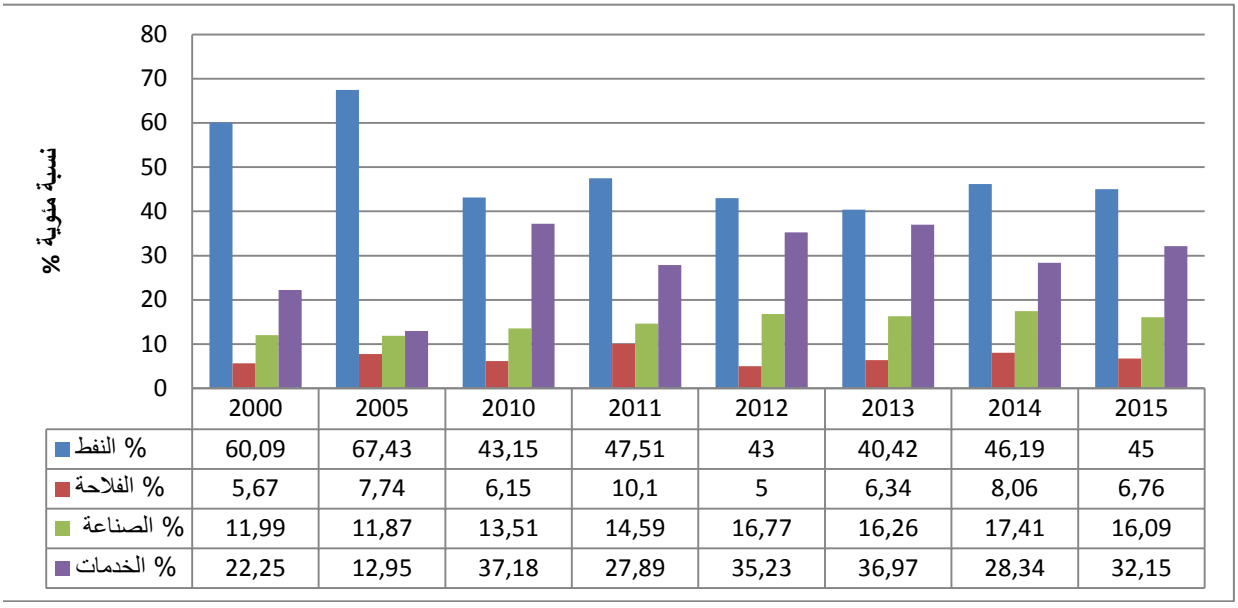

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النفط %	60,09	67,43	43,15	47,51	43	40,42	46,19	45
الفلاحة %	5,67	7,74	6,15	10,1	5	6,34	8,06	6,76
الصناعة %	11,99	11,87	13,51	14,59	16,77	16,26	17,41	16,09
الخدمات %	22,25	12,95	37,18	27,89	35,23	36,97	28,34	32,15

المصدر: قيم محسوبة بالاعتماد على:

- Angola: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report n° 05/125, 2005, p 50.
- Angola: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report n° 07/355, 2007, p 46.
- National accounts main aggregates database, www. unstats.un.org (30/08/2017, 18:30).

يوضح الشكل (III-3) حصص المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام الأنغولي والذي ساهم فيه القطاع النفطي بنسبة متوسطة قدرها 49.09 %، أما القطاع غير النفطي فساهم بحصة متوسطة قدرها 50.91 %، شكلها كل من **القطاع الفلاحي** بمتوسط نسبة مساهمة قدره 6.97 %، ومن اهم المنتجات: البن، الذرة، الموز، الأخشاب، زيت النخيل، التبغ وعباد الشمس، ورغم امتلاكها التربة الخصبة والمناخ الملائم، همشت الزراعة بعد اكتشاف النفط، ولم تعد تتجاوز القيمة المضافة بهذا القطاع نسبة 8 % في أحسن الأحول، ومع ذلك لا تزال الزراعة توظف حوالي 85 % من السكان، **القطاع الصناعي** والذي ساهم بحصة متوسطة قدرها 14.81 %، كونتها في المجمل الصناعة الغذائية، صناعة الاسمنت، النسيج، اصلاح السفن وصناعات

اعادة التدوير، وأخيرا **قطاع الخدمات** بمتوسط مساهمة قدره 29.12 %، شارك في تكوينه الخدمات المالية، البنوك والتأمينات وقطاع الاتصالات[1].

ويبقى مشكل الفساد خاصة في قطاع استخراج الموارد الطبيعية من أخطر التحديات التي تواجه الاقتصاد الأنغولي.

الغابون:

لا تختلف كثيرا دولة الغابون عن سابقتها أنغولا، فهي أيضا تتمتع بثروة معدنية متنوعة تشمل الحديد، اليورانيوم، الذهب، الماغنسيوم والفوسفات... ومع ذلك يستحوذ النفط (البترول والغاز الطبيعي) على الهيكل الاقتصادي للبلد بحصة مساهمة قدرها 50% في تكوين الناتج الداخلي الخام، وبأربعة اخماس في اجمالي الصادرات وبنحو 70 % في اجمالي الايرادات، الشكل التالي يوضح حصص المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي بهدف تحليل البنية القطاعية لهذا البلد.

الشكل (III-4): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام لدولة الغابون للفترة (2015-2000)

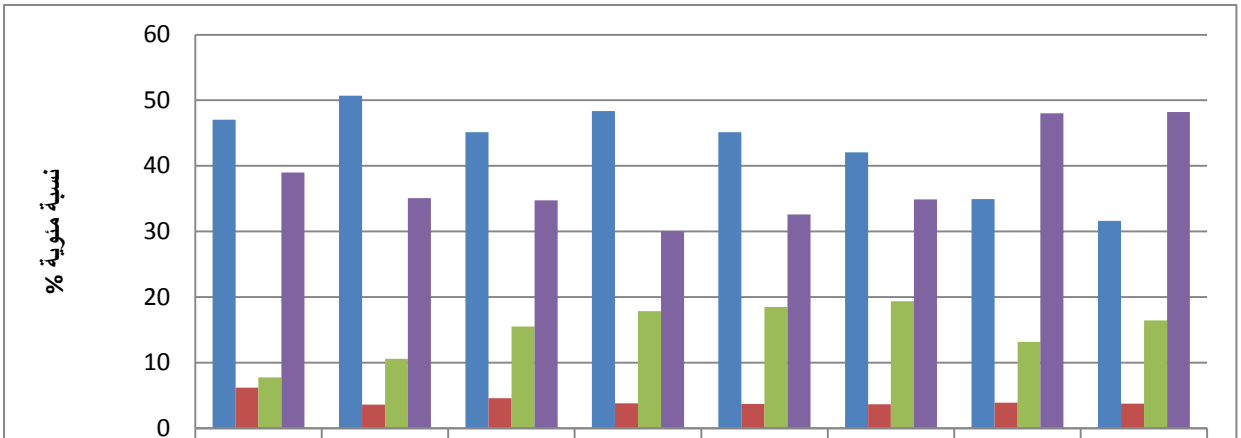

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
% النفط	47,04	50,7	45,13	48,34	45,16	42,05	34,94	31,6
% الفلاحة	6,19	3,6	4,59	3,78	3,71	3,64	3,89	3,75
% الصناعة	7,76	10,6	15,53	17,84	18,51	19,39	13,16	16,43
% الخدمات	38,99	35,1	34,73	30,04	32,61	34,9	48	48,21

المصدر: قيم محسوبة بالاعتماد على:

[1] Estefanía Jover, Anthony Lopes Pintos and Alexandra Marchand, Angola : Private Sector Country Profile, ibid, p29.

- Gabon: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF country report n° 05/147, 2005, p69.
- Gabon, African Economic Outlook, OECD publishing, 2007, p273.
-National accounts main aggregates database, www. unstats.un.org (30/08/2017, 18:30).

ساهم القطاع غير النفطي الغابوني بما نسبته 56.88 % خلال فترة الدراسة شكلتها ثلاثة قطاعات رئيسية، يتصدرها **قطاع الخدمات** بمتوسط نسبة مساهمة قدر بـ 37.82 % كونتها تجارة الجملة وتجارة التجزئة، البنوك والتأمينات، الخدمات المالية، يليه **القطاع الصناعي** بمتوسط قدره 14.9 % تكونه في الغالب صناعة تكرير النفط، الصناعات الكيماوية، صناعة الاسمنت، اصلاح السفن، المنسوجات، صناعة الخشب والصناعات الغذائية، وأخيرا **القطاع الفلاحي** الذي ساهم في المتوسط بنسبة 4.14 %، ومن أهم المنتجات: الكاكاو، البن، السكر، زيت النخيل، المطاط، خشب الأكومي، كما تمتلك البلاد ثروة سمكية هائلة تسمح باصطياد 32 ألف طن سنويا بفضل مياهها الإقليمية الغنية، إلا ان استغلالها التجاري ضئيل.

وفي إطار جهود الحكومة الغابونية لتنويع اقتصادها، تعمل حاليا على تطوير قطاع السياحة من خلال إنشاء مرافق سياحية في جميع أنحاء البلاد، كما تركز على تشجيع استثمارات القطاع الخاص بقوة وخاصة الاستثمارات الأجنبية بهدف تقليل الاعتماد على ايرادات القطاع النفطي.

نيجيريا:

يبلغ احتياطي النفط في نيجيريا نحو 37 مليار برميل، أما حجم إنتاجها النفطي فيصل إلى 2.1 مليون برميل يوميا، وتعتبر نيجيريا من أسرع الاقتصاديات نموا في القارة الافريقية. إن الاعتماد المفرط على ايرادات المحروقات بما يتجاوز 70 % جعل الحكومة تلجئ إلى تبنى خيار التنويع الاقتصادي، الشكل التالي يبين حصص المساهمة القطاعية في الناتج الداخلي الخام.

الشكل (III–5): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام النيجيري للفترة (2015–2000)

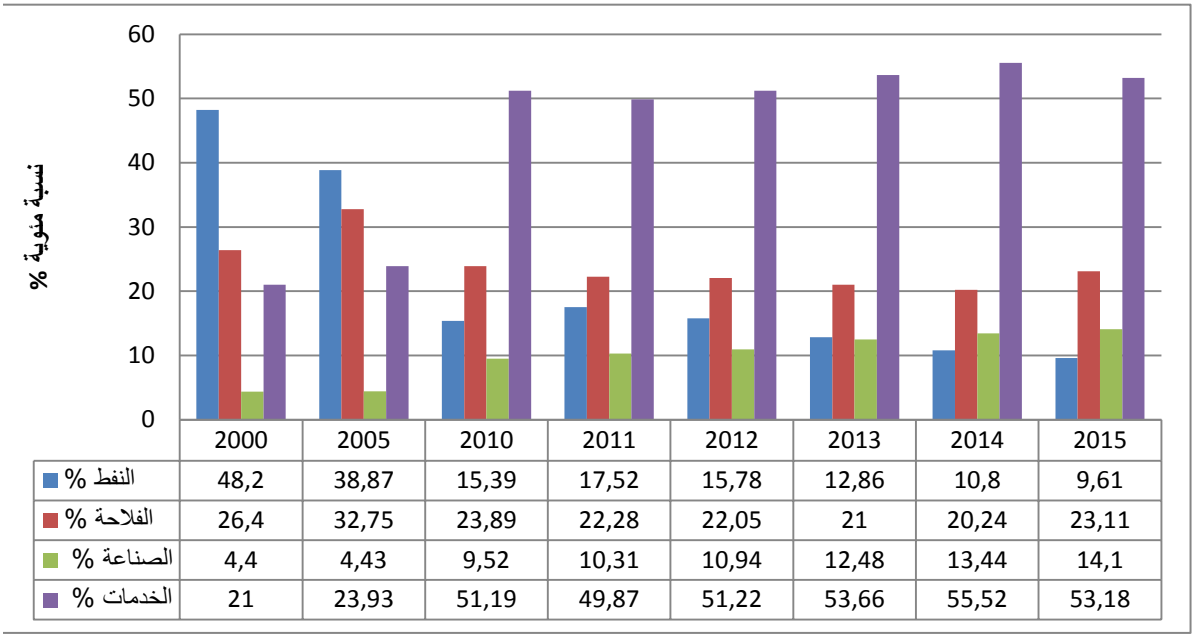

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
% النفط	48,2	38,87	15,39	17,52	15,78	12,86	10,8	9,61
% الفلاحة	26,4	32,75	23,89	22,28	22,05	21	20,24	23,11
% الصناعة	4,4	4,43	9,52	10,31	10,94	12,48	13,44	14,1
% الخدمات	21	23,93	51,19	49,87	51,22	53,66	55,52	53,18

المصدر: قيم محسوبة بالاعتماد على:

- Nigeria: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF country report n° 04/242, 2004, p118.
- Central Bank Of Nigeria, Annual Report and Statement of Accounts for the year ended 31 st December 2009, 2010, p246.
- Central Bank Of Nigeria Annual Report 2014, p 259, www.cbn.gov.ng
- Central Bank Of Nigeria Annual Report 2015, p 253 , www.cbn.gov.ng
- Nigerian Gross Domestic Product Report, Q4 2016, National Bureau of Statistics, Fabruary 2017, p131, www.nigerianstat.gov.ng.

لقد ساهم القطاع غير النفطي النيجيري بنسبة متوسطة قدرها 72.62 % خلال فترة الدراسة، كونها كل من **قطاع الخدمات** بمتوسط نسبة مساهمة قدره 44.94 % ممثلة بقطاع الخدمات المالية، الاتصالات، التجارة والسياحة، **القطاع الفلاحي** بمتوسط نسبة مساهمة قدره 23.96 % ومن أهم المنتجات نجد، الفول السوداني، الأرز، الذرة البيضاء، المانجو، البابايا، الأناناس والموز إلى جانب المحاصيل الصناعية المطاط، زيت النخيل، نواة النخيل والقطن، ويمكن تفسير هذه النسبة بالرجوع إلى خصوبة التربة والمناخ الملائم الذي يسود معظم البلد، والذي سمح للزراعة بأن تكون أصل النشاط الاقتصادي في نيجيريا قبل ارتفاع أسعار النفط في فترة السبعينات، وأخيرا **القطاع الصناعي** الذي ساهم في المتوسط بنسبة 9.95 % كونتها صناعة الإسمنت، الصناعات الكيماوية

والدوائية، صناعة الأسمدة، الملابس، المنتجات الغذائية والأخشاب، والمنتجات الفلزية إلى جانب صناعة محركات السيارات وتجميعها.

وقد بدأت نيجيريا خلال السنوات الماضية الاهتمام باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من القطاعات الاقتصادية، لما له من مزايا وآثار إيجابية على قضية التنويع الاقتصادي.

I-2- دول مجلس التعاون الخليجي:

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي أطرافا فاعلة في السوق العالمية للهيدروكربونات، بامتلاكها 30 % من احتياطيات النفط العالمية و20 % من احتياطيات الغاز الطبيعي ؛ وتبلغ حصتها في الإنتاج العالمي من النفط والغاز الطبيعي 23 % و11 % على التوالي[1]، وقد اتبعت هذه الدول على مدار العقود الأربعة الماضية استراتيجيات تنموية متفاوتة من حيث النهج بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي، وفيما يلي تحليل بعض الجوانب التي تختص بها هذه الاقتصاديات.

الكويت:

تعتمد الكويت بشكل أساسي على النفط كسلعة رئيسية ؛ حيث يبلغ احتياطها المؤكد نحو 102 مليار برميل بما يعادل 7.4% من احتياطيات النفط الخام في العالم، ونحو 21.6 % من احتياطيات النفط الخام بدول مجلس التعاون الخليجي، وتمثل ايرادات القطاع النفطي حوالي 75 % من الايرادات الحكومية، و90 % من اجمالي الصادرات وأكثر من 50 % من الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر الكويت من أكثر الدول اعتمادا على القطاع النفطي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

لقد حاولت الكويت لعدة عقود اتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق التنويع الاقتصادي، غير أن الاعتماد الكبير على القطاع النفطي لا يزال يقف كحائل أمام هدف التنويع، الشكل التالي يوضح نسب المساهمة القطاعية لأهم القطاعات الاقتصادي في تكوين الناتج الداخلي الخام:

[1] Pascal Devaux, Economic Diversification In The GCC: Dynamic Drive Needs To Be Confirmed, ECO conjoncture, BNP Parribas, July-August 2013, p 19, economic-research.bnpparibas.com

الشكل (III–6): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام الكويتي (2015–2000)

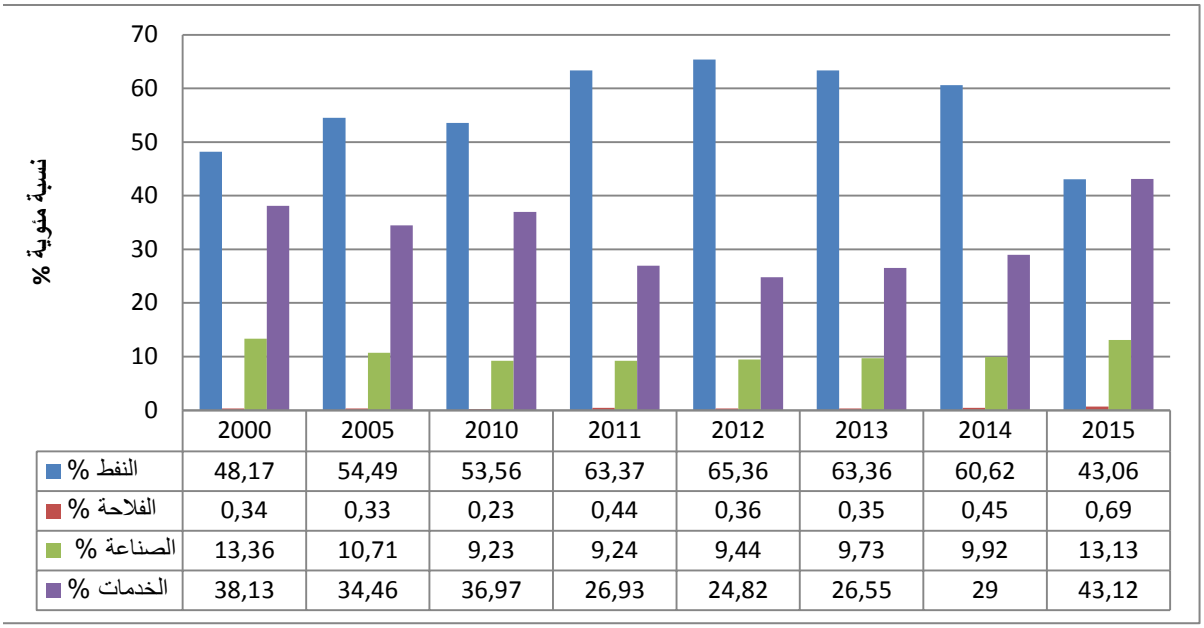

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
% النفط	48,17	54,49	53,56	63,37	65,36	63,36	60,62	43,06
% الفلاحة	0,34	0,33	0,23	0,44	0,36	0,35	0,45	0,69
% الصناعة	13,36	10,71	9,23	9,24	9,44	9,73	9,92	13,13
% الخدمات	38,13	34,46	36,97	26,93	24,82	26,55	29	43,12

المصدر: قيم محسوبة بالاعتماد على:

- المجموعة الاحصائية لسنة 2001، قطاع الاحصاء والمعلومات، وزارة التخطيط الكويتية، ابريل 2002، ص (247-246)

- الادارة المركزية للإحصاء لدولة الكويت، المجموعة الاحصائية السنوية، العدد 48، 2011، ص (212-213).

- الادارة المركزية للاحصاء لدولة الكويت، النشرات الاحصائية، المجاميع الأساسية للحسابات القومية، www.csb.gov.kw

إن النتائج التي يبينها الشكل (III–6) تكشف عن حصص المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام الكويتي، حيث ساهم القطاع غير النفطي بمتوسط نسبة قدرها 43.5 % خلال الفترة (2000–2015)، موزعة بين ثلاثة قطاعات رئيسية هي: القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، بالنسبة **للقطاع الفلاحي** يمكن تفسير حصة مساهمته المحتشمة التي قاربت الصفر بقيمة متوسطة قدرها 0.40 % إلى طبيعة الأراضي الكويتية التي يغلب عليها الطابع الصحراوي، مقابل محدودية الغطاء النباتي واختلاف معدلات نموه سنوياً بسبب التباين الكبير في كميات الأمطار، إلى جانب عقبات أخرى كملوحة التربة وافتقارها للعناصر الغذائية والمادة العضوية مع ملوحة المياه المخصصة للري وندرتها، **القطاع الصناعي** الذي ساهم بمتوسط قدره 10.59 %

خلال فترة الدراسة لايزال يعتمد إلى حد الآن على الدعم الحكومي في تسيير شؤونه، وقد كونت هذه النسبة كل من الصناعات البتروكيماوية، صناعة مواد البناء وصناعة السفن (سفن الصيد البحري)، أما **قطاع الخدمات** فيساهم في المتوسط بنسبة 32.49 %، تكونها كل من خدمات الوساطة والتأمين[1]، القطاع المالي، خدمات الاتصالات، النقل والطيران، وقطاع السياحة والفندقة حيث تستثمر الكويت ما يقارب مليار دينار كويتي في مجال السياحة سنويا، إلا أن هذا المبلغ يعتبر منخفضاً مقارنة بقيمة الاستثمار المحلي الإجمالي، ويعاني قطاع السياحة العديد من العراقيل التي تحد من تطويره إذ ساهمت السياحة الكويتية بنسبة 0.08 % فقط في اجمالي عائدات السياحة العالمية التي بلغت نحو 1.5 تريليون دولار خلال العام 2015.

البحرين:

تعتبر البحرين الأقل اعتمادا على القطاع النفطي من بين دول مجلس التعاون الخليج، والذي بدوره يمثل 86% من إيرادات الخزانة العمومية ونحو ربع الناتج المحلي، ولأسباب تشمل محدودية الثروات النفطية، لجأت البحرين لخيار التنويع الاقتصادي منذ السبعينات عبر الاستثمار في القطاع الصناعي، وقد استطاعت إلى حد ما تحقيق تقدم ملحوظ نحو تنويع مصادر دخلها، الشكل التالي يوضح حصص المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي البحريني للفترة (2000-2015):

[1] التقرير الاقتصادي2015، البنك المركزي الكويتي، 2016، ص (41-42)

الشكل(III-7): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام البحريني خلال الفترة (2015-2000)

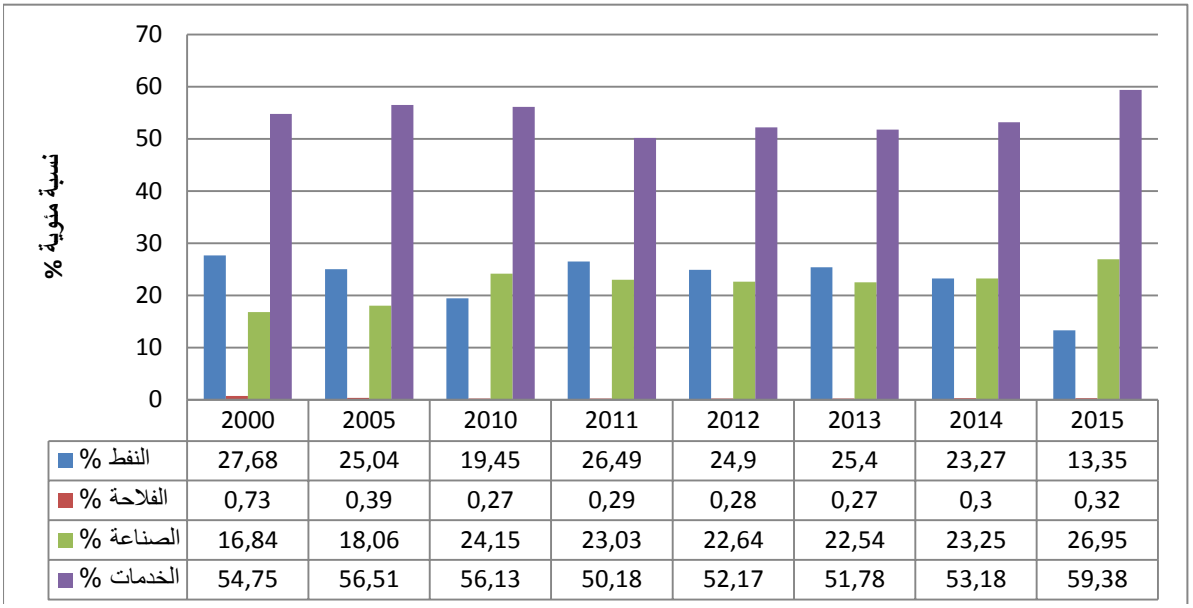

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
% النفط	27,68	25,04	19,45	26,49	24,9	25,4	23,27	13,35
% الفلاحة	0,73	0,39	0,27	0,29	0,28	0,27	0,3	0,32
% الصناعة	16,84	18,06	24,15	23,03	22,64	22,54	23,25	26,95
% الخدمات	54,75	56,51	56,13	50,18	52,17	51,78	53,18	59,38

المصدر: قيم محسوبة بالاعتماد على:

- الحسابات القومية لسنة 2009، الجهاز المركزي للمعلومات، الادارة العامة للإحصاء، مملكة البحرين، ص15، http://www.cio.gov.bh

-النشرة الفصلية للحسابات القومية، الجهاز المركزي للمعلومات والاتصالات، الادارة العامة للإحصاء، مملكة البحرين، الربع الثالث 2014

- الحسابات القومية لسنة 2015، هيئة المعلومات والحوكمة الالكترونية لمملكة البحرين http://www.cio.gov.bh

استطاعت البحرين تعزيز مساهمة القطاع غير النفطي في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة، حيث سجل حصة مساهمة متوسطة قدرها 76.8 %، النسبة الأقل في تكوينه مثلها **القطاع الفلاحي** بمتوسط قدره 0.36 % ، ويمكن تفسير هذه النسبة الضئيلة بالعودة إلى صغر المساحة الكلية للبلد المتبوعة بالطبيعة الصحراوية مع قلة هطول الأمطار وافتقار التربة للمواد العضوية، ومع ذلك بدأت البحرين في السنوات الأخيرة بإدخال التقنيات والأساليب الزراعية الحديثة كنظم الري والميكنة الزراعية واستخدام المخصبات، ونظم الزراعة بدون تربة وغيرها بهدف رفع مستوى الانتاج وتحسين نوعيته، يأتي بعده **القطاع الصناعي** بمتوسط مساهمة قدره 22.18 % تكونها كل من صناعات الألمنيوم التحويلية التي تحتل صادراتها المرتبة الثانية بعد النفط والصناعات الأخرى كصناعة البتروكيماويات، الحديد والصلب، صناعة مواد البناء وقطاع الصناعات الغذائية الذي يعتبر أيضا

من القطاعات الصناعية الهامة في المملكة، أما **قطاع الخدمات** فيساهم في المتوسط بما نسبته 54.26 % تكونه في المجمل الخدمات المصرفية الاسلامية التي تتنافس بها البحرين على نطاق دولي مع ماليزيا والقطاع المصرفي في بقية أنحاء العالم، تجارة التجزئة، خدمات التأمين والسياحة التي شغلت نسبة 4.6% من الناتج المحلي اجمالي غير النفطي في 2015. وتشكل القطاعات غير المصرفية (الصناعة، النقل والاتصالات، التجارة والعقارات) أكبر نسبة من عائدات الناتج المحلي خارج المحروقات (ما يقارب 75%)، بينما يشكل القطاع المصرفي 19 % من عائدات الناتج المحلي غير النفطي.

الامارات العربية المتحدة:

رغم امتلاكها احتياطات مؤكدة تتجاوز 97 مليار برميل من النفط الخام مكنتها من احتلال المرتبة 7 عالميا، بحجم إنتاج يومي يقدر بـ 2.79 مليون برميل[1]، واحتياطي مؤكد من الغاز الطبيعي يقدر بـ 6091 مليار متر مكعب بحجم إنتاج سنوي يقدر بـ 83.7 مليار متر مكعب[2]، إلا أن دولة الامارات العربية المتحدة استطاعت أن تخطو خطوات جد متقدمة خلال العقد الماضي في سبيل تحقيق هدف التنويع الاقتصادي، الذي بدأت بالتخطيط له في وقت مبكر من الثمانينات، والشكل التالي يوضح حصص المساهمة القطاعية في الناتج الداخلي الخام من مطلع الألفية الحالية إلى غاية سنة 2015.

[1] OPEC : Annual statistical bulletin, 2015, ibid, P8.
[2] OPEC : Annual statistical bulletin, 2015, ibid, P 94-97.

الشكل(III-8): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام الاماراتي للفترة (2015-2000)

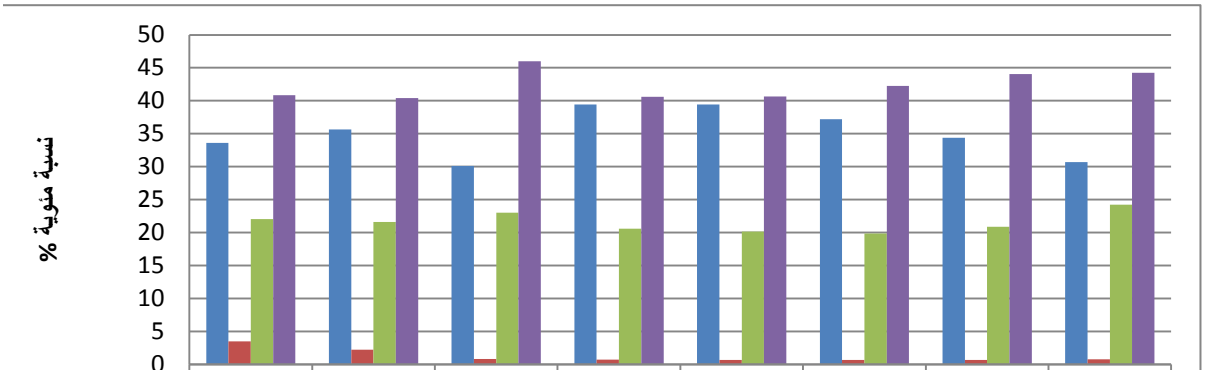

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النفط %	33,6	35,67	30,14	39,44	39,43	37,2	34,37	30,7
الفلاحة %	3,51	2,27	0,84	0,73	0,69	0,68	0,68	0,77
الصناعة %	22,06	21,63	23,05	20,62	20,16	19,87	20,89	24,25
الخدمات %	40,83	40,42	45,98	40,61	40,64	42,25	44,06	44,27

المصدر: قيم محسوبة بالاعتماد على:

- United Arab Emirates: Statistical Appendix, IMF country report n° 06/256, 2006, p5.
- United Arab Emirates: Statistical Appendix, IMF country report n° 07/348, 2007, p4.
- التقرير الإحصائي السنوي 2013، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية، الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، الامارات العربية المتحدة، 2014، ص19
- التقرير الإحصائي السنوي 2015، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية، الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، الامارات العربية المتحدة، 2016، ص13.

ساهمت القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج الداخلي الخام الاماراتي بمتوسط نسبة قدره 64.93 % خلال فترة الدراسة، احتل فيها **قطاع الخدمات** مركز الصدارة بنسبة متوسطة قدرها 42.38 % مثلتها في المجمل الخدمات المالية والاتصالات، قطاع الخدمات اللوجستية الذي بلغت قيمته حوالي 25 مليار دولار سنة 2015، قطاع التجارة والتشييد، العقارات، خدمات الأعمال التي تضم أنشطة وسيطة مثل خدمات التسويق، الخدمات المهنية والفنية وخدمات التأجير، خدمات إعادة التصدير التي تحتل فيها المرتبة الثالثة عالميا، وقطاع السياحة الذي تم استهدافه كمصدر رئيسي للنمو في السنوات الأخيرة، والذي استطاع أن يجعل الامارات مقصدا آمنا وجاذبا للسياح بمختلف المستويات، من سياحة تقليدية، سياحة الاستجمام، السياحة الرياضية، المؤتمرات والمعارض والمهرجانات، حيث احتلت الامارات المرتبة الأولى عربيا بعائدات سياحية قدرت بـ 16.038 مليار دولار حسب تقرير المنظمة العالمية للسياحة سنة 2015. يليه **القطاع الصناعي** بمتوسط حصة مساهمة قدره

21.57 % كونته كل من الصناعات البتروكيماوية، صناعة الحديد، الالمنيوم، الصناعة العسكرية، الصناعات الثقيلة والمتوسطة، الصناعات الهندسية والتكميلية، والصناعات الغذائية، وأخيرا **القطاع الفلاحي** بمساهمة متوسطة قدرها 1.27 %، ورغم طبيعة الأراضي التي يغلب عليها الطابع الصحراوي نتيجة شح الأمطار وقلة مصادر المياه، إلا أن الامارات نجحت في تحويل أراضيها إلى أراض زراعية بامتياز، كما اهتمت بالزراعة المائية التي تسمح بزراعة النبات والخضار في ماء ممزوج بمعادن ومغذيات من دون تربة، واصبحت تنتج وتصدر الفواكه والخضار إلى خارج محيطها، وتتنوع في انتاج المحاصيل الزراعية مثل الجوافة، الموز، العنب، الحمضيات والمانغا، إلى جانب التمر حيث تنتج أكثر من 44 مليون شجرة نخيل نحو مئتي نوع مختلف من ثمرة البلح، كما بدأت بتصدير الورود والأقحوان إلى هولندا وبلدان أخرى في أوربا. فضلا عن استثمارها في الثروة السمكية، حيث تضم البلاد الآن مزارع لأسماك السلمون وأسماك الحفش التي يستخرج منها الكافيار.

السعودية:

تمتلك المملكة العربية السعودية ثاني أكبر احتياطي للنفط الخام في العالم بعد فنزويلا بما يقدر بـ 267 مليار برميل، بما يعادل 25 % من الاحتياطيات المؤكدة من النفط العالمي، وتعتبر من بين الدول التي تعتمد اعتمادا كبيرا على القطاع النفطي، وقد سعت السعودية إلى تبني خطط تنموية لتنويع مصادر دخلها خلال السنوات الماضية ادراكا منها بخطورة الاعتماد على مورد اقتصادي ذو طابع ناضب، في اطار مالية عامة لا تعتمد فيها الدولة على ايرادات الضرائب ولا تتوافر لقطاع الزراعة مقومات الاستدامة، ولا تعتمد فيها الصناعة على العمالة المحلية[1]. ولتقصي نتائج درجة التنويع الاقتصادي في هذا البلد، يبين الشكل التالي حصص المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام للفترة (2000-2015)

[1] أ.د .ممدوح عوض الخطيب، التنويع ا ولنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات ادارة الاعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض خلال الفترة 16-17 فبراير 2014، ص1.

الشكل(III–9): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام السعودي للفترة (2015–2000)

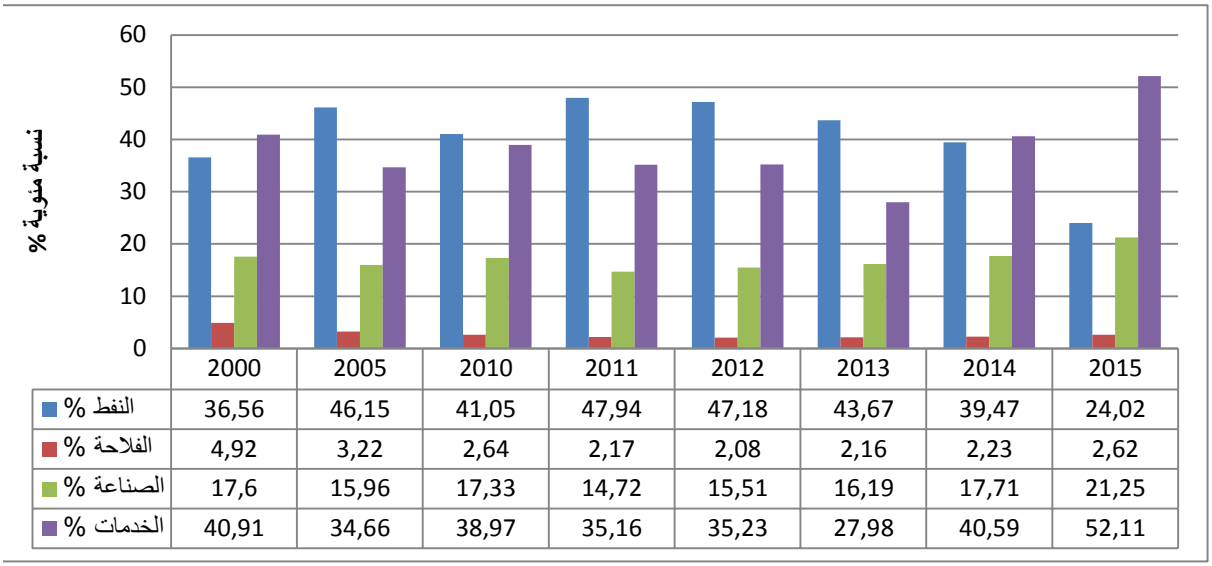

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
% النفط	36,56	46,15	41,05	47,94	47,18	43,67	39,47	24,02
% الفلاحة	4,92	3,22	2,64	2,17	2,08	2,16	2,23	2,62
% الصناعة	17,6	15,96	17,33	14,72	15,51	16,19	17,71	21,25
% الخدمات	40,91	34,66	38,97	35,16	35,23	27,98	40,59	52,11

المصدر: قيم محسوبة بالاعتماد على:

– Saoudi Arabian Monetary Authority, Annual Statistics, June 2017, www.sama.gov.sa.

ساهم القطاع غير النفطي بما يعادل 59.25 % من الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة، مقسمة بين ثلاثة قطاعات، يعتبر **القطاع الفلاحي** فيها الأقل مساهمة بمتوسط بلغ 2.75 %، ومن أهم المنتجات نجد البلح (التمر) الذي تستثمر فيه المملكة 2 مليار ريال سعودي، البطيخ، العنب، الزيتون، الأعلاف وغيرها، ويمكن تفسير النسبة المحتشمة لحصة الفلاحة في اجمالي الناتج المحلي بطبيعة الأراضي السعودية الصحراوية، ومشكل ندرة المياه، لذلك نجد أن المملكة العربية السعودية تستورد سلع غذائية بما يعادل 13.5 % من إجمالي وارداتها السنوية. **القطاع الصناعي** ويساهم في المتوسط بنسبة 17.03 % مكونة في المجمل من الصناعات الحربية، صناعة تكرير البترول، الصناعات البتروكيماوية، صناعة الإسمنت، المعدات والصناعات الغذائية[1]، أما **قطاع الخدمات** فيساهم في المتوسط بما نسبته 38.20 % مكونة في الجزء الأكبر منها من خدمات النقل والتخزين، الاتصالات، التجارة والفنادق، المال والتأمين، العقارات وخدمات الأعمال، القطاع المالي، والسياحة التي تنقسم إلى سياحة دينية نحو مكة المكرمة والمدينة المنورة، وسياحة الاستجمام والترفيه مع استهداف المجموعات المهتمة بتاريخ المملكة وآثارها،

[1] وزارة التجارة والاستثمار السعودية (2017/09/21) 18 :59 http://mci.gov.sa/AboutKingdom/Pages/SaudiEconomy.aspx

وتقدر مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام بـ 3.2%، وقد بلغ حجم ايرادات السياحة السعودية 10.13 مليار دولار حسب تقرير المنظمة العالمية للسياحة عام 2015.

سلطنة عمان:

يعتبر النفط العامل الأكثر أهمية في الاقتصاد العماني وهو القطاع الذي يحفز نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ يمتد تأثيره إلى جميع القطاعات الأخرى غير النفطية، وتأتي عمان بعد البحرين من حيث التنويع الاقتصادي كترجمة لتركيزها على إنشاء مناطق صناعية مستفيدة من العامل الجغرافي للسلطنة، والشكل التالي يوضح حصص المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2015):

الشكل (III-10): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام العماني خلال الفترة (2015-2000)

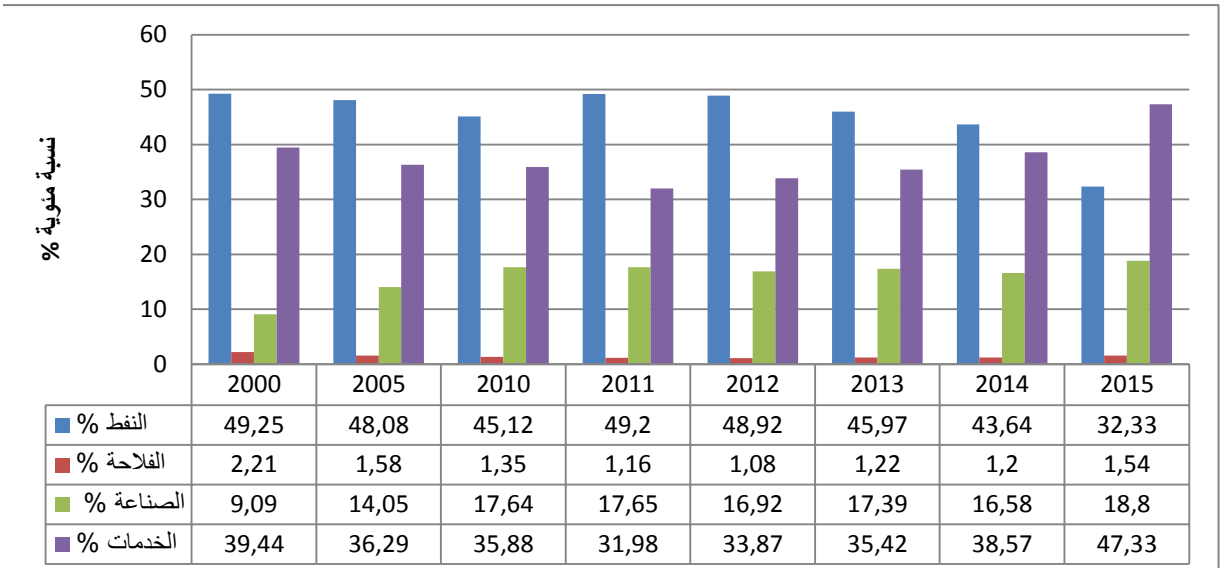

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
% النفط	49,25	48,08	45,12	49,2	48,92	45,97	43,64	32,33
% الفلاحة	2,21	1,58	1,35	1,16	1,08	1,22	1,2	1,54
% الصناعة	9,09	14,05	17,64	17,65	16,92	17,39	16,58	18,8
% الخدمات	39,44	36,29	35,88	31,98	33,87	35,42	38,57	47,33

المصدر: قيم محسوبة بالاعتماد على:

-نشرة الحسابات القومية، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان، العدد 11، فيفري 2011، ص (27-28).

- نشرة الحسابات القومية، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان، العدد 14، أبريل 2014، ص (26-29).

- التقرير السنوي لسنة 2014، البنك المركزي العماني، جوان 2015، ص 22

- التقرير السنوي لسنة 2015، البنك المركزي العماني، جوان 2016، ص21

تختلف نسب المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام العماني من قطاع إلى آخر، يتصدرها **القطاع النفطي** بمتوسط نسبة مساهمة قدره 45.35 %، يليه **قطاع الخدمات** بنسبة مساهمة متوسطة قدرها 37.35%، تكونها في المجمل كل من **الخدمات اللوجستية**[1] التي سجلت عائدات أرباح قيمتها 7.87 مليار دولار سنة 2013 وساهمت في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 4.9%[2] سنة 2015، تجارة التجزئة وقطاع السياحة الذي حقق عائدات سياحية بقيمة 1.54 مليار دولار حسب تقرير منظمة السياحة العالمية لعام 2015 ؛ أما **القطاع الصناعي** فقد ساهم بقيمة متوسطة قدرها 16.01% كونتها كل من الصناعات التحويلية ممثلة بالصناعات البتروكيماوية، الصناعات الأساسية للمواد الفلزية ومنتجاتها كصناعات الحديد والنحاس والألمنيوم، الصناعة النسيجية وصناعة السفن، وأخيرا **القطاع الفلاحي** الذي ساهم بمتوسط نسبة قدره 1.42 %، ومن أهم المنتجات الزراعية نجد الموز، البطيخ والتمر التي تشكل حوالي 52% من المساحات المخصصة للزراعة في عمان، إلى جانب شتول العنب، الجوز والخوخ على الهضاب الجبلية المرتفعة، ويواجه القطاع الفلاحي بعض المشاكل التي تقف عائقا أمام الزراعة العمانية، منها ارتفاع ملوحة التربة ونقص مياه الزراعة، وضعف التسويق.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد العماني يحقق نموا مستمرا على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد لا تزال تعتمد بشكل كبير على إجمالي الأنشطة النفطية، ولا يزال النمو الاقتصادي للبلد يتأثر بتطور الإيرادات المتأتية من قطاع الهيدروكربونات.

قطر:

يتمتع الاقتصاد القطري باحتياطات مؤكدة من النفط الخام تتجاوز 25 مليار برميل، ويبلغ حجم احتياطه من الغاز الطبيعي نحو 14% من احتياطي الغاز الطبيعي المكتشف في العالم، وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، بحجم تصدير قدره 77 مليون طن سنويا، وقد أسهم النفط والغاز في جعل قطر صاحبة أعلى معدل من حيث نصيب الفرد من الدخل، كما أنها الدولة ذات أدنى معدلات بطالة على المستوى العالمي.

[1] الخدمات اللوجستية (أو ما يعرف باللغة العربية بفن السوقيات) هي عبارة عن فن وعلم ادارة تدفق الموارد المختلفة كالبضائع، الطاقة، المعلومات والخدمات البشرية المختلفة من منطقة الانتاج إلى منطقة الاستهلاك، وتتضمن الخدمات اللوجستية عدة محاور من بينها: النقل، الجرد والتخزين، المعالجة المادية والتغليف.

[2] تقرير موجز حول القطاعات الاقتصادية الواعدة، الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات" اثراء"، سلطنة عمان، ديسمبر 2016، ص 3.

قطر بقية الدول الغنية بالموارد الطبيعية تسعى لتنويع مصادر دخلها، للتخلص من التبعية لقطاع الهيدروكربونات، من خلال رفع نسب مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي، الشكل التالي يبين نسب المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000- 2015):

الشكل (III-11): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام القطري خلال الفترة (2000-2015)

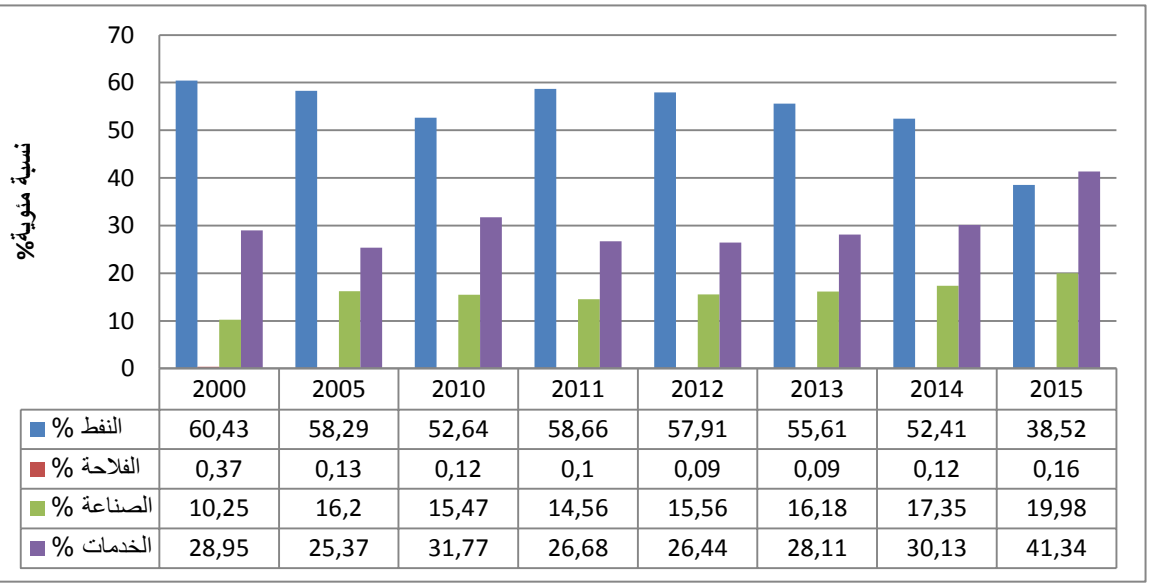

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
% النفط	60,43	58,29	52,64	58,66	57,91	55,61	52,41	38,52
% الفلاحة	0,37	0,13	0,12	0,1	0,09	0,09	0,12	0,16
% الصناعة	10,25	16,2	15,47	14,56	15,56	16,18	17,35	19,98
% الخدمات	28,95	25,37	31,77	26,68	26,44	28,11	30,13	41,34

المصدر: قيم محسوبة بالاعتماد على:

- الحسابات القومية في دولة قطر، جهاز الاحصاء، الاصدار الثاني 2006، ص 13
- نشرة الحسابات الوطنية، وزارة التخطيط التنموي والاحصاء لدولة قطر، الاصدار الثالث 2012، ص (5-6).
- نشرة الحسابات الوطنية، وزارة التخطيط التنموي والاحصاء لدولة قطر، الاصدار الخامس 2016، ص 46.

من ناحية تركيبة الناتج المحلي، نجد أن القطاعات غير النفطية ساهمت بحصة متوسطة قدرها 45.63 % خلال فترة الدراسة، مكونة من **القطاع الفلاحي** الذي لم تتجاوز حصة مساهمته نسبة 0.14 % في المتوسط، ويمكن ارجاع ذلك إلى ارتفاع درجات الحرارة، الرطوبة العالية وملوحة المياه إلى جانب طبيعة الأراضي القطرية الصحراوية ذات التربة الصخرية. **القطاع الصناعي** ساهم بنسبة متوسطة قدرها 15.63 % كونتها في الشق الأكبر منها الصناعات البتروكيماوية، صناعات الألمنيوم، صناعات مواد البناء وصناعات إعادة التدوير، أما **قطاع الخدمات** فساهم بنسبة 29.85 % مثلتها بنسبة كبيرة الخدمات المالية، خدمات التأمين والعقارات، وخدمات

الأعمال[1]، إلى جانب القطاع السياحي الذي تعتبر فيه قطر احدى الوجهات السياحية الأسرع نموا في العالم، حيث حققت عائدات سياحية بقيمة 5.035 مليار دولار حسب تقرير منظمة السياحة العالمية لسنة 2015.

وعلى العموم، يمكن القول أن دول مجلس التعاون الخليجي قد نجحت في احراز تقدم ملحوظ نحو تحقيق التنويع الاقتصادي منذ العقد الماضي، ومع ذلك لا يزال التنويع يعتمد اعتمادا كبيرا على النشاطات الحكومية كالبنية التحتية، التنمية الصناعية، والخدمات المرتبطة بدخل النفط، علاوة على ذلك لا تزال القطاعات غير النفطية الأكثر تطورا تعاني من تأثير محدود على بقية الاقتصاد[2]؛ ومن منظور المالية العامة، نجد أن عدم تنامي حصة الإيرادات غير النفطية بالرغم من ارتفاع قيمتها المطلقة يعكس حقيقة أن معدلات نمو الإيرادات النفطية كان أكبر من معدلات نمو الإيرادات غير النفطية، مما قلص من حصة مساهمة هذه الأخيرة في المالية العامة بالرغم من ارتفاع قيمتها المطلقة، كما قابل ذلك إعادة تدوير هذه الأموال في مختلف الأنشطة الاقتصادية بالتركيز على تطوير البنية التحتية والخدمات التي عادة ما تولد قيمة مضافة قليلة ولها أثر ضعيف على بقية الاقتصاد، وباستثناء دولة الامارات العربية المتحدة لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتطوير القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على دخل النفط.

I– 3– باقي دول الشرق الأوسط:

اليمن:

رغم امتلاكها لاحتياطات ضئيلة منه، يحتل النفط أهمية استراتيجية في الاقتصاد اليمني منذ اكتشافه في منتصف الثمانينيات، باعتباره المورد الرئيسي لسلة النفقات العامة بنسبة 70% ، ومصدر النقد الأجنبي بنسبة 90%، وحصته التي لا تقل عن 75 % في اجمالي الصادرات الوطنية، ناهيك عن مساهمته في الناتج الداخلي الخام بحوالي 30 %. ومع ذلك، عند مناقشة قضية التنويع الاقتصادي في بلد ريعي يمتاز بهذه الخصائص، يتطلب الأمر القاء نظرة على بقية القطاعات الحيوية في الاقتصاد لأخذ فكرة شاملة حول الوضع الاقتصادي ؛ الشكل التالي يوضح نسب المساهمة القطاعية لأهم القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام اليمني.

[1] الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2016-2018، وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، العدد 10، 2016، ص 22

[2] Pascal Devaux, Economic Diversification In The GCC: Dynamic Drive Needs To Be Confirmed, ibid, p24.

الشكل (III–12): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام اليمني للفترة (2015–2000)

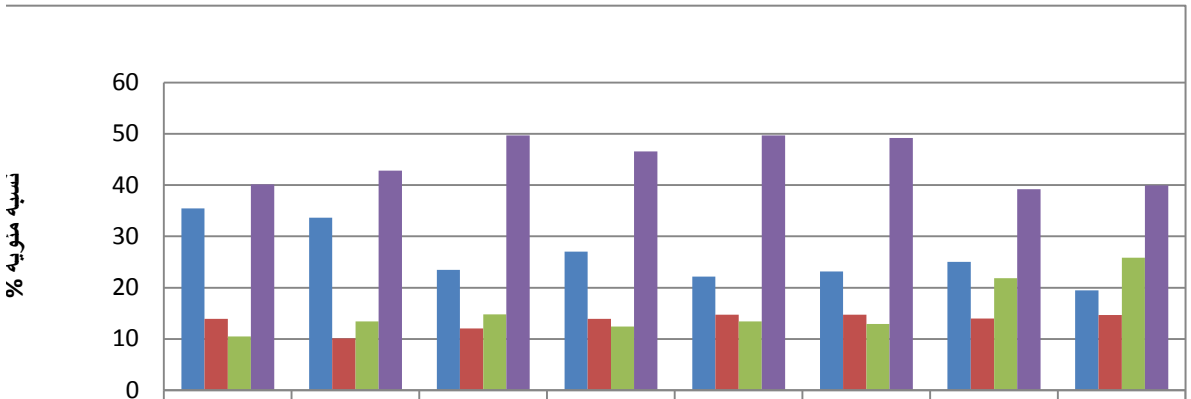

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النفط %	35,46	33,62	23,48	27,05	22,16	23,17	25	19,5
الفلاحة %	13,95	10,14	12,02	13,94	14,75	14,73	14,01	14,7
الصناعة %	10,47	13,41	14,78	12,45	13,41	12,94	21,83	25,86
الخدمات %	40,13	42,83	49,71	46,55	49,68	49,16	39,17	39,93

المصدر: قيم محسوبة بالاعتماد على:

– Annuel report 2005, general department of research and statistics, Central bank of yemen, p 135, www.centralbank.gov.ye

- Annuel report 2007, general department of research and statistics, Central bank of yemen, pp 83-84, www.centralbank.gov.ye

- Annuel report 2013, general department of research and statistics, Central bank of yemen, p93, www.centralbank.gov.ye

- National accounts main aggregates database, www. unstats.un.org (30/08/2017, 18:30).

توضح نتائج الشكل (III- 12) حصة القطاع غير النفطي في تكوين الناتج الداخلي الخام، والتي تراوحت قيمتها بين 64.54 % كأدنى قيمة سنة 2000، و80.5 % سنة 2015 كأقصى قيمة، موزعة بنسب متفاوتة من قطاع إلى آخر يتصدرها **قطاع الخدمات** بمتوسط نسبة مساهمة قدر بـ 44.64 % التي ساهم في تشكيلها بجزء كبير الخدمات الحكومية وبنسبة أقل القطاع السياحي الذي لم تتجاوز مساهمته في الناتج نسبة 3 % رغم توفر البلد على ميزات نسبية فريدة ومتنوعة، كاحتضانه لمدن ومواقع أثرية تعود إلى القرن الثاني قبل الميلاد، يليه **القطاع الصناعي** بمتوسط نسبة مساهمة قدر بـ 15.64 % كونته كل من صناعة تكرير النفط التي تشكل النسبة الأعلى في قيمة الإنتاج الصناعي التحويلي، تليها الصناعات الغذائية، ثم الصناعات الإنشائية والتي يأتي الإسمنت في مقدمتها، ثم منتجات التبغ في المرتبة الرابعة، بعدها المعادن المشكلة، وأخيرا الملابس، ويعكس

هذا التوزيع ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها حيث تختص أغلب المنشآت في صناعة المنتجات الغذائية، كما تتراوح نسبة الصادرات الصناعية التحويلية اليمنية إلى إجمالي الصادرات ما بين 2 % إلى 4 % وهي في الغالب عبارة عن إعادة صادرات.

أما **القطاع الفلاحي** فيساهم بمتوسط نسبة 13.53 % في اجمالي الناتج المحلي، وتسيطر زرعة الحبوب على اغلب المساحات المزروعة، كما تعتبر البطاطس والطماطم إلى جانب البن، القطن، التبغ والمحاصيل الزيتية من أهم المحاصيل، اما فيما يتعلق بنشاط الصيد البحري فيتمتع البلد بمخزون سمكي هائل يسمح باصطياد 400 ألف طن سنويا، وقد بلغت كمية الانتاج سنة 2013 نحو 217 ألف طن، شكلت إيراداتها ما نسبته 3.4 % من الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك يواجه القطاع الفلاحي تحديات كثيرة تتمثل أغلبها في الاعتماد بشكل اساسي على مياه الأمطار التي تتعرض للتناقص في مواسم الجفاف، وسيطرة زراعة القات[1] التي تقتطع أراضي كثيرة صالحة لزراعة الفواكه والخضروات والبن، وتتراوح نسبة الصادرات الزراعية ما بين 3 % إلى 5 % من إجمالي الصادرات الوطنية.

إن تراجع انتاجية القطاع النفطي من 450 ألف برميل/يوم عام 2004 إلى 180 ألفاً سنة 2014 جعل اليمن في وضعية صعبة، مجبرة على تبني سياسة حكيمة نحو تنويع مصادر الدخل الوطني ؛ غير ان الوضع الأمني للمنطقة وتدهور المستوى المعيشي للسكان (تدني مستوى الأمن الغذائي إلى درجة المجاعة) إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى 60 %، والوضعية الحرجة التي تمر بها الحكومة إلى جانب توقف صادرات النفط والغاز منذ الربع الثاني من سنة 2015، بات يمثل اكبر تحدي أمام دولة اليمن.

العراق:

لا تختلف كثيرا الوضعية الاقتصادية للعراق عن سابقتها اليمن، حيث يرتبط الاقتصاد العراقي ارتباطا شبه كلي بالقطاع النفطي الذي يعتبر المصدر الرئيسي لإيرادات النقد الأجنبي بما لا يقل عن 95 %، أما في الجانب السياسي فقد عانى البلد من ظروف سياسية سادها عدم الاستقرار نتيجة الغزو الأمريكي مع دول أخرى من حلفاء التحالف طيلة الفترة الممتدة من مارس 2003 إلى غاية ديسمبر 2011، وهو ما أثر بصفة مباشرة على الهيكل الاقتصادي للبلد وزاد من حدة التبعية لقطاع الموارد الطبيعية، ويمكن تحليل الهيكل القطاعي العراقي بالاعتماد على نسب المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام التي يوضحها الشكل(III- 13)، حيث

[1] القات: نبات مزهر ينبت بكثرة في اليمن والقرن الافريقي، يسبب انعدام الشهية وحالة من النشاط الزائد، وقد صنفته منظمة الصحة العالمية كعقار ضار من الممكن أن يتسبب في حالة خفيفة أو متوسطة من الإدمان.

ساهم **القطاع النفطي** بمتوسط نسبة قدرها 55.4 % خلال الفترة (2000-2015)، أما القطاعات غير النفطية فمثلت حصتها في المتوسط نسبة 44.56 % خلال نفس الفترة، موزعة على ثلاثة قطاعات رئيسية هي: **القطاع الفلاحي** بمتوسط نسبة مساهمة قدره 5.08 %، ومن اهم منتجاته نجد التمور، الحمضيات، الحبوب وبشكل خاص الحنطة والشعير إلى جانب الأرز، ويواجه القطاع الفلاحي معوقات متعددة أهمها نقص مصادر التمويل، ارتفاع أسعار الوقود وتكاليف النقل ومنافسة المنتجات الزراعية المستوردة، ناهيك عن حالات الجفاف التي ضربت وسط وجنوب البلاد بسبب التغيرات المناخية والتي ادت إلى تراجع الزراعة بشكل كبير.

القطاع الصناعي والذي يساهم في المتوسط بنسبة 8.05 % تشارك في تكوين نسبته كل من الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية التي تشمل صناعة المواد الإنشائية (الاسمنت)، الصناعات البتروكيماوية، صناعة التبغ والجلود، الصناعات الكهربائية والالكترونية ؛ ومنذ إطلاق الاستراتيجية الصناعية في النصف الثاني من سنة 2013 تسعى الحكومة لانعاش هذا القطاع ليكون دعامة في برنامج التنويع الاقتصادي من أجل فك الارتباط بالقطاع النفطي ؛ غير ان انهيار اسعار النفط وغياب الاستقرار السياسي والامني واخفاق الحكومة في إدارة الملف الاقتصادي، تسبب في ضياع فرص تفعيل واصلاح هذا القطاع ليكون محركا لتوليد فرص العمل ونافذة جديدة لتدفق النقد الأجنبي إلى البلد.

أما **القطاع الخدماتي** فيساهم بنسبة متوسطة قدرها 31.42 % يمثلها في الغالبية قطاع خدمات التنمية الاجتماعية، النقل والمواصلات، وبنسبة أقل قطاع البنوك والتأمينات، ويبقى القطاع الخدماتي في العراق متخلف وأدنى من المستوى المطلوب وبشكل خاص قطاع الخدمات المنتجة والقطاع السياحي الذي يعتبر بديلا استراتيجيا لتعزيز التنويع الاقتصادي في دولة كالعراق تمتلك امكانات متنوعة وكبيرة في المجال التراثي والثقافي.

الشكل (III-13): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام العراقي خلال الفترة (2015-2000)

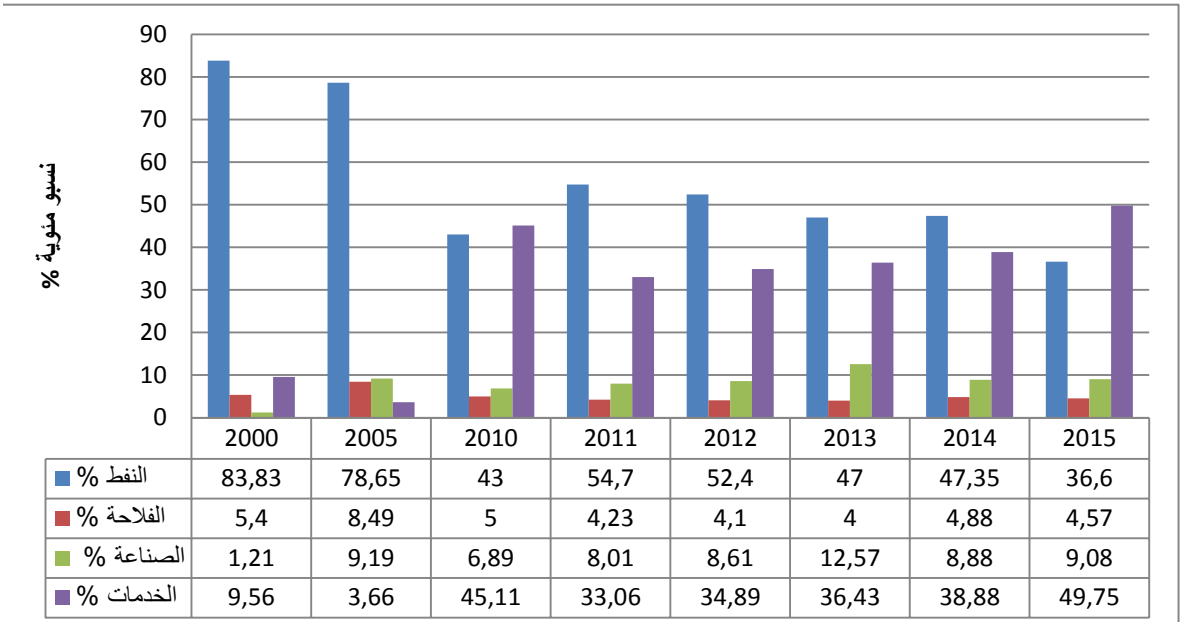

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
% النفط	83,83	78,65	43	54,7	52,4	47	47,35	36,6
% الفلاحة	5,4	8,49	5	4,23	4,1	4	4,88	4,57
% الصناعة	1,21	9,19	6,89	8,01	8,61	12,57	8,88	9,08
% الخدمات	9,56	3,66	45,11	33,06	34,89	36,43	38,88	49,75

المصدر: قيم محسوبة بالاعتماد على:

-Iraq: Statistical Appendix, IMF country report n° 05/295, 2005, p2
-Iraq: Statistical Appendix, IMF country report n°07/294, 2007, p2

- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي،2011، ص74.
- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، 2013 ص98
- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، 2015، ص117.

ايران:

اقتصاد ايران مختلف بعض الشيء عن باقي الدول في العينة، كون ان البلد ركز على قضية التنويع الاقتصادي عقب تشديد العقوبات الغربية عليه[1] بسبب البرنامج النووي، وقد استطاع إلى حد ما تحقيق نتائج مرضية في حصص المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام، كما يبينه الشكل التالي:

[1] تعود بداية فرض العقوبات الدولية على ايران، إلى القيود التي تم فرضها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عقب أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين سنة 1979، والتي تلاها فرض حضر تجاري كامل سنة 1995، ثم تجديد العقوبات سنة 2007. كما قام مجلس الأمن الدولي بفرض مجموعة من العقوبات عليها بسبب برنامجها النووي في: ديسمبر 2006، مارس 2007، مارس 2008، وجوان 2010 ، وفي عام 2010 قام الاتحاد الأوربي بفرض عقوبات جديدة على البلد.

الشكل (III–14): المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام الايراني للفترة (2015–2000)

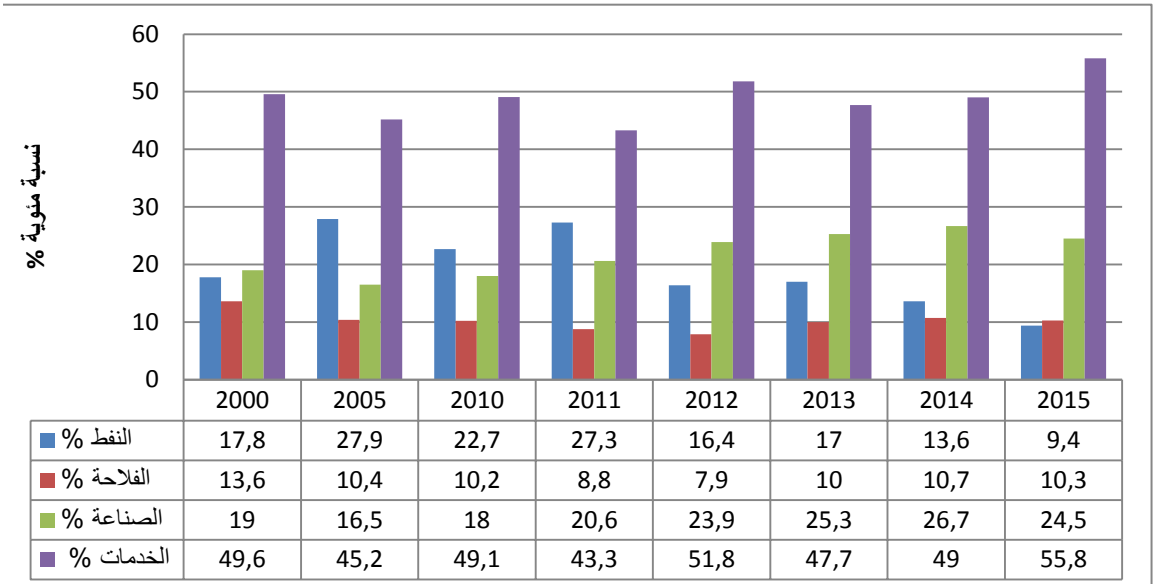

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
% النفط	17,8	27,9	22,7	27,3	16,4	17	13,6	9,4
% الفلاحة	13,6	10,4	10,2	8,8	7,9	10	10,7	10,3
% الصناعة	19	16,5	18	20,6	23,9	25,3	26,7	24,5
% الخدمات	49,6	45,2	49,1	43,3	51,8	47,7	49	55,8

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Economic Trends n° 27, fourth quarter 1380(2001/2002), Central Bank of the Islamic Republic of Iran, 2001, p5
Economic Trends n° 44, first quarter 1385(2006/2007), Central Bank of the Islamic Republic of Iran, October 2006, p2.
- Economic Trends n° 68, first quarter 1391 (2012/2013), Central Bank of the Islamic Republic of Iran, August 2013, p2.
- Economic Trends n° 84, first quarter 1395(2016/2017), Central Bank of the Islamic Republic of Iran, January 2017, p2.

إن النتائج التي يقدمها البنك المركزي الايراني، تكشف عن حصص مساهمة أهم القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام، والتي يتصدرها **قطاع الخدمات** بمتوسط قدره 48.94 %خلال فترة الدراسة، ويمكن ارجاع هذه النسبة إلى الدور المركزي الذي لعبه القطاع المالي في استراتيجية النمو الاقتصادي داخل هذا البلد، خاصة بعد موافقة البرلمان الايراني على اصدار قانون الخدمات المصرفية الخالية من الفوائد، الذي اتبع بتعديل هيكلة عمل البنوك ليجعل المنتجات المالية متوافقة مع الشريعة الاسلامية في فترة الثمانينات، الأمر الذي أكسب السوق المالي الايراني أهمية في استراتيجية الحكومة لتعزيز الاقتصاد ليصبح أكثر توجها نحو السوق لتعبئة رأس المال الخاص. يليه **القطاع الصناعي** بمتوسط حصة مساهمة قدره 21.81 % تشارك في نسبته صناعة السيارات التي تعتبر ثاني أكبر صناعة نموا في البلد قبل تشديد العقوبات الدولية سنة 2012، قطاع البتروكيماويات الذي تحتل فيه ايران المرتبة

الثانية في منطقة الشرق الأوسط من حيث الانتاج والتصدير بعد المملكة العربية السعودية، وقطاع الحديد والصلب، ثم **القطاع الفلاحي** بمتوسط حصة مساهمة قدرها 10.24% والتي يشارك في تكوينها منتجات التمور، التفاح، البطاطس، البطيخ، الزعفران والكيوي إلى جانب الكافيار، الفستق والمكسرات التي تعتبر فيها ايران من كبار المصدرين، إلا ان الإنتاج الزراعي في إيران يواجه مشكلة دائمة تتعلق بدورات مستمرة من الجفاف وشح المياه وهو ما يترجم النسب المحتشمة جزئيا لنسب هذا القطاع.

ورغم التقدم الملحوظ الذي حققته ايران في السعي نحو تنويع اقتصادها، إلا أن هذا لا ينفي حقيقة ان القطاع النفطي مازال يشكل القطاع الرائد في الهيكل الاقتصادي، ويساهم بنسب لا يستهان بها في حصة الصادرات النفطية نسبة إلى اجمالي الصادرات الوطنية، وفي الايرادات الحكومية، كما ان الضعف الذي شهده أداء القطاع النفطي نتيجة استمرار تشديد العقوبات الاقتصادية أدى إلى انكماش الاقتصاد الايراني خلال السنوات الماضية، حيث سجل الناتج المحلي الاجمالي نموا سلبيا بنحو 6.6 % و1.9% خلال عامي 2013/2012، و2014/2013 على التوالي.

إن نتائج التحليل القطاعي الذي تم اعتماده من خلال التركيز على معطيات نسب المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام لدول العينة، أثبت أن القطاع النفطي لا يزال القطاع المهيمن على الهياكل الاقتصادية في هذه الدول، والمصدر الأساسي لإيراداتها العامة، وأن الأنشطة الاقتصادية غير النفطية تعتمد بدورها على التمويل المتأتي من عائدات النفط[1]، وهو ما يترجم بطريقة أو بأخرى إلى محدودية التنويع الاقتصادي ؛ لذلك ولتوسيع نطاق التحليل، يخصص القسم التالي لدراسة محددات التنويع الاقتصادي في هذه الدول ضمن نموذج قياسي يغطي الفترة (1995-2015).

II. منهجية الدراسة القياسية:

أصبحت العديد من الدراسات التطبيقية في مجال العلوم الاقتصادية تلجأ إلى استخدام بيانات البانل عند التعامل مع بيانات الاقتصاد القياسي، لاعتبار وجيه يتمثل في كون ان هذا النوع من البيانات يسمح بإثراء التحليل التجريبي بطرق قد لا تكون ممكنة إذا تم استخدام المقطع العرضي أو سلسلة البيانات الزمنية فقط.

[1] Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries, paper prepared by the Staff of International Monetary Fund, Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Manama, Bahrain, April 2016, p3

ويشير مصطلح بيانات البانل "Panel Data " أو البيانات الطولية "longitudinal data" عادة إلى المعطيات التي تحتوي على ملاحظات سلسلة زمنية لعدد من الأفراد، ولذلك، تتضمن المشاهدات الواردة في بيانات البانل بعدين أساسيين: بعد مقطعي "Cross-sectional dimension" والذي يشار إليه بالرمز i، وبعد زمني "Time series dimension" الذي يعبر عنه بالرمز t[1] .

ويمكن أن تكون بيانات البانل إما "متوازنة Balanced" إذا لوحظ جميع أفراد العينة خلال نفس الفترة الزمنية $[y_{it}, x_{it}] : \mathrm{t} = 1, \dots, \mathrm{T}; \quad \mathrm{i} = 1, \dots, \mathrm{n}$، أو " غير متوازنة Unbalanced"[2] إذا اختلف البعد الزمني لكل فرد في المجموعة[3] $[y_{it}, x_{it}] : for\ \mathrm{i} = 1, \dots, \mathrm{n}; \quad \mathrm{t} = \underline{t}_i, \dots, \overline{t}_i$

II–1. المزايا التي تعطيها بيانات البانل للدراسة التطبيقية:

عن طريق المزج بين الاختلافات فيما بين الأفراد والديناميكية داخلهم ، تقدم بيانات البانل مجموعة من المزايا التي تفوق بها ما تقدمه كل من البيانات المقطعية وبيانات السلاسل الزمنية، والتي يمكن اجمالها فيما يلي:

- السماح للباحث بتحليل عدد من المسائل الاقتصادية الهامة التي لا يمكن معالجتها باستخدام مجموعات البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية.
- استنتاج اكثر دقة لمعلمات النموذج مع درجات حرية اكبر وارتباط خطي أقل بين المتغيرات المستقلة " Multicollinearity " والذي ينعكس على تحسين كفاءة التقديرات الاقتصادية القياسية .Hsiao, Mountain and Ho-Illman (1995)
- قدرة أكبر على التقاط تعقيد السلوك البشري مقارنة بأنواع البيانات الأخرى[4]، كبناء واختبار فرضيات سلوكية أكثر تعقيدا، التخفيف من مشكلة تحيز المتغير المحذوف "Omitted variable"، كشف العلاقات الديناميكية الصريحة أو الضمنية وتوفير الأسس الدقيقة لتحليل البيانات بشكل اجمالي.

[1] Cheng Hsiao, Panel Data Analysis - Advantages And Challenges, WISE working paper n°602, Xiamen University, China, April 2006, p1.
[2] William H. Greene, Econometric Analysis, Prentice Hall, 6th edition, 2007, p 388.
[3] Bruce E. Hansen, Econometrics, University of Wisconsin, 2017, p 369, (http://www.ssc.wisc.edu/~bhansen/econometrics/econometrics.pdf).
[4] Cheng Hsiao, Panel Data Analysis - Advantages And Challenges, ibid, p3.

- السماح بقياس بيانات البانل الجزئية " Micro panel data" التي تجمع الأفراد، الشركات والأسر بدقة أكبر مقارنة بالمتغيرات المماثلة المقاسة على المستوى الكلي، مع تقليل التحيز الذي قد ينجم في حال الجمع بين الأفراد أو الشركات في مجاميع واسعة[1].
- تبسيط الحساب والاستدلال الإحصائي عن طريق تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة وتقليل أخطاء القياس...[2]
- بخلاف دراسات البيانات العرضية، تسمح بيانات البانل مع امتلاكها لميزة العدد الكافي من المشاهدات بتقدير معلمات النموذج، مع توفير آلية هامة للسيطرة على مشكل عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي " Heteroscedasticity" الخاص بمفردات العينة التي عادة ما تعاني منها البيانات المقطعية.
- في العديد من الدراسات الإحصائية، يهتم المحللون بوصف الارتباطات بين المتغيرات، وينطبق ذلك بشكل خاص على دراسات التنبؤ، في حين، تهتم فئة اخرى من الباحثين بتقييم العلاقات السببية بين المتغيرات ؛ ورغم أن نماذج بيانات البانل لا تكفي لإقامة علاقات سببية بين المتغيرات، إلا أنها يمكن ان تكون أكثر فائدة من البيانات المقطعية البحتة في تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات.[3]

II–2.صياغة نموذج البانل:

يتم تقدير نموذج بيانات البانل المكون من N وحدة مقطعية (i= 1,..., N)، خلال الفترات الزمنية T (t=1, ..., T) وفق الصيغة التالية، حيث يمثل T×N المجموع الكلي للمشاهدات:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta_i' x_{it} + \varepsilon_{it}$$

y: متجه المتغيرات التابعة ذو الرتبة (TN×1) ؛

x: مصفوفة المتغيرات المستقلة التي لا تشمل عمود الحد الثابت (TN × k) ؛

α : الحد الثابت (القاطع) ؛

β : متجه معلمات الانحدار المراد تقديرها (Slope coefficients) ذو الرتبة (k×1) ؛

[1] Badi H. Baltagi, Econometric Analysis Of Panel Data, John Wiley & Sons Ltd, 3rd edition, 2005, p7.
[2] Cheng Hsiao, Panel Data Analysis - Advantages And Challenges, ibid, p4-8.
[3] Edward W. Frees, Longitudinal and Panel Data: Analysis and Applications for the Social Sciences, Cambridge University Press , 2004, p 8.

ε: متجه حد الخطأ العشوائي ($TN\times1$)، والذي يفترض أنه يتبع توزيع طبيعي ذو توقع معدوم، وتباين متجانس لكل الوحدات المقطعية ($\sigma_i^2 = \sigma_\varepsilon^2;\ \forall_i$)، مع تباين مشترك معدوم بين الوحدات المقطعية $cov(\varepsilon_{it}, \varepsilon_{js}) = 0$ من أجل $i \neq j$.[1]

من المهم أن يتم التمييز بين النماذج المستخدمة في تحليل بيانات البانل وما يصاحب ذلك من اختلافات خاصة لكل واحد منها، وعموما يمكن تقدير بيانات السلة خطيا باستخدام ثلاثة نماذج أساسية هي: نموذج الانحدار التجمعي (Pooled regression model)، نموذج الآثار الثابتة (Fixed effects model) ونموذج الآثار العشوائية (Randeom effects model).

II–3. نموذج الانحدار التجمعي (Pooled regression model):

تقدم طريقة الثابت المشترك والتي تسمى أيضا طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية التجمعية (Pooled OLS)، نتائج مع الافتراض الأساسي القائم على غياب الفروق بين مصفوفات بيانات المقطع العرضي (N). بعبارة أخرى يقدر النموذج الثابت المشترك α (القاطع) لجميع المقاطع العرضية في العينة ؛ وعمليا، يعني أسلوب الثابت المشترك انعدام الفروق بين المقاطع العرضية المقدرة، والتي تفيد في ظل فرضية أولوية التجانس لمجموعة البيانات[2]. ويصاغ الشكل العام لهذا النموذج كما يلي:

$$y = \alpha\tau + X\beta + \varepsilon$$

حيث تمثل τ: متجه العمود الواحد[3] (متجه وحدات البعد) ذو الرتبة ($TN \times 1$).

ويعد هذا النموذج غاية في التعقيد بسبب فرضياته التي إذا اختلت احداها أدت إلى فقدان صلاحية التنبؤ به والحالات التي تنطوي على مزيد من الاهتمام تدرج الآثار الثابتة والأثار العشوائية في طريقة التقدير، لذلك سيتم التطرق لهذين النموذجين فيما يلي.

[1] Constantinos Alexiou, Effective Demand And Unemployment. The European Case: Evidence From Thirteen Countries, University of Pittsbutgh, archive of European integration,2000, p06. http://aei.pitt.edu/636/
[2] Dimitrios Asteriou & Stephen G. Hall, Applied Econometrics: A Modern Approach, Palgrave macmillan, revised edition, 2007, P 345.
[3] Badi H. Baltagi, Econometric Analysis Of Panel Data, ibid, P 11.

II-4. نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model):

إذا كان الحد الثابت ومجموعة المتغيرات الفردية غير ملاحظة وفي نفس الوقت مرتبطة مع مصفوفة المتغيرات المستقلة، تصبح مقدرات المربعات الصغرى β متحيزة وغير متناسقة[1]، لذلك يستخدم نموذج الآثار الثابتة للسيطرة على مشكل عدم التجانس غير الملحوظ (unobserved heterogeneity) عندما يكون التغاير (التباين) ثابت عبر الزمن ويرتبط مع المتغيرات المستقلة.فنموذج الآثار الثابتة يمثل تخصيص ملائم إذا تم التركيز على مجموعة محددة من المقاطع N[2]، ويقتصر فيه الاستدلال على سلوك هذه المقاطع.

تفترض صيغة نموذج الآثار الثابتة ان الاختلافات بين الوحدات يمكن التقاطها في فروق الحد الثابت، حيث يتم التعامل مع كل معلمة α_i كمعلمة غير معروفة يتم تقديرها. وباعتبار ان y_i و x_i مكونة من T مشاهدة عبر i مقطع[3]، تكتب صيغة النموذج كما يلي[4]:

$$y_{it} = \alpha + X'_{it}\beta + \sum_{i=1}^{N} \mu_i D_i + v_{it}$$

حيث:

D_i: يمثل المتغير الصوري للمفردة i، والذي يأخذ القيمة 1 بالنسبة للمفردة المراد معرفة حدها الثابت، والقيمة 0 للبقية ؛

μ_i : معامل المتغير الصوري للمفردة i ؛

ويسمى نموذج الآثار الثابتة وفق هذه الصيغة بنموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable (LSDV) model)، لأن القيم الملحوظة للمتغير بالنسبة للمعامل الذي يمثل آثار تلك المتغيرات الخاصة بالفرد i في نفس النمط عبر الزمن تأخذ شكل المتغيرات الصورية[5]، ويتم تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

[1] William H. Greene, Econometric Analysis, Prentice Hall, 5th edition, 2003, p 285.
[2] Badi H. Baltagi, Econometric Analysis Of Panel Data, ibid, p12
[3] William H. Greene, Econometric Analysis, ibid, p 285.
[4] Badi H. Baltagi, Econometrics, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Fourth Edition, 2008, p296.
[5] Cheng Hsiao, Analysis Of Panel Data, Cambredge University press, 2nd edition, 2003, p 32.

مقدر طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية (LSDV) β يسمى أحيانا مقدر التباين، كما يسمى أيضا المقدر الضمني للمجموعة (Within-group estimator) لأن التباين داخلا المجموعة فقط من يستخدم في تشكيل هذا المقدر[1]، ويكون اختيار نموذج الآثار الثابتة نهج معقول عندما يمكن ملاحظة الاختلافات بين البلدان (المقاطع) كتحولات معلمية في معادلة الانحدار[2].

II-5.نموذج الآثار العشوائية (Randeom effects model):

على عكس نموذج الاثار الثابتة، معامل الاتجاه β في نموذج الاثار العشوائية يمثل القيمة المتوسطة لجميع معاملات الاتجاه في البعد المقطعي، وحد الخطأ ε_i يمثل انحراف المتجه الفردي لهذه القيمة المتوسطة، ويتم بناء نموذج الآثار العشوائية على افتراض أن الآثار الثابتة غير مرتبطة مع المتغيرات التفسيرية، ويتميز هذا النموذج عن سابقه في افتراض أن كل مقطع يختلف عن الآخر في حد الخطأ العشوائي[3]، وفي انه يعالج الثوابت الخاصة بكل مقطع كمعلمات عشوائية بما ان تغير الثابت لكل مقطع يأتي من الصيغة التالية :

$$a_i = a + v_i \qquad i = 1, 2, \dots, N$$

مع: v_i حد الخطأ العشوائي ذو توقع معدوم وتباين σ_ε^2،

وعلية، يكتب نموذج الآثار العشوائية كما يلي:

$$y_{it} = \alpha + \sum_{i=1}^{k} \beta_k \, x_{k(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \;, \quad i = 1,2,\dots\dots,N \;, \; t = 1,2,\dots,T$$

حيث يمثل v_i : حد الخطأ لمجموعة الوحدات المقطعيةi .

يسمى نموذج الآثار العشوائية أيضا بنموذج مكونات الخطأ Error Components Model (ECM) ويستمد هذا الاسم من تركيبة الخطأ العشوائي الذي يتكون من مركبين للخطأ هما v_i و ε_{it} :

$$w_{it} = v_i + \varepsilon_{it} \,, \qquad w_{it} \sim N\,(0, \sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2)$$

[1] Cheng Hsiao, Analysis Of Panel Data, ibid, p33.
[2] Constantinos Alexiou, Effective Demand And Unemployment. The European Case: Evidence From Thirteen Countries, ibid, p7.
[3] Dimitrios Asteriou & Stephen G. Hall, Applied Econometrics: A Modern Approach, ibid, p 348

ويمتلك نموذج الآثار العشوائية مجموعة من الخواص الرياضية، منها:

$$v_i \sim N\ (\ 0, \sigma_v^2)$$

$$\varepsilon_{it} \sim N\ (\ 0, \sigma_\varepsilon^2)$$

تلاحظ سمتين خاصتين على مستوى معامل الارتباط في نموذج الآثار العشوائية، أولا، بالنسبة لأية وحدة مقطعية، قيمة معامل الارتباط بين حدود الخطأ في فترتين مختلفتين هي نفسها بغض النظر عن الفارق بين الفترتين الزمنيتين، ثانيا، تبقى صيغة معامل الارتباط نفسها بالنسبة لجميع الوحدات المقطعية (أي أنها مطابقة لجميع الأفراد)، وإذا لم تأخذ بنية الارتباط بعين الاعتبار وتم تقدير معادلة الآثار العشوائية بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS سوف تنتج مقدرات غير كفؤة، لذلك تعتبر طريقة المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Squares (GLS) الحل الأنسب لتقدير نموذج الآثار العشوائية[1].

II–6.اختبارات التحديد:

اختبار التحديد عبارة عن ملخص تفصيلي للسيناريوهات التي سيتم اختبارها، كيفية الاختبار وعدد مرات الاختبار وما إلى ذلك، لإعطاء ملامح في محاولة لشمل جميع المميزات، لإيجاد مخرج لاختبار تحديد فعال من شأنه أن يسمح بقراءة عينة الدراسة بشكل نافذ المفعول.

وفي اطار عملية اختيار النموذج الأكفأ لأية دراسة تطبيقية يتم الاستعانة بمجموعة من اختبارات التحديد لاختيار النموذج الأمثل الذي يسمح بإعطاء أفضل النتائج، وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على ثلاثة اختبارات اساسية هي : اختبار التجانس لـ Hsiao، اختبار مضاعف لاغرانج LM test، واختبار التخصيص لهوسمان Hausman Test.

II–6–1. اختبار التجانس لـ Hsiao (1986)

عند استخدام بيانات البانل للقيام بدراسة قياسية ينبغي التحقق كخطوة أولى من مسألة تجانس العينة من عدمها، لغرض اختبار مساواة معلمات النموذج قيد الدراسة في البعد الفردي. وعلى المستوى الاقتصادي، اختبارات التحديد تستخدم للحسم في ما إذا كان بالإمكان دراسة النموذج النظري من الناحية التطبيقية في

[1] Damodar N. Gujarati, Basic Econometrics, McGraw-Hill/Irwin, 4th Edition, 2004, p 648-649.

شكل نموذج واحد متجانس بالنسبة لكل دول العينة، أو إذا كان يتميز كل بلد بخصوصية ينفرد بها، تجعل التطبيق يتطلب دراسة كل بلد على حدى[1].

ويهدف اختبار التجانس الذي اقترحه Hsiao (1986) إلى معرفة مدى تجانس معلمات النموذج المقدر من خلال اعتبار عينة مكونة من T مشاهدة لـ N وحدة مقطعية، حيث تأخذ صيغة النموذج الشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta_i x_{it} + \varepsilon_{it} \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

بافتراض أن حد الخطأ العشوائي ε_{it} مستقل يخضع لتوزيع طبيعي متماثل بتوقع معدوم وتباين يساوي σ_i^2، وأن معلمات النموذج α_i و β_i تختلف عبر الوحدات المقطعية وثابتة عبر الزمن، يمكن أن يأخذ هذا النموذج الممثل بالمعادلة (1) أربع صيغ ممكنة:

- تجانس تام Total homogeneity: في حال تطابق كل من الثوابت α_i ومتجه المعاملات β_i للمتغيرات التفسيرية لجميع الوحدات المقطعية، أي: $\alpha_i = \alpha$، $\beta_i = \beta$، $\forall_i \in [1, N]$.

- تغاير تام Total heterogeneity: إذا اختلفت كل من الثوابت α_i ومتجه المعاملات β_i عبر جميع البيانات المقطعية، ليقدر N نموذج مختلف.

- تجانس الثوابت وتغاير معاملات المتغيرات التفسيرية : والتي تعني تطابق الثوابت α_i ($\alpha_i = \alpha$، $\forall_i \in [1, N]$) ، واختلاف متجه المعلمات β_i بين الوحدات المقطعية، اما النموذج فيقدر بالنسبة لكل مقطع لنجد N نموذج مختلف.

- تغاير الثوابت وتجانس معلمات المتغيرات التفسيرية: حيث يتطابق متجه المعلمات β_i ($\beta_i = \beta$ ، $\forall_i \in [1, N]$) ، أما الثوابت α_i فتختلف عبر الوحدات المقطعية، ليتم الحصول على نموذج الآثار الفردية.

لتمييز هذه الحالات ولتحديد نموذج بانل يمكن تقديره، يتم اللجوء إلى اختبار التجانس المقدم من طرف Hsiao (1986)، خطوات الاختبار موضحة في الشكل التالي:

[1] Christophe Hurlin,L'Econométrie des Données de Panel : Modèles Linéaires Simples, ecole doctorale edocif, université d'Orleans, p8, http://www.univ-orleans.fr/deg/masters/ESA/CH/CoursPanel_Chap1.pdf.

الشكل (III-15): مراحل اختبار التجانس لـ Hsiao (1986)

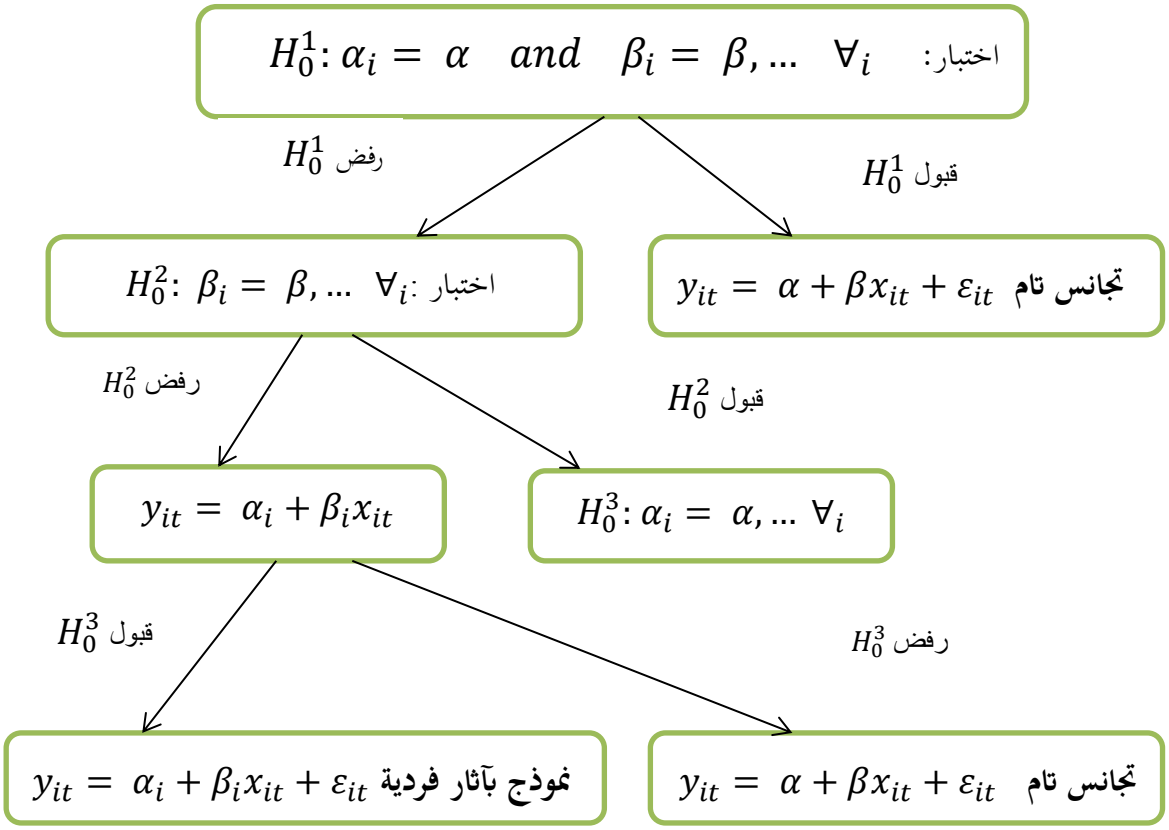

Source : Régis Bourbonnais (2015), Econometrie : Cours et Exercices Corrigés, dunod 9eme edition, paris, p 349.

المرحلة الأولى: اختبار فرضية التجانس التام (تطابق الثوابت والمعاملات لجميع المفردات):

$$H_0^1: \alpha_i = \alpha \quad , \quad \beta_i = \beta \quad ; \qquad \forall_i$$

وباستخدام احصائية Fisher لاختبار (N-1) (K+1) قيد خطي، مع افتراض أن البواقي ε_{it} تكون مستقلة التوزيع في البعدين i وt ، وتتبع توزيع طبيعي بوسط حسابي معدوم وتباين محدد σ_i^2، يأخذ شكل الاختبار الصيغة التالية:

$$F_1 = \frac{(SCR_{c1} - SCR)/[(N-1)(K+1)]}{SCR/[NT - N(K+1)]}$$

حيث:

تمثل SCR : مجموع مربعات الأخطاء للنموذج غير المقيد (النموذج 1) ، والذي يساوي مجموع مربعات الأخطاء للنماذج المقدرة لكل معادلة فردية.

SCR_{c1}: مجموع مربعات الأخطاء للنموذج المقيد وفق الفرضية العدمية H_0^1

أما طريقة الحكم على النتيجة فتكون:

إذا كانت F_1 أصغر من القيمة الجدولية لـ Fisher بدرجة حرية المقام والبسط، يتم قبول الفرضية العديمة H_0^1، مما يعني ان نموذج البانل تام التجانس.

أما إذا تم رفض الفرضية العدمية، فيتم الانتقال إلى الخطوة الثانية من أجل معرفة ما إذا كانت المعلمات β هي مصدر عدم التجانس.

المرحلة الثانية: اختبار تجانس المعلمات β_i

$$H_0^2: \beta_i = \beta \ ; \qquad \forall_i$$

إن إحصائية F_2 لتجانس المعاملات β_i تتبع توزيع Fisher لاختبار (N-1) K قيد خطي، مع درجة حرية (NT-N(K+1)، وتأخذ الشكل التالي:

$$F_2 = \frac{(SCR_{c2} - SCR)/[(N-1)K]}{SCR/[NT - N(K+1)]}$$

SCR_{c2}: مجموع مربعات بواقي النموذج المقيد بـ: $y_{it} = \alpha_i + \beta_i' x_{it} + \varepsilon_{it}$

إذا تم رفض الفرضية العدمية H_0^2 لتجانس المعلمات β_i ، سيتم رفض تشكيل نموذج البانل لأنه في هذه الحالة تكون فقط الثوابت α_i متطابقة عبر الوحدات المقطعية، والتي تعطى بالشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha + \beta_i x_{it} + \varepsilon_{it}$$

لذلك يتم تقدير المعلمات β_i باستخدام نماذج مختلفة لكل مفردة، أما إذا تم قبول الفرضية العدمية لتجانس معاملات β_i ، سيتم الاحتفاظ بنموذج البانل والانتقال إلى الخطوة الثالثة التي تحدد ما إذا كانت الثوابت α_i ذات بعد فردي.

المرحلة الثالثة: اختبار تجانس الثوابت α_i

$$H_0^3: \alpha_i = \alpha; \qquad \forall_i$$

أما احصائية Fisher فتحسب وفق الصيغة الموالية[1]:

$$\mathrm{F_3} = \frac{(\mathrm{SCR_{c1}} - \mathrm{SCR_{c2}})/(\mathrm{N}-1)}{\mathrm{SCR_{c2}}/[N(T-1)-K]}$$

إذا تم رفض الفرضية العدمية H_0^3 لتطابق الثوابت α_i بين المفردات المقطعية سيتم الحصول على نموذج الآثار الفردية الذي يصاغ كما يلي:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta x_{it} + \varepsilon_{it}$$

II-6-2. اختبار مضاعف لاغرانج Lagrange Multiplier Test :

يهدف اختبار مضاعف لاغرانج الذي اقترحه Breausch – Pagen (1980) إلى الاختيار بين نموذج الانحدار التجمعي (PRM) و نموذجي الآثار الثابتة (FEM) والآثار العشوائية (REM)، والذي يعتمد في تطبيقه على بواقي طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، ويقوم على الافتراض التالي[2]:

$$H_0: \sigma_\mu^2 = 0$$

$$H_1: \sigma_\mu^2 \neq 0$$

وتكتب احصائية الاختبار وفق الصيغة التالية[3]:

[1] Régis Bourbonnais, Économétrie: Cours et exercices corrigés, 9e édition, 2015, p 348-351.
[2] Badi H. Baltagi, Econometric Analysis Of Panel Data, ibid, p59.
[3] William H. Greene, Econometric Analysis, ibid, p 298-299.

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)}\left[\frac{\sum_{i=1}^{n}[\sum_{t=1}^{T}\varepsilon_{it}]^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}\varepsilon_{it}^2} - 1\right]^2 \sim X^2$$

تحت فرضية العدم يتبع اختبار مضاعف لاغرانج توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة، أما طريقة الحكم على النتيجة فتكون:

إذا تم رفض الفرضية العدمية عند درجة معنوية 5 %[1] (قيمة – p (P-value) تشير إلى وجود معنوية)، فهذا يعني أن نموذج الآثار الثابتة أو نموذج الآثار العشوائية ستكون أفضل من نموذج الانحدار التجمعي، بينما إذا تم قبول الفرضية العدمية (قيمة– p (P-value) تشير إلى عدم وجود معنوية احصائية عند نفس الاختبار) فهذا يعني ان نموذج الانحدار التجمعي (Pooled Regression Model) يسكون أفضل من كل من نموذج الآثار الثابتة و نموذج الآثار العشوائية[2].

II–6–3. اختبار التخصيص لهوسمان Hausman Test:

يهدف هذا الاختبار الذي اقترحه Hausman (1978) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية في نماذج بيانات البانل[3]، وهو يقوم على فكرة أنه في ظل فرضية عدم وجود ارتباط (بين التأثيرات الفردية والمتغيرات التفسيرية)، كل من طريقتي المربعات الصغرى الاعتيادية OLS وطريقة المربعات الصغرى المعممة GLS متناسقتان، غير أن طريقة المربعات الصغرى العادية غير فعالة، في حين أن الفرضية البديلة تنص على أن طريقة OLS ملائمة للتقدير أما طريقة GLS فلا ؛ بشكل أكثر تحديد، افترض هوسمان أن هناك مقدرين اثنين $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ لمعامل الاتجاه β وأضاف فرضيتين : الفرضية العدمية تشير إلى ان كلا المقدرين

[1] Dimitrios Asteriou & Stephen G. Hall, Applied Econometrics: A Modern Approach, ibid, p 110.
[2] Bader Shahda Said Hamdan , The Role FDI On Economic Growth In The Arab Countries : A Panel Data Approach, The International journal of business & management, vol 4 Issue 1, January 2016, p 75.
[3] Zayati Montassar, Économétrie Des Données De Panel, Institut Supérieur d'Administration des Affaires de Gafsa, Université de Gafsa, 2015, p7.
http://www.academia.edu/22806583/Cours_econometrie_des_donn%C3%A9es_de_panel.

متناسقين ولكن $\hat{\beta}_0$ غير فعال، اما الفرضية البديلة فتفضي إلى أن $\hat{\beta}_0$ متسق وكفء، مقابل $\hat{\beta}_1$ غير المتناسق[1]. وعليه، يقوم اختبار هوسمان على الفرضيتين التاليتين:

$H_0: E(\alpha_i / x_i) = 0$ (الآثار الفردية هي عشوائية، وبالتالي نموذج GLS هو الملائم)

$H_1: E(\alpha_i / x_i) \neq 0$ (الآثار الفردية هي ثابتة، وبالتالي نموذج OLS هو الملائم)

وتصاغ إحصائية الاختبار كما يلي:

$$H = (\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})' [Var(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})]^{-1} (\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS}) \sim X^2_{(K)}$$

مع:

$(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})$: الفرق بين القيم المقدرة للمعلمات باستخدام نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

$Var(\hat{\beta}_{OLS}) - Var(\hat{\beta}_{GLS})$: الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

تخضع H تحت فرضية العدم لتوزيع كاي تربيع مع درجة حرية K التي تمثل عدد المتغيرات المستقلة، فاذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار أكبر من القيمة الجدولية (قيمة الاحتمالية اصغر من 5 %) يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أن نموذج الاثار العشوائية افضل من نموذج الآثار الثابتة، مما يعني ضمنا أن نموذج التأثيرات الثابتة أكثر ملائمة من نموذج التأثيرات العشوائية، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية (قيمة الاحتمالية اكبر من 5 %) يتم قبول الفرضية العدمية القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية أكثر ملائمة من نموذج التأثيرات الثابتة[2].

III. التحليل القياسي لمحددات التنويع الاقتصادي في الدول النفطية:

بعد التطرق إلى مختلف الأدبيات النظرية والتجريبية التي عالجت موضوع التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، والتي تباينت نتائجها اعتمادا على نوع المورد الطبيعي محل التركيز، وطبيعة المتغيرات المختارة في

[1] Dimitrios Asteriou & Stephen G. Hall, Applied Econometrics: A Modern Approach, ibid, p 348-349.
[2] Régis Bourbonnais, Économétrie: Cours et exercices corrigés, op cit, p 358.

دراسة العلاقة بين التنويع الاقتصادي ومحدداته، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أهم المتغيرات التي تؤثر في احداث أو تثبيط عملية التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، من خلال الاستعانة بنماذج بيانات البانل التي اثبتت جدارتها ومصداقيتها عند التعامل مع هذا النوع من الدراسات.

III–I. منهجية الدراسة القياسية والنموذج المستخدم:

سيتم في هذا الجزء تقديم المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة بناء النموذج القياسي.

III–I–1.منهجية الدارسة:

بناء على ما جاء في الأدبيات السابقة، تسعى هذه الدراسة إلى قياس طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي وأهم محدداته في عينة مكونة من 14 دولة مصدرة للنفط، تم اختيارها لاعتبارات تتعلق بحصة مساهمة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات الوطنية ونسب مساهمة الايرادات النفطية في اجمالي ايرادات المالية العامة (الجزائر، البحرين، ايران، العراق، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، اليمن، أنغولا، الغابون ونيجيريا). الدراسة تغطي الفترة (1995–2015) نتيجة غياب البيانات الخاصة بالمتغير التابع (مؤشر هرفندل–هرشمان) قبل سنة 1995.

وبغية تحديد علاقة التنويع الاقتصادي بمحدداته، سيتم اعتماد مختلف أساليب الاقتصاد القياسي لبيانات البانل، وكخطوة أولى يجرى اختبار التجانس لـ Hsiao (1986) من أجل فحص خصوصية التجانس او عدم تجانس المسار العام للبيانات، بعدها يتم الانتقال إلى التقدير باستخدام ثلاثة نماذج، هي: النموذج التجمعي (Pooled Model)، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Fffects) ونموذج التأثيرات العشوائية (Rando Effects)، على اعتبار أن التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares) قد يكون متحيز في حال اهمال مشكل عدم تجانس الدول، بعدها يتم اجراء مختلف الاختبارات التي تسمح باختيار النموذج الأكفأ للبيانات التي يعمل عليها.

III–I–2.مواصفات النموذج المستخدم:

استنادا إلى بعض الدراسات التجريبية التي عالجت موضوع محددات التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية كدراسة Ahmed Al –Kawaz ،A. Habiyaremye & T. Ziesemer (2006)

Marouane Alay ،Anar Ahmadov (2012) ،Akram Esanov (2011) ،((2008)
(2012)، و A. B. Elhiraika & M. M. Mbate (2014)، يأخذ نموذج هذه الدراسة الشكل التالي:

$$HHI = f(RENT, HUMCA, FDI, GDPCAG, OPP, INFRA, PRSECT, ICRG)$$

ولبناء هذا النموذج سيتم استخدام قاعدة البيانات المدمجة (سلاسل زمنية وبيانات مقطعية)، حيث تمثل الوحدات المقطعية عدد الدول n=14، ولكل وحدة مقطعية سلسلة زمنية قدرها t=21، وعلى اعتبار ان الدراسة القياسية تغطي الفترة (1995-2015)، سنحصل على عدد مشاهدات كلي قدره $(n \times t = 294)$.

ويمكن كتابة النموذج بصيغته العامة مع وضع جميع المتغيرات التفسيرية تحت الرمز X_{it} والمتغير التابع بالرمز Y_{it}، كما يلي:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1,2, \dots \dots \dots N \quad t = 1,2, \dots \dots \dots T$$

حيث أن:

Y_{it} : يمثل مؤشر التركيز الاقتصادي لهرفندل-هرشمان (Herfindahl Hirschman) الذي يعكس درجة التنويع الاقتصادي في البلد i خلال الفترة t.

α_i :تمثل التأثير الخاص بكل دولة من خلال حصر محددات مؤشر التركيز الاقتصادي التي لا نستطيع حسابها بالمتغيرات التفسيرية الأخرى، حيث يحسب الخصائص غير ملحوظة عبر البلدان مع ثبات الزمن، كما أن هذه المعلمة إما أن تخضع لمنهج التأثيرات الثابتة أو منهج التأثيرات العشوائية وهو ما يظهر بعد تطبيق اختبار Hausman.

β: معلمات المتغيرات الاقتصادية التفسيرية المراد تقديرها.

X_{it} :مصفوفة لعدد من المتغيرات المستقلة التي تؤثر على التنويع الاقتصادي للبلد i في الفترة t.

ε_{it} :حد الخطأ العشوائي للبلد i في الفترة t.

ويمكن إعادة صياغة النموذج بالشكل التالي:

$$HHI_{it} = \alpha_i + \beta_1 RENT + \beta_2 HUMCA + \beta_3 FDI + \beta_4 GDPCAG + \beta_5 OPP + \beta_6 INFRA + \beta_7 PRSECT + \beta_8 ICRG + \varepsilon_{it}$$

ويمثل الجدول التالي التعريف بمختلف متغيرات الدراسة القياسية

الجدول (III–2): التعريف بمتغيرات الدراسة القياسية

رمز المتغير	اسم المتغير
المتغير التابع	
HHI	مؤشر التركيز الاقتصادي الذي يعكس درجة التنويع الاقتصادي
المتغيرات المستقلة	
RENT	الريع النفطي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
HUMCA	رأس المال البشري
FDI	الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
OPP	الانفتاح التجاري
GDPCAG	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
INFRA	البنية التحتية
PRSECT	القطاع الخاص
ICRG	الاطار المؤسساتي للبلد

المصدر: من اعداد الطالبة

III–II. مصادر البيانات ومتغيرات الدراسة:

III–II–1. مصادر البيانات:

تم اختيار متغيرات الدراسة بناء على الأدبيات التجريبية السابقة، ودرجة توفر البيانات الاحصائية للفترة قيد الدراسة، حيث تم الاعتماد على البيانات الاحصائية المنشورة من طرف: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، بيانات البنك العالمي (WDI)، قاعدة بيانات the global economy، والدليل الدولي للمخاطر القطرية International Country Risk Guide (ICRG) الصادر عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية PRS Group (Political Risk Services).

III-II-2. وصف متغيرات الدراسة مع الاشارة المتوقعة:

فيما يلي تقديم وصف مختصر للمتغيرات على اعتبار أنه سبق وتم التطرق إليها بالتفصيل في الجانب النظري من هذه الدراسة:

المتغير التابع: ويتمثل في التنويع الاقتصادي، والمقاس بمؤشر التركيز الاقتصادي لهرفندل-هرشمان (Herfindahl Hirschman Index)، وهو مؤشر يقيس درجة تركيز السوق، قيمته محصورة بين 0 و1، وكلما اقتربت القيمة من 0 كلما دلت على التنويع الاقتصادي، وبذلك يفترض أن تكون اشارة المتغيرات التي تعزز التنويع الاقتصادي سالبة عند اجراء الانحدار والعكس بالنسبة للمتغيرات التي تثبط التنويع الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

المتغيرات المستقلة: يدرس الأدب عدد كبير من المتغيرات التي تستخدم كمحددات للتنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات في الدول الغنية بالموارد الطبيعية نظرا لطبيعة تعقد موضوع التنويع الاقتصادي في حد ذاته، ومع ذلك تستهدف هذه الدراسة أبرز وأهم المتغيرات التي تؤثر على احداث عملية التنويع الاقتصادي.

- **الموارد الطبيعية** (Natural resources): بما أن المشكل الأساسي الذي يجعل الدول الغنية بالموارد الطبيعية تعجز عن تحقيق التنويع الاقتصادي يتمثل أساسا في عامل الوفرة، وطبيعة الايرادات التي يجنيها نتيجة تمتعه بهبة من الطبيعة، يتوقع أن تكون اشارة هذا المتغير والمقاس بالريع النفطي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي موجبة مع مؤشر التركيز الاقتصادي.

- **رأس المال البشري** (Human capital): ويعتبر من أهم المحددات التي تعزز التنويع الاقتصادي باعتباره جوهر عملية التقدم التكنولوجي والابتكار العلمي، وقد تم اعتماد نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي إلى اجمالي الفئة الكلية المتمدرسة في البلد كمتغير ممثل له، وتوقع أن يأخذ الاشارة السالبة مع المتغير التابع الممثل بمؤشر التركيز الاقتصادي.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر** (Foreign direct investment): والمقاس بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يتوقع أن تكون إشارته سالبة مع مؤشر التركيز الاقتصادي لهرفندل– هرشمان (موجبة مع التنويع الاقتصادي)، حيث يعتبر محددا مفيدا للتنويع لما يجلبه من مزايا للبلد المضيف من نقل للتكنولوجيا وتقنيات جديدة في العملية الانتاجية.

- **الانفتاح التجاري** (Trade openness): والمقاس بمجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ؛ تكمن أهميته في قضية التنويع الاقتصادي من خلال السماح بتشجيع الصناعات والمنتجات للتوجه نحو

التصدير من خلال رفع القيود التي تعيق وصول المنتوجات المحلية إلى الأسواق الأجنبية، ويتوقع أن تكون اشارة الانفتاح التجاري سالبة مع المتغير التابع (مؤشر التركيز الاقتصادي).

- **نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي** (GDP per capita growth): والمعبر عنه بمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد. ويعتبر هذا المتغير مهما في التنويع الاقتصادي لقدرته على اعطاء انعكاس لدرجة رفاهية المجتمع ومدى تحسن ظروفه المعيشية، وعادة يأخذ الاشارة السالبة مع مؤشر التركيز الاقتصادي.

- **البنية التحتية** (Infrastructure): والمعبر عنها بمعدل اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 شخص، تعتبر محددا ذا أهمية بالغة في تعزيز التنويع الاقتصادي، لذلك يتوقع أن تكون اشارة هذا المتغير سالبة مع مؤشر التركيز الاقتصادي.

- **القطاع الخاص** (Private sector): والمقاس بالقروض الممنوحة للقطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي، يتوقع أن يأخذ الإشارة السالبة مع مؤشر التركيز الاقتصادي.

- **الاطار المؤسساتي للبلد** (Institutional framework): والمعبر عنه بالمؤشر المركب للمخاطر السياسية الصادر عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية، هو مقياس للنوعية المؤسساتية، يهدف إلى تقييم الاستقرار السياسي في البلد، ويتكون من 12 مؤشر جزئي: الاستقرار الحكومي، الظروف الاجتماعية والاقتصادية، الملف الاستثماري، الصراعات الداخلية، النزاعات الخارجية، الفساد، درجة التدخل العسكري في السياسة، التوترات الدينية، القانون والنظام، التوترات العرقية، مساءلة الديمقراطية ونوعية البيروقراطية، ويعتبر الاطار المؤسساتي عامل حاسم في تحقيق التنويع الاقتصادي لتداخله مع العوامل الاقتصادية والجوانب السياسية للبلد، وعلى العموم يتوقع أن تأخذ قيمته الاشارة السالبة مع مؤشر التركيز الاقتصادي في حال كانت النوعية المؤسسية للبلد جيدة (المؤسسات تعزز التنويع الاقتصادي)، وإشارة سالبة في حالة العكس (النوعية المؤسسية الرديئة تمنع تحقيق التنويع الاقتصادي).

III-III. الاحصاء الوصفي:

كخطوة مبدئية، يتم اجراء مجموعة من الاختبارات الاحصائية على متغيرات الدراسة الممثلة للنموذج القياسي، في عينة مكونة من 14 دولة نامية مصدرة للنفط، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول (III– 3): الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	Mean	Median	Maximum	Minimum	Std. Dev.	Observations
HHI	0.666825	0.657484	0.967128	0.355237	0.149866	139
RENT	29.29909	28.14918	66.47585	2.760946	14.91461	139
HUMCA	75.39064	81.95505	111.1477	12.02433	26.32437	139
OPP	86.09029	85.37000	178.9900	36.29000	30.46934	139
FDI	1.864209	1.030000	33.57000	-8.589432	3.886105	139
GDPCAG	1.663552	1.142940	50.11588	-15.03062	6.439813	139
INFRA	14.28014	12.33344	38.33395	0.394983	10.66750	139
PRSECT	30.13206	32.43325	79.11914	1.266927	18.80130	139
ICRG	62.96385	63.75000	78.41000	33.20000	11.22895	139

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

III–2. الارتباط بين مؤشر التركيز الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية:

الارتباط يعني علاقة احصائية بين مجموعة من المتغيرات التفسيرية في الانحدار الخطي، حيث يسمح بمعرفة اتجاه وقوة العلاقة التي تجمع بين مختلف المتغيرات قيد الدراسة، وتحديد الأزواج التي تملك درجات أعلى من الارتباط ؛ الجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول (III–4): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

	HHI	RENT	HUMCA	FDI	OPP	GDPCAG	INFRA	PRSECT	ICRG
HHI	1								
RENT	0.617424	1							
HUMCA	-0.644621	-0.038867	1						
FDI	-0.286192	-0.219313	0.253154	1					
OPP	-0.283468	-0.018614	0.142098	0.297366	1				
GDPCAG	0.230195	0.151926	-0.094197	0.032864	-0.062022	1			
INFRA	-0.513420	-0.178907	0.710867	0.176266	0.149507	-0.099558	1		
PRSECT	-0.353977	0.055668	0.665096	0.205405	0.162994	-0.197008	0.711629	1	
ICRG	-0.350564	0.113531	0.659018	0.142509	0.323714	-0.234706	0.410593	0.565109	1

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews 9.

من خلال الجدول اعلاه يتبين أن جل الارتباطات متباينة بين الضعيفة والمتوسطة، باستثناء علاقة البنية التحتية مع القطاع الخاص التي قدرت فيها قيمة معامل الارتباط بـ 0.711629، تليها علاقة رأس المال البشري (HUMCA) مع كل من البنية التحتية (INFRA)، القطاع الخاص (PRSECT) والاطار المؤسسي

للبلد (ICRG) بنسب ارتباط قدرت بـ 71%، 66 % و 65 % على التوالي، متبوعة بعلاقة ارتباط متوسطة بين القطاع الخاص والاطار المؤسساتي بقيمة ارتباط قدرها 0.565109 .

أما فيما يخص العلاقة التي تجمع بين المتغير التابع الممثل بمؤشر التركيز الاقتصادي (HHI) الذي يقيس درجة التنويع في العينة محل الدراسة بالمتغيرات التفسيرية، فتظهر وجود علاقة ارتباط طردية بين متغيرين اثنين هما الريع الاقتصادي (RENT) الذي يأخذ معامل ارتباطه قيمة 0.617424، ونسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد (0.230195). إن النتيجة التي يكشفها متغير الريع الاقتصادي تثبت أن درجة التركيز الاقتصادي التي تعاني منها دول العينة تعزى بالدرجة الأولى إلى ريع الموارد الطبيعية .

أما بقية المتغيرات فترتبط بعلاقة عكسية مع مؤشر التركيز الاقتصادي والتي يتصدرها متغير رأس المال البشري بقيمة ارتباط قدرها 0.644621- ، تليه البنية التحتية بقيمة ارتباط 0.513420-، وهذا ما يتوافق مع الدراسات السابقة التي أكدت على أهمية هذين المتغيرين في تعزيز التنويع الاقتصادي، أما بقية المتغيرات فتتراوح قيمها بين 0.353977- و 0.283468- وكلها بإشارة سالبة لأن المتغير التابع (مؤشر التركيز الاقتصادي) نقيض المتغير المستهدف (التنويع الاقتصادي).

III–V. تقدير النموذج وعرض النتائج مع تحليلها:

III–V–1. اختبارات التجانس لـ Hsiao (1986):

كخطوة أولى، يتم اختبار فرضية التجانس التام (تطابق المعلمات والثوابت)، وهذا وفق الفرضيتين التاليتين:

$$H_0^1:\ \alpha_i = \alpha \quad \beta_i = \beta\ ,\ \forall_i \in [\,1, N]$$

$$H_1^1: \exists\ (i,j)\ \in [1, N]\ ,\ \alpha_i \neq \alpha_j\ or\ \beta_i \neq \beta_j$$

وللقيام بهذا الاختبار، يتم الاستعانة بإحصائية Fisher والتي تحسب وفق الصيغة التالية، مع افتراض أن حد الخطأ العشوائي ε_{it} يكون مستقل التوزيع في البعدين i و t ، ويتبع توزيع طبيعي ذو توقع معدوم وتباين محدد δ_i^2

$$F_1 = \frac{(\,SCR_{C1} - SCR)/[(N-1)(K+1)]}{SCR/[(N\ \times T) - N(K+1)]}$$

حيث:

SCR_{C1} : تمثل مجموع مربعات بواقي النموذج المقيد التالي، الذي يقدر بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) بتكديس كل المشاهدات في سلسلة واحدة ؛

$$y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (1)$$

SCR : مجموع مربعات بواقي النموذج غير المقيد التالي:

$$y_{it} = \alpha + \beta'_i X_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (2)$$

والتي تعادل مجموع مربعات البواقي للنموذج المقدر على المعادلات الفردية، حيث :

$$SCR = \sum_{i=1}^{N} SCR_i$$

تتبع هذه الاحصائية توزيع Fisher مع درجات حرية $(N-1)(K+1)$ و $NT - N(K+1)$، أما نتائج هذا الاختبار فتكون كما يلي:

إذا تم قبول الفرضية العدمية H_0^1، نحصل على نموذج بيانات مجمعة (panel) تام التجانس، أما إذا تم رفض الفرضية العدمية، ينتقل إلى الخطوة الثانية التي تتمثل في تحديد ما إذا كان مصدر عدم التجانس هو المعلمات β_i.

نتائج تقدير النموذج (1) أعطت: $SCR_{C1} = 0.354457$ ، أما نتائج تقدير النموذج (2):

$SCR = 0.130415$، بدرجات حرية:

$$\text{DF}=(N-1)(K+1) = 117$$
$$\text{DF}= NT - N(K+1) = 168$$

$\Rightarrow$ $F_{(117,168)}^{0.05} \approx 1{,}32$

وبما أن $F_1 = 2.46$، و $F_1 = 2.46 > F_{(117,168)}^{0.05} \approx 1{,}32$ ، ترفض الفرضية العدمية H_0^1 .

الآن يتم التوجه إلى الفرع الأيسر من مخطط Hsiao (1986)، لاختبار الفرضية التالية:

$$H_0^2 = \beta_i = \beta\,, \qquad \forall_i \in [1, N]$$

$$H_1^2: \exists\ (i,j) \in [1,N],\quad \beta_i \neq \beta_j$$

مع:

$$F_2 = \frac{(SCR_{C2} - SCR)/[(N-1)K]}{SCR/[(N \times T) - N(K+1)]}$$

حيث:

SCR_{C2} : تمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد في ظل الفرضية H_0^2، والمقدر بنموذج التأثيرات الفردية الثابتة:

$$y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

نتائج التقدير بينت أن SCR_{C2} = 0.215236، و F_2 = 1.05 مع $F_{(104,168)}^{0.05} \approx 1{,}32$، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية H_0^2.

في الخطوة الثالثة والأخيرة يتم اختبار التجانس للمعاملات α_i :

$$H_0^3 = \alpha_i = \alpha\ ,\qquad \forall_i \in [1,N]$$

$$H_1^3: \exists\ (i,j) \in [1,N],\quad \alpha_i \neq \alpha_j$$

مع:

$$F_3 = \frac{(SCR_{C1} - SCR_{C2})/(N-1)}{SCR_{C2}/[N(T-1) - K]}$$

وبما أن SCR_{C1} و SCR_{C2} محسوبتان مسبقا، فإن F_3 = 13.53 ، مع $F_{(13,272)}^{0.05} \approx 1{,}77$

وعليه يتم رفض الفرضية العدمية H_0^3، وبذلك تكون الصيغة النهائية للنموذج الذي سيستعمل في هذه الدراسة كما يلي:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

الجدول التالي يعرض ملخص حول نتائج اختبارات التجانس لمخطط Hsiao في هذه الدراسة

الجدول (III–5): ملخص نتائج اختبارات التجانس

الاختبار	الاحصائية المحسوبة	الاحصائية الجدولية	النتيجة
$\mathbf{F_1}$	2.466751	F(117,168) ≈1.34	رفض H_0^1
$\mathbf{F_2}$	1.050634	F(104,168) ≈1.34	قبول H_0^2
$\mathbf{F_3}$	13.533663	F(13, 272) ≈1.77	رفض H_0^3

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج eviews 9.

III–V–2.تقدير معادلة الانحدار باستخدام نماذج: الانحدار التجمعي (PRM)، الآثار الثابتة (FEM) والآثار العشوائية (REM) :

قصد ايجاد النموذج القياسي الذي يعطي أفضل النتائج لتفسير طبيعة العلاقة التي تجمع بين التنويع الاقتصادي (الممثل بمؤشر التركيز لهرفندل–هرشمان) وأهم محدداته، سيتم تقدير معادلة الانحدار في اطار منهجية السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية (Panel Data) باستخدام ثلاثة نماذج هي: نموذج الانحدار التجمعي (Pooled Regression Model)، نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model) كخطوة مبدئية، يليها القيام باختبارات التحديد لاختيار النموذج الأفضل من بين الثلاثة والذي يسمح بإعطاء مخرجات تتوافق والنظرية الاقتصادية.

الجدول (III–6): نتائج معادلة التقدير باستخدام النماذج الثلاثة

المتغير التابع: مؤشر التركيز الاقتصادي (HHI)			
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجمعي	نموذج الآثار الثابتة	نموذج الآثار العشوائية
الحد الثابت (Constante)	0.786551 (0.0000)***	0.641664 (0.0000)***	0.775685 (0.0000)***
RENT	0.005877 (0.0000)***	0.003072 (0.0000)***	0.004524 (0.0000)***
HUMCA	-0.004332 (0.0000)***	-0.002570 (0.0000)***	-0.003056 (0.0000)***
FDI	0.002369 (0.1447)	0.000341 (0.8156)	0.000431 (0.7583)
GDPCAG	0.002236 (0.0174)**	0.001250 (0.0150)**	0.001632 (0.0284)**
OPP	-0.001152 (0.0000)***	-0.000941 (0.0380)**	-0.001198 (0.0002)***
INFRA	0.001370 (0.1332)	-0.001005 (0.3782)	-0.001284 (0.2053)
PRSECT	0.000221 (0.6524)	0.000503 (0.4082)	0.000219 (0.6836)
ICRG	0.001580 (0.0399)**	0.003279 (0.0003)***	0.001829 (0.0121)**
عدد المشاهدات	139	139	139
عدد الدول	14	14	14
R^2	0.821113	0.911677	0.573828
Adjested R-squared	0.810104	0.895824	0.547602
Prob (F-statistic)	0.000000	0.000000	0.000000

(***)،(**)،(*) تمثل درجات المعنوية عند 1%، 5 % و10 % على التوالي.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج التقدير باستخدام برنامج eviews 9.

إن النتائج التي يعرضها الجدول اعلاه، تنحاز إلى نموذج الأثار الثابتة كأحسن نموذج تقديري لمعادلة الانحدار محل الدراسة، بناء على قيمة معامل التحديد R^2 التي بلغت 0.911677، والتي تدل بعبارة أخرى على ان 91.16 % من التغيرات التي تحدث في مؤشر التركيز الاقتصادي تفسر من قبل المتغيرات المستقلة ؛ غير ان هذه الملاحظة غير كافية لإقصاء النموذجين الأخرين (PRM) و(REM)، لذلك سيتم القيام ببعض الاختبارات التي تسمح باختيار النموذج الأمثل من بين الثلاث بكل مصداقية وحيادية.

III–V–3. اختبار Breusch–Pagen :

من أجل الاختيار بين نموذج الانحدار التجمعي (PRM) ونموذجي الآثار الثابتة (FEM) والآثار العشوائية (REM) سوف يتم استخدام مضاعف لاغرانج Lagrange Muliplier (ML) المقترح من طرف Breusch and Pagen (1980) الذي يتبع توزيع كاي تربيع $\chi 2$ ، حيث ان القيم الكبيرة لإحصائية اختبار LM تشير إلى أن نموذج الآثار الثابتة او نموذج الآثار العشوائية سيكون أفضل من نموذج الانحدار التجمعي، بمعنى آخر إذا كانت قيمة احتمالية الاختبار تشير إلى وجود معنوية احصائية، هذا معناه ان نموذج الآثار الثابتة او الآثار العشوائية سيكون أفضل من نموذج الانحدار التجمعي، أما إذا كانت هذه القيمة تشير إلى عدم وجود معنوية احصائية، فهذا يعني ان نموذج الانحدار التجمعي سيكون الأفضل لتقدير معادلة الانحدار ؛ فرضيات الاختبار تكون كما يلي:

$$H_0: \sigma_\mu^2 = 0$$

$$H_1: \sigma_\mu^2 > 0$$

نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول (III–7): نتائج اختبار Breusch–Pagen LM Test

قيمة معامل الاختبار	الاحتمالية P. Value
34.59994	0.0000***

(***) الاحصائية معنوية عند 1%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews 9.

إن نتيجة اختبار Breusch-Pagen ، تبين بوضوح رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أية آثار عند درجة معنوية 1 % ، مما يعني ضمنا ان نموذجي الآثار الثابتة او الآثار العشوائية مقدران افضل لمعادلة انحدار نموذج الدراسة مقارنة بنموذج الانحدار التجمعي. وعليه ينبغي التوجه كخطوة موالية لفحص طبيعة هذا الأثر وذلك بالاستعانة باختبار هوسمان Hausman Test الذي اقترحه Jerry A.Hausman (1978).

III–V–4. اختبار هوسمان Hausman Test :

يستخدم هذا الاختبار للاختيار بين نموذجي الأثار الثابتة والأثار العشوائية، حيث تشترط الفرضية العدمية ان النموذج المناسب هو نموذج الآثار العشوائية (REM)، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أن النموذج الأحسن هو الآثار الثابتة (FEM)، بمعنى آخر:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة في النموذج.

$$H_0: cov\ (X_{it}, \varepsilon_{it}) = 0$$

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة في النموذج.

$$H_1: cov\ (X_{it}, \varepsilon_{it}) \neq 0$$

وتحسب احصائية هوسمان Hausman Statistic حسب الصيغة التالية، حيث تتبع H توزيع كاي تربيع تحت فرضية العدم مع درجة حرية K التي تمثل عدد المتغيرات المستقلة:

$$H = (\hat{\beta}_{FE} - \hat{\beta}_{RE})'[Var\ (\hat{\beta}_{FE}) - Var(\hat{\beta}_{RE})]^{-1}\ ((\hat{\beta}_{FE} - \hat{\beta}_{RE})$$

نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول (III–8): اختبار التخصيص لهوسمان Hausman Test

احصائية كاي مربع Chi. Sq Statistic	الاحتمالية P. Value
25.855825	0.0011(**)

(**) الاحصائية معنوية عند 5%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews 9.

يتضح من خلال الجدول ان احصائية كاي تربيع معنوية عند 5 %، والتالي رفض الفرضية العدمية التي تنص على أن نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب لمعادلة التقدير، مما يعني ان نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الأصح والأمثل لمعادلة الانحدار قيد الدراسة.

III–V–5. تقدير معادلة الانحدار باستخدام نموذج الآثار الثابتة:

بعد النتائج المتحصل عليها في القسم السابق، سيتم تحليل نتائج مخرجات نموذج الآثار الثابتة و الذي تأخذ معادلته الصيغة النهائية التالية:

$$HHI_t = 0.641664 + 0.003072\ \mathrm{RENT}_t - 0.002570\mathrm{HUMCA}_t + 0.000341\ \mathrm{FDI}_t + 0.001250\ \mathrm{GDPCAG}_t - 0.000941\ \mathrm{OPP}_t - 0.001005\ \mathrm{INFRA}_t + 0.000503\ \mathrm{PRSECT}_t + 0.003279\ \mathrm{ICRG}_t$$

الجدول (III–9): نتائج معادلة التقدير باستخدام نموذج الآثار الثابتة

المتغير التابع: مؤشر التركيز الاقتصادي (HHI)		
المتغيرات التفسيرية	نموذج الآثار الثابتة	قيمة الاحتمال
الحد الثابت (Constante)	0.641664	0.0000***
RENT	0.003072	0.0000***
HUMCA	-0.002570	0.0000***
FDI	0.000341	0.8156
GDPCAG	0.001250	0.0150**
OPP	-0.000941	0.0380**
INFRA	-0.001005	0.3782
PRSECT	0.000503	0.4082
ICRG	0.003279	0.0003***
عدد المشاهدات	139	
عدد الدول	14	
R^2	0.911677	
Adjested R-squared	0.895824	
Prob (F-statistic)	0.000000	
الآثار الثابتة	الجزائر	-0.079277
	البحرين	-0.093384
	ايران	0.045353
	العراق	0.223442
	الكويت	-0.040137
	ليبيا	0.148414
	عمان	-0.030389
	قطر	-0.075441
	المملكة العربية السعودية	0.056661
	الامارات العربية المتحدة	-0.034802
	اليمن	0.066050
	انغولا	0.135521
	الغابون	0.016577
	نيجيريا	0.105283

(***)،(**)،(*) تمثل درجات المعنوية عند 1%، 5 % و10 % على التوالي.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج التقدير باستخدام برنامج eviews 9.

من خلال الجدول وبناء على قيمة احصائية F تتضح معنوية النموذج، التي تسمح بالقول ان النموذج المتحصل عليه صالح للتنبؤ، وهذا ما تبينه ايضا قيمة معامل التحديد R^2 التي سبق الاشارة إليها والتي تعني أن 91.16 % من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع الممثل بمؤشر التركيز الاقتصادي تفسر من قبل المتغيرات المستقلة ؛ أما بالنسبة لتفسير هذه المتغيرات على حدى فهي كما يلي:

- متغير ريع الموارد الطبيعية RENT ظهر بإشارة موجبة ومعنوية عند 1% ، وهو ما يعني أن الريع الموارد يرتبط بشكل ايجابي مع مؤشر التركيز الاقتصادي وبشكل سالبي مع التنويع الاقتصادي، طبعا هذه النتيجة تتوافق والنظرية الاقتصادية من جهة، ومع الدراسات السابقة من جهة أخرى، حيث ان جل الدراسات التي عالجت موضوع التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية توصلت إلى ان درجة الاعتماد على ريع الموارد وبشكل خاص على الريع النفطي تمثل أقوى عائق امام تحقيق التنويع الاقتصادي في هذه الدول، ومن بين هذه الدراسات نجد T.Gylfason (2004)، A. F. S. De Waldemar (2010) ، Habiyaremye & T. Ziesemer (2006) ، Anar Ahmadov (2012) و Marouane Alay (2012).
- متغير رأس المال البشري HUMCA المعبر عنه بنسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي ظهر بإشارة سالبة (0.002570-) ومعنوية عند 1% ، مما يعني ان هذا المتغير يرتبط سلبا مع مؤشر التركيز الاقتصادي وايجابا مع التنويع الاقتصادي، هذه النتيجة تثبت أهمية هذا العامل كمحدد أساسي وهام في تعزيز عملية التنويع الاقتصادي، وتتوافق مع الدراسات السابقة التي عالجت نفس الموضوع كدراسة Gelb (2010)، ودراسة Ahmed Al –Kawaz (2008) التي أكد فيها أن النوعية الجيدة لرأس المال البشري المدعومة بسياسات قطاعية متكاملة مع الاقتصاد الكلي شروط مسبقة لتحقيق التنويع الاقتصادي، نفس الشيء بالنسبة لدراسة Manuel Herédia Caldeira Cabral & Paula Veiga (2010) التي توصل فيها الباحثان إلى ان الزيادة في نوعية رأس

المال البشري تشجع كل من تنويع وتطوير الصادرات، وبشكل خاص تحسين مستوى تعليم القوى العاملة.

- الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وخلافا للعديد من الدراسات التي عالجت موضوع التنويع الاقتصادي أخذ إشارة موجبة (0.000341) وغير معنوية ، ويمكن تفسير ذلك بالرجوع إلى فحص طبيعة التوجه القطاعي لهذا العنصر، حيث أن جل الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلج إلى دول العينة محل الدراسة توجه بنسبة 90 % إلى قطاع المحروقات، لاعتبارات تتعلق بحجم العائد الذي يمكن جنيه في هذا النوع من السلع. هذه النتيجة تتوافق مع دراسة Severin Yves Kamgna (2007) التي وجد فيها أن هناك تأثير غامض للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عملية التنويع، والذي يتمثل في توجهها نحو استغلال الموارد الطبيعية (النفط، الغاز والماس...).
- معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي GDPCAG أخذ اشارة موجبة (0.001250) مع مؤشر التركيز الاقتصادي ومعنوية عند درجة 5 % ، هذه النتيجة تتضارب وبعض الدراسات السابقة، على اعتبار ان مستوى الدخل الفردي يعكس درجة تطور وتنوع البلد، ومدى تمتع افراده بالرفاهية الاقتصادية، غير ان هذه النتيجة تجد تفسيرا وتأييدا لها في دراسة J.Imbs & R.Wacziarg (2003) اللذان أثبتا أن التركيز القطاعي يتبع نمطا على شكل حرف U فيما يتعلق بعلاقته مع نصيب الفرد من الدخل، حيث أنه في المراحل الأولى من التنمية تتجه الدول نحو التنويع، إلى ان يصل الدخل الفردي مستوى معين، أين التوزيع القطاعي للنشاط الاقتصادي يبدأ بالتركيز مرة أخرى، وقد وجدا أن مستوى الدخل الفردي الذي تبدأ منه درجة التركيز هو 9000$ أمريكي بالدولار الثابت لسنة (1985)، وبالعودة إلى تحليل طبيعة دول العينة، نجد ان سلوك الدولة يتبع نمط انفاقي في اطار سياسة مالية مسايرة للدورات الاقتصادية، بعبارة أخرى، زيادة ايرادات النفط تدفع بالدولة إلى زيادة حجم الانفاق ممثلا بتحويلات اجتماعية وزيادات في أجور القطاع العام، ومتوسط مستوى الدخل الفردي لدول العينة خلال فترة الدراسة يثبت ذلك(14078.677 دولار أمريكي سنويا).
- الانفتاح الاقتصادي OPP معنوي عند 5 % بإشارة سالبة (0.000941-)، مما يعني ارتباطه بعلاقة طردية مع التنويع الاقتصادي، وهو ما يتوافق مع الدراسات السابقة التي اكدت على اهمية

الانفتاح التجاري في عملية تنويع الصادرات كدراسة Severin Yves Kamgna (2007) و Marouane Alay (2012).

- البنية التحتية INFRA ظهرت بإشارة سالبة (0.001005-) غير معنوية، ويمكن ارجاع هذه النتيجة من جانب الاشارة إلى الارتباط الوثيق بين البنية التحتية والتنويع باعتبارها محدد جد مهم في عملية التنويع الاقتصادي، كما توصلت إليه العديد من الدراسات كـ Akram Esanov (2011)، أما غياب المعنوية فيمكن ارجاعه إلى طبيعة استثمار دول العينة في البنية التحية الذي يترافق بشكل كبير مع زيادة العائدات النفطية، خاصة منذ مطلع الألفية أين دفع ارتفاع أسعار النفط إلى تبني معظم الدول قيد الدراسية مشاريع طموحة في هذا المجال.
- فيما يخص متغير القطاع الخاص PRSECT أخذ اشارة موجبة غير معنوية بخلاف المنطق الاقتصادي، ويمكن تفسير ذلك بغياب رؤية استراتيجية واضحة، وكذا نقص النضج الذي يسمح بإعطاء هذا النوع من القطاعات الأهمية اللازمة التي يحتاجها لخلق اقتصاد متين خلاق للقيمة المضافة. هذه النتيجة تتوافق ودراسة Ilham Haouas & Almas Heshmati (2014)، التي أكدت ان هناك الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحفيز تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال تشجيع زيادة الاستثمار في القطاع الخاص، واعتماد سياسات موجهة بشكل جيد لتسريع الاصلاح وتسهيل مشاركة هذا القطاع في الاقتصاد.
- أما متغير الاطار المؤسساتي ICRG فظهر بإشارة موجة عند مستوى معنوية احصائية قدرها 1% ، بمعنى أن الاطار المؤسسي في دول العينة يرتبط ايجابا بمؤشر التركيز الاقتصادي وسلبا مع التنويع الاقتصادي، هذه النتيجة تخالف العديد من الدراسات التجريبية السابقة كدراسة Benn Eifert, Alan Gelb, and Nils Borje Tallroth (2003) و Ahmed Al –Kawaz (2008) التي أثبتت أن الاطار المؤسساتي محدد جد مهم في التنويع الاقتصادي، ويمكن تفسير هذه النتيجة بالعودة إلى طبيعة النوعية المؤسسية الرديئة التي تسود جل هذه الدول، والتي لا تزال تحتاج إلى العديد من الاصلاحات للوصول إلى درجة النضج المؤسساتي، وهذا التفسير يجد مؤيدا له في دراسة Alan Gelb (2010) التي أكد فيها ان الاختلافات في نوعية المؤسسات هي جذر تباين مسارات النمو في الدول الغنية بالموارد الطبيعة الناجحة والأقل نجاحا.

خلاصة:

في اطار محاولة اكتشاف أهم المتغيرات التي تؤثر على احداث التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، جاءت هذه الدراسة لاختبار طبيعة العلاقة التي تربط بين التنويع الاقتصادي ومجموعة من المحددات الاقتصادية والمؤسساتية في عينة مكونة من 14 دولة نفطية طيلة الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2015 ؛ باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect Model)، وبالاستعانة بمؤشر التركيز الاقتصادي لهرفندل-هرشمان كمتغير ممثل للتنويع الاقتصادي، ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية، إلى جانب المؤشر المركب للدليل الدولي للمخاطر القطرية كمتغير ممثل للاطار المؤسساتي للبلد، أظهرت النتائج:

أن للانفتاح التجاري ورأس المالي البشري تأثير موجب ومعنوي على تحقيق التنويع الاقتصادي في هذه الدول، في حين أن الاعتماد على النفط كسلعة تصديرية أساسية في تشكيلة سلة الصادرات يمثل أقوى عائق أمام تحقيق التنويع الاقتصادي، وهي نفس النتيجة التي أظهرها الجانب التحليلي لهذه الدراسة، والتي أثبتت ان هذه الدول لاتزال تعتمد بشكل كبير على ايرادات القطاع النفطي في تعبئة ايرادات المالية العامة، وان السلوك الإنفاقي والاستثماري في هذه الدول يعتمد بالدرجة الأولى على أسعار النفط في الأسواق العالمية.

كما أظهرت النتائج أن الاطار المؤسساتي في هذه الدول لا يرقى لدرجة تعزيز التنويع الاقتصادي، نتيجة وفرة النفط وسلوك البحث عن الريع، والذي يمتد اثره إلى التحكم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهاته تحت فرضية طبيعة المناخ الاستثماري والنوعية المؤسساتية التي تسود هذه الدول.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

لا يزال الرهان قائما بشأن قضية التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، وبشكل خاص في الدول المصدرة للنفط، لا سيما بعد الأزمة الأخيرة التي تعيشها سوق النفط العالمية نتيجة انهيار الأسعار منذ اواسط سنة 2014، ولأن التنويع الاقتصادي السبيل الوحيد للتخلص من التبعية المفرطة لقطاع الموارد الطبيعية والمصدر الأساسي لتنويع مصادر الدخل الوطني، جاءت هذه الدراسة بغية البحث في أسباب فشل جل هذا النوع من البلدان في تحقيق هدف التنويع الاقتصادي، ولتقصي أهم العوامل التي تؤثر على درجة النجاح أو الفشل في تحقيق هذه الغاية، وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تضمن **الفصل الأول** الاطار النظري للدراسة بدءا باستقراء أهم وجهات النظر في المفاضلة بين التخصص الاقتصادي مقابل التنويع الاقتصادي، والمزايا التي يقدمها كل منها للبلد في اطار نظريات التجارة الدولية، متبوعا بالتطرق لماهية التنويع الاقتصادي التي تضمنت أهم التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح، والذي يقصد به على وجه العموم تنويع مصادر الدخل الوطني بالاعتماد على سلة صادرات متوازنة تنبثق مخرجاتها من قطاعات خلاقة للقيمة المضافة، مع الاشارة إلى أنماطه الثلاثة: التنويع الرأسي، الأفقي والقطري، يليها تناول مختلف محدداته بشقيه تنويع الصادرات والتنويع الاقتصادي. ثم تقديم أهم المؤشرات المستخدمة في قياسه، والمتضمنة مؤشر جيني الذي يتمتع باستخدام مزدوج كمؤشر لقياس عدالة توزيع الدخل وقياس التركيز الاقتصادي، مؤشر تايل، مؤشر التنويع الاقتصادي الصادر عن منظمة التعاون والتنمية ومؤشر هرفندل–هرشمان الذي يعتبر من أكثر المؤشرات شيوعا واستخداما في قياس درجة التركيز/ التنويع الاقتصادي. بعدها تم عرض أسباب الاخفاق في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال اعطاء فكرة حول الريع في النظرية الاقتصادية، فالعلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، ثم التركيز على التفسيرات الاقتصادية والسياسية–المؤسسية المقدمة لشرح نظرية نقمة الموارد الطبيعية. كما تضمن هذا الفصل أهم السياسات التي تسمح بتسيير أحسن لإيرادات الموارد الطبيعية وتعزيز التنويع الاقتصادي، من خلال التطرق لدور السياسة المالية في تجنب آثار تقلبات العوائد، اهمية النوعية المؤسساتية في تعزيز او تثبيط احداث التنويع الاقتصادي، إلى جانب التطرق إلى السياسات المستخدمة في تعزيز الميزة التنافسية للصادرات غير النفطية، مع التأكيد على دور رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر كمحفزين في احداث عملية التنويع الاقتصادي.

أما **الفصل الثاني** فتم فيه عرض تجربتي النرويج ونيجيريا كمثالين حول النجاح والفشل في تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث ارتكز تحليل تجربة النرويج على شركة النفط النرويجية، صندوق النفط، السياسة التي انتهجها

البلد لتعزيز التنويع الاقتصادي إلى جانب الاضطلاع على الجانب المؤسساتي لهذه الدولة، أما التجربة النيجيرية فتم فيها التركيز على التاريخ الاقتصادي مع الاطار المؤسساتي نظرا لتشابك الجوانب المؤسساتية مع الأوضاع الاقتصادية في هذا البلد، السياسة التي تم انتهاجها لإحداث التنويع، وأخيرا محاولة نيجيريا تطبيق السياسة النرويجية في إدارة العوائد النفطية، كما تضمن هذا الفصل بعض الدراسات السابقة التي عالجت موضوع التنويع الاقتصادي، حيث تم تقسيمها إلى ثلاثة اتجاهات، عني فيها الاتجاه الأول بدراسات حول العلاقة التي تربط بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادية مع نظرية نقمة الموارد ؛ الاتجاه الثاني قدمت فيه دراسات حول محددات تنويع الصادرات والتنويع الاقتصادي والتي أخذت القسم الأكبر في مجال الاصدارات البحثية، وأخيرا الدراسات التي اهتمت بالقطاعات غير النفطية.

أما **الفصل الثالث والأخير**، فتضمن دراسة قياسية لاختبار العلاقة التي تربط بين التنويع الاقتصادي وأهم محدداته في عينة من الدول النفطية مكونة من 14 دولة، حيث تم التركيز في الجزء الأول منه على تحليل الوضعية الاقتصادية لهذه الدول من خلال استقراء بعض المعطيات المتعلقة بأهمية القطاع النفطي في الهيكل الاقتصادي، إلى جانب التحليل القطاعي بالاعتماد على حصص المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2015)، والتي شهدت فيها أسعار النفط ازهارا من مطلع الألفية إلى غاية الأزمة العالمية سنة 2008، ثم عودة ارتفاع الأسعار إلى غاية النصف الثاني من عام 2014، أين اثرت أحداث الساحة السياسية على منحى السوق النفطية، والتي ظلت آثارها تتفاقم حتى الوقت الراهن، مجبرة جل دول العينة للبحث عن سبل جديدة لتغطية العجز الذي سببه الاعتماد المفرط على القطاع النفطي، والتنديد بضرورة تبني استراتيجيات لتحقيق التنويع الاقتصادي، وتمثلت أهم نتائج هذا الجزء في:

- أن حصة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج الداخلي الخام تختلف من بلد إلى آخر ضمن حدود العينة، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجالات: دول يتراوح فيها متوسط حصة مساهمة النفط في تكوين الناتج الداخلي الخام، بين 60 % و 40 % ، الفئة الثانية تشمل الدول التي يتراوح فيها متوسط نسبة المساهمة بين 40 % و 20 %، ثم الفئة الأخيرة التي تشمل دولة ايران بحصة مساهمة متوسطة أقل من 20 %.
- يحتل قطاع الخدمات في جل العينة المرتبة الثانية من حيث الأهمية والمساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام بعد القطاع النفطي خلال الفترة قيد الدراسة.

- حصص المساهمة الضعيفة نسبيا للقطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام تعزى بالدرجة الأولى إلى طبيعة المناخ الذي يسود هذه الدول (الطبيعة الصحراوية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومشكل الجفاف المتبوع بقلة تساقط الأمطار في باقي الدول)، وإلى الخيارات السياسية والاقتصادية.
- تهميش دور القطاع الصناعي في قدرته على خلق قيمة مضافة في الاقتصاد، بالرجوع إلى حصص المساهمة المحتشمة التي شارك بها بشكل عام في الناتج الداخلي الخام.
- حصة مساهمة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات الوطنية شكلت في المتوسط نسبة 70 % طول فترة الدراسة، وأكثر من 65 % من ايرادات المالية العامة في هذه الدول، والأخطر من ذلك يكمن في أن الأنشطة الاقتصادية غير النفطية تعتمد بدورها على التمويل المتأتي من عائدات النفط.

واثر هذه النتائج، وبهدف الالمام أكثر بالموضوع تم التركيز في الجزء الأخير من الفصل الثالث على دراسة العلاقة بين التنويع الاقتصادي ممثلا بمؤشر التركيز الاقتصادي لهرفندل-هرشمان، ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية (الانفتاح التجاري، نصيب الفرد من الدخل...) والمؤسسية (ممثلة بالمؤشر المركب للمخاطر السياسية الصادر عن الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) خلال الفترة (1995-2015)، التي تم اختيارها بناء على مدى توفر بيانات مؤشر هرفندل-هرشمان، وبالاعتماد على طرق الاقتصاد القياسي في اطار منهجية محكمة لتحليل بيانات البانل والتي أسفرت عن اختيار نموذج الآثار الثابتة كأفضل نموذج بناءا على المعطيات التي يعمل عليها، أعطت الدراسة القياسية النتائج التالية:

وجود علاقة موجبة ومعنوية بين ريع الموارد الطبيعية والتركيز الاقتصادي (أي علاقة ارتباط سلبية مع التنويع الاقتصادي) وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، حيث جاءت هذه النتيجة موافقة ومدعمة للدراسات الأدبية السابقة التي توصلت إلى أن درجة الاعتماد على ريع الموارد وبشكل خاص على الريع النفطي يمثل أقوى عائق أمام تحقيق التنويع الاقتصادي في هذه الدول، كما ظهرت علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين مؤشر التركيز الاقتصادي والاطار المؤسساتي، وعند تفسير هذه النتيجة نجد أن نوعية المؤسسات هي من تتحكم فيما إذا كانت المؤسسات تعزز او تثبط عملية احداث التنويع، وهو ما يتوافق مع دراسات كل من (Acemoglu et al 2003)، Mehlum et al (2006) ، Zhukova (2006)، ودراسة Alan Gelb (2010) التي أكد فيها أن الاختلافات في نوعية المؤسسات هي جذر تباين مسارات النمو في الدول الغنية بالموارد الطبيعة الناجحة والأقل نجاحا (هذا النتيجة تؤكد صحة الفرضية الثانية)؛ معدل نصيب الفرد من الدخل ارتبط أيضا بعلاقة ايجابية ومعنوية مع مؤشر التركيز الاقتصادي، أما عن تفسير نتيجته ورغم مخالفتها للعديد من الدراسات السابقة التي وجدت علاقة ارتباط سالبة ومعنوية، مفسرة إياها على أن زيادة مستوى الدخل الفردي يعكس مستوى تطور البلد ودرجة تمتع أفراده بالرفاهية الاقتصادية، تتوافق مع دراسة J.Imbs & R.Wacziarg (2003) التي وجدت ان التركيز الاقتصادي يتبع نمطا على شكل حرف

U في علاقته مع نصيب الفرد من الدخل، حيث تتجه الدول في المراحل الأولى من التنمية نحو التنويع إلى ان يصل الدخل الفردي مستوى معين، أين يبدأ التوزيع القطاعي للنشاط الاقتصادي بالتركيز مرة أخرى، وتأييد هذه النتيجة يظهر في سلوك دول العينة الذي يميل إلى اتباع نمط انفاقي في اطار سياسة مالية مسايرة للدورات الاقتصادية، تخضع فيها الزيادة في ايرادات النفط إلى الزيادة في حجم الانفاق ممثلا بتحويلات اجتماعية وزيادات في أجور القطاع العام.

الاستثمار الأجنبي المباشر ورغم المزايا التي يقدمها للبلد المضيف ارتبط بعلاقة ايجابية وغير معنوية مع مؤشر التركيز الاقتصادي (يساعد في زيادة التركيز الاقتصادي بدل تعزيز التنويع)، وتفسير هذه النتيجة يعتمد على طبيعة التوجه القطاعي للاستثمارات الأجنبية التي تلج إلى هذه الدول، والتي تتجه قرابة 90% منها نحو قطاع الموارد الطبيعة ممثلا بقطاع المحروقات، وأن الاستثمارات التي توجه لباقي القطاعات تستثمر هي الأخرى في هذه الدول بهدف الحصول على حصة سوقية وليس بهدف تخفيض تكاليف الانتاج. نفس الشيء بالنسبة للقطاع الخاص الذي ارتبط بعلاقة موجبة وغير معنوية مع مؤشر التركيز الاقتصادي، إذ تفسر نتيجته بغياب رؤية استراتيجية واضحة في استغلال الامكانيات والمزايا التي يتمتع بها هذا القطاع في سبيل احداث التنويع الاقتصادي.

متغير البنية التحتية ارتبط بعلاقة سالبة غير معنوية مع مؤشر التركيز الاقتصادي بخلاف العديد من الدراسات السابقة التي أكدت أهمية هذا المتغير في تعزيز التنويع الاقتصادي بشقية (تنويع الصادرات والتنويع الاقتصادي)، بسبب طبيعة الاستثمار في البنية التحية الذي يترافق بشكل كبير مع زيادة العائدات النفطية، خاصة منذ مطلع الألفية أين دفع ارتفاع أسعار النفط إلى تبني معظم الدول قيد الدراسية مشاريع طموحة في هذا المجال.

وجود علاقة ارتباط سالبة ومعنوية بين رأس المال البشري والتركيز الاقتصادي أي موجبة مع التنويع الاقتصادي، حيث جاءت هذه النتيجة موافقة للدراسات الأدبية السابقة التي أكدت على أهمية هذا العامل كمحدد أساسي وهام في تعزيز عملية التنويع الاقتصادي، كدراسة A.Al Kawaz (2008) التي أكد فيها أن النوعية الجيدة لرأس المال البشري المدعومة بسياسات قطاعية متكاملة مع الاقتصاد الكلي شروط مسبقة لتحقيق التنويع الاقتصادي (هذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الثالثة)، نفس الشيء بالنسبة للانفتاح التجاري الذي ظهر أيضا بعلاقة سالبة ومعنوية مع مؤشر التركيز الاقتصادي، والذي تتوافق نتيجته وتدعم الدراسات السابقة التي أكدت على أهميته في تعزيز تنويع الصادرات في هذا النوع من الدول.

إن النتائج التي تطرحها الدراستين التحليلية والقياسية تكشف عن نقاط القوة التي تتمتع بها هذه الدول ونقاط الضعف التي ينبغي معالجتها، ولعل أهم التحديات التي تواجه الدول الغنية بالموارد الطبيعية في سبيل التخلص من الأحادية القطاعية مقابل تنويع مصادر الدخل الوطني، تتمثل في:

- تحسين نوعية الجانب المؤسساتي للبلد من خلال تعزيز أسس الديمقراطية من نظام قانوني صارم، الشفافية والمصداقة المتبوعة بنظام مساءلة فعال مقابل محاربة كل أشكال الفساد.
- الاهتمام بنوعية رأس المال البشري بتكوين ثروة بشرية محلية تتميز بدرجة عالية من الابداع والابتكار، قادرة على احداث فرق في السعي نحو تحقيق هدف التنويع الاقتصادي ؛ فكما هو معلوم جل دول الخليج العربي التي أحرزت تقدما ملحوظا نحو تعزيز التنويع الاقتصادي اعتمدت بما لا يقل عن 50 % من مواردها البشرية على رأس مال بشري أجنبي، وهو ما قد يشكل اشكالا تظهر بوادره على المدى البعيد. لذلك يستحسن الاقتداء بتجارب الدول الأسيوية في هذا الشأن ككوريا الجنوبية التي استخدمت نظام التعلم بالممارسة وجلب الاطارات الأجنبية لتكوين العمالة المحلية، فكانت النتيجة أن أصبحت تحتل مراكز متقدمة ضمن أكثر الدول تقدما في العالم.
- اعطاء الأولوية لتنمية القطاع الخاص باعتباره همزة وصل بين هدف التنويع والتجسيد على المستوى الميداني، بالتركيز على تعزيز الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الواعدة، القادرة على خلق قيمة مضافة كالقطاع الصناعي، القطاع الفلاحي والقطاع السياحي الذي أصبح الرهان الأول للعديد من الدول في السنوات الأخيرة.
- التركيز على تنمية القطاع الفلاحي لما يتمتع به من مزايا تسمح بتحقيق الأمن الغذائي بالدرجة الأولى وتبني قطاع الصناعات الغذائية في خطوة متقدمة نحو تنويع سلة الصادرات الوطنية في علاقات تكامل أمامية وخلفية بين القطاعات.
- تقديم التسهيلات والتحفيزات الضريبية لحماية الصناعات الناشئة مع تشجيع الصادرات الوطنية بإكسابها ميزة تنافسية تسمح لها بمجابهة المنتجات الأجنبية.
- استغلال المميزات الجغرافية التي تتمتع بها هذه الدول في انشاء مناطق للتجارة الحرة، والخدمات اللوجستية بحكم طبيعة المواقع التي تتمتع بها من جهة، والاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل للطاقة الأحفورية كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح من جهة أخرى، فكما هو معلوم جل دول العينة تتمتع بمساحات صحراوية شاسعة تسمح باستغلال الطاقة الشمسية، مع تمتع دول الخليج العربي بطقس يمكنها الاستفادة من طاقة الرياح.
- العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات خارج القطاع النفطي لما تجلبها معها من مزايا للبلد لمضيف من نقل للتكنولوجيا، تقنيات حديثة في الانتاج وتوظيف العمالة المحلية، وذلك من خلال تعديل قوانين الاستثمار بجعلها أكثر مرونة وسلاسة والعمل على تعديل درجة كفاءة المعاملات الادارية عن طريق التحكم في مشكل البيروقراطية.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية :

- الادارة المركزية للإحصاء لدولة الكويت، المجموعة الاحصائية السنوية، العدد 48، 2011.
- الادارة المركزية للإحصاء لدولة الكويت، النشرات الاحصائية، المجاميع الأساسية للحسابات القومية، www.csb.gov.kw
- الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2016-2018، وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، العدد 10، 2016.
- بن حمود سكينة، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطبعة، الحراش-الجزائر، ط1، 2006.
- التقرير الإحصائي السنوي 2013، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية، الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، الامارات العربية المتحدة، 2014.
- التقرير الإحصائي السنوي 2015، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية، الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، الامارات العربية المتحدة، 2016.
- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، 2013.
- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، 2012.
- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، 2015.
- التقرير الاقتصادي2015، البنك المركزي الكويتي، 2016.
- التقرير السنوي لسنة 2014، البنك المركزي العماني، جوان 2015.
- التقرير السنوي لسنة 2015، البنك المركزي العماني، جوان 2016.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر الخاص بسنة 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، سبتمبر 2009.
- تقرير موجز حول القطاعات الاقتصادية الواعدة، الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات" اثراء"، سلطنة عمان، ديسمبر 2016.
- الحسابات القومية في دولة قطر، جهاز الاحصاء، الاصدار الثاني 2006.
- الحسابات القومية لسنة 2009، الجهاز المركزي للمعلومات، الادارة العامة للإحصاء، مملكة البحرين، http://www.cio.gov.bh .
- الحسابات القومية لسنة 2015، هيئة المعلومات والحوكمة الالكترونية لمملكة البحرين http://www.cio.gov.bh

- رالف شامي وآخرون، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، 2012.
- زياد الحافظ، أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، 2005.
- صالح ياسر، ورقة سياسات: النظام الريعي والبناء الديمقراطي: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريديش اربرت Friedrich Ebert Stiftung ، بغداد، العراق، 2013.
- عبد الحميد أحمد عبد الغفار، تكاليف تدهور الموارد المائية في مملكة البحرين منظور اقتصادي لاستدامة التنمية، يونيو 2003 www.niadbh.com/ar/2012-19-16-39-11/...09.../589-html
- عبد الستار عبد الجبار موسى، دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وآفاقه المستقبلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد85، 2010.
- فرحات عباس، أ.سعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية – دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد4، ديسمبر2015.
- الكتاب الاحصائي، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الجماهيرية الليبية، 2002.
- لطرش الطاهر، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع، محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانون، العدد 10، جوان 2013.
- مازن عيسى الشيخ راضي، أ. فرحان محمد حسن، مستقبل السياسة المالية في العراق بين الريعية واللاريعية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 9، العدد 28، 2013.
- مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2007.
- المجموعة الاحصائية لسنة 2001، قطاع الاحصاء والمعلومات، وزارة التخطيط الكويتية، ابريل 2002،
- ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الادارية، المجلد 18، العدد 2011 .
- ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات ادارة الاعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض خلال الفترة 16-17 فبراير 2014.
- نشرة الحسابات القومية، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان، العدد 11، فيفري 2011.
- نشرة الحسابات القومية، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان، العدد 14، أبريل 2014.
- نشرة الحسابات الوطنية، وزارة التخطيط التنموي والاحصاء لدولة قطر، الاصدار الثالث 2012.

- نشرة الحسابات الوطنية، وزارة التخطيط التنموي والاحصاء لدولة قطر، الاصدار الخامس 2016.
- النشرة الفصلية للحسابات القومية، الجهاز المركزي للمعلومات والاتصالات، الادارة العامة للإحصاء، مملكة البحرين، الربع الثالث 2014.
- وزارة التجارة والاستثمار السعودية

http://mci.gov.sa/AboutKingdom/Pages/SaudiEconomy.aspx

المراجع باللغة الأجنبية :

- A.B.Elhiraika & M.M.Mbate, Assessing The Determinants Of Export Diversification In Africa, applied econometrics and international development, vol 14-1, 2014.
- A.Maldonado, R. Pérez-Ocón & A.Herrera, Depression and cognition: New insights from the Lorenz curve and the Gini index, International Journal of Clinical and Health Psychology, vol 7, n°1, 2007.
- Abdelwalid Rouag, The Diversification Of The Public Budgets Incomes In Algeria, Bachelor Thesis, Faculty of Economics and Administration, University of Pardubice, Czech Republic, 2011.
- Adesoji Adetunji Adenugba & Sotubo Oluwatimilehin Dipo, Non-Oil Exports In The Economic Growth Of Nigeria: A Study Of Agricultural And Mineral Resources, Journal of Educational and Social Research, vol 3 n°2, May 2013.
- Ådne Cappelen & Lars Mjøset, Can Norway Be A Role Model For Natural Resource Abundant Countries?, UNU World Institute for Development Economics Research Research Paper n° 2009/23, April 2009.
- Ahmed Al Kawaz, Economic diversification : The Case of Kuwait Reference to Oil Producing Countries, journal of economic cooperation, vol 29 n°03, 2008.
- Ahmed Mohammed Khater Arabi, The Causal Link Between Foreign Direct Investment, Export And Economic Growth In SUDAN, 1970-2012: An Application Of Granger Causality, University of Bakht Alruda Scientific Journal Issue No. 12 September 2014.
- Ahmed Zain Elabdin Ahmed, The Role Of Diversification Strategies In The Economic Development For Oil-depended Countries: The Case Of UAE, International Journal of Business and Economic Development vol. 3 n°1, March 2015.
- Akram Esanov, Economic Diversification: Dynamics, Detreminants & Policy Implications, revenue watch institute, 2011, available online at: http://www.resourcegovernance.org/sites/default/files/RWI_Economic_Diversification.pdf
- Akram Esanov, Economic Diversification: The Case for Kazakhstan, revenue watch institute, 2009, available online at http://www.resourcegovernance.org/sites/default/files/RWI_Econ_Diversification_Kazakhstan.pdf
- Alen Gelb, Economic Diversification In Resource Rich Countries, seminar on natural resources finance & development : confronting old & new challenges, organized by the central bank of Algeria & IMF ,4-5 november 2010.

- Alexis Habiyaremye & Thomas Ziesemer, Absorptive Capacity And Export Diversificaton In Sub-Sharan Countries, United Nations University - MERIT working paper 2006-030, june 2006.
- Algeria : Selected issues and statistical appendix, IMF country report n° 04/31, 2004.
- Algeria : Statistical appendix, IMF country report n° 08/102, 2008.
- Algeria : Statistical appendix, IMF country report n° 12/21, 2012.
- Allen Dennis and Ben Shepherd, Trade Facilitation and Export Diversification, The World Economy , Oxford, Blackwell Publishing, 2011.
- Anar Ahmadov, Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource-Rich developing Countries, Paper presented at Oxford-Princeton Global Leaders Fellowship Program's 4th Annual Colloquium, Princeton University, May 13-15, 5-6, at http://tinyurl.com/ce49p9k.
- Anar K. Ahmadov, Blocking The Pathway Out Of The Resource Curse: What Hinders Diversification In Resource-Rich Developing Countries?, the global economic governance programme working paper n° 98, univerdity of Oxford, December 2014.
- Andrea Schaechter, Tidiane Kinda, Nina Budina & Anke Weber, Fiscal Rules in Response to the Crisis—Toward the "Next-Generation" Rules. A New Dataset, International Monetary Fund working paper 12/187, July 2012.
- Andrew Bauer**,** Fiscal Rules for Natural Resource Funds: How to Develop and Operationalize an Appropriate Rule, revenue watch institute, April 2014.
- Angola: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report n° 07/355, 2007
- Angola: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report n° 05/125, 2005.
- Annuel report 2005, general department of research and statistics, Central bank of Yemen, www.centralbank.gov.ye.
- Annuel report 2007, general department of research and statistics, Central bank of Yemen, www.centralbank.gov.ye
- Annuel report 2013, general department of research and statistics, Central bank of Yemen, www.centralbank.gov.ye
- Aradhna Aggarwal, Performance Of Export Processing Zones: A Comparative Analysis Of India, Sri Llanka And Bangladesh, Indian Council for Research on International Economic Relations, Working Paper n° 155, March 2005.
- Arne Wiig & var Kolstad, If Diversification Is Good, Why Don't Countries Diversify More? The Political Economy Of Diversification In Resource-Rich Countries, Energy Policy 40 (2012), Elsevier (www.elsevier.com).
- Artus, Jacques & Malcolm Knight, Issues In The Assessments Of The Exchange Rates In Industrial Countries, International Monetary Fund, occasional paper n°29, IMF, 1984.
- Asghar Mobarak & Ali Karshenasan, The Impact of Institutional Quality on Relation between Resource Abundance and Economic Growth, Iranian economic review, vol.16, n°.32, Spring 2012.
- Asian Development Bank (ADB) Economics Working Paper Series No. 193, February 2010.
- Bader Shahda Said Hamdan , The Role FDI On Economic Growth In The Arab Countries : A Panel Data Approach, The International journal of business & management, vol 4 Issue 1, January 2016.
- Badi H. Baltagi, Econometric Analysis Of Panel Data, John Wiley & Sons Ltd, 3rd edition, 2005.
- Badi H. Baltagi**,** Econometrics, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Fourth Edition, 2008.

- Bassey Benjamin Esu & Nsobiari F. Awara, Export Promotion And The Global Economic Crisis: Experiences And Lessons For Nigeria As A Mono-Product Economy, Acta Oeconomica Pragensia (AOP), vol 18 n°4, 2010
- Bedassa Tadesse & Elias K. Shukralla, The impact of foreign direct investment on horizontal export diversification: empirical evidence, Applied Economics, 45:2, 2013.
- Benn Eifert, Alan Gelb, and Nils Borje Tallroth, Managing Oil Wealth, Finance & Development, a quarterly magazine of the IMF, vol. 40 n° 1, March 2003.
- Bhubanesh Pant & Rajan Krishna Panta, Export Diversification and Competitiveness: Nepal's Experiences, NRB Economic Review, vol. 21, 2009.
- Blundell Wignall, Yu-Wei Hu Juan Yermo, Sovereign Wealth and Pension Fund Issues**,** OECD Working Papers on Insurance and Private Pensions n° 14, OECD Publishing, 2008.
- Bruce Campbell, The Petro-Path Not Taken: Comparing Norway With Canada And Alberta's Management Of Petroleum Wealth, Canadian Centre for Policy Alternatives, January 2013.
- Bruce E. Hansen, Econometrics, University of Wisconsin, 2017, available online at: (http://www.ssc.wisc.edu/~bhansen/econometrics/econometrics.pdf).
- C.Leite & J.Weidmann, Does Mother Nature Corrupt ? Natural Resources, Corruption And Economic Growth, IMF working paper 99/85, july 1999.
- Caroline Mudenda, Ireen Choga & Cleopas Chigamba, The Role Of Export Diversification On Economic Growth In South Africa, Mediterranean Journal of Social Sciences, vol 5 n° 9, May 2014.
- Central Bank Of Nigeria Annual Report 2011, www.cbn.gov.ng
- Central Bank Of Nigeria Annual Report 2014, www.cbn.gov.ng
- Central Bank Of Nigeria Annual Report 2015, www.cbn.gov.ng.
- Central Bank Of Nigeria, Annual Report and Statement of Accounts for the year ended 31 st December 2009, 2010.
- César Said Rosales Torres, Norway's Oil And Gas Sector: How Did The Country Avoid The Resource Curse?, Revista Tempo do Mundo (RTM), vol 1 n° 1, january 2015.
- Cheng Hsiao, Analysis Of Panel Data, Cambredge University press, 2nd edition, 2003.
- Cheng Hsiao, Panel Data Analysis - Advantages And Challenges, WISE working paper n°602, Xiamen University, China, April 2006.
- Christophe Hurlin, L'Econométrie des Données de Panel : Modèles Linéaires Simples, ecole doctorale edocif, université d'Orleans, http://www.univ-orleans.fr/deg/masters/ESA/CH/CoursPanel_Chap1.pdf.
- Chuks Anyanwu and Others, Infrastructure – The Key to Nigeria's Economic Diversification, GTI securities report , 2015.
- Claire Kubrak, Concentration Et Spécialisation Des Activités Economiques: Des Outils Pour Analyser Les Issus Productifs Locaux, serie des documents de travail de la direction de la diffusion et de l'action régionale, institut national de la statistique et des études économiques, 2013.
- Constantinos Alexiou, Effective Demand And Unemployment. The European Case: Evidence From Thirteen Countries, University of Pittsbutgh, archive of European integration, 2000. http://aei.pitt.edu/636/
- Corden,M., Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation, Oxford Economic Papers, New Series, Vol 36 , November.1984.
- D. Acemoglu, Root Causes : A Historical Approach To Assessing The Role Of Institutions In Economic Development, International Monetary Fund, finance & development, June 2003.

- D.Laskiene & V.Venckuviene, Lithuania‘s Export Diversification According to Technological Classification, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 5 n° 7, 2014.
- D.Mallaye, T.U.Yogo & G.T.Timba, Oil Rent And Inequality In Developing Economies : Are They Friends Or Foes ?, etudes et documents n°2, CERDI, France, January 2015.
- Dani Rodrik & Arvind Subramanian, The Primacy Of Institutions, Finance & Development , A quarterly magazine of the IMF, vol 40, n° 2, June 2003.
- Dani Rodrik, One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions, and Economic Growth, Princeton University Press, 2007.
- Dani Rodrik, The Real Exchange Rate and Economic Growth: Theory and Evidence, working paper, Kennedy School of Government, Harvard University, Cambridge, August 2007.
- Daniele Giovannucci, National Trade Promotion Organizations: their role and functions, A Guide to Developing Agricultural Markets and Agro-Enterprises, working paper, world bank , 2000.
- David Cuberes and Michal Jerzmanowski, Democracy, Diversification And Growth Reversals, The Economie Journal, vol. 119, n° 540, 2009.
- David Ricardo, the principles of political economy and taxation, J.M.Dent & sons Ltd, (Everyman), 1962.
- David Rudd, An Empirical Analysis Of Dutch Disease: Developing And & Developed Countries, honors projects, research honors, illinois wesleyan university, spring 1996.
- Dierk Herzer,& Felicitas Nowak-Lehmann D., What Does Export Diversification Do For Growth? An Econometric Analysis, Applied Economics 38,15, (2006)
- Dimitrios Asteriou & Stephen G. Hall, Applied Econometrics: A Modern Approach, Palgrave macmillan, revised edition, 2007.
- Dobdinga Cletus Fonchamnyo, The export-diversifying effect of foreign direct investment in the CEMAC Region, Journal of Economics and International Finance, vol.7 issue7 , July 2015.
- Donald B. Keesing & Andrew Singer, Development Assistance Gone Wrong, Why Support Services Have Failed To Expand Exports, working paper, world bank institute, November 1990.
- Dorsati Madani, A Review of the Role and Impact of Export Processing Zones, world bank, August 1999.
- Douglass C.North, Institutions, Institutional Change And Economic Performance, (Political Economy Of Institutions And Decisions), Cambridge University Press, First published 1990.
- Dr. Seema P. Joshi & Parag Arun Narkhede, Special Economic zones: Issues & Implications, research gate, December 2008,. available online at : https://www.researchgate.net/publication/228096216
- Economic bulletin, Central bank of Libya, research & statistics department, vol n°56, 1st quarter 2016, www.cbl.gov.ly.
- Economic Diversification In Africa, A Review Of Selected Countries, United Nations, OECD publishing, 2011.
- Edward W. Frees, Longitudinal and Panel Data: Analysis and Applications for the Social Sciences, Cambridge University Press , 2004.

- Elisa Valeriani & Sara Peluso, The Impact Of Institutional Quality On Economic Growth And Development: An Empirical Study, Journal of knowledge management, economics and information technology, Issue 6, October 2011.
- Enrique López-Bazo & Elisabet Motellón, Human Capital and Regional Wage Gaps, Working Papers 2009/24, Research Institute of Applied Economics 2009.
- Erling Røed Larsen, Escaping The Resource Curse And The Dutch Disease? When And Why Norway Caught Up With And Forged Ahead Of Its Neighbors, Statistics Norway, Research Department, discussion papers n° 377, May 2004.
- Estefanía Jover, Anthony Lopes Pintos and Alexandra Marchand, Angola : Private Sector Country Profile, African development bank, September 2012, www.imara.co.
- Export Diversification In Egypy, Libanon, Jordan, Morocco and Tunisia, main report of Social And Economic development sector unit Middle East And North Africa, volum 2, World Bank, 2007.
- Fasano Ugo, Review of the Experience with Oil Stabilization and Savings Funds in Selected Countries, International Monetary Fund working Paper 00/112 , June 2000.
- Felipe Starosta De Waldermar, How Costly Is Rent-Seeking To Diversification: An Empirical Approach, Documents de travail du Centre d'Economie de la Sorbonne 2010.08, december 2009.
- Florian Kaulich, Diversification Vs. Specialization As Alternative Strategies For Economic Development : Can We Settle A Debate By Looking At The Emprical Evidence ?, working paper 03/2012, united nations industrial development organization, 2012.
- Frankel Jeffrey, The Natural Resource Curse : A Survey, HKS faculty research, working paper series, kennedy school of government, Harverd university, Fabruary 2010.
- Fredirick Van Der Ploeg & Steven Poelhekke, Volatility And Natural Resource Curse, Oxford university, 2009.
- Gabon, African Economic Outlook, OECD publishing, 2007.
- Gabon: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF country report n° 05/147, 2005
- Gauhar Abdygaliyeva and Others, Economic diversification in the republic of kazakhstan through small and medium enterprise development: Introducing new models of funding for SMEs, City of New York: School of International and Public Affairs, Columbia University, 2008.
- General secretarial for development planning, Qatar national development strategy 2011-2016, toward Qatar national vision 2030, Doha, 2011.
- Ghiath Shabsigh and Nadeem Ilahi, Looking Beyond the Fiscal: Do Oil Funds Bring Macroeconomic Stability?, International Monitary Fund working paper 07/96, April 2007.
- Graham A Davis, The Minerals Sector, Sectoral Analysis And Economic Development, Resources Policy. Vol. 24 No. 4, 1998, Elsevier (www.elsevier.com).
- Graham A. Davis, Learning to Love the Dutch Disease: Evidence from the Mineral Economies, Colorado School of Mines, Golden, U.S.A., World Development, vol. 23, n° 10, 1995, Elsevier (www.elsevier.com).
- György Iván Neszmélyi, The Motivations For The Diversification Of The Nigerian Economy Focusing On Sustainable Agriculture, Applied Studies in Agribusiness and Commerce – APSTRACT, vol.8 n° 1, 2014.
- H.Mehlum, K.Moene, R.Torvik, Institutions And The Resource Curse, The economic journal, vol 116, issue 508, January 2006.

- Harold Hotelling, The Economics Of Exhaustible Resources, the journal of political economy, vol 39, issue 2, April 1931, Jstor 2003.
- Heiko Hesse, Export Diversification and Economic Growth, working paper no.21, World Bank On behalf of the Commission on Growth and Development, 2008.
- http://www.swfinstitute.org
- http://www.worldbank.org
- Human Capital Implications Of Future Economic Growth In Cambodia : Elements of a Suggested Roadmap**,** UNDP Discussion Paper No. 8, August 2011.
- I.K.Dontwi, V.K.Dedu & R.Danis, Application Of Options In Hedging Of Crude Oil Price Risk, american journal of social and management science, 1(1), 2010.
- Ilham Haouas & Almas Heshmati, Can the UAE Avoid the Oil Curse by Economic Diversification?, IZA Discussion Paper n° 8003, February 2014.
- IMF : Nigeria: Selected Issues and Statistical Appendix 2001.
- Index of Economic Freedom, www.heritage.org
- Ioan Popescu, Institutional Quality: Criteria, Determinants And Benefits, the yearbook of the « GH.ZANE » institute of economic researches, vol. 21, issue 1, 2012.
- Iraq: Statistical Appendix, IMF country report n° 05/295, 2005
- Iraq: Statistical Appendix, IMF country report n°07/294, 2007
- Issa Ali & Charles Harvie, Oil Production Rehabilitation, Fiscal Policy And Economic Development In Libya: A Future View, Energy Economics Letters, 2(1), 2015.
- J.S.Riti , H. D.Gubak & D. A. Madina, Growth Of Non-Oil Sectors: A Key To Diversification And Economic Performance In Nigeria, Public Policy and Administration Research , vol.6 n°.3, 2016.
- J.M.Finger & M.E.Kreinin, A Measure Of Export Similarity And Its Possible Uses, the economic journal, vol 89 n° 356, December 1979.
- J.Peter.Neary & S.Van Wijnbergen, Natural Resources And Macroeconomy : A Theoretical Framwork, UCD centre for economic research , working paper n°36, july 1985.
- Jack Mintz & Duanjie Chen, Capturing Economic Rents From Resources Through Royalties And Taxes, the school of public policy research paper, vol 5, issue 30, 2012.
- James A.Robinson, Ragnar Torvik & Thierry Verdier, Political Fondations Of The Resource Curse, journal of development economics, vol 79, 2006, Elsevier(www.elsevier.com).
- Jan Čadil, Ludmila Petkovová & Dagmar Blatná, Human Capital, Economic Structure and Growth, Procedia Economics and Finance 12, 2014 ,Elsevier (www.elsevier.com)
- Jean Imbs & Romain Wacziarg, Stages Of Diversification, The american economic review, vol 93 n°1, 2003.
- Jean-Philippe Stijns, An Empirical Test Of The Dutch Disease Hypothesis Using A Ggravity Model Of Trade, artical Accepted for presentation at the Congress of the EEA, Stockholm, August 20 to August 24, 2003.
- Jeffrey D. Sachs & Andrew M. Warner, Natural Resources and Economic Development: The curse of natural resources, European Economic Review 45 (2001), Elsevier (www.elsevier.com).
- Jeffrey D. Sachs, Institutions Matter, But Not For Everything: The Role Of Geography And Resource Endowments In Development Shouldn't Be Underestimated, Finance & Development, A quarterly magazine of the IMF, vol 40, n° 2, June 2003.

- Jeffrey Frankel, How Can Commodity Producers Make Fiscal And Monetary Policy Less Procyclical ?, high level seminar on natural resources, finance & development, IMF institute & central bank of Algeria, Algiers, november 4-5, 2010.
- Jeffrey.D.Sachs & Andrew.M.Warner, Natural Resource Abundance And Economic Growth, national bureau of ecobomic research, cambridge (NBER) working paper 5398, 1995.
- Jeffrey.D.Sachs & Andrew.M.Warner, Natural Resource Abundance And Economic Growth, Center for International Development and Harvard Institute for International Development, Cambridge, 1997.
- Joffre Hotz & Jim Unterschultz, Hedging Alberta Governement's Oil And Gas Revenue : Is Acting Like A Farmer A Viable Strategy ? staff paper, 09-01, university of Alberta, 2009, https://era.library.ualberta.ca.
- Juan Felipe MejI'a, Export Diversification And Economic Growth : An Analysis For Colombia's Export Competitiveness in the European Union's Market, Contriburions to economics, physica-verlag a springer company, 2011.
- Juzhong Zhuang, Emmanuel de Dios, and Anneli Lagman-Martin, Governance And Institutional Quality And The Links With Economic Growth And Income Inequality: With Special Reference To Developing Asia, ADB Economics Working Paper Series No. 193, 2010.
- Karsten Mau, Export Diversification and Income Differences, Institute of Asian Studies, 2014.
- Keun Jung Lee, Bekzhan Fariza & Zhuldyz Sharipova, The Relationship between FDI, Diversification and Economic Growth in Natural Resource Oriented Countries: Case of Kazakhstan, Journal of International Business and Economics, Vol. 3, No. 2, December 2015.
- Kiminori Matsuyama, Agricultural Productivity, Comparative Adventage, And Economic Growth, National bureau of economic research (NBER) working paper n° 3606, Cambridge, 1991.
- Klaus Schwab, The Global Competitiveness Report 2012–2013, World Economic Forum, 2012, available online at www.weforum.org/gcr
- Kodila-Tedika Oasis and Asongu Simplice A, Does Intelligence Affect Economic Diversification?, Munich Personal RePEc Archive Paper No. 59397, 2014.
- Kolawole Olayiwola & Henry Okodua, Foreign Direct Investment, Non-Oil Exports, And Economic Growth In Nigerie : A Causalty Analysis, Asian Economic and Financial Review, vol 3 n°11, 2013.
- L.G.Bellù & P.Liberati, Analyse d'inégalité, indice de Gini, Easypol module 040, Organisation des Nations-Unies pour l'alimentation et l'agriculture ,FAO, decembre 2006, www.fao.org/tc/easypol
- L.Kaminsky,C.M.Reinhart, C.A.Végh, When It Rains, It Pours : Procyclical Capital Flows And Macroeconomic Policies, national bureau of economic research, vol 19, 2004.
- Leonor Coutinho, The Resource Curse and Fiscal Policy**,** Cyprus economic policy review, Vol. 5, No. 1, 2011.
- Le-Yin Zhang**,** Economic Diversification in the Context of Climate Change, United Nations Framwork Convention On Climate Change – Secretariat, Workshop on Economic Diversification, Teheran, Islamic Republic of Iran, 18-19 October 2003.

- Luc Désiré Omgba, Institutional Foundations Of Export Diversification Patterns In Oil-Producing Countries, Journal of Comparative Economics, Vol 42, Issue 4, December 2014, Elsevier (www.elsevier.com).
- M. C. Anyaehie, A. C. Areji, Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria, Open Journal of Political Science, 5, scientific research publishing, 2015, available online at: http://dx.doi.org/10.4236/ojps.2015.52010
- M. Hazem Shayah, Economic Diversification by Boosting Non-Oil Exports (Case of UAE), Journal of Economics, Business and Management, Vol. 3, No. 7, July 2015.
- M. Persson & F. Wilhelmsson, EU Trade Preferences and Export Diversification, working paper, 2013:32, Department of Economics, Lund University and Research Institute of Industrial Economics, 2013.
- M.Aoki & S.Edwards, Export Boom And Dutch Disease : A Dynamic Analysis, UCLA working paper n° 269, departement of economics, October 1982.
- M.M. Poulton, S.C. Jagers,S.Linde, D.Van Zyl, L.J. Danielson, & S.Matti, State of the World's Nonfuel Mineral Resources: Supply, Demand, and Socio-Institutional Fundamentals, The annual review of environment and resources,vol 38, 2013.
- M.T. H. Chowdhury, P.S. Bhattacharya, D. Mallick & M.A.Ulubaşoğlu, An Empirical Inquiry Into The Role Of Sectoral Diversification In Exchange Rate Regime Choice, European Economic Review 67(2014), Elsevier (www.elsevier.com).
- Mahmoud Al Iriani and Yahsob Al Eriani, Fiscal Institutiond And Macroeconomic Management In Resource Rich Economies: The Case OfF Yemen, Economic Research Forum (ERF) working paper 935, August 2015.
- Malebogo Bakwena, Philip Bodman, Thanh Le, Kam Ki Tang, Avoiding The Resource Curse : The Role Of Institutions, MRG discussiion paper n°32, econpaper, 2009.
- Manabu Iwamoto & Kaoru Nabeshima, Can FDI Promote Export Diversification And Sophistication Of Host Countries? Dynamic Panel System GMM Analysis, IDE discussion paper, Institute of Development Economies, 2012.
- Manabu Iwamoto & Kaoru Nabeshima, Can FDI Promote Export Diversification And Sophistication In Host Countries ? Dynamic Panel System GMM Analysis, IDE discussion paper n°347, Institution of developing economies March 2012.
- Manu Bhaskaran, Economic Diversification In Negara Brunei Darussalam, the centre for strategic and policy studies, Brunei Darussalam, August 2007.
- Manuel Herédia Caldeira Cabral & Paula Veiga, Determinants Of Export Diversification And Sophistication In Sub-Saharan Africa, FEUNL Working Paper Series No. 550, July 2010.
- Marian Bond and Elizabeth Milne, Export Diversification In Developing Countries: Recent Trends And Policy Impact, World Economic and Financial Surveys, staff studies for the world economic outlook, IMF, August 1987.
- Marie-Claire Aoun & Quentin Boulanger, Les Nouveaux Defits Des Fonds Souverains Petroliers, institut français des relations intrenationales (IFRI) et l'OPC policy center, février 2015.
- Mark Thurber, David Hults & Patrick R.P. Heller, The Limits Of Institutional Design In Oil Sector Governance: Exporting the Norwegian Model, program of energy and sustanable development STANFORD, ISA Annual Convention, February 2010.
- Marouane Alaya, The Determinants Of MENA Export Diversification : An Empirical Analysis, working paper n°709, economic research forum, 2012.

- Martin Hvidt ,,Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends, Research Paper, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, 2013.
- Masuma Farooki & Raphael Kaplinsky, Promoting Diversification In Resource-Rich Economies, Mineral Economics , vol 27, Issue 2, December 2014.
- Merijon Zhugri & Sajid Ali, Hedging Oil Prices, A Case Study On Gotlandsbolaget, master thesis in business administration, Gotland university, Suede, 2010-2011, https://www.diva-portal.org
- Merima Balavac & Geoff Pugh, The Link Between Trade Openness, Export Diversification, Institutions And Output Volatility In Transition Countries, Economic Systems Vol 40, Issue 2, June 2016, Elsevier (www.elsevier.com)
- Michael Alexeev and Robert Conrad, The Elusive Curse Of Oil, The Review of Economics and Statistics, 91(3) August 2009.
- Michael C Ewers, Oil, human capital and diversification: the challenge of transition in the UAE and the Arab Gulf States, The Geographical Journal, Volume 182, Issue 3, 2016.
- Michael Chugozie Anyaehie & Anthony Chukwudi Areji, Economic Diversification For Sustainable Development In Nigeria, Open Journal of Political Science, vol 5**,** 2015.
- Michael L. Ross, What Do We Know About Economic Diversification in Oil-Producing Countries?, UCLA and Oxford University, January 2017, available online at : https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3048585
- Michael Ross, The Natural Resource Curse : How Wealth Can Make You Poor , Natural Resource and Violent Conflict : Option and Action, The World Bank , Washington , D.C. 2003.
- Michael Ross, The Political Economiy Of The Resource Curse, world politics 51, 1999.
- Michael Ross, What Do We Know About Natural Resources And Civil War ?, journal of peace research , vol 41 n°3, 2004.
- Milan Brahmbhatt, Otaviano Canuto & Ekaterina Vostroknutova, Dealing with Dutch Disease**,** Economic premise, n° 16, World Bank, June 2010.
- Mohammad Hassan Fotros, Morteza Nemati & Hadi Darabi, Relationship Between Export Diversification And Economic Growth, International Journal of Basic Sciences & Applied Research. vol 2 n°12, 2013.
- Mona Haddad, Jamus Jerome Lim, Cosimo Pancaro & Christian Saborowski, Trade Openness Reduces Growth Volatility When Countries Are Well Diversified, European Central Bank working paper, n° 1491, november 2012.
- Natasha Sharma & Tove Strauss, Special Fiscal Institutions For ResourceRrich Developing Economies : The State Of The Debate And Implications For Policy And Practice, research report of Overseas Development Institute(ODI), May 2013.
- National accounts main aggregates database, www. unstats.un.org.
- Nigeria: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF country report n° 04/242, 2004
- Nigerian Gross Domestic Product Report, Q4 2016, National Bureau of Statistics, Fabruary 2017, www.nigerianstat.gov.ng.
- Nigerian-Norwegian chamber of commerce report, a bilateral commitment to win-win development, 2016, (www.nigeria-norway.org.ng).

- Norio Usui, How Effective Are Oil Funds ? Managing Resource Windfalls In Azerbaijan And Kazakhstan, economics and research department, ERD policy brief series n°50, Asian department bank, December 2007.
- Nwankwo, Odi., Fcib, Diversification Of Non-Oil Export Product As A Precondition For Acceraleted Real Economic Growth In Nigeria, International Journal of Managerial Studies and Research, vol 3, Issue 7, July 2015.
- Observatory Of Economic Complexity, http://atlas.media.mit.edu/en/
- O.Cadot, C.Carrère & V.Strauss-Kahn, Trade Diversification, Income, and Growth: What Do We Know?, development policies working paper n°33, FERDI, 2011.
- Olaleye, Samuel Olasode, Edun, Femi, and Taiwo, Shakirudeen Babatunde, Export Diversification And Economic Growth In Nigeria: An Empirical Test Of Relationship Using A Granger Casualty Test, Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences (JETEMS) 5(1), 2013.
- Omar Joya, Growth And Volatility In Resource-Rich Countries: Does Diversification Help?, Structural Change and Economic Dynamics 35 (2015), Elsevier (www.elsevier.com).-
- Onodugo Ifeanyi Chris, Benjamin A. Amujiri, Nwuba & Bethram Ndibe, Diversification Of The Economy: A Panacea For Nigerian Economic Development, International Journal of Multidisciplinary Research and Development, vol 2, Issue 5, May 2015.
- OPEC : Annual statistical bulletin, 2015, asb.opec.org.
- Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC) Annual Statistical Bulletin, 2016.
- Pascal Devaux, Economic Diversification In The GCC: Dynamic Drive Needs To Be Confirmed, ECO conjoncture, BNP Parribas, July-August 2013, economic-research.bnpparibas.com
- Paul G. Hare, Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges, Discussion Paper 2008/04, Centre for Economic Reform and Transformation (CERT), school of management and languages, Heriot-Watt University, Edinburgh , UK, 2008.
- Paul Stevens & Evelyn Dietsche, Resource Curse: An Analysis Of Causes, Experiences And Possible Ways Forward, Energy Policy 36 (2008), Elsevier (www.elsevier.com).
- Pauline Jones Luong & ErikaWeinthal, Rethinking The Resource Curse: Ownership Structure, Institutional Capacity, And Domestic Constraints, Annual Review of Political Science, vol.9, 2006.
- Peter Gibbon, Sam Jones & Lotte Thomsen, An Assessment Of The Impact Of Export Processing Zones And An Identification Of Appropriate Measures To Support Their Development, Danish Institute For International Studies, April 2008.
- Political risk services, International Country Risk Guide (ICRG), http://www.prsgroup.com/
- R.Arezki & M.Brückner, Oil Rents, Corruption And State Stability : Evidence From Panel Date Regressions, IMF working paper 09/267, December 2009.
- R.G.Gregory, Some Implications Of The Growth Of The Mineral Sector, The Australian journal of agricultural economics, vol 20, n°2, August 1976.
- Rapport annuel de la banque d'Algérie 2015, annexe : Tableaux statistiques.
- Régis Bourbonnais, Économétrie: Cours et exercices corrigés, 9e édition, 2015.
- Richard H. Snape, Effects Of Mineral Development On The Economy, The Australian, journal of agricultural economics, vol 21, n°3, 1977.

- Richard King, An Institutional Analysis Of The Resource Curse In Africa : Lessons For Ghana, consilience : the journal of sustainable development, issue n°2, 2009 (https://consiliencejournal.org/2009/02/17/an-institutional-analysis-of-the-resource-curse-in-africa-lessons-for-ghana/).
- Ricky Lam & Leonard Watchekon, Political Dutch Disease, unpubliched paper, 2003.
- Rolando Ossowski, Mauricio Villafuerte, Paulo Medas & Theo Thomas**,** The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom, International Monetary Fund, occasional paper n° 260, March 2007.
- Ronaldo Ossowski, Fiscal Rules And Resource Funds In Nonrenewable Resource Exporting Countries : International Experience, fiscal and municipal management division, discussion paper no IB-DP-290, inter-American development bank, june2013.
- S.Edwards, Real Exchange Rate Variability : An Empirical Analysis Of The Developing Countries Case, National bureau of economic research working paper n° 1930, Cambridge, May 1986.
- S.M.Mitchell & C.G.Thies, Resource Curse in Reverse: How Civil Wars Influence Natural Resource Production, International Interactions: Empirical and Theoretical Research in International Relations, vol 38 n°2, 2012 .
- Salomon Samen, A Primer On Export Diversification : Key Concepts, Theoretical Underpinnings And Empirical Evidence, growth and crisis unit, world bank institute, may 2010.
- Salomon Samen, Export Development, Diversification, And Competitiveness: How Some Developing Countries Got It Right, Growth and Crisis Unit, World Bank Institute, March 2010.
- Sanusi Lamido Sanusi, Growth Prospects For The Nigerian Economy, Convocation lecture delivered at the Igbinedion University Eighth Convocation Ceremony, research department of the Central Bank of Nigeria, November 2010.
- Saoudi Arabian Monetary Authority, Annual Statistics, June 2017, www.sama.gov.sa.
- Sebastian Edwards, Commodity Export Boom And The Real Exchange Rate : The Money-Inflation Link, Natioanl bureau of economic research working paper n°1741, Cambridge, October 1985.
- Severin Yves Kamgna, Economic diversification in central Africa, Munich Personal Repec Archive (MPRA) working paper No. 9602, October 2007.
- Shweta Jadhav, Petroleum Resource Management: The Role Of Institutional Frameworks And Fiscal Regimes In Value Creation, A Comparative Analysis for Norway and Nigeria, NHH---Norges Handelshøyskole And HEC Paris, 2014.
- Sovereign Wealth Funds Institute, www.swfinstitute.org.
- Statistics book, Bureau of statistics and census, Ministry of planning, Libya, 2010.
- Steinar Holden, Avoiding The Resource Curse : The Case Norway ?, Energy Policy, vol 63, December 2013, Elsevier (www.elsevier.com).
- Steven Poelhekke & Fredirick Van Der Ploeg, Volatility, Financial Development And The Natural Resource Curse, Center of economic policy research descussion paper series n°6513, CEPR , October 2007.
- Suberu O. J., Ajala O. A., Akande M. O. & Olure-Bank Adeyinka. Diversification Of The Nigerian Economy Towards A Sustainable Growth And Economic Development , International Journal of Economics, Finance and Management Sciences, vol. 3 n° 2, 2015.

- Sultan Altowaim, Financial Development And Export Diversification In Resource-Rich Developing Countries, paper presented at Post-Keynesian Study group 8th Annual PhD Conference, GPERC , october 2016.
- Suut Dogruel & Mahmut Tekce, Trade Liberalization And Export Diversification In Selected MENA Countries, Topics in Middle Eastern and African Economies , Vol. 13, September 2011.
- T. F. I. Nwanne, Assessing The Relationship Between Diversification Of Non-Oil Export Product And Economic Growth In Nigeria, European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, vol.2, n°10, December 2014.
- Tewodros Makonnen, Determinants Of Export Commodity Concentration And Trade Dynamics In Ethiopia, working paper n°2/2012, Ethiopian economics association and Ethiopian economics policy research institute, 2012.
- Thad Dunning, Resource Dependence, Economic Performance, and Political Stability, Journal of conflict resolution, Vol. 49 No. 4, August 2005,
- Tholvador Gylfason, Natural Resources And Economic Growth : From Dependence To Diversification, Centre for Economic Policy Research, Discussion Paper n°4804, December 2004 .
- Thomas Farole & Gokhan Akinci, Special Economic Zones : Progress, Emerging Challenges, and Future Directions, World Bank, 2011.
- Thorvaldor Gylfason & Gylfi Zoega, Natural Resources And Economic Growth: The Role Of Investment, economic policy research unit, the danish national research foundation , 2002.
- Thorvaldor Gylfason, Natural Resources, Education And Economic Development, European Economic Review 45 (2001).
- Thorvaldur Gylfason, Institutions, Human Capital, and Diversification of Rentier Economies, Prepared for Workshop on Transforming Authoritarian Rentier Economies at the Friedrich Ebert Foundation in Bonn, Germany 21-24 September 2005 , available online at http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.516.5977&rep=rep1&type=pdf
- Tracy Igberaese, The Effect Of Oil Dependency On Nigiria's Economic Growth, research paper presented as a parcial fulfillment for obtaining the degree of Master of arts in development studies, international institute of social studies, Netherlands, 2013.
- UNCTAD secretariat, Strengthening Linkages Between Domestic And Foreign Direct Investment In Africa, United Nations Conference on Trade and Development, TD/B/EX(57)/3, June 2013.
- Unctadstat.unctad.org.
- United Arab Emirates: Statistical Appendix, IMF country report n° 07/348, 2007.
- United Arab Emirates: Statistical Appendix, IMF country report n° 06/256, 2006.
- Vidar Ovesen, Jan Hansen & Craig Sugden, Insights, Views And Lessons From The Norwegian Experiences With Managing Petroleum Revenues, Technical Assistance Consultant's Report of Asian Development Bank, January 2016.
- W.M.Corden, production, growth and trade : essays in international economics, Oxford: Basil Blackwell, 1985.
- W.Max.Corden & J.Peter Neary, Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy, The economic journal, vol 92, n° 368, December 1982.
- Wen-chung Lee,caracterizing exposure-disease association in human populations using the lorenz curve & Gini index,statistics in medicine, vol 16, 1997.

- William H. Greene, Econometric Analysis, Prentice Hall, 5th edition, 2003.
- William H. Greene, Econometric Analysis, Prentice Hall, 6th edition, 2007.
- World Oil and Gas Review, Eni spa 15 th edition, 2016, www.eni.com
- Worldwide Governance Indicators, http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home,
- www.swfinstutute.org.
- Xavier Sala-i-Martin & Arvind Subramanian, Addressing The Natural Resource Curse: An Illustration From Nigeria, National Bereau of Economic Research working paper n° 9804, Cambridge, June 2003.
- Y. Makhlouf, N. M. Kellard & D. Vinogradov, Trade Openness, Export Diversification And Political Regimes, Economics Letters, 2015, available online at : http://dx.doi.org/10.1016/j.econlet.2015.08.031
- Yousif M. Mohammad Alameen, The Norwegian Oil Experience Of Economic Diversification: A Comparative Study With Gulf Oil, European Journal of Business and Management, vol.8, n° 15, 2016.
- Zaidi Sattar, Strategy For Export Diversification 2015-2020, Breaking Into New Markets With New Products, Policy Research Institute of Bangladesh, January 2015.
- Zayati Montassar, Économétrie Des Données De Panel, Institut Supérieur d'Administration des Affaires de Gafsa, Université de Gafsa, 2015. http://www.academia.edu/22806583/Cours_econometrie_des_donn%C3%A9es_de_panel.

الملاحـــــق

الملحق رقم (01): مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

اسم المؤشر	قانون حسابه	طريقة الحكم على النتيجة
مؤشر جنيني	$G = 1 - \sum_{k=1}^{n}(x_k - x_{k-1})(y_k + y_{k+1})$ x_k: التكرار التجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي(الحصة القطاعية من GDP) ممثلا على المحور الأفقي ؛ y_k : التكرار التجمعي النسبي التصاعدي الذي يمثل على المحور العمودي (عدد القطاعات) ؛ n: عدد القطاعات؛	هو مؤشر لقياس درجة التركيز/ التنويع الاقتصادي، تتراوح قيمته بين الصفر(الذي يعبر عن التنويع الاقتصادي) والواحد الصحيح (الذي يمثل التركيز الاقتصادي).
مؤشر تايل	$T = \frac{1}{n}\sum_{k=1}^{n}\frac{x_k}{\mu}\ln(\frac{x_k}{\mu})$ x_k : حصة مساهمة القطاع k في اجمالي الصادرات، μ :الوسط الحسابي لـ x_k و يكتب $\mu = \sum_{k=1}^{n}(\frac{x_k}{n})$ ، n : عدد القطاعات.	يقيس هذا المؤشر أيضا التركيز/ التنويع الاقتصادي، ويتراوح بين 0 (عندما تتساو حصص كل القطاعات في التصدير) و(N) ln (عندما تتركز الصادرات في قطاع واحد)، وعندما يأخذ المؤشر إشارة سالبة فهذا يعني أن له تأثير ايجابي على التنويع الاقتصادي.
مؤشر هرفندل– هرشمان	$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(\frac{x_i}{n})^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$ (n) عدد النشاطات ؛ x_i ناتج النشاط (i) ؛ (x) الناتج المحلي الاجمالي لجميع النشاطات.	يعتبر هذا المؤشر من أكثر المقاييس استخداما لقياس التنويع في ظاهرة ما، وتتراوح قيمته بين 0 الذي يعكس التنويع الاقتصادي، و1الذي يشير إلى التركيز الاقتصادي.
مؤشر التنويع	$s_j = \frac{\sum_i \lvert h_{ij} - h_i \rvert}{2}$ h_{ij} : حصة المنتوج i في اجمالي الصادرات أو الواردات البلد أو مجموعة من البلدان j ؛ h_i : حصة المنتوج i في اجمالي الصادرات أو الواردات العالمية.	يقيس مدى الانحراف المطلق لهيكل صادرات البلد عن هيكل الصادرات العالمية، وتتراوح قيمته بين 0 و1، وكلما اقترب المؤشر من 1، كلما زاد اختلاف هيكل الصادرات الوطنية عن هيكل الصادرات العالمية.

الملحق رقم (02): الدراسات التجريبية السابقة حول موضوع التنويع الاقتصادي

الكاتب	عنوان الدراسة	موضوع الدراسة	المنهجية المتبعة	النتائج
Marian Bond & Elizabeth Milne (1987)	Export diversification in developing countries : recent trends & policy impact	دور تنويع الصادرات في تحقيق النمو و ازدهار النشاط الاقتصادي، مقابل خفض المكاسب غير المستقرة.	تحليل قياسي لمجموعة من الدول من آسيا، افريقيا، أمريكا اللاتينية، خلال (1964-1981)، باستخدام Pooled OLS إلى جانب دراسة حالة 4 دول: ماليزيا، كوديفوار الأرجنتين، غانا.	تنويع قاعدة الصادرات في حد ذاتها لا تضمن أية عائدات مالم يكن الوضع الاقتصادي الكلي داعم للتنمية.
Jeffrey.D.Sachs & Andrew. M. Warner (1995)	Natural resource abundance & economic growth	العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي	تحليلي قياسي العينة:97 دولة (1971-1989)، ثم 18 دولة باستخدام 2SLS. IV	علاقة عكسية بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي خلال 20سنة اللاحقة لسنة الأساس 1971.
Jeffrey.D.Sachs & Andrew. M. Warner (1997)	Natural Resource Abundance And Economic Growth	العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي	تحليلي قياسي العينة: 95دولة (1970-1990)، باستخدام 2SLS IV	علاقة عكسية بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي خلال 20سنة اللاحقة لسنة الأساس 1970، وفرة الموارد ترتبط مع انخفاض معدلات الادخار والاستثمار.

Graham A Davis (1998)	The Minerals Sector, Sectoral Analysis And Economic Development	التحليل القطاعي في دراسات حالة مجاموعة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية	تحليلي	استخراج المعادن يؤثر سلبا على سلوك الحكومات، الذي ينتج ضعف الأداء الاقتصادي.
Jeffrey D. Sachs Andrew M. Warner (2001)	Natural resources & economic development: the curse of natural resources	شرح العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، بادخال المتغيرات الجغرافية والمناخية في شرح النقمة.	تحليلي- قياسي لمجموعة كبيرة من الدول، خلال الفترة (1970-1990)،باستخدام Pooled OLS	ادراج المتغيرات المناخية والجغرافية لا يقصي فرضية نقمة الموارد، وفرة الموارد تميل إلى رفع الأسعار في الاقتصاد، وتزاحم النشاط المقاولاتي ونشاطات الابتكار، وتخلق سلوك البحث عن الريع والفساد الذي يغير اتجاه النشاطات الاقتصادية، فتميل هذه الدول إلى فقدان النمو الذي تقوده الصادرات
Benn Eifert, Alan Gelb, and Nils Borje Tallroth (2003)	Managing Oil Wealth	التركيز على مفهوم الاقتصاد السياسي وتقسيمات الدول من الناحية المؤسساتية والسياسية وأثره على إدارة مداخيل النفط	تحليلي	الدول التي تأخذ المدى الطويل في عين الاعتبار هي التي تستفيد أكثر من إيرادات الموارد الطبيعية.
Jean Imbs, Romain Wacziarg (2003)	Stages of Diversification	تطور التركيز القطاعي بالعلاقة مع مستوى الدخل الفردي (في قياس للعلاقة بين الدخل والتنويع)	تحليلي قياسي العينة 14 دولة خلال (1960-1993) باستخدام أساليب قياسية غير	التركيز القطاعي يتبع نمطا على شكل حرف U فيما يتعلق بعلاقته مع نصيب الفرد من الدخل. حيث تتجه الدول إلى التنويع أين ينتشر النشاط الاقتصادي

			حدودية.	على قدم المساواة في جميع القطاعات، ولكن عند مستوى معين من الدخل الفردي يبدأ التوزيع القطاعي للنشاط الاقتصادي بالتركيز مرة أخرى.
Thorvaldur Gylfason (2004)	Natural resources & economic growth : From dependence to diversification	العلاقة بين التبعية للموارد الطبيعة وأداء النمو الاقتصادي	تحليلي لمجموعة من الدول الغنية بالموارد (1965-1998) – دراسة مقارنة بين تجربة دول OPEC والتجربة النرويجية.	وفرة الموارد تجتمع مع الفساد، عدم المساواة والقمع السياسي الذي يعيق التقدم والنمو الاقتصادي.
Thad Dunning (2005)	Resource dependent, economic performance & political stability	دور الخيارات السياسية للنخب في إنتاج نقمة النفط.	تحليل الوضع الاقتصادي والسياسي لثلاث دول: بوتسوانا، كونغو، إندونيسيا.	هيكل الأسواق العالمية، درجة المعارضة المجتمعية التي تواجه النخب السياسية وأولوية تنمية القطاع الخاص تؤثر على حوافز النخب للاستثمار في التنويع.
Thorvaldur Gylfason (2005)	Institutions, human capital & diversification of rentier economies	العلاقة بين كل من التنويع الاقتصادي والتنويع السياسي مع النمو الاقتصادي.	تحليلي لمجموعة من الدول	التنويع السياسي يعزز النمو الاقتصادي عن طريق توزيع السلطة بعيدا عن النخب السياسية إلى الشعب. إذا لم تسير الموارد الطبيعية و تدعم من قبل مؤسسات سليمة متضمنة الحرية والديمقراطية، سيتجه الوضع إلى الشعور الزائف بالأمن واهمال الكثير من الأمور

				الضرورية للنمو الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء صراعات مدمرة بين الساعيين وراء الريع.
Alexis Habiyaremye and Thomas Ziesemer (2006)	Absorptive Capacity And Export Diversificaton In Sub-Sharan Countries.	اختبار درجة الاعتماد على السلع الأساسية في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية	تحليلي قياسي لمجموعة من بلدان جنوب الصحراء الافريقية وبلدان نامية أخرى، للفترة (1990-1999) باستخدام Pooled OLS	مخزون رأس المال البشري والبنية التحتية وحجم السكان عناصر حاسمة للقدرة الاستيعابية وتفسير التغير في درجة تنويع الصادرات في بعض دول العينة في حين أن ريع الموارد الطبيعية يعيق فرص التنويع في كل دول جنوب الصحراء الافريقية.
Severin Yves kamgna (2007)	Economic Diversification in central Africa	البحث عن الشروط الأساسية لإحداث عملية التنويع في دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا CEMAC	تحليلي قياسي العينة: 18 دولة افريقية للفترة (1996-2001)، باستخدام الانحدار المتعدد	توازن الميزانية، درجة الانفتاح، تكوين رأس المال الثابت % GDP تدل على التركيز في دول CEMAC – الانفتاح التجاري لا يؤدي بالضرورة إلى تعميق التنويع في دول CEMAC – هذه الدول ذات قاعدة إنتاج وتصدير ضعيفة، والأداء الاقتصادي ذو أنشطة تعتمد بصفة عامة على إنتاج بعض السلع الأولية.

Ahmed Al-Kawaz (2008)	Economic Diversification: the case of Kuwait with reference to oil producing countries	التنويع الاقتصادي كضرورة لتعزيز التنمية في الكويت وبعض الدول المصدرة للنفط.	تحليلي قياسي العينة: الكويت، عمان، ايران، إندونيسيا، فنزويلا (2001-1991) باستخدام: نموذج FGLS, SUR	كل من الاستثمار والاطار المؤسساتي محددات جد مهمة للتنويع الاقتصادي. تخفيض قيمة العملة ليس دائما السياسة الموصي بها لتعزيز التنويع. النوعية الجيدة لرأس المال البشري المدعومة بسياسات قطاعية متكاملة مع الاقتصاد الكلي شروط مسبقة لتحقيق التنويع في هذه الدول.
Paul Stevens, Evelyn Dietsche (2008)	Resource curse: An analysis of causes, experiences and possible ways forward	إلقاء الضوء على 4 مسائل: آثار ارتفاع أسعار المواد الأولية. دور الاطار المؤسساتي في التأثير على إدارة مداخيل الموارد. تجارب إدارة الموارد الطبيعية. السبل الممكنة للمضي قدما	وصفي تحليلي	وفرة الموارد تقود إلى مجموعة من النتائج السلبية التي يسببها الريع الذي تعودت عليه الحكومات. الخروج من نقمة الموارد يتطلب مجموعة مختلفة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤدي إلى تغييرات في بنية السياسة المحلية والمؤسسات الداعمة لها.
David Cuberes and Michal Jerzmanowski (2009)	Democracy, Diversification And Growth Reversals	العلاقة بين الديمقراطية والتركيز الصناعي	تحليلي قياسي لعينة من 181 بلد و29 فئة تصنيع خلال (2003-1963) باستخدام GMM	البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية تميل إلى أن تكون أقل ديمقراطية وتفرض حواجز كبيرة أمام دخول شركات جديدة. الأنظمة غير الديمقراطية

				تميل إلى تفادي تعريض القطاع للخطر، ولكن عندما يحدث هذا الخطر يصبح نموها أعلى مما هي عليه الأنظمة الديمقراطية. الأنظمة الديمقراطية تنوع تركيبتها الصناعية أكثر، لأنها تفتح العديد من القطاعات مقارنة بالنظام غير الديمقراطي.
Michael Alexeev & Robert Conrad (2009)	The elusive curse of oil	دراسة التأثير السلبي لريع النفط والموارد المعدنية الأخرى على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.	تحليلي قياسي العينة: حوالي 37 دولة، خلال سنوات مختارة اعتماد على الدراسات السابقة، باستخدام 2SLS	وفرة ريع الموارد الطبيعية ترفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي دون احداث تحسن متزامن في النوعية المؤسسية للبلد. الثروة النفطية تؤثر سلبا على النوعية المؤسسية للبلد. المؤسساتية الرديئة تؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي. الهبات الكثيرة للموارد الطبيعية ترفع GDP/Ca بدون احداث تحسن متزامن لمؤسساتية البلد.

Alan Gelb (2010)	Diversification in resource rich countries	مشكل الاعتماد على الموارد الطبيعية (خاصة النفط)، عن طريق تحليل الجانب السياسي للبلد وأثره على التنويع الاقتصادي.	تحليلي، مع أمثلة لبعض الدول الغنية بالنفط (إندونيسيا، ماليزيا، شيلي ودبي) من خلال تحليل الوضعية الاقتصادية، الخلفية التاريخية وآفاق التنويع لهذه البلدان.	رأس المال البشري ورأس المال المؤسسي ضروريان للقيام بعملية التنويع، والدول التي لديها عجز كبير في هذه الأصول هي الأكثر عرضة لنقمة النفط.
Felipe Starosta De Waldemar (2010)	How Costly Is Rent-Seeking To Diversification: An Empirical Approach	دراسة محددات التنويع الاقتصادي بالنظر في العلاقة بين مستوى سلوك البحث عن الريع ونمط تنويع الصادرات.	تحليلي قياسي لعينة من 130 دولة خلال (1995-2007)، باستخدام GMM	مستوى الريع يؤثر ايجابا على مؤشر التخصص (التركيز)، وهو ما يعني ضمنا ان ريع الموارد يؤثر سلبا على تنويع المنتجات. وجود علاقة على شكل حرف U بين التنويع والتطوير التام للمنتجات.
M.H.C Cabral & P.Veiga (2010)	Determinants Of Export Diversification And Sophistication In SUB-SAHARAN AFRICA	دراسة العوامل الاقتصادية والمؤسسية كمحددات لنجاح استراتيجية تنويع الصادرات وتطورها في جنوب الصحراء الافريقية	تحليلي قياسي العينة: 48 دولة افريقية (1960-2005) باستخدام: OLS وIV	الاطار المؤسسي الجيد محدد أساسي لنجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي وبشكل خاص مستوى الفساد، الشفافية والمساءلة عوامل هامة في الحد أو تعزيز نطاق التنويع وتطور مستوى الصادرات - زيادة رأس المال البشري يشجع تنويع وتطوير الصادرات وتنوعها.

Akram Esanov (2011)	Economic diversification: Dynamics, determinants & policy implications	دراسة محددات التنويع في مجموعة واسعة من البلدان خاصة التي تعتمد على الموارد الطبيعية.	تحليلي قياسي العينة: أكثر من 100 دولة (2008-1995) باستخدام pooled OLS	نوعية المؤسسات والبنية التحتية ذات أهمية لإنجاح عملية التنويع الاقتصادي في حين أن التجارة وحرية الاستثمار مهمة لتنويع الصادرات.
A.Suut Dogruel & Mahmut Tekce (2011)	Trade Liberalization and Export Diversification in Selected MENA Countries	تحليل أنماط الصادرات في مجموعة من بلدان منطقة MENA	تحليلي للفترة (2009-1991) قياسي لعينة من 8 دول من منطقة MENA خلال (2008-1992) باستخدام: Random effect model	وجود أثر مزدوج للتحرير التجاري على التنويع: -التحرير متعدد الأطراف من خلال OMC و GAFTAيعزز جهود الدول نحو تنويع الصادرات -اتفاقية الشراكة مع UE و العضوية في GCC يؤدي إلى التخصص في تصدير السلع الأساسية.
Anar Ahmadov (2012)	Political determinants of economic diversification in natural resource-rich developing countries	تحليل الأسباب الكائنة وراء نجاح بعض الدول في تنويع اقتصاداتها مقارنة بفشل أخرى في تحقيق ذلك.	تحليلي قياسي العينة: 58 دولة (2010-1962) باستخدام GLS	أنواع مختلفة من الموارد الطبيعية ترتب مع نتائج مختلفة من التنويع. التشرذم العرقي له آثار سلبية على التنويع. الاعتماد على النفط هو أقوى عائق أمام التنويع.
Arne Wiig & var Kolstad (2012)	If Diversification Is Good, Why Don't Countries Diversify More? The Political Economy Of Diversification In Resource-Rich Countries	تطبيق نظرية الاقتصاد السياسي على التنويع الاقتصادي بهدف اعطاء منظور	تحليلي لعينة من دول الصحراء الافريقية للفترة (2009-1995)	ليست كل اشكال التنويع الاقتصادي تقود إلى مؤسسات افضل، وحيث يكون للتنويع تأثير إيجابي على المؤسسات، قد يكون صعب

		هيكلي للروابط التي تجمع بين التنويع والتنمية المؤسسية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية		التحقيق خاصة عندما يهدد قوة النخب السياسية.
Marouane Alaya (2012)	The Determinants Of MENA Export Diversification: An Empirical Analysis	دراسة العوامل الرئيسية التي تدفع تنويع الصادرات في بلدان منطقة الشرق الأوس وشمال افريقيا.	تحليلي قياسي العينة: 12 دولة مختارة من الشرق الأوسط وشمال افريقيا (1984-2009) باستخدام: IV method	ريع الموارد الطبيعية يؤدي إلى مزيد من التركيز في الصادرات، بينما الانفتاح التجاري، انخفاض قيمة سعر الصرف، المساءلة الديمقراطية وتراكم رأس المال المادي (المحلي والأجنبي) يؤدي إلى المزيد من تنويع الصادرات، تنويع الصادرات يرتبط ارتباطا وثيقا مع مسار التنمية الاقتصادية، ويأخذ شكل مقلوبU .
M. Haddad, J. J. Lim, C. Pancaro and C. Saborowski (2012)	Trade Openness Reduces Growth Volatility When Countries Are Well Diversified	تعالج هذه الدراسة الدور الذي يلعبه تنويع الصادرات في تكييف تأثير الانفتاح التجاري على تقلبات النمو	تحليلي قياسي لعينة من77 دولة خلال (1976-2005) باستخدام GMM	تأثير الانفتاح على تقلبات النمو يختلف وفقا لمدى تركيز الصادرات. تأثير الانفتاح على التقلب سالب في الدول التي تعتمد سلة صادرات متنوعة، بمعنى آخر تنويع الصادرات يحد من تعرض البلد للصدمات العالمية التي قد تحدث نتيجة الانفتاح التجاري.

Olaleye, Samuel Olasode, Edun, Femi, and Taiwo, Shakirudeen Babatunde (2013)	Export Diversification And Economic Growth In Nigeria: An Empirical Test Of Relationship Using A Granger Casualty Test	اختبار العلاقة السببية بين نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، ونسب المساهمة القطاعية للنفط، الصناعة والفلاحة في اجمالي الصادرات الوطنية النيجيرية .	تحليلي قياسي خلال الفترة (1972-2012) باستخدام منهجية التكامل المشترك	الناتج المحلي الإجمالي للفرد يسبب كل المتغيرات الأخرى المستخدمة في الدراسة، في حين أن حصة الصادرات الزراعية فق من يسبب الناتج المحلي الإجمالي للفرد. لحصة الصادرات الزراعية تأثير أيضا على الصناعات التحويلية وحصة مساهمة النفط في اجمالي الصادرات مما يعني أن تنمية القطاع الزراعي ستدفع نموا مشتركا بين القطاعات في البلد.
A.Elhiraika & M.Mbate (2014)	Assessing TheDeterminants Of Export Diversification In Africa	تقييم محددات تنويع الصادرات في المدى الطويل مع التركيز على العوامل السياسية والمؤسسية	تحليلي قياسي العينة: 53 دولة افريقية (1995-2011) باستخدام: GMM	نصيب الفرد من الدخل، البنية التحتية والاستثمار العام إلى جانب الاطار المؤسساتي تلعب دورا جوهريا في تنويع الصادرات في هذه الدول.

Anar K. Ahmadov (2014)	Blocking The Pathway Out Of The Resource Curse: What Hinders Diversification In Resource-Rich Developing Countries?	تحديد المتغيرات الرئيسية التي أثرت على تركيز الصادرات في البلدان النامية التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية من خلال تقييم الآثار السببية المحتملة للمتغيرات الجغرافية، الانفتاح التجاري والمؤسسات.	تحليلي قياسي لعينة من 65 دولة خلال (2010-1960) باستخدام IV method	البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية أقل احتمالا لتحقيق التنويع في الصادرات، لامتلاكها مؤسسات أكثر استبدادية. البلدان النامية الغنية بالموارد التي لديها مؤسسات اشتراكية في الماضي من المرجح أن تكون أكثر تركيزا على الصادرات. وفرة المعادن خارج الوقود والفحم والموارد الحرجية ترتب بزيادة تنويع الصادرات.
Ilham Houas, Almas Heshmati (2014)	Can the UAE avoid the oil curse by economic diversification?	فحص الأداء الاقتصادي لدولة الإمارات والتركيز على الدور الذي يلعبه التنويع في نمو اقتصادها	تحليلي قياسي للفترة (2007-1970) باستخدام نموذج ARIMA	معدلات الاستثمار، تكوين رأس المال الثابت، وسعر الصرف لديها علاقة عكسية ومعنوية مع مؤشر التركيز الاقتصادي. انخفاض معدل الانتاجية الكلية للعامل، يرجع إلى عدم كفاءة تخصيص رأس مال الثروة النفطية التي تضلل الاستثمارات مع عوائد هامشية سالبة. التنويع يكون عن طريق تخصيص رأس المال في القطاعات غير النفطية.

Luc Désire Omgba (2014)	Institutional foundations of export diversification patterns in oil producing countries	تفسير أنماط النجاح و الفشل في تنويع الصادرات في الدول النفطية التي لديها خلفية سياسية ومؤسسية، بالاعتماد على عدد السنوات التي تفصل بين بداية إنتاج النفط وتحقيق الاستقلال السياسي للبلد.	تحليلي قياسي العينة: 29 دولة (1995-2011) باستخدام Random effect model	علاقة سالبة بين الفترة التي تفصل (الاستقلال والانتاج) وتركيز الصادرات. - كلما زاد الفرق بين تاريخ بداية إنتاج النفط واستقلال البلد كلما زادت فرص التنويع مع بقاء العوامل الأخرى على حالها. النخب الحاكمة لها مصلحة في عرقلة المؤسسات المواتية للتنويع الاقتصادي.
Masuma Farooki & Raphael Kaplinsky (2014)	Promoting Diversification In Resource-Rich Economies	العلاقة بين السلع الاساسية (الموارد الطبيعية) والمنتجات الصناعية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، والتي قد تنتج بفعل رواب الاستهلال، الرواب المالية ورواب الانتاج من قطاع السلع الأساسية نحو القطاع الصناعي	الدراسة تحليلية تستند على مساهمة Albert Hirschman (1981) في الأدب حول الرواب كنقطة انطلاق لتعزيز التنويع في هذا القطاع.	هناك ثلاثة أنواع رئيسية من الرواب التي تتجه من قطاع السلع الأساسية نحو القطاع الصناعي، هي الروابط المالية، روابط الاستهلاك وروابط الانتاج.
M.T. H. Chowdhury, P.S. Bhattacharya, D. Mallick &	An Empirical Inquiry Into The Role Of Sectoral Diversification In Exchange	العلاقة بين التنويع القطاعي واختيار نظام سعر الصرف،	تحليلي قياسي لعينة من 91 دولة خلال (1985-	وجود تأثير مباشر لتنويع القطاعات على الأنظمة المرنة.

M.A.Ulubaşoğlu (2014)	Rate Regime Choice	بالاعتماد على آليتين أساسيتين هما آلية امتصاص الصدمات الخارجية وآلية سلوك البحث عن الريع.	2006) باستخدام IV method	التنويع يؤثر على نظم أسعار الصرف من خلال قناة السلوك البحث عن الريع أو الفساد في البلدان المحاصرة بمستويات أعلى من الفساد.
T. F. I. Nwanne (2014)	Assessing The Relationship Between Diversification Of Non-Oil Export Product And Economic Growth In Nigeria	دراسة العلاقة بين تنويع الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في نيجيريا، من خلال التركيز على قطاع الفلاحة، قطاع الصناعة وقطاع المعادن الصلبة.	تحليلي قياسي باستخدام منهجية التكامل المشترك خلال الفترة (2014-1981)	وجود علاقة معنوية بين تنويع الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي النيجيري في المدى الطويل. مساهمة مكونات المعادن الصلبة في الصادرات غير النفطية ظلت ضئيلة، في حين أن المكونات الزراعية والتصنيعية من الصادرات غير النفطية كانت كبيرة على مر السنين.
Ahmed Zain Elabdin Ahmed(2015)	The Role Of Diversification Strategies In The Economic Development For Oil-depended Countries: The Case Of UAE	التحقيق في ما إذا كانت استراتيجيات التنويع التي اعتمدتها دولة الإمارات العربية المتحدة كافية لإدارة عملية التنمية الاقتصادية، من خلال فحص مساهمة القطاعات المتنوعة على أساس الناتج المحلي	الدراسة تحليلية وصفية	تمكنت الامارات من التغلب على الآثار السلبية للأزمة العالمية (2008) وتذبذب أسعار النفط ، من خلال التركيز على المزيد من التنويع الاقتصادي الذي يدعم التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية في البلاد.

		الإجمالي في البلاد.		
Nwankwo, Odi, Fcib (2015)	Diversification Of Non-Oil Export Product As A Precondition For Acceraleted Real Economic Growth In Nigeria	دراسة تنويع صادرات المنتجات غير النفطية كشرط مسبق لتسريع نمو الاقتصاد الحقيقي في نيجيريا.	تحليلي قياسي خلال الفترة (1981–2014) باستخدام التكامل المشترك	وجود أثر ايجابي ومعنوي للصناعة المعدنية (صناعة الصلب) على النمو الاقتصادي في نيجيريا، في حين أن المكونات الزراعية والصناعة المعملية غير النفطية كان لها آثار سلبية على النمو. التغيير في تنويع المنتجات التصديرية غير النفطية له تأثير إيجابي ومعنوي على التغير في النمو الاقتصادي في نيجيريا.
Omar Joya (2015)	Growth And Volatility In Resource-Rich Countries: Does Diversification Help?	تحليل العلاقة التي تربط بين" الموارد الطبيعية النمو - التقلب "من خلال تقييم دور التنويع الاقتصادي، بالتركيز على معالجة ثلاثة مجالات: نظرية نقمة الموارد ومحاولات استكشاف أثر الريع على النمو من خلال النظر في قناة التقلب، تقييم تأثير التقلبات على النمو في البلدان الغنية بالموارد الطبيعة،	تحليلي قياسي لعينة من 123 دولة، خلال الفترة (1990–2011)، باستخدام ARCH -In-Mean model	وفرة الموارد تمارس تأثير سلبي على النمو من خلال قناة التقلب. التنويع الإنتاجي يعوض الآثار السلبية لوفرة الموارد والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الذي يثار بفعل قناة التقلب.

		وتحليل تأثير التنويع على تقلبات النمو.		
J. S. Riti , H. D.Gubak & D. A. Madina (2016)	Growth Of Non-Oil Sectors: A Key To Diversification And Economic Performance In Nigeria	دراسة أداء القطاعات غير النفطية(القطاع الزراعي، القطاع الصناعي وقطاع الاتصالات) في نمو الاقتصاد النيجيري من منظور التنويع الاقتصادي.	تحليلي قياسي باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1981-2013)	كل من المكون الزراعي ومكون الاتصالات السلكية واللاسلكية لهما تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل. عنصر التصنيع له تأثير سلبي على النمو بسبب إهمال القطاع على مر السنين. في المدى القصير الزراعة والصناعة فقط من تسببان النمو الاقتصادي في نيجيريا
Merima Balavac & Geoff Pugh (2016)	The Link Between Trade Openness, Export Diversification, Institutions And Output Volatility In Transition Countries	التحقيق في دور الانفتاح التجاري، تنويع الصادرات والمؤسسات في تقلب مخرجات الانتاج في الاقتصاديات التي تمر بمرحلية انتقالية	تحليلي قياسي لعينة من 25 دولة خلال الفترة (1996-2010) باستخدام GMM	التنويع لا يخفف من آثار تقلب المخرجات الناتجة عن الانفتاح في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في مستويات متوسطة أو أعلى من التنويع، ولكن قد يكون هذا التأثير في مستويات أدنى من التنويع. التحسينات في نوعية المؤسسية السياسية تخفف من تقلبات الانتاج في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. تأثير الانفتاح على تنويع الصادرات مشروط بتكثيف الهامش التصديري وليس بتوسيع نطاقه.
Sultan Altowaim	Financial Development	دراسة تأثير التطور	تحليلي قياسي لعينة	التطور المالي ليس لديه تأثير

(2016)	And Export Diversification In Resource-Rich Developing Countries	المالي على تنويع الصادرات في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية	من 38 دولة خلال (1995-2013) باستخدام Fixed effect model و DOLS	معنوي على تركيز الصادرات. للتطور المالي تأثير إيجابي معنوي على تركيز الصادرات.
Michael L. Ross (2017)	What Do We Know About Economic Diversification in Oil-Producing Countries?	تستعرض هذه الورقة الدراسات التي أجريت مؤخرا بشأن التنويع في الدول المصدرة للنفط، وتحاول تكملة النقائص التي جاءت في الدراسات السابقة المتمثلة في غياب البيانات والاعتماد على مقاييس غير مفيدة نسبيا للدول الغنية بالموارد.	تحليلي وصفي، لعينة من 40 دولة خلال (1995-2014)	التغ يرات في التركيز الاقتصادي خلال الطفرة الأخيرة لا يرتب بقوة مع عوامل واضحة مثل السكان أو فعالية الحكومة أو المساءلة. العلاقة التي تربط بين التنويع الاقتصادي والسعر المحلي للوقود الأحفوري عكسية. الدول التي تعتمد على النفط تعاني مستويات متزايدة من تركيز الصادرات.

الملحق رقم (03): التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادرها

رمز المتغير	تعريفه	المصدر
المتغير التابع		
HHI	مؤشر التركيز الاقتصادي الذي يعكس درجة التنويع الاقتصادي	احصاءات الأونكتاد (UNCTAD)
المتغيرات المستقلة		
RENT	الريع النفطي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	احصاءات البنك الدولي (WDI)
HUMCA	رأس المال البشري	احصاءات البنك الدولي (WDI)
FDI	الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	احصاءات البنك الدولي (WDI)
OPP	الانفتاح التجاري	احصاءات البنك الدولي (WDI)
GDPCAG	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	احصاءات البنك الدولي (WDI)
INFRA	البنية التحتية	احصاءات البنك الدولي (WDI)
PRSECT	القطاع الخاص	احصاءات البنك الدولي (WDI)
ICRG	الاطار المؤسساتي للبلد	المؤشر المركب للدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) الصادر عن مجموعة المخاطر السياسية PRS group

الملخص:

لأن التنويع الاقتصادي غاية كل الدول الغنية بالموارد الطبيعية التي تعاني مشكل الأحادية القطاعية، تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة العلاقة التي تربط بين التنويع الاقتصادي وأهم محدداته في مجموعة من الدول النفطية، وبعد حصر مختلف الأدبيات النظرية والتجريبية التي عالجت الموضوع، متضمنة أسباب اخفاق التنويع الاقتصادي وأهم السياسات الممكنة لتعزيزه، والحصول على نتائج التحليل القطاعي الذي أثبت أن قطاع الموارد الطبيعية ممثلا بالقطاع النفطي لايزال المصدر الأساسي لإيرادات المالية العامة بما لا يقل عن 50%، بينت نتائج الدراسة القياسية التي تضمنت 14 دولة مصدرة للنفط خلال الفترة(1995-2015) باستخدام نموذج الأثار الثابتة، أن درجة التركيز الاقتصادي في هذه الدول تعزى بصفة كبيرة إلى طبيعة الاطار المؤسساتي الذي يثبط كل السبل الممكنة لتحقيق التنويع الاقتصادي، وأن الاعتماد على الموارد الطبيعية وعلى وجه التحديد "النفط" يشكل أقوى عائق أمام هذا الهدف الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، وفرة الموارد الطبيعية، الريع الاقتصادي، التحليل القطاعي، محددات التنويع الاقتصادي.

Abstract :

This thesis aims to examine the relationship between economic diversification and its most important determinants in a set of oil exporting countries. After inserting the various theoretical and empirical literature that dealt with the subject, including the reasons of the failure to achieve economic diversification and the possible policies to strengthen it, and obtaining the results of the sectoral analysis, which Represents that oil sector still the main source of public finance revenues by 50% in average, the results of the empirical study, which included 14 oil exporting countries during the period (1995-2015) using the fixed effects model, show that the degree of economic concentration in these countries is largely due to the nature of institutional framework, which discourages all possible means of economic diversification, and that the dependence on natural resources, specifically “oil”, is the strongest impediment facing this economic target.

Keywords: Economic diversification, natural resources abundance, economic rents, sectoral analysis, determinants of economic diversification.

Résumé :

La présente thèse à pour objectif d’examiner la relation entre la diversification économique et ses déterminants les plus importants dans un groupe des pays pétroliers ; Après avoir énumérer les différentes littératures théoriques et empiriques qui ont traité ce sujet, y compris les raisons de l'échec de la diversification économique et les politiques les plus importantes possibles pour la renforcer ; et obtenir les résultats de l'analyse sectorielle, qui a prouvé que le secteur des ressources naturelles représenter par le secteur pétrolier reste la principale source des revenus de finances publiques avec plus de 50% ; les résultats de l'étude empirique, qui comprenait un échantillon de14 pays pétroliers au cours de la période (1995-2015) à l'aide du modèle à effets fixes, suggèrent que le degré de concentration économique dans ces pays, est largement dû à la nature du cadre institutionnel qui décourage tous les moyens possibles de diversification économique, et que le recours aux ressources naturelles, notamment « le pétrole », est le plus grand obstacle face à cet objectif économique.

Mots-clés: La diversification économique, l’abondance des ressources naturelles, la rente économique, l’analyse sectorielle, les déterminants de la diversification économique.